

الإِشَارَةُ وَالتَّنْبِيْهُ عَلَى ضَرُورِيَّاتِ التَّنْزِيْهِ

الإِشَارَةُ وَالتَّنْبِيْهُ

عَلَى ضَرْوَرِيَّاتِ التَّنْزِيْهِ

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ

عَلِيٌّ عَايِدٌ مِقْدَادِي الْحَاتِمِي الْأَشْعَرِي

الإِشَارَةُ وَالتَّنْبِيْهُ عَلَى صُرُورِيَّاتِ التَّنْزِيْهِ

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ عَلِي عَايِدُ مِقْدَادِي الْحَاتِمِي الْأَشْعَرِي

الطَّبْعَةُ : الأولى / ٢٠٢١م / حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢١٤١ / ٤ / ٢٠٢١) إبراهيم، علي عايد

الإِشَارَةُ وَالتَّنْبِيْهُ عَلَى صُرُورِيَّاتِ التَّنْزِيْهِ، علي عايد إبراهيم / إريد، المؤلف (ص . ر . إ . :

٢٠٢١ / ٤ / ٢١٤١

الواصفات : الله / الصفات الإلهية / التنزيه / الإيوان بالله / أركان الإيوان / العقيدة الإسلامية
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ، ولا يعبر هذا المصنف عن رأي
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى / جميع الحقوق محفوظة ، ولا يسمح بإعادة
إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه ، أو تجزأته في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من
الأشكال دون إذن خطي سابق من المؤلف .

الرقم المعياري الدولي للكتاب :

(ردمك) (٩٧٨-٩٩٢٣-٧٤٩-٢٨-٩)

المقدمة

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وصفيُّه وخليته ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران :

١٠٢] ، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَنْصَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠] ، أمَّا بعد :

فإنَّ من الواجب على العبد المكلف أن يجتنب البحث والفكر في العديد من الأمور التي يقتضيها تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث ، كالفكر في ذات الله تعالى وصفاته ومعاني أسمائه ، كما ويجب عليه أن ينزه الحق سبحانه وتعالى عن الكيف ، لأنه مُستحيل عليه سبحانه وتعالى ، وكذا تنزيهه تعالى عن الجسميَّة وسائر مُتعلقاتها ، وعن الصُّورة ، والمكان ، والحركة والانتقال من مكان إلى مكان ...

فعلى سبيل المثال : يجب على المكلف أن لا يحمل حديث النزول على ظاهر معناه ، لأنَّ النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان ، يفتقر إلى : مكان عالٍ ، ومكانٍ سافلٍ ، وجسمٍ ينتقل بين المكانين ، وهذا لا يجوز على الله تعالى البتَّة ، لأنَّه سبحانه : ليس متمكِّناً في مكان ، وهو سبحانه ليس جسماً ، والجسم هو الذي يتحيَّز في المكان ويحتاج إليه ، ولا ينفكُّ عن الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، وهي أعراض ملازمة للأجسام ، ولا تقوم إلا بها ، وهي حادثةٌ لتغيُّرها وتبدُّل أحوالها ، ومن المعلوم أن ما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحلِّ ، وافتقر إليه ، وإذا احتاج إلى المحلِّ أصبح مفتقراً إليه ، فكيف وهو الغنيَّ عما سواه ؟!! وبالافتقار للغير يكون الواجب ممكناً ، وببطلان اللازم يكون الملزوم مثله ، وبالتالي لا يجوز عليه ما يجوز على المحدثات من الحركة والسكون والانتقال وسائر الأعراض الملازمة للمحدثات ، فالله تعالى ليس محلاً للحوادث ، فلا هو محلُّ بها ، ولا هي تحلُّ فيه سبحانه وتعالى ...

ومن المعلوم أنَّ الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) - غفر الله له - كان من أهمِّ المنافحين والمدافعين عن مثل هذه العقائد التي أوجدت فُرقة وتفريقاً للصِّفِّ بين الأُمَّة ، وقد أخذها عن بعض من اتَّهم بالتَّجسيم ، كأمثال

عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) ، حيث كان ابن تيمية يوصي بقراءة كتبه ، ويقول بأن فيها من تَقْرِير التَّوْحِيد ما ليس في غيرها ، قال الإمام ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) - تلميذ ابن تيمية - : " وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُوصِي بِهِذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ - أي : كتابي عثمان بن سعيد الدارمي : " الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ " ، وكتاب " الرَّدُّ عَلَى بَشْرِ الْمُرَيْسِيِّ " - أَشَدَّ الْوَصِيَّةِ وَيُعْظَمُهَا جَدًّا ، وَفِيهِمَا مِنْ تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا " . انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٣١) .

وعثمان الدارمي هذا هو القائل : " ... لِأَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ ، وَيَهْبُطُ وَيَرْتَفِعُ إِذَا شَاءَ ، وَيَنْقَبِضُ ، وَيَبْسُطُ ، وَيَقُومُ ، وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ أَمَارَةَ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكُ ، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرٌ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (١/ ٢١٥) .

وهذا كلام صريح في التَّجْسِيم الذي اشتهر به عثمان الدارمي ... مع أن جمهور أهل العلم ينزهون الله تعالى عن النُّزُول والمجيء والإتيان من طريق الحركة والانتقال التي هي انتقال من مكان إلى مكان ، لأنَّ الحركة لا تتم إلا من خلال جسم ينتقل من مكان إلى آخر ... والله تعالى ليس جسماً ، وغير حال في مكان ... كما أن كلامه يحمل تصريحاً قبيحاً بحلول الحوادث في الله تعالى ، والعياذ بالله ...

وأبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السَّجِسْتَانِي (٢٨٠هـ) ، هو غير الدارمي صاحب السُّنَنِ المشهور الذي هو أبو مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرَّحْمَنِ بن الفضل بن بهرام بن عبد الصَّمَد الدارمي ، التَّمِيمِي السَّمَرْقَنْدِي (٢٥٥هـ) .

وقال عثمان الدارمي أيضاً : " ... وَادَّعَى الْمُعَارِضُ أَيْضاً أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ حَدٌّ !!! وَلَا غَايَةٌ وَلَا نِهَايَةٌ !!! ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ جَهْمُ ضَلَالَاتِهِ ، وَاشْتَقَّ مِنْهَا أُغْلُوطَاتِهِ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ سَبَقَ جَهْمًا إِلَيْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ " . والتَّحْدِيد هو عين التَّجْسِيم ولُبُّهُ ، والعياذ بالله تعالى ...

وقال عثمان الدارمي أيضاً : " ... بَلْ هُوَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ بِفُرْجَةٍ بَيِّنَةٍ !!! ، وَالسَّمَوَاتُ السَّبْعُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي الْأَرْضِ " . مع أن السَّلَف الصَّالِح لم يعرفوا مصطلح " بائن من خلقه " البتة ، وقد اعترف الألباني بذلك - كما سيأتي -

وقال عثمان الدارمي أيضاً : " وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّهُمْ حِينَ حَمَلُوا الْعَرْشَ وَفَوْقَهُ الْجَبَّارُ !!! فِي عِزَّتِهِ ، وَبَهَائِهِ ضَعُفُوا عَنْ حَمْلِهِ وَاسْتَكَانُوا !!! وَجَثُّوا عَلَى رُكْبِهِمْ ، حَتَّى لُقِنُوا : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " فَاسْتَقَلُّوا بِهِ

بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ ، لَوْلَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الْعَرْشُ ، وَلَا الْحَمَلَةُ ، وَلَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَلَا مَنْ فِيهِنَّ ، وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَأَسْتَقَرَّ عَلَى ظَهْرِ بَعُوضَةٍ !!! فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ ، فَكَيْفَ عَلَى عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ ؟ وَكَيْفَ يُنْكِرُ أَيُّهَا النِّفَاجُ أَنَّ عَرْشَهُ يَقْلُهُ " !!! فلا حول ولا قوة إِلَّا بِاللَّهِ ، وعياداً بالله من هذا الكلام الشنيع الفظيع المستنكر الذي لا يصدر إلا من إنسان لا يعرف ما يجب لله وما يجوز ويستحيل عليه ...

وقال عثمان الدارمي أيضاً : " مَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ لَيْسَ بِأَقْرَبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَسْفَلِهِ ؟ !!! ؛ لِأَنَّهُ مَنْ آمَنَ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلِمَ يَقِيناً أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ !!! وَأَنَّ السَّمَاءَ السَّابِعَةَ أَقْرَبُ إِلَى عَرْشِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ السَّادِسَةِ ، وَالسَّادِسَةَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَامِسَةِ ، ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى الْأَرْضِ . كَذَلِكَ رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ (٢٣٨هـ) ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) أَنَّهُ قَالَ : " رَأْسُ الْمُنَارَةِ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ وَصَدَقَ ابْنُ الْمُبَارَكِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ إِلَى السَّمَاءِ أَقْرَبُ كَانَ إِلَى اللَّهِ أَقْرَبَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (١/٢٢٣) ، (١/٤٤١) ، (١/٤٥٨) ، (١/٥٠٤) بالترتيب .

فهل بعد هذا التجسيم تجسيم ؟!! وهل ما ذكره عثمان الدارمي السجستاني هو لبُّ التَّوْحِيدِ كما زعم ابن تيمية حيث نصَّ وحثَّ وخصَّ على قراءة كُتُبِهِ ؟!! ... أمّا ما نسبته هذا الدارمي إلى الإمام عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) فهو محض تقوُّل وافتراء ، وقد سبق لهم أن افتروا على ساداتنا العلماء ما شاءوا ، بل وصل بهم الأمر إلى أن يكتبوا كُتُباً بأسماء كبار علماء الأُمَّة لنصرة مذهبهم في التَّشْبِيهِ والتَّجْسِيمِ ، وهذه شنشنة نعرفها من أخزم ، قال الإمام السُّبُكِيُّ (٧٧١هـ) : " وَفِي الْمُبْتَدَعَةِ لَا سِيَّما الْمَجْسُمةُ زِيَادَةٌ لَا تُوجَدُ فِي غَيْرِهِمْ ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْكَذِبَ لِنَصْرَةِ مَذْهَبِهِمْ ، وَالشَّهَادَةَ عَلَى مَنْ يَخَالِفُهُمْ فِي الْعَقِيدَةِ ، بِمَا يَسُوءُهُ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ بِالْكَذِبِ تَأْيِيداً لِعَقَادَتِهِمْ ، ويزداد حنقهم وتقربهم إلى اللَّهِ بِالْكَذِبِ عَلَيْهِ بِمِقْدَارِ زِيَادَتِهِ فِي النَّيْلِ مِنْهُمْ ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَعْتَبَرَ كَلَامَهُمْ ... وَبَلَّغْنِي أَنَّ كَبِيرَهُمْ اسْتَفْتَنِي فِي شَافِعِي !!! أَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْكَذِبِ ، فَقَالَ : أَلَسْتُ تَعْتَقِدُ أَنَّ دَمَهُ حَلَالٌ ؟!!! قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَمَا دُونَ ذَلِكَ دُونَ دَمِهِ ، فَاشْهَدْ وَادْفَعْ فَسَادَهُ عَنْ الْمُسْلِمِينَ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٦) .

فهل اطلّعت - يا قارئ - على لبِّ التَّوْحِيدِ عند هذا الدارمي وعند من امتدح كتبه ، من أمثال ابن تيمية وابن قيم الجوزية ومن سار على منهجهم وسننهم ؟!! فإن لم يكن هذا تجسيمياً فما هو التَّجْسِيمُ ؟!! وهل

اُطْلَعْتُ عَلَى حَقِيقَةِ التَّسَلُّفِ الْقَاضِي بِالْكَذِبِ وَتَكْفِيرِ النَّاسِ وَتَبْدِيعِهِمْ وَتَفْسِيقِهِمْ وَسَفْكَ دِمَائِهِمُ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ !!! فَقَدْ أَجَازُوا لِأَتْبَاعِهِمُ الْكَذِبَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ ، لِنَصْرَةِ مَذْهَبِهِمْ وَمَعْتَقَدِهِمْ ...
وَفِي هَذَا الْكِتَابِ سَتُطْلَعُ أَهْلُهَا الْقَارِئُ الْكَرِيمُ عَلَى بَعْضِ !!! مِمَّا قَالَهُ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ مِنْ مَفْسِّرِينَ ، وَمُحَدِّثِينَ ، وَفُقَهَاءَ ، وَمُتَكَلِّمِينَ ، وَأَصُولِيِّينَ ، وَلُغَوِيِّينَ ، وَأَدَبَاءَ ، وَمُؤَرِّخِينَ ، ... فِيمَا يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ ضَرُورِيَّاتِ التَّنْزِيهِ ... وَقَدْ جَاءَ الْكِتَابُ عِبْرَ مَقْدَمَةٍ وَتَمْهِيدٍ وَسِتَّةِ فُصُولٍ ، هِيَ :

المُقَدِّمَةُ :

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : وَجُودُ اللَّهِ تَعَالَى بِأَلَا بِدَايَةِ .

الفَصْلُ الثَّانِي : الْفِكْرُ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَمَعَانِي أَسْمَائِهِ .

الفَصْلُ الثَّلَاثُ : تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْكَيْفِ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

الفَصْلُ الرَّابِعُ : تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا .

الفَصْلُ الْخَامِسُ : تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الصُّورَةِ .

الفَصْلُ السَّادِسُ : تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْمَكَانِ .

وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ

إِلَّا أَنْتَ نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ ،

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ

﴿الْفَصْلُ الْأَوَّلُ﴾

وُجُودُ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا بَدَايَةَ مُفْتَتِحَةٍ

جاء في القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] ، وورد في السُّنَّةِ المطهَّرة عند مسلم (٢٠٨٤/٤ برقم ٢٧١٣) ، وغيره من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى ، وَمُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ ، أَفْضِ عَنَّا الدِّينَ ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ " .

والأوَّل - سبحانه - هو الذي لم يسبقه في الوجود شيء ، وأنَّ كلَّ ما سواه حادث كائن بعد أن لم يكن ، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ " . أخرجه البخاري (١٠٥/٤ برقم ٣١٩١) .

وأولِيَّةُ الله تعالى ليست بالزَّمان ولا بأيِّ شيء يمكن تصوُّره في عقول البشر ، سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ... وبالمعنى السَّابق فسَّر جمهور العلماء اسم الله " الأوَّل " الوارد في قوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] .

قال الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) : " يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ بِغَيْرِ حَدٍّ ، ﴿وَالْآخِرُ﴾ ، يَقُولُ : وَالْآخِرُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ بِغَيْرِ نِهَايَةٍ وَإِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ كَانَ وَلَا شَيْءَ مَوْجُودٌ سِوَاهُ ، وَهُوَ كَائِنٌ بَعْدَ فَنَاءِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا ، كَمَا قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] . انظر : تفسير الطبري (١٦٨/٢٣) .

وقال الإمام الزَّجَّاج (٣١١هـ) : " وقوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] ، تأويله : هو الأوَّل قبل كلِّ شيء ، والآخر بعد كلِّ شيء " . انظر : معاني القرآن وإعرابه (١٢٢/٥) .

وقال الإمام أبو الليث السَّمَرَقَنْدِي (٣٧٣هـ) : ﴿الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣] : الأوَّل قبل كلِّ أحد ، ﴿وَالْآخِرُ﴾ ، بعد كلِّ أحد ... ويقال : ﴿الْأَوَّلُ﴾ بلا ابتداء ، ﴿وَالْآخِرُ﴾ بلا انتهاء " . انظر : بحر العلوم (٣٨٠/٣) .

وقال الشَّريف الرَّضي (٤٠٦هـ): "معنى قوله تعالى: ﴿الْأَوَّلُ﴾، أي: الذي لم يزل قبل الأشياء كلّها، لا عن انتهاء مدّة، ﴿وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، أي: الذي لا يزال بعد الأشياء كلّها، لا إلى انتهاء غاية". انظر: تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/٣٢٦).

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ): ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾، يعني: هُوَ الْأَوَّلُ قبل كلّ شيء، بلا حدٍّ ولا ابتداء، كان هو ولا شيء موجود... وقال الحسين بن الفضل: هُوَ الْأَوَّلُ بلا ابتداء، وَالْآخِرُ بلا انتهاء". انظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/٢٢٧-٢٢٨).

وقال الإمام أبو محمَّد مكِّي بن أبي طالب المالكي (٤٣٧هـ): "أي: هو الأوَّل قبل كلّ شيء بغير حدٍّ". انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه (١١/٧٣٠٤).

وقال الإمام الغزالي في "قواعد العقائد" (ص ٥٠): "وَأَنَّهُ وَاحِدٌ قَدِيمٌ لَا أَوَّلَ لَهُ، أَزَلِيٌّ - هو القديم الذي لا بداية له - لَا بِدَايَةِ لَهُ، مُسْتَمَرُّ الوجود لَا آخِرَ لَهُ، أَبَدِيٌّ لَا نِهَآيَةَ لَهُ، قَيُّومٌ لَا انْقِطَاعَ لَهُ، دَائِمٌ لَا انصرامَ لَهُ، لم يزل مَوْصُوفًا بنعوت الجلال، لَا يَقْضَى عَلَيْهِ بالانقضاء والانفصال بتصرُّم الآباد وانقراض الآجال، بل هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ، وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ".

قُلْتُ: لم يرد لفظ القديم في القرآن صريحاً، وإنَّها ورد ضمناً في قوله تعالى: ﴿الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣]، والأوَّل هو الذي لا ابتداء لوجوده، وقد جاء في الحديث: "إِنَّ اللَّهَ تَسَعَّةٌ وَتَسْعِينَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا... وذكر منها: الْقَدِيمُ". أخرجه ابن ماجه (٢/١٢٦٩) برقم (٣٨٦١).

والقِدَم معنى عديمي لا وجودي، وهي صفة سلبية معناها: عدم افتتاح الوجود أو عدم أوليّة الوجود، فمعنى أَنَّهُ تعالى قديم: أَنَّهُ لَا أَوَّلَ لوجوده، وضدّه الحدوث. وقد ساق المتكلِّمون العديد من الأدلّة العقلية والنقلية على قِدَمه تعالى، منها:

(١) أَنَّهُ لو لم يكن تعالى قديماً لكان حادثاً، لكن التَّالي باطل، فبطل ما أدَّى إليه، وهو كونه تعالى غير قديم، وثبت نقيضه، وهو اتّصافه تعالى بصفة القِدَم. ودليل بطلان التَّالي هو أَنَّهُ لو كان تعالى حادثاً، لاحتاج إلى مُحدث، ومُحدثه إلى مُحدث، فيدور الأمر أو يتسلسل وهما باطلان...

(٢) أَنَّهُ تعالى لو لم يكن قديماً لكان حادثاً، ولو كان حادثاً لاحتاج مُحدثه إلى مُحدث، فلا يكون واجب الوجود، لكن قد ثبت اتّصافه بوجوب الوجود، فاستحال عليه تعالى الحدوث، وثبت اتّصافه بالقِدَم. انظر: الإنصاف، (ص ٣٣)، لمع الأدلة، (ص ٩٧)، التمهيد لقواعد التَّوحيد، (ص ٤٩).

أما الأدلة النقلية على هذه الصفة ، فكثيرة ، منها :

قوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد : ٣] . والأوّل - كما قلنا آنفاً- الذي لا ابتداء لوجوده .
وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ ،
وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ " .
أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٨٤ برقم ٢٧١٣) .

وفي كتابه "إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين" (٢/ ٢١) ذكر الإمام الزبيدي أن الأمة أجمعت
على وصف الله تعالى بالقدم .

وفي تفسيره لقوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص : ٣] قال الإمام السلفي ابن جرير الطبري : "
وَلَكِنَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ ، وَدَائِمٌ لَمْ يَبْدُ ، وَلَا يَزُولُ وَلَا يَفْنَى " . انظر : تفسير الطبري (٣٠/ ٤٥٢) .
وقال أيضاً في "تاريخ الأمم والملوك" (١/ ١٢) : "... والدلالة على أن لا قديم إلا الله الواحد القهار ،
الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى ... " .

وقال فيه أيضاً (١/ ٢٥) : "القول في الدلالة على أن الله عز وجل القديم الأوّل قبل شيء ... " .
فأنت ترى أن الإمام السلفي ابن جرير الطبري وصف الله تعالى بالقدم ، ومع هذا سمعنا من يشنع على
من وصف الله بالقدم قائلاً بأن السلف لم يقولوا بذلك !! انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح
العثيمين (٨/ ٤٢٨) .

مع العلم أننا حين نطلقه على الله تعالى لا نريد إلا معنى الأوليّة التي تضمّنها قوله تعالى : ﴿الْأَوَّلُ﴾
[الحديد : ٣] . وقد فسّر المفسرون (الأوّل) بأنّه الذي ليس لوجوده بداية ...

قال الإمام ابن عطية في تفسيره (٥/ ٢٥٧) : ﴿الْأَوَّلُ﴾ : الذي ليس لوجوده بداية مفتوحة " .

وقال الإمام البغوي في "معالم التنزيل" (ص ١٢٧) : ﴿الْأَوَّلُ﴾ : "السابق على كلّ الموجودات من حيث
أنّه مُوجدها ومُحدّثها" .

وقال الإمام الزمخشري في "الكشاف" (٤/ ٦١) : ﴿الْأَوَّلُ﴾ : القديم الذي كان قبل كلّ شيء " .

وقال الإمام ابن الجوزي في "زاد المسير" (ص ١٣٩٦) : "قوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ ، قال أبو سليمان الخطّابي : هو السّابق للأشياء" .

وقال الإمام الألوسي في "روح المعاني" (١٦٦/١٤) : ﴿الْأَوَّلُ﴾ : السّابق على جميع الموجودات ، فهو سبحانه موجود قبل كلّ شيء حتّى الزّمان ، لأنّه جلّ وعلا الموجد والمحدث للموجودات" .
وقال الإمام أبو السّعود في تفسيره (٢٠٣/٨) : ﴿الْأَوَّلُ﴾ : السّابق على سائر الموجودات لما أنّه مبدئها ومبدعها" .

وقال الإمام أبو حيّان في "البحر المحيط" (٢١٦/٨) : ﴿الْأَوَّلُ﴾ : الذي ليس لوجوده بداية مفتوحة" .
وقال الإمام إسماعيل حقّي البروسوي في "روح البيان" (٤١١/٩) : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ : السّابق على سائر الموجودات بالذّات والصفّات لما أنّه مبدئها ومبدعها ، فالمراد بالسّبق والأوّلويّة هو الدّاتي لا الزّماني ، فإنّ الزّمان من جملة الحوادث" .

وقال الإمام الأصفهاني في "معجم ألفاظ مفردات القرآن" (ص ٢٧) : "وإذا قيل في صفة الله ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ ، فمعناه : أنّه الذي لم يسبقه في الوجود شيء" .
وقال الإمام ابن عساكر (٥٧١هـ) : "وأنّه قديمٌ لا أوّل له ، أزليٌّ لا بداية له ، مُستمرُّ الوجود لا آخر له ، أبديٌّ لا نهاية له ، قيومٌ لا انقطاع له ، دائمٌ لا انصرام له ، لم يزل ولا يزال موصوفاً بنعوت الجلال ، لا يُقضى عليه بالانقضاء تصرم الآباد وانقراض الآجال ، بل هو الأوّل والآخِر والباطِن والظّاهر" . انظر : تبين كذب المفترّي فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص ٢٩٩) . وللاستزادة أيضاً انظر : تفسير الرّازي (١٨٥-١٨٢/٢٩) .
وعليه ، فمعنى القديم هو ما ذهب إليه العلماء في تفسيره "الأوّل" ، ومن المعلوم أنّه لا مشاحة في الاصطلاح .

وقد أجمعت الأمّة على أنّ الله تعالى هو الأوّل قبل كلّ شيء بلا بداية ، والآخر بعد كلّ شيء بلا نهاية ، وهو الموجود الواجب الوجود ، وأنّه تعالى لم يزل وحده ، ولا شيء غيره معه ، قال ابن حزم رحمه الله ، فيما حكاه من "مراتب الإجماع" (ص ١٦٧) : "اتفقوا أنّ الله عزّ وجلّ وحده لا شريك له ، خالق كلّ شيء

غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ ، وَلَا شَيْءٌ غَيْرُهُ مَعَهُ ، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا كَمَا شَاءَ ، وَأَنَّ النَّفْسَ مَخْلُوقَةٌ وَالْعَرْشَ مَخْلُوقٌ وَالْعَالَمَ كُلَّهُ مَخْلُوقٌ .

ومع كون هذه المسألة من المسلمات الضرورية في الدين إلا أن ابن تيمية - غفر الله له - قال بحدوث لا أول لها ... قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ " أخرجه البخاري (١٢٤/٩) برقم ٧٤١٨ : " تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ بِلَفْظٍ : " وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ " ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ : " كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ " ، وَهُوَ بِمَعْنَى : كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ ، وَهِيَ أَصْرَحُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثَبَتْ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا مِنْ رِوَايَةِ الْبَابِ ، وَهِيَ مِنْ مُسْتَشْنَعِ الْمَسَائِلِ الْمُنْسُوبَةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ !!! وَوَقَفْتُ فِي كَلَامٍ لَهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ يُرْجَحُ الرِّوَايَةَ الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى غَيْرِهَا مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ تَقْتَضِي حَمْلَ هَذِهِ عَلَى الَّتِي فِي بَدْءِ الْخَلْقِ لَا الْعَكْسَ ، وَالْجَمْعُ يُقَدَّمُ عَلَى التَّرْجِيحِ بِالِاتِّفَاقِ .

قَالَ الطَّبِيبِيُّ : قَوْلُهُ : " وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ " حَالٌ ، وَفِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ خَبَرٌ وَالْمَعْنَى يُسَاعِدُهُ إِذِ التَّقْدِيرُ : كَانَ اللَّهُ مُنْفَرِدًا ، وَقَدْ جَوَزَ الْأَخْفَشُ دُخُولَ الْوَاوِ فِي خَيْرٍ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ وَأَبُوهُ فَأَيُّمَ عَلَى جَعَلِ الْجُمْلَةِ خَبَرًا مَعَ الْوَاوِ تَشْبِيهًا لِلْخَيْرِ بِالْحَالِ ، وَمَالَ الثَّوْرَبُشْتِيُّ إِلَى أَنَّهَا جُمْلَتَانِ مُسْتَقِلَّتَانِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ . وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ : لَفْظُهُ كَانَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِحَسَبِ حَالِ مَدْخُولِهَا ، فَلَمَّا رَأَى بِالْأَوَّلِ الْأَزْلِيَّةَ وَالْقَدَمَ وَبِالثَّانِي الْحُدُوثَ بَعْدَ الْعَدَمِ ، ثُمَّ قَالَ : فَالْحَاصِلُ أَنَّ عَطَفَ قَوْلِهِ : " وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ " عَلَى قَوْلِهِ : " كَانَ اللَّهُ " مِنْ بَابِ الْإِنْجَابِ عَنْ حُصُولِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْوُجُودِ وَتَقْوِيضِ التَّرْتِيبِ إِلَى الذَّهْنِ ، قَالُوا : وَفِيهِ بِمَنْزِلَةِ ثُمَّ . وَقَالَ الْكَرْمَانِيُّ : قَوْلُهُ : " وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : " كَانَ اللَّهُ " ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْمَعِيَّةُ إِذِ اللَّازِمُ مِنَ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ الْاجْتِمَاعُ فِي أَصْلِ الثَّبُوتِ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ . قَالَ غَيْرُهُ وَمِنْ ثُمَّ جَاءَ شَيْءٌ غَيْرُهُ وَمِنْ ثُمَّ جَاءَ قَوْلُهُ : " وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ " لِتَفْيِ تَوْهُمِ الْمَعِيَّةِ . قَالَ الرَّائِغُ : كَانَ عِبَارَةً عَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ لَكِنَّهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ وَصَفِ اللَّهِ تَعَالَى تُنْبِئُ عَنْ مَعْنَى الْأَزْلِيَّةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠] ، قَالَ : وَمَا اسْتَعْمَلَ مِنْهُ فِي وَصَفِ شَيْءٍ مُتَعَلِّقًا بِوَصْفِ لَهُ هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ فَلِتَنَبِيهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ لَا زِمَ لَهُ أَوْ قَلِيلُ الْإِنْفِكَاحِ عَنْهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧] ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧] . وَإِذَا اسْتَعْمَلَ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي جَزَأَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَعْمَلُ عَلَى حَالِهِ وَجَزَأَ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَغَيَّرَ نَحْوُ : كَانَ فُلَانٌ كَذَا ثُمَّ صَارَ كَذَا ، وَاسْتَدِلَّ بِهِ

عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : " وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ " ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ وَجَدَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣ / ٤١٠) .

قلت : وكلام ابن تيمية الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر موجود في نقد ابن تيمية لكتاب ابن حزم : " مراتب الإجماع " ، قال ابن حزم : " اتَّفَقُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، خَالَقُ كُلِّ شَيْءٍ غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لِرِيزِلٍ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءٌ غَيْرُهُ مَعَهُ ، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا كَمَا شَاءَ ، وَأَنَّ النَّفْسَ مَخْلُوقَةً ، وَالْعَرْشَ مَخْلُوقٌ ، وَالْعَالَمَ كُلَّهُ مَخْلُوقٌ " . انظر : مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات (ص ١٦٧) .

فردَّ ابن تيمية عليه بقوله : " وليس في خبر الله - أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ - مَا يَنْفِي وجودَ مخلوق قبلهما ، ولا ينفي أَنَّهُ خَلَقَهُمَا مِنْ مَادَّةٍ كَانَتْ قَبْلَهُمَا !!! كما أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ خَلَقَ الْإِنْسَانَ وَخَلَقَ الْجَنَّ ، وَإِنَّمَا خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ مَادَّةٍ ، وَهِيَ الصَّلْصَالُ كَالْفَخَّارِ ، وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ ... ، وهذا الموضوع أخطأ فيه طائفتان :

طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم ، ظَنُّوا أَنَّ إِبْخَارَ اللَّهِ بِخَلْقِهِ لِلْسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَقْتَضِي أَنَّهُمَا لَمْ يُخْلَقَا مِنْ شَيْءٍ ، بَلْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمَا مَوْجُودٌ إِلَّا اللَّهُ ...

وطائفة أخرى أبعد عن الشَّرْعِ والعقل من هؤلاء : يَتَأَوَّلُونَ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِمَعْنَى التَّوَلَّدِ والتَّعْلِيلِ والإيجاب بالذَّاتِ ، ويقولون : إِنَّ الْفَلَكَ قَدِيمٌ أَزَلِي مَعْلُولٌ لِلرَّبِّ ، وَأَنَّهُ يَوْجِبُ بَذَاتِهِ ، لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ ، وَقَوْلُهُم بِالْإِيجَابِ هُوَ مَعْنَى الْقَوْلِ بِالتَّوَلَّدِ ، فَإِنَّمَا حَصَلَ عَنْ غَيْرِهِ بَغَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ ، فَقَدْ تَوَلَّدَ عَنْهُ ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ حَيًّا ... وَقَدْ بَسِطَ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَذَكَرَ مَنْشِئَ غِلْطِ الطَّائِفَتَيْنِ ، حَيْثُ لَمْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ النَّوعِ وَالْعَيْنِ ... " . انظر : نقد مراتب الإجماع (٣٠٤ - ٣٠٦) .

قُلْتُ : وَمَعْنَى قِدَمِ الْعَالَمِ بِالْعَيْنِ هُوَ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْعَالَمِ بَدَايَةٌ فِي وَجُودِهِ ، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْفَلَسَفَةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ ، حَيْثُ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَادَّةَ الْعَالَمِ قَدِيمَةٌ ، وَصُورَةُ بَعْضِهِ حَادِثَةٌ صُورَةً بَعْدَ صُورَةٍ ، وَبَعْضُ الصُّوَرِ قَدِيمَةٌ ، وَأَنَّ نَفْسَ هَذَا الْعَالَمِ لَا بَدَايَةَ لَهُ ...

أَمَّا قِدَمُ الْعَالَمِ بِالنَّوعِ ، فَمَعْنَاهُ : أَنْ يَكُونَ الْعَالَمُ حَادِثًا مَسْبُوقًا بِعَالَمٍ حَادِثٍ مَسْبُوقًا بِعَالَمٍ حَادِثٍ ... إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ . فَنَوْعُ الْعَالَمِ قَدِيمٌ ... وَالنَّوعُ لَيْسَ شَيْئًا مَخْلُوقًا أَوْ مَوْجُودًا ، بَلْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الذَّهْنِيَّةِ ... وَقَدْ وَافَقَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : الْقَائِلُونَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ ...

وقد ردَّ عليه العديد من أهل العلم ، ومن ضمنهم : الإمام بهاء الدِّين عبد الوهَّاب بن عبد الرَّحمن الإخميمي (٧٦٤هـ) ، في رسالة سَمَّاها : " رِسَالَةٌ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي مَسْأَلَةِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا " ، وهي من تحقيق أختينا الفاضل الدكتور سعيد فوده - حفظه الله - ، ونشرتها دار الذَّخائر ، بيروت . وهذه المسألة سنناقش ابن تيمية فيها في كتاب آخر ... بإذن الله تعالى .

﴿ ❁ ﴾ الْفَصْلُ الثَّانِي ﴿ ❁ ﴾
الْفِكْرُ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَمَعَانِي أَسْمَائِهِ

إِنَّ مَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ التَّفَكُّرَ والتَّدَبُّرَ في عظيم خلق الله تعالى عبادة لا يُتقنها إِلَّا من ذاق حلاوتها ، بعد أن غاص في بحارها ومحيطاتها ، وهو أمرٌ لا شكَّ في أنَّه قائد للإنسان إلى تعظيم جلال الله تعالى والحشوع والمناجاة والتَّدَلُّل والتَّوَضُّع له ... فيزداد به إيمانه ، وتصفو روحه ، وتطمئنُّ نفسه ويكثر من مراقبتها ومحاسبتها ، فتقلُّ ذنوبه ، ويحيا قلبه ، وتزداد خشيته وإنابته وخوفه من الله تعالى ، وأخيراً يحصل على محبة الله تعالى ورضاه ...

ونظراً لأهمية الفكر والتَّفَكُّر وجدنا العديد من آيات القرآن العظيم خُتِمت بـ : تتفكَّرون ، يتفكَّرون ... ومن الآيات القرآنية التي دعت الخلق للتَّفَكُّر في عظيم خلق الله تعالى :

قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩] ، وقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَن عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ، وقوله تعالى : ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُعْبِي الْآيَاتِ وَالنُّذُرِ عَنِ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١] ، وقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [النحل: ٦٥] ، وقوله تعالى : ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٢٠] ، وقوله تعالى : ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَن خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ * وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَن خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * وَمِنْ ءَايَاتِهِ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ وَاخْتَلَفَ الْأَلْسِنَةَ وَالْأَلْوِينَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعٰلَمِينَ * وَمِنْ ءَايَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ * وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَوَافًا وَطَمَعًا وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ١٩-٢٥] ، وقوله تعالى :

﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ * يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ * إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٥-٩] ...

كما أنه تعالى مدح في كتابه المتفكرين بقوله : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١] .

قال الإمام ابن كثير في " التفسير " (٢/ ١٨٤ - ١٨٦) : " وَمَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهُ يَقُولُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أَي : هَذِهِ فِي ارْتِفَاعِهَا وَاتِّسَاعِهَا، وَهَذِهِ فِي انْخِفَاضِهَا وَكَثَافَتِهَا وَاتِّصَاعِهَا وَمَا فِيهَا مِنَ الْآيَاتِ الْمُسَاهِدَةِ الْعَظِيمَةِ مِنْ كَوَاكِبَ سَيَّارَاتٍ، وَثَوَابَتٍ وَبِحَارٍ، وَجِبَالٍ وَقِفَارٍ وَأَشْجَارٍ وَبَنَاتٍ وَزُرُوعٍ وَثَمَارٍ، وَحَيَوَانٍ وَمَعَادِنٍ وَمَنَافِعَ، مُخْتَلِفَةً الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالرَّوَاحِ وَالْخَوَاصِّ ﴿وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ أَي : تَعَاقُبُهَا وَتَقَارُضُهَا الطُّولُ وَالْقَصَرُ، فَتَارَةً يَطُولُ هَذَا وَيَقْصُرُ هَذَا، ثُمَّ يَعْتَدِلَانِ، ثُمَّ يَأْخُذُ هَذَا مِنْ هَذَا فَيَطُولُ الَّذِي كَانَ قَصِيرًا، وَيَقْصُرُ الَّذِي كَانَ طَوِيلًا وَكُلُّ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ : ﴿لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ أَي : الْعُقُولِ النَّامَةِ الذَّكِيَّةِ الَّتِي تَذَرِكُ الْأَشْيَاءَ بِحَقَائِقِهَا عَلَى جَلِيَّاتِهَا، وَلَيْسُوا كَالصُّمِّ الْبُكْمِ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ : ﴿وَكَايْنٍ مِنْ ءَايَاتِهِ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ * وَمَا يَوْمُنَّكُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يُوسُف: ١٠٥-١٠٦] .

ثُمَّ وَصَفَ تَعَالَى أُولِي الْأَلْبَابِ فَقَالَ : ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ ، أَي : لَا يَقْطَعُونَ ذِكْرَهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ بِسَرَائِرِهِمْ وَضَمَائِرِهِمْ وَالسِّنِّيَّةِمْ ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أَي : يَفْهَمُونَ مَا فِيهَا مِنَ الْحُكْمِ الدَّالَّةِ عَلَى عَظَمَةِ الْخَالِقِ وَقُدْرَتِهِ، وَعِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَاخْتِيَارِهِ وَرَحْمَتِهِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيُّ : إِنِّي لَأَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِي، فَمَا يَقَعُ بَصْرِي عَلَى شَيْءٍ إِلَّا رَأَيْتُ اللَّهَ عَلَيَّ فِيهِ نِعْمَةً، أُولَى فِيهِ عِبْرَةٌ . رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ "التَّفَكُّرِ وَالْإِعْتِبَارِ" .

وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : تَفَكَّرْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قِيَامِ لَيْلَةٍ . وَقَالَ الْفُضَيْلُ : قَالَ الْحَسَنُ : الْفِكْرَةُ مِرَاةٌ تُرِيكَ حَسَنَاتِكَ وَسَيِّئَاتِكَ . وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ : الْفِكْرَةُ نُورٌ يَدْخُلُ قَلْبَكَ . وَرَبُّمَا تَمَثَّلَ بِهَذَا الْبَيْتِ :

إِذَا الْمُرءُ كَانَتْ لَهُ فِكْرَةٌ فِ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ عِبْرَةٌ

وَعَنْ عِيسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ: طُوبَى لِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ تَذَكُّرًا، وَصَمْتَهُ تَفَكُّرًا، وَنَظَرَهُ عِبْرًا.
وَقَالَ لُقْمَانُ الْحَكِيمُ: إِنَّ طَوْلَ الْوَحْدَةِ أَهْمٌ لِلْفِكْرَةِ، وَطَوْلَ الْفِكْرَةِ دَلِيلٌ عَلَى طَرَقِ بَابِ الْجَنَّةِ.
وَقَالَ وَهْبُ بْنُ مُنْبَهٍ: مَا طَالَتْ فِكْرَةُ امْرِئٍ قَطُّ إِلَّا فَهِمَ، وَمَا فَهِمَ امْرِئٌ قَطُّ إِلَّا عَلِمَ، وَمَا عَلِمَ امْرِئٌ قَطُّ إِلَّا عَمِلَ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: الْكَلَامُ بِذِكْرِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، حَسَنٌ، وَالْفِكْرَةُ فِي نِعَمِ اللَّهِ أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ.
وَقَالَ مُغِيثُ الْأَسْوَدِ: زُورُوا الْقُبُورَ كُلَّ يَوْمٍ تَفَكَّرْتُمْ، وَشَاهِدُوا الْمَوْقِفَ بِقُلُوبِكُمْ، وَانْظُرُوا إِلَى الْمُنْصَرِفِ بِالْفَرِيقَيْنِ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ، وَأَشْعِرُوا قُلُوبَكُمْ وَأَبْدَانَكُمْ ذِكْرَ النَّارِ وَمَقَامِعَهَا وَأَطْبَاقَهَا، وَكَانَ يَبْكِي عِنْدَ ذَلِكَ حَتَّى يُرْفَعَ صَرِيحًا مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ، قَدْ ذَهَبَ عَقْلُهُ.
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: مَرَّ رَجُلٌ بِرَاهِبٍ عِنْدَ مَقْبَرَةٍ وَمَزْبَلَةٍ، فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَاهِبُ، إِنَّ عِنْدَكَ كَنْزَيْنِ مِنْ كُنُوزِ الدُّنْيَا لَكَ فِيهِمَا مُعْتَبَرٌ، كَنْزُ الرِّجَالِ وَكَنْزُ الْأَمْوَالِ.
وَعَنْ أَبِي عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَاهدَ قَلْبُهُ، يَأْتِي الْحَرَبَةَ فَيَقِفُ عَلَى بَابِهَا، فَيَنَادِي بِصَوْتِ حَزِينٍ فَيَقُولُ:

أَيْنَ أَهْلُكَ؟ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ فَيَقُولُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الْقَصَصِ: ٢٨].

وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: رَكْعَتَانِ مُقْتَصِدَتَانِ فِي تَفَكُّرٍ، خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ وَالْقَلْبُ سَاهٍ.
وَقَالَ الْحَسَنُ: يَا ابْنَ آدَمَ، كُلْ فِي ثُلْثِ بَطْنِكَ، وَاشْرَبْ فِي ثُلْثِهِ، وَدَعْ ثُلْثَهُ الْآخَرَ تَتَنَفَّسَ لِلْفِكْرَةِ.
وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ نَظَرَ إِلَى الدُّنْيَا بَغَيْرِ الْعِبْرَةِ انْطَمَسَ مِنْ بَصَرِ قَلْبِهِ بِقَدْرِ تِلْكَ الْغَفْلَةِ.
وَقَالَ بَشَرُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَافِي: لَوْ تَفَكَّرَ النَّاسُ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَمَا عَصَوْهُ.
وَقَالَ الْحَسَنُ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ وَلَا اثْنَيْنِ وَلَا ثَلَاثَةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُونَ: إِنَّ ضِيَاءَ الْإِيمَانِ، أَوْ نُورَ الْإِيمَانِ، التَّفَكُّرُ.

وَعَنْ عِيسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ الضَّعِيفَ، أَتَى اللَّهُ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَكُنْ فِي الدُّنْيَا ضَيْفًا، وَاتَّخِذِ الْمَسَاجِدَ بَيْتًا، وَعَلِّمَ عَيْنَيْكَ الْبُكَاءَ، وَجَسَدَكَ الصَّبْرَ، وَقَلْبَكَ الْفِكْرَ، وَلَا تَهْتَمْ بِرِزْقِ غَدٍ.

وَعَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ بَكَى يَوْمًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ:
فَكَرْتُ فِي الدُّنْيَا وَلِذَاتِهَا وَشَهَوَاتِهَا، فَأَعْتَبَرْتُ مِنْهَا بِهَا، مَا تَكَادُ شَهَوَاتُهَا تَنْقُضِي حَتَّى تُكَدِّرَهَا مَرَارَتُهَا، وَلَكِنَّ
لَمْ يَكُنْ فِيهَا عِبْرَةٌ لِّمَنْ أَعْتَبَرَ إِنَّ فِيهَا مَوَاعِظَ لِمَنْ أَدَّكَرَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: أَنَشَدَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

نَزَهَةَ الْمُؤْمِنِ الْفَكْرُ	لَذَّةُ الْمُؤْمِنِ الْعِبْرُ
نَحْمَدُ اللَّهَ وَحْدَهُ	نَحْنُ كُلُّ عَلَى خَطَرُ
رُبَّ لَاهٍ وَعُمُرُهُ	قَدْ تَقْضَى وَمَا شَعْرُهُ
رُبَّ عَيْشٍ قَدْ كَانَ قَوْ	قَ الْمُنَى مُونَقَ الزَّهْرُ
فِي خَرِيرِ مِمَّنِ الْعِيُو	نِ وَظِلِ مِمَّنِ الشَّجَرُ
وَسُرُورِ مِمَّنِ النَّبَا	تِ وَطِيبِ مِمَّنِ الثَّمَرُ
غَيْرَتُهُ وَأَهْلَهُ	سَرَعَةُ السَّدِّهِرِ بِالْغَيْرِ
نَحْمَدُ اللَّهَ وَحْدَهُ	إِنَّ فِي ذَا لِمُعْتَبَرِ
إِنَّ فِي ذَا لَعِبْرَةٍ	لِلْيَبِ إِنْ أَعْتَبَرُ

وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ لَا يَعْتَبِرُ بِمَخْلُوقَاتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَشَرْعِهِ وَقَدَرِهِ وَآيَاتِهِ، فَقَالَ: ﴿وَكَايْنِ
مِنْ آيَاتِهِ فِي السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ * وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَهُمْ
مُشْرِكُونَ﴾ [يُوسُف: ١٠٥-١٠٦] وَمَدَحَ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ

وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فَأَتِلَيْنَ ﴿مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ أَيُّ: مَا خَلَقْتَ هَذَا الْخَلْقَ عَبَثًا،
بَلْ بِالْحَقِّ لَتَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا، وَتَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى. ثُمَّ نَزَّهَهُ عَنِ الْعَبَثِ وَخَلَقِ
الْبَاطِلِ فَقَالُوا: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ أَيُّ: عَنْ أَنْ تَخْلُقَ شَيْئًا بَاطِلًا ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ أَيُّ: يَا مَنْ خَلَقَ الْخَلْقَ بِالْحَقِّ
وَالْعَدْلِ يَا مَنْ هُوَ مُنْزَهٌ عَنِ النَّقَائِصِ وَالْعَيْبِ وَالْعَبَثِ، قِنَا مِنْ عَذَابِ النَّارِ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ وَقِيضَنَا لِأَعْمَالِ
تَرْضَى بِهَا عَنَّا، وَوَفَّقْنَا لِعَمَلٍ صَالِحٍ تَهْدِينَا بِهِ إِلَى جَنَّاتِ النَّعِيمِ، وَتُخِيرُنَا بِهِ مِنْ عَذَابِكَ الْأَلِيمِ".

فالتفكير في عظيم خلق الله تعالى فريضة إسلامية ، دأب عليها السلف الصالح ، وكانت عندهم من أعظم العبادات ، وسبيل كبير للتعرف على عظمة وجلال الخالق العظيم ، وبالتالي معرفة ما يجب له من الطاعة والإنابة والخضوع ...

فقد روى أبو نعيم في " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " (١ / ٢٤١ برقم ٢٣) بسنده عن جعفر بن محمد ، قال : كَانَ عُبَيْةُ الْغُلَامِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ بِثَلَاثِ صِيحَاتٍ ، يُصَلِّيُ الْعَتَمَةَ ، ثُمَّ يَضَعُ رَأْسَهُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ يُفَكِّرُ ، فَإِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ صَاحَ صِيحَةً ، ثُمَّ يَضَعُ رَأْسَهُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ يَتَفَكَّرُ ، فَإِذَا كَانَ السَّحَرُ صَاحَ صِيحَةً " قَالَ أَحْمَدُ : فَحَدَّثْتُ بِهِ عَبْدَ الْعَزِيزِ ، فَقَالَ لِي : حَدَّثْتُ بِهِ بَعْضَ الْبَصَرِيِّينَ ، فَقَالَ : لَا تَنْظُرْ إِلَى الصَّيْحَةِ ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي كَانَ مِنْهُ فِيمَا بَيْنَ الصَّيْحَةِ الَّذِي صَاحَ مِنْهُ .

وروى في (١ / ٢٤٣ برقم ٢٥) بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] ﴿ فِي الدُّنْيَا ﴾ [البقرة: ٢٢٠] يَعْنِي زَوَالَ الدُّنْيَا وَفَنَائِهَا ، وَإِقْبَالَ الْآخِرَةِ وَبَقَائِهَا " .

وروى في (١ / ٢٤٤ برقم ٢٦) بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ثم قال : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى ﴾ [الإسراء: ٧٢] ، يَقُولُ : مَنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا أَعْمَى عَمَّا يَرَى مِنْ قُدْرَتِي مِنَ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ وَالْبَحَارِ وَالنَّاسِ وَالْدَّوَابِّ ، وَأَشْبَاهِ هَذَا ، فَهُوَ عَمَّا وَصَفْتُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ وَلَمْ يَرَهُ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا يَقُولُ : وَابْعُدْ حُجَّةً " .

وروى في (١ / ٢٥١ برقم ٣٠) بسنده داود بن رشيد ، قال : قَالَ بِشْرُ بْنُ الْحَارِثِ : " تَفَكَّرْ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَعَلَّمَ كَيْفَ تَقْدَمُ عَلَيْهِ ؟ " .

وروى في (١ / ٢٦٣ برقم ٣٩) بسنده عن عبد الله بن المبارك رحمه الله ، أَنَّ رَجُلًا بِالْبَصْرَةِ كَانَ يَقُولُ : التَّفَكُّرُ مَادَّةُ الْعِبَادَةِ ، قَالَ : وَبَلَغَنِي عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، قَالَ : « التَّفَكُّرُ مِفْتَاحُ الرَّحْمَةِ ، لَا تَرَى أَنَّهُ يَتَفَكَّرُ فَيَتُوبُ » .

وروى ابن المبارك في الزهد (١ / ٣٣٢ برقم ٩٤٩) بسنده عن مكحول أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَقُولُ : « مِنْ النَّاسِ مَفَاتِيحُ لِلْخَيْرِ ، وَمَعَالِيْقُ لِلشَّرِّ ، وَلَهُمْ بِذَلِكَ أَجْرٌ ، وَمِنْ النَّاسِ مَفَاتِيحُ لِلشَّرِّ ، وَمَعَالِيْقُ لِلْخَيْرِ ، وَعَلَيْهِمْ بِذَلِكَ إِصْرٌ ، وَتَفَكُّرٌ سَاعَةٌ خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ » ، قَالَ ابْنُ صَاعِدٍ : « تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ غَرِيبُ الْإِسْنَادِ صَحِيحٌ » .

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/٣٠٧ برقم ٣٥٧٢٨) ، أبو داود في الزهد (ص ١٩١ برقم ١٩٩) ، البيهقي في شعب الإيثار (١/٢٦١ برقم ١١٧) ، أحمد في الزهد (ص ١٣٩ برقم ٧٤١) ، هناد بن السري الكوفي في الزهد (٢/٤٦٨ برقم ٩٤٣) .

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/٥٠٧ برقم ٣٦٣٧١) ، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/٢٧١) ، وأحمد في الزهد (ص ٢٧٢ برقم ١٥٤٤) بسنده عن الحسن ، ورواه أبو الشيخ في " العظمة (١/٢٩٧ برقم ٤٢) .

وروى أبو الشيخ في العظمة (١/٣٠١ برقم ٤٤) بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : «رَكْعَتَانِ مُقْتَصِدَتَانِ، فِيهِمَا تَفَكُّرٌ خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ، وَالْقَلْبُ سَاهٍ» .

وروى أبو الشيخ في العظمة (١/٣٠٤ برقم ٤٦) بسنده عن عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قِيلَ لِأُمِّ الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : " مَا كَانَ أَكْثَرَ عَمَلٍ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ قَالَتْ : التَّفَكُّرُ " .

وروى أبو الشيخ في العظمة (١/٣٠٥ برقم ٤٨) بسنده عن عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمَلَائِي ، قَالَ : «بَلَّغَنِي أَنَّ تَفَكُّرَ سَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ عَمَلٍ دَهْرٍ مِنَ الدَّهْرِ» .

قال الإمام ابن الجوزي في "صيد الخاطر" (ص ١٧٠) : " عرض لي في طريق الحجَّ خوفٌ من العرب ، فسرنا على طريق خيبر، فرأيت من الجبال الهائلة، والطُّرُق العجيبة ما أذهلني، وزادت عظمة الخالق عزَّ وجلَّ في صدري، فصار يعرض لي عند ذكر تلك الطُّرُق نوع تعظيم لا أجده عند ذكر غيرها. فصحت بالنفس: ويحك! اعبري إلى البحر، وانظري إليه، وإلى عجائبه بعين الفكر، تشاهدي أهوالاً هي أعظم من هذه. ثمَّ اخرجي إلى الكون، والتفتي إليه، فإنَّك ترينه بالإضافة إلى السَّمَاوَاتِ والأفلاك كذرة في فلاة، ثمَّ جولي في الأفلاك، وطوفي حول العرش، وتلمَّحي ما في الجنان والنيران. ثمَّ اخرجي عن الكلِّ، والتفتي إليه، فإنَّك تشاهدين العالم في قبضة القادر الذي لا تقف قدرته عند حدٍّ.

ثمَّ التفتي إليك، فتلمَّحي بدايتك ونهايتك، وتفكَّري فيما قبل البداية، وليس إلَّا العدم، وفيما بعد البلى، وليس إلَّا التُّراب.

فكيف يأنس بهذا الوجود من نظر بعين فكره المبدأ والمنتهى؟! وكيف يغفل أرباب القلوب عن ذكر هذا الإله العظيم؟! وبالله، لو صَحَّتْ النُّفُوسُ من سكر هواها، لذابت من خوفه، أو لغابت في حبه؛ غير أنَّ الحسَّ غلب، فعظمت قدرة الخالق عند رؤية جبل، وإنَّ الفطنة لو تلمَّحت المعاني، لدلَّت القدرة عليه أو في من دليل الجبل، سبحان من شغل أكثر الخلق بما هم فيه عمَّا خلقوا له! سبحانه " .

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في " مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة " (١٨٠-١٨١) :
 قَالَ الْفَضْلُ : التَّفَكُّرُ مَرَّةٌ تُرِيكَ حَسَنَاتِكَ وَسَيِّئَاتِكَ ، وَقِيلَ لِابْرَاهِيمَ : إِنَّكَ تُطِيلُ الْفِكْرَةَ ، فَقَالَ : الْفِكْرَةُ
 مَخُذُ الْعَقْلِ ، وَكَانَ سُفْيَانٌ كَثِيرًا مَا يَتَمَثَّلُ :

إِذَا الْمُرءُ كَانَتْ لَهُ فِكْرَةٌ فَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ عِبْرَةٌ

وَقَالَ الْحَسَنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ، قَالَ : أَمْنَعُهُم
 التَّفَكُّرُ فِيهَا ، وَقَالَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ : لَوْ طَالَعْتَ قُلُوبَ الْمُتَّقِينَ بِفِكْرِهَا إِلَى مَا قَدَّرَ فِي حِجَابِ الْغَيْبِ مِنْ خَيْرِ
 الْآخِرَةِ لَمِ يَصِفْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا عَيْشٌ ، وَلَمْ تَقْرَ لَهُمْ فِيهَا عَيْنٌ . وَقَالَ الْحَسَنُ : طَوْلُ الْوَحْدَةِ أَتَمُّ لِلْفِكْرَةِ ،
 وَطَوْلُ الْفِكْرَةِ دَلِيلٌ عَلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ . وَقَالَ وَهْبٌ : مَا طَالَتْ فِكْرَةٌ أَحَدٌ قَطُّ إِلَّا عِلْمٌ ، وَمَا عِلْمٌ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا
 عَمَلٌ . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : الْفِكْرَةُ فِي نِعَمِ اللَّهِ مِنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَةِ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ لِبَعْضِ
 أَصْحَابِهِ وَقَدْ رَأَاهُ مُفَكِّرًا : آيْنَ بَلَغْتَ ؟ قَالَ : الصِّرَاطُ . وَقَالَ بِشْرٌ : لَوْ فَكَّرَ النَّاسُ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ مَا عَصَوْهُ .
 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : رَكْعَتَانِ مُقْتَصِدَتَانِ فِي تَفَكُّرٍ خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ بِلَا قَلْبٍ . وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ : الْفِكْرُ فِي
 الدُّنْيَا حِجَابٌ عَنِ الْآخِرَةِ ، وَعَقُوبَةٌ لِأَهْلِ الْوَلَايَةِ ، وَالْفِكْرَةُ فِي الْآخِرَةِ تُورِثُ الْحِكْمَةَ وَتُجَلِّي الْقُلُوبَ .
 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : التَّفَكُّرُ فِي الْخَيْرِ يَدْعُو إِلَى الْعَمَلِ بِهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ : أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لَمِ يَزَالُوا يَعُودُونَ بِالذِّكْرِ
 عَلَى الْفِكْرِ ، وَالْفِكْرُ عَلَى الذِّكْرِ ، وَيَنَاطِقُونَ الْقُلُوبَ حَتَّى نَطَقَتْ بِالْحِكْمَةِ . وَمِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ : اسْتَعِينُوا
 عَلَى الْكَلَامِ بِالصَّمْتِ ، وَعَلَى الْاسْتِنْبَاطِ بِالْفِكْرِ . وَهَذَا لِأَنَّ الْفِكْرَةَ عَمَلُ الْقَلْبِ ، وَالْعِبَادَةَ عَمَلُ الْجَوَارِحِ ،
 وَالْقَلْبُ أَشْرَفُ مِنَ الْجَوَارِحِ ، فَكَانَ عَمَلُهُ أَشْرَفَ مِنْ عَمَلِ الْجَوَارِحِ ، وَأَيْضًا فَالتَّفَكُّرُ يُوقِعُ صَاحِبَهُ مِنَ
 الْإِيمَانِ عَلَى مَا لَا يُوقِعُهُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْمَجْرَدُ ، فَإِنَّ التَّفَكُّرَ يُوجِبُ لَهُ مِنْ انْكِشَافِ حَقَائِقِ الْأُمُورِ وَظُهُورِهَا لَهُ
 ، وَتَمَيُّزِ مَرَاتِبِهَا فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، وَمَعْرِفَةِ مَفْضُولِهَا مِنْ فَاضِلِهَا ، وَأَقْبَحِهَا مِنْ قَبِيحِهَا ، وَمَعْرِفَةِ أَسْبَابِهَا
 الْمَوْصِلَةِ إِلَيْهَا ، وَمَا يُقَاوِمُ تِلْكَ الْأَسْبَابَ ، وَيَدْفَعُ مُوجِبَهَا ، وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَ مَا يَنْبَغِي السَّعْيَ فِي تَحْصِيلِهِ وَبَيْنَ مَا
 يَنْبَغِي السَّعْيَ فِي دَفْعِ أَسْبَابِهِ ، وَالْفَرْقَ بَيْنَ الْوَهْمِ وَالْخِيَالِ الْمُنَاعِ لِأَكْثَرِ النُّفُوسِ مِنْ انْتِهَازِ الْفُرْصِ بَعْدَ
 إِمْكَانِهَا ، وَبَيْنَ السَّبَبِ الْمُنَاعِ حَقِيقَةً ، فَيَسْتَغْلِ بِهِ دُونَ الْأَوَّلِ ، فَمَا قَطَعَ الْعَبْدُ عَنْ كَمَالِهِ وَفَلَاحِهِ وَسَعَادَتِهِ
 الْعَاجِلَةِ وَالْآجِلَةِ قَاطِعٌ أَعْظَمُ مِنَ الْوَهْمِ الْغَالِبِ عَلَى النَّفْسِ وَالْخِيَالِ الَّذِي هُوَ مَرْكَبُهَا بَلْ بَحَرُهَا الَّذِي لَا
 تَنْفُكُ سَابِحَةٌ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يَقْطَعُ هَذَا الْعَارِضُ بِفِكْرَةٍ صَحِيحَةٍ وَعَزْمٍ صَادِقٍ يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الْوَهْمِ وَالْحَقِيقَةِ ،

وَكَذَلِكَ إِذَا فَكَّرَ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ وَتَجَاوَزَ فِكْرُهُ مَبَادِيهَا وَضَعَهَا مَوَاضِعَهَا ، وَعَلِمَ مَرَاتِبَهَا فَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ وَارِدُ الذَّنْبِ وَالشَّهْوَةِ ، فَتَجَاوَزَ فِكْرَهُ لَذَّتَهُ وَفَرَحَ النَّفْسِ بِهِ إِلَى سُوءِ عَاقِبَتِهِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَلَمِ وَالْحُزَنِ الَّذِي لَا يُقَاوِمُ تِلْكَ اللَّذَّةَ وَالْفَرَحَةَ ، وَمَنْ فَكَّرَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يَقْدَمُ عَلَيْهِ ...

وَكَذَلِكَ إِذَا فَكَّرَ فِي آخِرِ الْأَطْعِمَةِ الْمَفْتَحِرَةِ الَّتِي تَفَانَتْ عَلَيْهَا نَفُوسُ أَشْبَاهِ الْأَنْعَامِ وَمَا يَصِيرُ أَمْرُهَا إِلَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِهَا ، ارْتَفَعَتْ هَمَّتُهُ عَنْ صَرْفِهَا إِلَى الْإِعْتِنَاءِ بِهَا وَجَعَلَهَا مَعْبُودَ قَلْبِهِ الَّذِي إِلَيْهِ يَتَوَجَّهُ وَلَهُ يَرْضَى وَيَغْضَبُ ، وَيَسْعَى وَيَكْدَحُ ، وَيُوَالِي وَيَعَادِي ، كَمَا جَاءَ فِي الْمُسْنَدِ (١٦١/٣٥) عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " إِنْ مَطَعَمَ ابْنُ آدَمَ جُعِلَ مَثَلًا لِلدُّنْيَا ، وَإِنْ قَرَّحَهُ ، وَمَلَحَهُ فَانْظُرُوا إِلَى مَا يَصِيرُ " أَوْ كَمَا قَالَ ، فَإِذَا وَقَعَ فِكْرُهُ عَلَى عَاقِبَةِ ذَلِكَ وَآخِرِ أَمْرِهِ وَكَانَتْ نَفْسُهُ حَرَّةً أَبْيَّةً رَبًّا بِهَا أَنْ يَجْعَلَهَا عَبْدًا لَمَّا آخَرَهُ أَنْتَنُ شَيْءٍ وَأَخْبِثُهُ وَأَفْحَشُهُ .

فَصُلُّ : إِذَا عَرَفَ هَذَا فَالْفِكْرُ هُوَ إِحْضَارُ مَعْرِفَتَيْنِ فِي الْقَلْبِ لَيْسَتْ مَعْرِفَةٌ ثَالِثَةٌ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ إِذَا أَحْضَرَ فِي قَلْبِهِ الْعَاجِلَةَ وَعَيْشَهَا وَنَعِيمَهَا وَمَا يَقْتَرِنُ بِهِ مِنَ الْآفَاتِ وَانْقِطَاعِهِ وَزَوَالِهِ ثُمَّ أَحْضَرَ فِي قَلْبِهِ الْآخِرَةَ وَنَعِيمَهَا وَلَذَّتَهُ وَدَوَامَهُ وَفَضْلَهُ عَلَى نَعِيمِ الدُّنْيَا ، وَجَزَمَ بِهَذَيْنِ الْعَلَمِينَ أَثْمَرَ لَهُ ذَلِكَ عِلْمًا ثَالِثًا ، وَهُوَ أَنَّ الْآخِرَةَ وَنَعِيمَهَا الْفَاضِلُ الدَّائِمُ أَوْلَى عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ بِإِيثَارِهِ مِنَ الْعَاجِلَةِ الْمُنْقَطِعَةِ الْمُنْغَصَّةِ .

فَالْأَصْلُ أَنَّ يَعْكِفُ الْإِنْسَانُ عَلَى الْفِكْرِ فِيمَا خُلِقَ عَقْلُهُ لِلصُّوْلِ وَالْجَوْلِ فِيهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ الْعِظَامِ الَّتِي بَثَّهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... وَمِنْ الْخَطُورَةِ بِمَكَانٍ أَنْ يُسَمِّحَ الْإِنْسَانُ لِعَقْلِهِ أَنْ يَفْكُرَ فِي ذَاتِ الْخَالِقِ الَّذِي هُوَ أَسُّ الْغُيُوبِ ... لِأَنَّ عَقْلَ الْإِنْسَانِ لَا يُسْتَطِيعُ الْبَتَّةَ أَنْ يَتَجَاوَزَ مَا خُلِقَ مَهِيًّا لَهُ ... وَلَا مَجَالَ لِعَقْلِ الْإِنْسَانِ إِلَّا عَالَمُ الشَّهَادَةِ دُونَ عَالَمِ الْغَيْبِ ... قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُلْدُونٍ فِي " الْمَقْدِمَةِ " (ص ٢٦٥) : " الْعَقْلُ مِيزَانٌ صَحِيحٌ ، فَأَحْكَامُهُ يَقِينَةٌ لَا كَذِبَ فِيهَا . غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَطْمَعُ أَنْ تَزِنَ بِهِ أُمُورَ التَّوْحِيدِ وَالْآخِرَةِ ، وَحَقِيقَةَ النُّبُوَّةِ ، وَحَقَائِقَ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَكُلِّ مَا وَرَاءَ طَوْرِهِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ طَمَعٌ فِي مُحَالٍ " .

فَالْفِكْرُ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَنْعُوعٌ ، وَلَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٦٨هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : " فَكَّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا تُفَكِّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى " . أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِ الْعِظْمَةِ (١/ ٢٤٠ برقم ٢٢) ، الْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (٢/ ٤٦ برقم ٦١٨) ، (٢/ ٣٢٣ برقم ٨٨٧) ، ابْنُ بَطَّةٍ فِي الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى (٧/ ١٥٠ برقم ١٠٨) ، وَقَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ : " مُوقُوفٌ ، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ " . انْظُرْ : فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٣/ ٣٨٣) .

وروي مثله عن مالك .

وروى أبو الشَّيْخ في العظمة (٢١٠/١) ، واللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة " (٣/ ٥٨٠ برقم ٩٢٧) ، الطَّبْراني في " المعجم الأوسط " (٦/ ٢٥٠ برقم ٦٣١٩) ، والبيهقي في " شعب الإيمان " (١/ ٢٦٢ برقم ١١٩) بسندهم عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ» .

وروى في العظمة (١/ ٢١٤) بسنده عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ فَتَهْلِكُوا» .

وروى في العظمة (١/ ٢١٧) بسنده عَنْ سُفْيَانَ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ أَلْمَسَتْ﴾ [النجم: ٤٢] ، قَالَ: «لَا فِكْرَةَ فِي الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ» .

وروى في العظمة (١/ ٢٣٦) ، (١/ ٢٥٥) بسنده عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَيْسَرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَهُمْ يَذْكُرُونَ عَظَمَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُمْ تَذْكُرُونَ؟» ، قَالُوا: كُنَّا نَتَفَكَّرُ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا فِي اللَّهِ فَلَا تَفَكَّرُوا إِلَّا فِي اللَّهِ فَلَا تَفَكَّرُوا، إِلَّا فَتَفَكَّرُوا فِي عِظَمِ مَا خَلَقَ اللَّهُ، أَلَا فَتَفَكَّرُوا فِي عِظَمِ مَا خَلَقَ اللَّهُ» .

وروى هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ الكوفي في " الزُّهد " (٢/ ٤٦٩ برقم ٩٤٦) بسنده عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ.

قال الإمام السَّخَاوِيُّ في " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة " (ص ٢٦١) بعد أن ذكر العديد من الروايات السابقة : " وأسانيدها ضعيفة، لكن اجتماعها يكتسب قوَّة، والمعنى صحيح، وفي صحيح مسلم (١/ ١١٩ برقم ١٣٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: " لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ: هَذَا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً، فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ " .

وقال الإمام الطَّحَاوِيُّ (٣٢١هـ) في عقيدته : " ... لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ ، وقال : وَلَا نَحْوُ فِي اللَّهِ، وَلَا تُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ " .

وقال الإمام ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ) في رسالته : " لا يبلغ كُنه صفته الواصفون ، ولا يُحِيط بأمره المتفكِّرون ، يعتبر المتفكِّرون بآياته ، ولا يتفكِّرون في مائيَّة ذاته " . انظر : الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٩) .

والمائية هي الماهية، والمقصود : حقيقة الذات .

قال الإمام اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٥٢٨/٣ برقم ٩٢٩) : " ... ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي نُعَيْمٍ بْنِ حَمَّادٍ ، قَالَ : " حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِجَمِيعِ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَيَتْرَكَ التَّفَكُّرَ فِي الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَيَتَّبِعَ حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : «تَفَكَّرُوا فِي الْخَلْقِ وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ» . قَالَ نُعَيْمٌ : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى : ١١] ، وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ " .

قال الإمام الغزالي في "إحياء علوم الدين " (٤٣٤/٤ - ٤٣٥) : " الْفِكْرُ فِي جَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ : وفيه مقامان ، المقام الأعلى : الْفِكْرُ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَعَانِي أَسْمَائِهِ ، وهذا ممَّا منع منه ، حيث قيل : تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ ، وذلك لِأَنَّ الْعُقُولَ تَحْتَجِرُ فِيهِ ، فَلَا يُطِيقُ مَدَّ الْبَصَرِ إِلَيْهِ إِلَّا الصَّادِقُونَ ثُمَّ لَا يُطِيقُونَ دَوَامَ النَّظَرِ ، بل سائر الخلق أحوال أبصارهم بالإضافة إلى جلال الله تعالى ، كحال بصر الخفَّاش بالإضافة إلى نور الشمس فإنَّه لَا يُطِيقُهُ الْبَتَّةَ ، بل يَخْتَفِي نَهَاراً ، وَإِنَّمَا يَتَرَدَّدُ لَيْلاً يَنْظُرُ فِي بَقِيَّةِ نَوْرِ الشَّمْسِ إِذَا وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ .

وأحوال الصَّادِقِينَ كحال الإنسان في النَّظَرِ إِلَى الشَّمْسِ ، فإنَّه يَقْدِرُ عَلَى النَّظَرِ إِلَيْهَا وَلَا يُطِيقُ دَوَامَهُ ، وَيَخْشَى عَلَى بَصَرِهِ لَوْ أَدَامَ النَّظَرَ ، ونظره المختطف إليها يورث العمش ويفرق البصر . وكذلك النَّظَرُ إِلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى يُورِثُ الْحَيْرَةَ وَالذَّهْشَ وَاضْطِرَابَ الْعَقْلِ ، فَالْصَّوَابُ إِذْنُ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِمَجَارِي الْفِكْرِ فِي ذَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَصِفَاتِهِ ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْعُقُولِ لَا تَحْتَمِلُهُ ، بل الْقَدْرُ الْيَسِيرُ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُقَدَّسٌ عَنِ الْمَكَانِ ، وَمَنْزَعٌ عَنِ الْأَقْطَارِ وَالْجِهَاتِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ ، وَلَا هُوَ مُتَّصِلٌ بِالْعَالَمِ وَلَا هُوَ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ ، قَدْ حَيَّرَ عُقُولَ أَقْوَامٍ حَتَّى أَنْكَرُوهُ إِذْ لَمْ يُطِيقُوا سَمَاعَهُ وَمَعْرِفَتَهُ .

بل ضعفت طائفة عن احتمال أقل من هذا إذ قيل لهم : إِنَّهُ يَتَعَاضَمُ وَيَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَأْسٌ وَرَجُلٌ وَيَدٌ وَعَيْنٌ وَعِضْوٌ ، وَأَنْ يَكُونَ جَسَماً مُشَخَّصاً لَهُ مَقْدَارٌ وَحِجْمٌ ، فَأَنْكَرُوا هَذَا وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ قَدْحٌ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْحَمَقِيِّ مِنَ الْعَوَامِ : إِنَّ هَذَا وَصْفٌ بِطِيخٍ هِنْدِيٍّ لَا وَصْفٌ لِلَّهِ ، لَظُنُّ الْمُسْكِينِ أَنَّ الْجَلَالََةَ وَالْعَظَمَةَ فِي هَذِهِ الْأَعْضَاءِ !!!

وهذا لأنَّ الإنسان لا يعرف إلَّا نفسه ، فلا يستعظم إلَّا نفسه ، فكلُّ ما لا يساويه في صفاته فلا يفهم العظمة فيه ، نعم غايته أن يقدر نفسه جميل الصُّورة ، جالساً على سريره ، وبين يديه غلمان يمثلون أمره ، فلا جرم غايته أن يقدر ذلك في حقِّ الله تعالى وتقدَّس حتَّى يفهم العظمة .

بل لو كان للذُّباب عقل وقيل له : ليس لحالقك جناحان ، ولا يد ، ولا رِجل ، ولا له طيران ، لأنكر ذلك ، وقال : كيف يكون خالقي أنقص مِنِّي ؟!! أفيكون مقصوص الجناح ، أو يكون زَمناً لا يقدر على الطِّير ، أو يكون لي آلة وقدرة لا يكون له مثلها ، وهو خالقي ومصوِّري ، وعقول أكثر الخلق قريب من هذا العقل ، وإنَّ الإنسان لجهول ظلوم كَفَّار ، ولذلك أوحى الله تعالى إلى بعض أنبيائه : لا تُخبر عبادي بصفاتي فينكروني ، ولكن أخبرهم عني بما يفهمون .

ولمَّا كان النَّظر في ذات الله تعالى وصفاته خطراً من هذا الوجه اقتضى أدب الشَّرع وصلاح الخلق أن لا يتعرَّض لمجاري الفِكر فيه ، لكنَّا نعدل إلى المقام الثَّاني وهو النَّظر في أفعاله ومجاري قدره ، وعجائب صنعه ، وبدائع أمره في خلقه ، فإنَّها تدلُّ على جلاله وكبريائه ، وتقدَّسه وتعاليه ، وتدلُّ على كمال علمه ، وحكمته ، وعلى نفاذ مشيئته وقدرته .

فينظر إلى صفاته من آثار صفاته ، فإنَّ لا يُطبق النَّظر إلى صفاته ، كما أنَّا نُطبق النَّظر إلى الأرض مهما استتارت بنور الشَّمس .

ونستدلُّ بذلك على عظم نور الشَّمس بالإضافة إلى نور القمر وسائر الكواكب ، لأنَّ الأرض من آثار نور الشَّمس ، والنَّظر في الآثار يدلُّ على المؤثِّر دلالة ما ، وإن كان لا يقوم مقام النَّظر في نفس المؤثِّر . وجميع موجودات الدُّنيا أثر من آثار قدرة الله تعالى ، ونور من أنوار ذاته ، بل لا ظلمة أشدَّ من العدم ، ولا نور أظهر من الوجود .

ووجود الأشياء كلّها نور من أنوار ذاته تعالى وتقدَّس ، إذ قوام وجود الأشياء بذاته القيُّوم بنفسه ، كما أنَّ قوام نور الأجسام بنور الشَّمس المضيئة بنفسها ، ومهما انكشف بعض الشَّمس ، فقد جرت العادة بأن يوضع طشت ماء حتَّى ترى الشَّمس فيه ، ويمكن النَّظر إليها فيكون الماء واسطة يغض قليلاً من نور الشَّمس حتَّى يطاق النَّظر إليها ، وكذلك الأفعال واسطة نشاهد فيها صفات الفاعل ولا نبهر بأنوار الذَّات بعد أن تباعدنا عنها بواسطة الأفعال ...

وبعد أن ذكر الإمام الغزالي المجالات التي يجول فيه العقل ويصول ... قال في " إحياء علوم الدين " (٤/٤٤٧) : " فهذا بيان معاهد الجُمَل التي تجول فيها فكر المتفكرين في خلق الله تعالى ، وليس فيها فُكْر في ذات الله تعالى ، ولكن يُستفاد من الفُكْر في الخلق لا محالة معرفة الخالق وعظمته وجلاله وقدرته ، وكلما استكثرت من معرفة عجيب صنع الله تعالى كانت معرفتك بجلاله وعظمته أتم ، وهذا كما أنك تعظم عالماً بسبب معرفتك بعلمه ، فلا تزال تطَّلِع على غريبه من تصنيفه أو شعره فتزداد به معرفة وتزداد بحسنه له توقيراً وتعظيماً واحتراماً ، حتَّى إِنَّ كُلَّ كلمة من كلماته ، وكل بيت عجيب من أبيات شعره يزيده محلاً من قلبك يستدعي التَّعْظِيم له في نفسك .

فهكذا تأمَّل في خلق الله تعالى وتصنيفه وتأليفه ، وكل ما في الوجود من خلق الله وتصنيفه والنَّظَر والفكر فيه لا يتناهى أبداً ، وإنَّما لكل عبد منها بقدر ما رزق " .

وقال الإمام إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التَّيْمِي الأصبهاني في " الحجَّة في بيان المحجَّة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة " (٢/٤٥٧) : " وَمَنْ تَفَكَّرَ فِي اللَّهِ وَفِي صِفَاتِهِ ضَلَّ ، وَمَنْ تَفَكَّرَ فِي خَلْقِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ أَزْدَادَ إِيمَانًا " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " تلبس إبليس " (ص ٣٤٣) : " الباب الثاني عشر : في ذكر تلبس إبليس على العوام .

قد بينا أن إبليس إنَّما يقوى تلبسه على قدر قوَّة الجهل ، وقد أفتن فيما فتن به العوام وحضر ما فتنهم ولَبَسَ عليهم فيه لا يمكن ذكره لكثرتِه ، وإنَّما نذكر من الأمَّهات ما يستدلُّ به على جنسه ، والله الموفق .

فمن ذلك : أَنَّهُ يَأْتِي إِلَى الْعَامِّي فيحمله على التَّفَكُّر في ذات الله عزَّ وجلَّ وصفاته فيتشكَّك ، وقد أخبر رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فيما رواه أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " تَسْأَلُونَ حَتَّى تَقُولُوا هَذَا اللَّهُ خَلَقْنَا فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَوَاللَّهِ إِنِّي لَجَالِسٌ يَوْمًا إِذْ قَالَ لِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ : هَذَا اللَّهُ خَلَقْنَا فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَجَعَلْتُ أَصْبِعِي فِي أُذُنِي ثُمَّ صَحْتُ : صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ، اللَّهُ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ " .

وقال الإمام القرطبي (٦٧١هـ) : " وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْ قَالَ :

وَلَا تُفَكِّرَنَّ فِي ذِي الْعَلَا عَزَّ وَجَّهَهُ
فَإِنَّكَ تُرَدِّي إِنْ فَعَلْتَ وَتُخَذَّلُ

وَدُونَكَ مَصْنُوعًا ثُمَّ فَاعْتَبِرْ بِهَا

وَقُلْ مِثْلَ مَا قَالَ الْخَلِيلُ الْمُبَجَّلُ

انظر : الجامع لأحكام القرآن (١١٦/١٧) .

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في " الفوائد " (ص ١٩٨) : " الْفِكْرُ فِي آلاءِ اللَّهِ وَنِعَمِهِ ، وَأَمْرُهُ وَنَهْيِهِ ، وَطَرُقِ الْعِلْمِ بِهِ وَبِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ كِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ وَمَا وَلاَهُمَا ، وَهَذَا الْفِكْرُ يُثْمِرُ لِمُصَاحِبِهِ الْمَحَبَّةَ وَالْمَعْرِفَةَ ، فَإِذَا فَكَّرَ فِي الْآخِرَةِ وَشَرَفِهَا وَدَوَامِهَا وَفِي الدُّنْيَا وَخَسَّتِهَا وَفَنَائِهَا ، أَثْمَرَ لَهُ ذَلِكَ الرَّغْبَةَ فِي الْآخِرَةِ ، وَالزُّهْدَ فِي الدُّنْيَا ، وَكَلَّمَ فِكْرُ فِي قِصْرِ الْأَمَلِ وَضِيقِ الْوَقْتِ أَوْرَثَهُ ذَلِكَ الْجَدَّ وَالْإِجْتِهَادَ وَبَذَلَ الْوَسْعَ فِي اغْتِنَامِ الْوَقْتِ ، وَهَذِهِ الْأَفْكَارُ تُعَلِّي هِمَّتَهُ وَتُحْيِيهَا بَعْدَ مَوْتِهَا وَسُفُولَهَا ، وَتَجْعَلُهُ فِي وَادٍ وَالنَّاسَ فِي وَادٍ ، وَبِإِزَاءِ هَذِهِ الْأَفْكَارِ الْأَفْكَارَ الرَّدِيئَةَ الَّتِي تَجُولُ فِي قُلُوبِ أَكْثَرِ هَذَا الْخَلْقِ ، كَالْفِكْرِ فِي مَا لَمْ يُكَلَّفِ الْفِكْرَ فِيهِ ، وَلَا أُعْطِيَ الْإِحَاطَةَ بِهِ مِنْ فَضُولِ الْعِلْمِ الَّذِي لَا يَنْفَعُ ، كَالْفِكْرِ فِي كَيْفِيَّةِ ذَاتِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ بِمَا لَا سَبِيلَ لِلْعُقُولِ إِلَى إدْرَاكِهِ " .

وقال الإمام الباجوري (١٢٧٧هـ) :

وَالدِّينَ دِينَانَ إِيْمَانٌ وَإِشْرَاقٌ

لَا يَعْرِفُ اللَّهَ إِلَّا اللَّهُ فَاتَّذَرُوا

وَالْعَجْزَ عَنْ دَرْكِ الْإِدْرَاقِ إدْرَاقٌ

وَلِلْعُقُولِ حَدُودٌ لَا تَجَاوُزُهَا

انظر : كفاية العوام (ص ٨٧) .

وقال الإمام ابراهيم الدسوقي :

وَقَدْ تَقَوَّهَ بِالتَّوْحِيدِ إِعْلَانًا

يَا أَيُّهَا الْمُدَّعِيُ لِلَّهِ عِرْفَانًا

أَدْرَكَتْ وَبِحُكِّ تَحْقِيقٍ وَتَيَانًا

وَتَطَلَّبُ الْحَقِّ بِالْعَقْلِ الضَّعِيفِ فَهَلْ

تَوَاقَبَ الْفِكْرُ أَوْ تُحْصِيهِ إِتْقَانًا

ظَنَنْتَ جَهْلًا بِأَنَّ اللَّهَ تُدْرِكُهُ

أَوْ هَلْ أَقَامَتْ بِهِ لَوْلَاهُ بُرْهَانًا

أَوْ الْعُقُولُ أَحَاطَتْهُ بِدِيهَتِهَا

هَلْ هُنَّ إِلَّا عَلَى التَّحْقِيقِ عِرْفَانًا

إِذِ الْعُلُومِ وَمَا سَطَّرْنَ مِنْ كُتُبٍ

عِلْمٌ وَعَقْلٌ وَرَأْيٌ جَلَّ سُلْطَانًا

اللَّهُ أَعْظَمُ شَأْنًا أَنْ يُحِيطَ بِهِ

وَخَانَكَ الْعَقْلُ إِنْ صَوَّرْتَ دَيَانًا

إِدْرَاكَ عَقْلِكَ إِنْ عَطَلَتْهُ عَدَمًا

وَاحْذَرِ تَكُنْ عَابِدًا بِالْوَصْفِ أَوْثَانًا

إِيَّاكَ وَبِحُكِّكَ وَالتَّعْطِيلُ فِي صِفَةٍ

آمَنْتُ بِاللَّهِ تَصَدِيقًا وَإِيْمَانًا

فَإِنْ سَمِعْتَ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ فَقُلْ

تُصْغِي إِلَى كَيْفٍ تَضْحَكِي أَنْتَ نَدْمَانًا

إِنْ قُلْتَ كَيْفَ اسْتَوَى فَقُلْ كَيْفَ شَاءَ وَلَا

مَوْلَاكَ مَا غَابَ طَرْفًا وَلَا بَانَا
وَحَيْثُ كُنْتَ وَجَدْتَ اللَّهَ دَيَانَا
قَدْ افْتَرَىٰ وَاجْتَرَىٰ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا
وَقَدْ بَرَّاهُنَّ أَحْكَامًا وَإِتْقَانًا
وَلَمْ يَزَلْ فِي طُلَابِ الْحَقِّ وَهَانًا
فَالْعِلْمُ فِي الْأَسْمِ لَا يُبْقِيكَ حَيْرَانًا
عَلَى الْمُسَمَّى فَصَارَ الْأَسْمُ عِنْوَانًا
شَيْءٌ وَلَوْحٌ وَلَا إِنْسٌ وَلَا جَانَا
فَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَوْفِيقًا وَغُفْرَانًا

أَوْ قِيلَ أَيْنَ فَقُلْ حَيْثُ اتَّجَهْتُ تَجِدُ
وَهُوَ الَّذِي فَوْقَ كُلِّ الْفَوْقِ رُتَبَتُهُ
مَنْ ظَنَّ جَهْلًا بِأَنَّ الْعَرْشَ يَحْمِلُهُ
الْعَرْشُ وَالْفَرْشُ وَالْكَرْسِيُّ صِنْعَتُهُ
الْعَرْشُ مَنْ طَلَبَ قَدْ عَزَّ مَطْلَبُهُ
الْخَلْقُ فِي الْعِلْمِ تَاهُوا فِي تَطْلُبِهِ
فَالْعِلْمُ دَلٌّ بِسِرِّ فِي غَوَامِضِهِ
وَعَيْنُ ذَلِكَ الْمُسَمَّى لَيْسَ يُدْرِكُهُ
هَذَا اعْتِقَادِي وَإِنْ قَصُرْتُ فِي عَمَلِي

ومن المعلوم أنَّ السلف الصالح لم ينطرقوا في كلامهم لـ " الذات " ، لأنَّهم علموا من المحكمات أن لا سبيل لمعرفة كُنْه الخالق تعالى الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، لدرجة أنَّ بعض العلماء ذكر أنَّه لا حاجة للفظه الذات ، لأنَّها تُشغِب النفوس ، وأنَّها لم تكن معروفة في عهد الصحابة ، قال الإمام الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (٦٠٧/١٩) : " قد ذكرنا أنَّ لفظه (بذاته) لا حاجة إلَيْهَا ، وَهِيَ تَشْغِبُ النَّفُوسَ ، وَتَرْكُهَا أَوَّلَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - " .

وقد اعترف الألباني بأنَّ لفظه الذات لم تكن معروفة في عهد الصحابة ، وهي من أمور الغيب ، وفي ذلك قال في " مختصر العلو للعلِّي العظيم " (ص ١٧) : " ومن هذا العرض يتبيَّن أنَّ هاتين اللفظتين : " بذاته " و " بائن " لم تكونا معروفتين في عهد الصحابة ، رضي الله عنهم " .

ومن المعلوم أنَّ أمور الغيب وحقائقها لا تُدرَك بالعقل البشريِّ محدود التفكير ، وما على المؤمن إلَّا أن يؤمن بها كما أنزلت في القرآن الكريم ، وكما جاءت في السُّنَّة الصَّحيحة ، لأنَّ العقل البشري لا يستطيع الخوض إلَّا في عالم الشهادة ، قال الإمام ابن خلدون في " ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر " (٥٨٢/١) : " ... وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه ، بل العقل ميزان صحيح ، فأحكامه يقينية لا كذب فيها . غير أنَّك لا تطمع أن تزِن به أمور التَّوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصِّفات الإلهية وكلَّ ما وراء طوره ، فإنَّ ذلك طمع في محال .

ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذَّهَب ، فطمع أن يزن به الجبال ، وهذا لا يُدْرَك . على أنَّ الميزان في أحكامه غير صادق ، لكنَّ للعقل حدُّ قد يقف عنده ولا يتعدَّى طوره ، حتَّى يكون له أن يحيط بالله وبصفاته ، فإنَّه ذرَّة من ذرَّات الوجود الحاصل منه . وتفظن من هذا الغلط من يقدِّم العقل على السَّمْع في أمثال هذه القضايا ، وقصور فهمه واضمحلال رأيه ، فقد تبيَّن لك الحق من ذلك ، وإذ تبيَّن ذلك ، فلعلَّ الأسباب إذا تجاوزت في الارتقاء نطاق إدراكنا ووجودنا ، خرجت عن أن تكون مدركة ، فيضللَّ العقل في بيداء الأوهام ، ويحارُّ وينقطع . فإذا التَّوْحِيد هو العجز عن إدراك الأسباب وكيفيات تأثيرها ، وتفويض ذلك إلى خالقها المحيط بها ، إذ لا فاعل غيره . وكلُّها ترتقي إليه وترجع إلى قدرته ، وعلمنا به إنَّما هو من حيث صدورنا عنه لا غير " .

وقال الإمام محمَّد عبده في "رسالة التَّوْحِيد" (ص ٦١) مبيناً عجز العقل البشري عن إدراك كُنْه العديد من الحقائق الكونية : "إنَّنا مع جهلنا بكنْه الكَوْن وحقيقته ، فللكون أو بعبارة أخرى : فللمخلوق صفات وظواهر وأعراض تحدَّد مخلوقيَّته واحتياجه لخالقه ... فإذا ما ورد نصُّ أوهم ظاهره التَّشبيه فليس كافياً في التَّنزيه أن نفسر اللفظ بحقيقته اللغويَّة ، ثمَّ نتناقض ونظنُّ أننا منزَّهين حينما نقول : إنَّنا نجهل كُنْه الذات ، بل يجب أن ننفي عن الله عزَّ وجلَّ المعنى الظَّاهر ، ولا نتفكَّر في ذات الخالق ، لأنَّ التَّفكُّر في الذات عبثٌ ومهلكة ، وطلب للاكتناه وهو مستحيل على العقل البشري . فكلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

وقد أفتى أهل العلم بتحريم الكلام في مثل هذه الأمور ، قال الإمام النَّووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢٥/٥) : "وَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي جَمَعَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَقُّ كُلُّهُمْ عَلَى وُجُوبِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْفِكْرِ فِي الذَّاتِ ، كَمَا أُمِرُوا وَسَكَنُوا لِحَيْرَةِ الْعَقْلِ ، وَاتَّقُوا عَلَى تَحْرِيمِ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْكِيلِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وُقُوفِهِمْ وَإِمْسَاكِهِمْ غَيْرَ شَاكٍّ فِي الوجود والموجود ، وَغَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّوْحِيدِ ، بَلْ هُوَ حَقِيقَتُهُ ثُمَّ تَسَامَحَ بَعْضُهُمْ بِإِثْبَاتِ الْجَهَةِ خَاشِئاً مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّسَامُحِ ، وَهَلْ بَيْنَ التَّكْيِيفِ وَإِثْبَاتِ الْجَهَاتِ فَرْقٌ ؟!!!

فلا سبيل إلى التَّعرُّف على ذاته وصفاته تعالى ، إلَّا بما أخبرنا به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، من خلال ما نزل عليه من كلام الله تعالى ، وهو القرآن وما أوحى به إليه من السُّنَّة المشرَّفة .

وإنَّ غاية ما تصل إليه العقول في معرفة الله تعالى، أن يعرف بصفاته التي تُبرهن عليها آثار خلقه وشواهد مصنوعاته، أمَّا حقيقة الذات، فلا يعلمها إلَّا هو سبحانه وتعالى، ولقد قطع القرآن كلَّ سبيل إلى التَّفَكُّر في حقيقتها؛ فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فتضمَّنت هذه الآية، نفي أن يكون شيء من الموجودات، ممثلاً لله تعالى في ذاته أو صفاته أو أفعاله، وأنَّ ذات الله تعالى لا يماثلها ذوات المخلوقات، فكلَّ ما ثبت للمخلوقات في ذواتها فهو منتف عن ذات الله تعالى.

ومن جهة أخرى فإنَّ التَّفَكُّر في ذات الله تعالى لا يصل بالإنسان إلَّا لطريق مسدود، لأنَّ كلَّ ما يخطر ببال الإنسان ما هو إلَّا الصُّور التي سجَّلها العقل عبر الحياة طالت أو قصرت، وما هذه الصُّور مهما كثرت إلَّا صور لمخلوقات هي خلق الله تعالى، يسري عليها ما يسري على الإنسان من نقص وضعف وافتقار، فالواجب على العبد أن ينزَّه الله تعالى فلا يشبَّهه بخلقه؛ ومن ثمَّ قال أهل الحقِّ: "كلَّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك".

وأما صفات الله تعالى فقد ذكر منها في القرآن والسُّنة ما يكفي لتصوُّر عظمة الله سبحانه وتعالى وجلاله وجماله وكماله، وإنَّ المقرِّر في عقيدتنا أنَّ كمالات الله تعالى لا تنتهي وأنَّ صفاته الكمالية لا حصر لها، فنؤمن بذلك إجمالاً، ونؤمن بما ورد به النصُّ وقرَّره العقل من الصِّفات تفصيلاً، مع اليقين التَّام بأنَّه لا يشارك الله تعالى في هذه الصِّفات أحد، فهو الواحد في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله.

وفي المناظرة التي جرت بين نبي الله موسى عليه السَّلام وبين فرعون، وخاطبه هو وأخوه هارون عليه السَّلام بقولهما: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، سألهما فرعون عن ذات الله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، والسُّؤال بـ(ما) سؤال عن حقيقة الذات، فكأنَّه قال: وأي شيء ربَّ العالمين؟ وقد كان موسى عليه السَّلام -بوصفه نبياً- عارفاً بربِّه عالماً بأحكام الألوهية، وعالماً أنَّه لا يصحُّ السُّؤال عن الله تعالى بـ(ما) بحثاً عن ماهية أو حقيقة.

فأجاب سيِّدنا موسى بما حكاه القرآن: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنتُم مُّؤَفَّفِينَ﴾ [الشعراء: ٢٤]، ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦]، ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنتُم تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨]. وفي واقعة أخرى أجاب موسى بقوله: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ

﴿هُدًى﴾ ، ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَكَّ لَكُمْ فِيهَا صُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى﴾ [طه: ٥٠، ٥٣] . وهو جواب يفيد أن السبيل إلى معرفة الله عز وجل -وهو الكافي في ذلك- أن نعرف الله تعالى بصفاته، وأن نستدل بأفعاله وآثاره على ذلك. وأمّا التفتيش عن حقيقته الخاصة التي هي فوق فطر العقول، فتفتيش عما لا سبيل إليه، والسائل عنه متعنت غير طالب للحق . من فتاوى دار الإفتاء المصرية بتصرف .

فلا يجوز ولا ينبغي التفكير في ذات الله تعالى ، لأن التفكير فيه لا طائل له ، وهو سبيل للشك وقائد للوهم والتوهم ، وهو إحدى سبل الشيطان إلى قلب ابن آدم ، ليخرجه من الإيمان إلى الكفر ... قال الإمام الصنعاني في "التنوير شرح الجامع الصغير" (٨١/٥) : " وإِنَّمَا نَهَى عَنِ التَّفَكُّرِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ لَا تَفَكُّرَ إِلَّا فِيَمَا يَعْرِفُهُ الْعَبْدُ وَيَعْلَمُهُ ، وَقَدْ تَعَالَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُحَاطَ بِهِ عِلْمًا ، وَمِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: " مَنْ تَفَكَّرَ فِي الْخَالِقِ الْحَدِّ ، وَمَنْ تَفَكَّرَ فِي الْمَخْلُوقِ وَحَدَّ " .

فلا سبيل البتة لإحاطة العقل البشري المحدود بالله تعالى ، قال سبحانه : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] ، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

فمما لا شك فيه أن الله تعالى زود الإنسان بأعضاء وجوارح أعدت لخدمته في وظيفة الاستخلاف المناطة به ... ولكل عضو منها وظيفة وقوة محددة لا تتعداها ... فلليدين قوة محددة ، وكذا للعينين ، وللأذنين ، وللرجلين و و و وللعقل قوة كذلك ... وقوته متفاوتة بين شخص وآخر ، وهي تحول وتصول في عالم الشهادة فقط دون عالم الغيب الذي لا سبيل له إليه ، فمن العبث أن يُحاول أو يُفكر الإنسان أن يكتنه شيئاً من عالم الغيب المخلوق فضلاً عن الخالق العظيم سبحانه وتعالى ... فلو قامت الخلائق جميعاً في صعيد واحد وحاولوا الوصول إلى حقيقة الروح المخلوق ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وكيف لا والله تعالى يقول : ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] ... فما بالك باكتناه حقيقة الخالق العظيم جل جلاله !!!

﴿ ۞ ﴾ الْفَصْلُ الثَّالِثُ ﴿ ۞ ﴾
تَنْزِيَهُ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْكَيْفِ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

الكَيْف - كما يقول صاحب "التعريفات" (ص ١٨٨) : "هيئة قارّة في الشّيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته ، فقوله : "هيئة" يشمل الأعراض كلّها . وقوله : "قارّة في الشّيء" احتراز عن الهيئة الغير القارّة ، كالحركة والزّمان والفعل والانفعال " .

قال يحيى بن عمار: لا نحتاج في هذا الباب إلى قول أكثر من هذا : أن نؤمن به، وننفي الكيفية عنه، ونتقي الشك فيه، ونؤمن بأنّ ما قاله الله سبحانه وتعالى ورَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا نتفكر في ذلك ولا نسلط عليه ألوههم، والخطر، والوسواس، وتعلم حقّا يقيناً أنّ كلّ ما تصوّر في همك ووهمك من كَيْفِيَّة أو تشبيه . فالله سبحانه بخلافه وغيره . انظر : الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة (١٠٩/٢) .

ومن الغريب في هذا الباب أنّ الكثيرين ممّن يثبتون الكيفية المجهولة لله تعالى ، والعياذ بالله تعالى ، يتشبّهون بالمقولة المنسوبة للإمام مالك وغيره : "والكيف مجهول" وهي لا تصحّ عنه ، ولا عن غيره البتّة

...

فقد نُسب هذا الكلام للإمام مالك ، وربيعه بن عبيد الرحمن ، وأمّ سلمة رضي الله عنها ... والحق أنّ ذلك لم يثبت عنهم . قال الأستاذ العلامة المحقّق المدقّق حسان عبد المنان - حفظه الله - : " ليس لهذا إسناد يثبت وإليك تفصيله :

رواه اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (٦٦٤) ، وإسماعيل بن عبد الرحمن الصّابوني في " عقيدة السلف " (١١٠/١-١١١) (من الرسائل المنيرية) ، وأبو نعيم في " الحلية " (٣٢٥-٣٢٦/٦) من طريق سلمة بن شبيب ، عن مهدي بن جعفر عن جعفر بن عبد الله ، عن مالك بن أنس . وتابعه الدّارمي في " الردّ على الجهميّة " (ص ٢٨٠) ، فقال : عن مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، عن رجلٍ قد سمّاه لي ، قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس ... وفي هذا الإسناد ثلاث علل :

رواية الدّارمي المخالفة لرواية سلمة بن شبيب ، فزاد فيها رجلاً مجهولاً ، وجهالة جعفر بن عبد الله فإني لم أثبتّه ، وما عند الدّارمي في روايته من توثيقه لا يُحسّن أمره وحالّه ، وأمّا مهدي بن جعفر - وهو الرّملي - ففيه نظر ، إذ نقلوا أنّ ابن عدي ، قال : يروي عن الثّقات أشياء لا يُتابعه عليها أحدٌ ، وهذا يُشعر بنكارة حديثه ، وهو ما حكم به البخاري ، فقال : حديثه منكر " التّهذيب " . ورواه ابن عبد البر في " التّمهيد " (١٥١/٧) ، من طريق بقي بن مخلد ، حدّثنا بكار بن عبد الله القرشي ، حدّثنا مهدي بن جعفر ، عن مالك بن

أنس ، به . وفي هذه الرواية وهمٌ وتدليسٌ كأنه من بكار بن عبد الله ، فقد أسقطَ مَنْ بينَ مهدي بن جعفر ومالك ، وقد بينّا ذلك في الرواية السابقة .

ورواه إسماعيل بن عبد الرحمن الصّابوني (١١٠/١) ، عن أبي الحسن بن إسحاق المدني ، حدّثنا أحمد بن الخضر أبو الحسن الشّافعي ، حدّثنا شاذان ، حدّثنا ابن مخلد بن يزيد القهستاني ، حدّثنا جعفر بن ميمون ، قال : سئل مالك بن أنس ... وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فجعفر بن ميمون هو الأنطاقي ، وهو ضعيف ، وشاذان وشيخُه لم أعثر لهما على ترجمة !! ورواه البيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٤٠٨) ، عن أبي عبد الله ، أخبرني أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران ، حدّثنا أبي ، حدّثنا أبو الربيع ابن أخي رشدين بن سعد ، قال : سمعتُ عبد الله بن وهب يقول : كُنّا عند مالك بن أنس .. فذكره . وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، وإن جودَ إسناده ابن حجر في " الفتح " (٤٠٧/١٣) ، فأبو الربيع لم أعرفه ، وأحمد : لم أعثر له على ترجمة ، وأبوه مترجم في " اللسان " (٨١-٨٢/٥) ، وفيه نظرٌ وضعف في آخر ستّ سنوات من عمره .

ورواه البيهقي (ص ٤٠٨) ، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه الأصفهاني ، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان المعروف بأبي الشّيوخ ، حدّثنا أبو جعفر بن زيرك البزي ، سمعتُ محمد بن عمرو بن النّضر النّيسابوري يقول : سمعتُ يحيى بن يحيى يقول : كُنّا عند مالك بن أنس فجاء رجل ... فذكره .

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فابنُ زيرك لم أجده له ترجمة ، ومحمد بن عمرو بن النّضر ذكره ابن حجر في " نزهة الألباب " (٩٢/٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وانظر " سير أعلام النبلاء " (١٠٠-١٠١) . ورواه ابن عبد البرّ في " التّمهيد " (١٥١/٧) ، عن محمد بن مالك ، قال : حدّثنا عبد الله بن يونس ، قال : حدّثنا بقي بن مخلد ، قال : حدّثنا أيوب بن صلاح المخزومي بالرّملة ، قال : كُنّا عند مالك إذ جاءه عراقي ، فقال له ... فذكره . كذا في المطبوع : " أيوب بن صلاح " ، وهو تحريف ، إنّما هو أيوب بن صالح بن سلمة الحرّاني المخزومي ، وهو ضعيف ، ضعّفه ابن معين وغيره . انظر ترجمته في " اللسان " (٤٨٣-٤٨٤) . وبهذا يتبيّن لك خطأ الحافظ الذّهبي في قوله في " العلو " (ص ١٤١ مختصره) : " هذا ثابت عن مالك " !! ومن ثمّ خطأ كلّ مَنْ سلّمَ بما نُسبَ إلى الإمام مالك رحمه الله ، لأنّ أسانيده لا تقمّ لذلك . وقد يرِدُ علينا أنّ ذلك بمجموع هذه الطُّرق والأسانيد يصحّ .

فنقول : إنَّ مثل هذه الأسانيد لا تتقوَّى وليس عجيباً أن تتكثر ، لأنَّ الفتنة في هذه المسألة قد انتشرت في ذاك الحين ، ونُسبَ زوراً هذا القول إلى مالك وغيره ، فتناقله مجاهيلُ من النَّاس لا يعرفون بصحيح علم ، ولا توثيق ، فانتشرت لشائعاتها ، وإلَّا فقلَّ لي - برَبِّكَ - : أين الثُّقات من تلامذة الإمام مالك ، وتلامذتهم عن مثل هذه الحادثة ، وهذا القول !؟ .

وفي الباب ممَّا رُوِيَ بنحوه :

١- قول أم سلمة : رواه اللالكائي (٦٦٣) ، والصَّابوني في " عقيدة السَّلف " (١١٠/١) ، وابن قدامة في " العلو " (٨٢) ، وفي إسناده محمد بن أَشْرَس ، وهو متَّهم في الحديث ، وقد تركه غير واحد .
وقال شيخ الإسلام في " الفتاوى " (٣٦٥/٥) : وقد رُوِيَ هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً ، ولكن ليس إسناده ممَّا يُعتمد عليه .

٢- قول ربيعة شيخ الإمام مالك : رواه اللالكائي (٦٦٥) ، والبيهقي (ص٤٠٨-٤٠٩) ، وابن قدامة في " العلو " (٩٠) ... بأسانيد لا تصحُّ . وعلى أيِّ فالقضية تبقى رأياً من عالم غير ملزم للنَّاس ، ولا قاطع للجدل والفهم ، ولا محدِّد لفهم واحد ، بل لكلِّ مُتَّسع فيها يرى ... والله أعلم " . انظر : مجموعة رسائل محمد نسيب الرفاعي ، حسان عبد المَنَّان ، (ص٢٨-٢٩) .
فالله تعالى لا كيفَ له ، لأنَّ الكيفَ كلمة مدلولها استفهام عن عموم الأحوال التي شأنها أن تُدرك بالحواس ، والله تعالى يتنزَّه عن ذلك...

فعلى الذين استمرَّوا الاستشهاد بمقولة " والكيفُ مجهول " أن يعلموا أنَّه يستحيل قولهم في حقِّ الله تعالى ، لأنَّ ظاهر هذه العبارة مُوهمٌ للتَّشبيه ، ولا يجوز لهم التَّمسُّك بعبارة مروية لا تصحُّ ، فالله تعالى لا يُعقل له كيفٌ ، لأنَّ في الكيفِ مشابَهةً ، والكيفُ - كما يقول صاحب " التَّعريفات " : " هيئة قارَّة في الشَّيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته ، فقوله : "هيئة" يشمل الأعراض كلها . وقوله : " قارَّة في الشَّيء " احتراز عن الهيئة غير القارَّة ، كالحركة والزَّمان والفعل والانفعال " .

والقول بالتَّكْيِيف المجهول مدخلٌ واسعٌ للتَّشبيه والتَّجسيم ، ولذلك وجدنا السَّلف الصَّالح يُجري الألفاظ الموهمة للتَّشبيه على ظاهر لفظها - لا على ظاهر معناها كما يزعم مدَّعو السَّلفيَّة - والإيمان بها على طريق الإجمال ، مع تنزيه الله تعالى عن الكيفيَّة والتَّشبيه ، وقد نقله الإمام البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة

، والسُّفَيَانِيْن (سفيان الثَّورِي ١٦١هـ ، سفيان بن عيينة ١٩٨هـ) ، والحَمَّادِيْن (حمَّاد بن سلمة ١٦٧هـ ، وحمَّاد بن زيد ١٧٩هـ) ، والأوزاعي (١٥٧هـ) ، والليث (١٧٥هـ) ، وغيرهم كثير ...

فَكَيْفَ ، ومن أين عِلْمٌ من يدَّعون السَّلَفِيَّةَ بأنَّ الله تعالى كَيْفًا !!؟ ...

ومن المعلوم بدهاءة أنَّ التَّفكير والنَّظر والتَّدبُّر ... أمرٌ موْكولٌ للعقول التي من شأنها أن تحلِّل المعلومات الواردة إليها من خلال الحواس الخمس التي تُعتبر مصدرًا مهمًّا للإدراك ومعرفة الأشياء ، لكن يجب علينا أن نفهم أنَّ عمل هذه الحواس وكذا العقول مقصورٌ فقط على عالم الحسِّ والشَّهادة دون عالم الغيب الذي لا يعلمه إلَّا الله تعالى ...

وفي ذلك يقول الإمام محمَّد عبده (١٩٠٥م) : " إذا قَدَّرنا عقل البشر قدره ، وجدناه غايه ما ينتهي إلى كماله إنَّما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنساني ، حسًّا كان أو وجدانًا ، أو تعقُّلاً ، ثمَّ التَّوصُّل بذلك إلى معرفة مناشئها ، وتحصيل كليَّات لأنواعها ، والإحاطة ببعض القواعد لعروض ما يعرض لها

أمَّا الوصول إلى كُنْه حقيقتها ، فمِمَّا لا تبلغه قوَّته ، لأنَّ اكتناه المركَّبات إنَّما هو باكتناه ما تركَّبت منه ، وذلك ينتهي إلى البسيط الصَّرف ، وهو لا سبيل إلى اكتناؤه بالضرورة ، وغاية ما يمكن عرفانه منه هو عوارضه وآثاره ...

خذ أظهر الأشياء وأجلاها ، كالصَّوء : قرَّر النَّاظرون فيه له أحكاماً كثيرة ، فصلَّوها في علم خاص به ، ولكن لم يستطع ناظر أن يفهم ما هو ، ولا أن يكتنه معنى الإضاءة نفسه ، وإنَّما يعرف من ذلك ما يعرفه كلُّ بصير له عينان ، وعلى هذا القياس .

ثمَّ أنَّ الله لم يجعل للإنسان حاجه تدعو إلى اكتناه شيء من الكائنات ، وإنَّما حاجته إلى معرفة العوارض والخواص ولذَّة عقله إن كان سليماً ، إنَّما هي تحقيق نسبة تلك الخواص إلى ما اختصَّت به ، وإدراك القواعد التي قامت عليها تلك النَّسب ، فالاشتغال بالاكتناه إضاعة للوقت ، وصرف للقوَّة إلى غير ما سبقت إليه ...

ويضيف قائلاً : بأنَّ الفكر في ذات الخالق هو طلب للاكتناه من جهة ، وهو ممتنع على العقل البشري ، لما علمت من انقطاع النَّسبة بين الوجودين ، ولاستحالة التَّركيب في ذاته ، وتطاولُ إلى ما لا تبلغه القوَّة

البشريّة ، من جهة أخرى ، فهو عبثٌ ومهلكةٌ ، عبثٌ لأنه سعيٌّ إلى ما لا يُدرك ، ومهلكةٌ ، لأنه يؤدي إلى الخبط في الاعتقاد ، لأنه تحديدٌ لما لا يجوز تحديده ، وحصراً لما لا يصحّ حصره ...

ويخلص إلى القول : بأنّ التّفكّر في الذات عبثٌ ومهلكةٌ ، وطلبٌ للاكتناه ، وهو مستحيلٌ على العقل

البشري . فكلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .
انظر : رسالة التوحيد (ص ٥٠-٦١ باختصار) .

فللعقل البشري جهود إذا جاوزها عجز وضلّ ، وخبط خبط عشواء في غير فهم ولا إدراك ... وهناك ظواهر كثيرة تقع تحت حسّ الإنسان ، وتتداخل في مدركاته ، وهو مع ذلك يعجز عن الوصول إلى كنهها ، فالنفس ، والروح ، والعقل ، والضوء ، والكهرباء ، والأثير ، قريبةٌ منه كلّ القرب ، ولكنه لا يستطيع معرفة حقيقتها ، وهو لذلك يكتفي بالبحث في آثارها وأعراضها ، وما يمكن أن يفيد منها ، ويدعُ - مضطراً - محاولة اكتناهاها ، وما ذاك إلّا لأنّ إدراكه ينتهي عند غايةٍ محدودة ، فالتّفكير فيما وراء هذه الغاية إضاعةٌ للوقت ، وصرفٌ للقوى فيما خلقت غير مستعدة له . وإذا كان هذا حال العقل الإنساني مع ما يساويه في الوجود أو ينحطّ عنه ، بل كذلك شأنه فيما يظنّ من الأفعال أنّه صادر عنه كالفكر ، فما يكون من أمره بالنسبة إلى ذلك الوجود الأعلى ؟! . انظر كتاب : الله تبارك وتعالى (ص ١٥١) .

وعلى تنزيه الله تعالى عن الكيف درج وسار علماء الأئمة في القديم والحديث ... فقد نقل الإمام أبو نعيم الأصبهاني في " الحليّة " (١/ ٧٢-٧٣) بسنده عن الثّمان بن سَعْدٍ ، قَالَ : كُنْتُ بِالْكُوفَةِ فِي دَارِ الْإِمَارَةِ ، دَارِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا نَوْفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْبَابِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : عَلَيَّ بِهِمْ ، فَلَمَّا وَقَفُوا بَيْنَ يَدَيْهِ قَالُوا لَهُ : يَا عَلِيُّ صِفْ لَنَا رَبَّكَ هَذَا الَّذِي فِي السَّمَاءِ ، كَيْفَ هُوَ ، وَكَيْفَ كَانَ ، وَمَتَى كَانَ ، وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ؟ فَاسْتَوَى عَلِيٌّ جَالِسًا ، وَقَالَ : مَعْشَرَ الْيَهُودِ اسْمَعُوا مِنِّي ، وَلَا تُبَالُوا أَنْ لَا تَسْأَلُوا أَحَدًا غَيْرِي ، إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَبْدُ مَبًّا ، وَلَا مُتَارِجٌ مَعِمًّا ، وَلَا حَالٌ وَهْمًا ، وَلَا شَبَحٌ يَنْقَضِي ، وَلَا حَجُوبٌ فَيُحَوَّى ، وَلَا كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَيُقَالُ : حَادِثٌ ، بَلْ جَلَّ أَنْ يُكَيَّفَ الْمُكَيَّفُ لِلْأَشْيَاءِ كَيْفَ كَانَ ، بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ لِاخْتِلَافِ الْأَرْمَانِ ، وَلَا لِيَتَقَلَّبَ شَأْنٌ بَعْدَ شَأْنٍ ، وَكَيْفَ يُوصَفُ بِالْأَشْبَاحِ ، وَكَيْفَ يُنْعَتُ بِالْأَلْسِنِ الْفَصَاحِ ، مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَشْيَاءِ فَيُقَالُ : بَائِنٌ ، وَلَمْ يَبَيِّنْ عَنْهَا فَيُقَالُ : كَائِنٌ

، بَلْ هُوَ بَلَا كَيْفِيَّةٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ، وَأَبْعَدُ فِي الشَّيْءِ مِنْ كُلِّ بَعِيدٍ ... وَالْحَدُّ إِلَى غَيْرِهِ مَنْسُوبٌ

...

سُبْحَانَهُ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا بَلَا جَوَارِحَ وَلَا أَدَوَاتٍ ، وَلَا شَفَةَ وَلَا لَهَوَاتٍ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ تَكْيِيفِ الصِّفَاتِ ، مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهًا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمُعْبُودَ ، وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَمَّاكِينَ بِهِ تُحِيطُ ، لَزِمَتْهُ الْحَيْرَةُ وَالتَّخْلِيطُ ، بَلْ هُوَ الْمُحِيطُ بِكُلِّ مَكَانٍ ، فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا أَيُّهَا الْمُتَكَلِّفُ لَوْصِفِ الرَّحْمَنَ ، بِخِلَافِ التَّنْزِيلِ وَالْبُرْهَانِ ، فَصِفْ لِي جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ هَيْهَاتَ أَنْعِجْزُ عَنْ صِفَةِ مَخْلُوقٍ مِثْلِكَ ، وَتَصِفُ الْخَالِقَ الْمُعْبُودَ ، وَأَنْتَ تُدْرِكُ صِفَةَ رَبِّ الْهَيْئَةِ وَالْأَدَوَاتِ ، فَكَيْفَ مَنْ لَمْ تَأْخُذْهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ، لَهُ مَا فِي الْأَرْضِينَ وَالسَّمَوَاتِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ " .

قلتُ : وعن معنى " بائن من خلقه " ، قال الإمام ابن فورك في "مشكل الحديث وبيانه" (ص ٤٥٤) : " ... وأنه بائن ممّا خلق ، بينونة الصّفة والنّعت ، لا بالتّحيّز والمكان والجهة " .

وقال الإمام الكوثري في تعليقه على "الأسماء والصفات" للبيهقي (ص ٥٠٢) : " والمعنى أنّه غير ممّازج للخلق لا بمعنى أنّه متباعد عن الخلق بالمسافة ، تعالى الله عن القرب والبعد الحسينيين والبينونة الحسيّة ، فليس في ذلك ما يطمع المجسّمة في كلامه ، وسيأتي من المصنّف عند الكلام في آية الاستواء : لا قاعد ولا قائم ولا ممّاس ولا مبّين عن العرش . ثمّ قال : لأنّ المماسّة والمباينة بالمسافة التي هي ضدّها ، كلاهما من صفات الأجسام " .

ولما كان الحدُّ من مقتضيات الكَيْفِ ، فقد اجتمعت كلمة العلماء على نفي الحدِّ عنه تعالى ، قال التّابعي الشّهير زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم : " ... أنت الله الذي لا تحدُّ فتكون محدوداً " . انظر : إتحاف السّادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدّين (٤/ ٤١٣) .

وقال الإمام أبو حنيفة : " وَهُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ وَمَعْنَى الشَّيْءِ : الثَّابِتُ بِلَا جِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عَرَض ، وَلَا حَدٌّ لَهُ ، وَلَا ضِدٌّ لَهُ ، وَلَا نَدٌّ لَهُ ، وَلَا مِثْلُ لَهُ " . انظر : شرح الفقه الأكبر (ص ٨٩-٩٠) .

ونقل الإمام السيوطي في "الأشباه والنظائر" (ص ٤٨٨) عن الإمام الشّافعيّ أنّه لَا يُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ : الْمَجَسَّم ، وَمُنْكَرِ عِلْمِ الْجُرِّيَّاتِ " . وَحَكَّوْا عَنْ الشّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ انْتَهَضَ لَطَلَبَ مَدْبَرَهُ فَانْتَهَى إِلَى مَوْجُودٍ يَنْتَهِي إِلَيْهِ فِكْرُهُ فَهُوَ مِثْلُهُ ، وَإِنْ اطمأنَّ إِلَى الْعَدَمِ الصَّرِيفِ

فهو معطل ، وإن اطمأن إلى موجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحّد " . انظر : تشنيف المسماع بجمع الجوامع لتاج الدّين السّبكي (٦٤٣/٤) .

فالشافعي حكّم على من انتهى فكره في طلب الحقّ إلى شيء من المخلوقات بأنّه مُشبّه ، وحكم على من انتهى فكره إلى العدم بأنّه معطل ... أمّا من اعتقد بوجود الحقّ المتّصف بالجلال والكمال ، واعترف بالعجز عن إدراك حقيقة الحقّ تعالى بأنّه موحّد .. وهذا كلام نفيس من الإمام الشافعي ، يدلّ دلالة واضحة بيّنة على أنّ السلف الصّالح رضوان الله عليهم كانوا على قلب رجل واحد في تنزيه الله تعالى عن الجسميّة ولوازمها من التّحيّز ، والجلوس على العرش ، والنّزول ، والمجيء ، والإتيان بمعنى النّقلة والحركة ... وأنّ ما خطر بالبال فالله بخلافه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ...

وأكد الإمام الشافعي رضي الله عنه - أيضاً - على الحقائق السابقة ، فقال كما جاء في " البرهان المؤيد " (ص ١٨) : " آمنت بلا تشبيه ، وصدّقت بلا تمثيل ، وأتّهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن الخوض فيه كلّ الإمساك " .

وقال الإمام جلال الدّين السيوطي : " وَقَالَ المظهري : اعْلَمَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَنْزَهُ عَنِ الْحَدَثِ وَصَفَةِ الْأَجْسَامِ ، وَكُلِّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ فِي صِفَاتِهِ مِمَّا يُنبِئُ عَنِ الْجِهَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَالنُّزُولِ وَنَحْوِهَا ، فَلَا نَحْوَصُ فِي تَأْوِيلِهِ ، بَلْ نُؤْمِنُ بِمَا هُوَ مَدْلُولُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي أَرَادَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، مَعَ التَّنْزِيهِ عَمَّا يُوْهِمُ الْجِسْمِيَّةَ وَالْجِهَةَ " . انظر : شرح سنن ابن ماجه (١٨/١) ، مضمن ثلاثة شروح : (مصباح الزجاجه للسيوطي) ، (إنجاح الحاجة لمحمّد عبد الغني المجددي الحنفي) ، (ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات لفخر الحسن بن عبد الرّحمن الحنفي الكنكوهي) .

فعلى الإنسان أن يعلم " أنّ كلّ ما تصوّر في الوهم من طول وعرض وعمق وألوان وهيئات مُختلفة يُنبغي أن تعتقد أنّ صانع العالم بخلافة ، وأنّه قادر على خلق مثله ، وإلى هذا المعنى أشار الصّديق رضي الله عنه بقوله : العجز عن درك الإدراك إدراك ، ومعناه : إذا صحّ عندك أنّ الصّانع لا يمكن معرفته بالتّصوير والتركيب والقياس على الخلق صحّ عندك أنّه خلاف المخلوقات وتحقيقه أنّك إذا عجزت عن معرفته بالقياس على أفعاله صحّ معرفتك له بدلالة الأفعال على ذاته وصفاته ، وقد وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

نفسه بقوله : ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلَّاقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] ، وَمَا كَانَ مَصَوِّرًا لِمَا يَكُن مَصَوِّرًا ، كَمَا أَنَّ مَنْ كَانَ مَخْلُوقًا لَمْ يَكُن خَالِقًا " . انظر : التبصير في الدين وغميز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص ١٦٠) .

فتكييفُ الأشياء لا يتحصّل إلّا من خلال عمل الحواس التي تعمل وفقاً لمعلومات وردت إليها ، فإذا فُقدت المعلومات أو لم تتوفّر فلا يتبقّى للعقل إلّا التخيّلات المبنية لديه على مثال سابق موجود ومشكّل في الذاكرة ، بناء على معلومات سابقة وردت إليه ... فإذا لم تتوفّر أصلاً معلومات عن شيء ما ، فلا سبيل للعقل إلى تكيفه ... وعليه فلا يتبقّى لمن يدّعون ويزعمون السلفية من سبيل للقول بالكيف المجهول إلّا الفهم السقيم للنصوص المتشابهة ، ذلكم الفهم الذي أقيم على إلغائهم وإنكارهم لجمال اللغة العربية المتمثّل بالمجاز الذي أنكروه وسّمّوه بالطاغوت ، كما تجد ذلك في كتاب : " الصّواعق المرسلة في الردّ على الجهميّة والمعطلة " للإمام ابن القيم ، وهو الكتاب الذي هجم فيه على المجاز وعلى القائلين به ، ونسي أو تناسى أن اسم الكتاب الذي حارب فيه المجاز ... مجاز ، فيالـ ...

ولذلك وجدناهم يسارعون إلى إثبات كلّ ما من شأنه أن يصف الله تعالى بالجوارح والأعضاء ، ويُجْزّونه على ظاهر معناه ، ثمّ يقولون : " بلا كيف " ، أو " والكيف مجهول " ، وهي عبارة لا مكان لها من الإعراب في هذا المقام ، والعياذ بالله تعالى ...

ومن المعلوم أنّ جمهور السلف الصّالح وقفوا أمام المتشابهات من غير أن ينبسّوا ببنت شفعه ، وقالوا : نؤمن بها ، ونُصدّقُ بها ، وَلَا تُتَوَهَّم ، وَلَا كَيْف ، وَلَا مَعْنَى ، وَلَا تُرَدُّ منها شيئاً ، ونعلم أنّ ما جاء به الرّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقٌّ إذا ثبت وصحّ الحديث عنه ، ولا نردُّ على الله تعالى قوله ، ولا نصف الله بأكثر ممّا

وصف به نفسه ، بلا حدٍّ ولا غاية ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] . فأجروها على ظاهر اللفظ لا على ظاهر المعنى ، لأنّ المعنى لا سبيل إلى دركه ، ولذلك وَكَلُوا علمه إلى الله تعالى ، وكان لسان حالهم يقول كما قال الإمام ابن الجوزي : " نَقُرُّ ونُمرُّ ، وَأَرْبَابُ الْبَحْثِ فِي خَسَارٍ ، هَذَا سَيْفُ السُّنَّةِ فَتَنَاولُهُ بِالْيَمِينِ لَا بِالْيَسَارِ ، وَاضْرِبْ بِهِ كَفَّ " كَيْفَ " وَرَأْسَ " لَمْ " وَعُنُقُ " ثُمَّ " وَخَذْ لِلتَّنْزِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالثَّارِ ، قال تعالى : ﴿ أَفَقَنْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ [التوبة : ١٠٩] . انظر : التبصرة لابن الجوزي (٢ / ٢٨٧) .

وقال الإمام السيوطي: "... وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَكَ إِلَى مَعْرِفَةِ إِيَّاكَ كَمَا إِيَّاكَ، فَكَيْفَ لَكَ سَبِيلٌ إِلَى مَعْرِفَةِ إِيَّاهُ كَمَا إِيَّاهُ؟ فَكَأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ: مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ، عَلَّقَ الْمُسْتَحِيلَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ أَنْ تَعْرِفَ نَفْسَكَ وَكَيْفِيَّتَهَا وَكَمِّيَّتَهَا، فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ لَا تُطِيقُ بِأَنْ تَصِفَ نَفْسَكَ الَّتِي هِيَ بَيْنَ جَنْبِكَ بِكَيْفِيَّةٍ وَأَيْنِيَّةٍ وَلَا بِسَجِيَّةٍ وَلَا هَيْكَلِيَّةٍ وَلَا هِيَ بِمَرِّيَّةٍ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِعُبُودِيَّتِكَ أَنْ تَصِفَ الرُّبُوبِيَّةَ بِكَيْفٍ وَأَيْنٍ وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنِ الْكَيْفِ وَالْأَيْنِ؟ وَفِي ذَلِكَ أَقُولُ:

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عَنِّي مَا أَقُولُ	قَصَرَ الْقَوْلُ فَذَا شَرَحَ يَطُولُ
هُوَ سِرٌّ غَامِضٌ مِنْ دُونِهِ	صُرِبَتْ وَاللَّهُ أَعْنَاقُ الْفُحُولُ
أَنْتَ لَا تَعْرِفُ إِيَّاكَ وَلَا	تَدْرِي مَنْ أَنْتَ وَلَا كَيْفَ الْوُصُولُ
لَا وَلَا تَدْرِي صِفَاتِ رُكْبَتِ	فِيكَ حَارَتْ فِي خَفَايَاهَا الْعُقُولُ
أَيْنَ مِنْكَ الرُّوحُ فِي جَوْهَرِهَا	هَلْ تَرَاهَا فَتَرَى كَيْفَ تَحُولُ
هَذِهِ الْأَنْفَاسُ هَلْ تَحْضُرُهَا	لَا وَلَا تَدْرِي مَتَى مِنْكَ تَزُولُ
أَيْنَ مِنْكَ الْعَقْلُ وَالْفَهْمُ إِذَا	غَلَبَ النَّوْمُ فَقُلْ لِي يَا جَهْلُ
أَنْتَ أَكُلَ الْخُبْزِ لَا تَعْرِفُهُ	كَيْفَ يَجْرِي مِنْكَ أَمْ كَيْفَ تَبُولُ
فَإِذَا كَانَتْ طَوَايَاكَ الَّتِي	بَيْنَ جَنْبِكَ كَذَا فِيهَا خُلُولُ
كَيْفَ تَدْرِي مَنْ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى	لَا تَقُلْ كَيْفَ اسْتَوَى كَيْفَ التَّزُولُ
كَيْفَ تَجَلَّى اللَّهُ أَمْ كَيْفَ يُرَى	فَلَعَمْرِي لَيْسَ ذَا إِلَّا فُضُولُ
هُوَ لَا كَيْفَ وَلَا أَيْنَ لَهُ	وَهُوَ رَبُّ الْكَيْفِ وَالْكَيْفُ يَحُولُ
وَهُوَ فَوْقَ الْفَوْقِ لَا فَوْقَ لَهُ	وَهُوَ فِي كُلِّ النَّوَاحِي لَا يَزُولُ
جَلَّ ذَاتًا وَصَفًا كَاتًا وَسَمًا	وَتَعَلَّى قَدْرُهُ عَمَّا أَقُولُ

انظر: الحاوي للفتاوي (٢/ ٢٩٠-٢٩١).

فالْكَيْفُ عليه سبحانه وتعالى مستحيل ، وتنزيه الله تعالى عن الكَيْفِ أمرٌ لا يختلف فيه اثنان من أهل الحق ... فلا يقال لمن كَيْفَ الكَيْفِ : كيف !!! ولا لمن أَيْنَ الأَيْنِ أين ، لأنَّ الكَيْفِيَّةَ من لوازم الجسَمِيَّةِ ، والله تعالى ليس بجسم ... وصفاته سبحانه لا تشبه صفاتنا بشيء ، جلَّ وتعالى ربُّنا عن النُّظير ، والمثيل ، والشَّبيه ، والدُّنْدُ ، والضُّدُّ ، والكفء ، والحدُّ ، والمكان ، والحركة ...

❦❦❦ الفصل الرابع ❦❦❦

تَنْزِيهُِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا

من المعلوم بالضرورة في دين الله تعالى : أَنَّ الله تعالى منزَّهٌ عن مشابهة الحوادث ... بمعنى أَنَّهُ تعالى منزَّهٌ عن الجسميَّة والجوارح والأعضاء وسائر متعلِّقات الحوادث ... فهو سبحانه وتعالى مخالفٌ للحوادث ، في ذاته وصفاته وأفعاله ، فليس هو بذي صورة ، ولا كميَّة ، ولا كيفيَّة ، قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

قال الإمام ابن منظور في " لسان العرب " (٣/ ٦٢٠) : " التَّنْزِيْهُ: تَسْبِيْحُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِبْعَادُهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُشْرِكُونَ. الْأَزْهَرِي: تَنْزِيْهُ اللَّهِ تَبْعِيْدُهُ وَتَقْدِيْسُهُ عَنِ الْأَنْدَادِ وَالْأَشْبَاهِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْفَلَاةِ الَّتِي نَأَتْ عَنِ الرَّيْفِ وَالْمِيَاهِ نَزِيْهَةً لِئُعْجِدَهَا عَنْ عَمَقِ الْمِيَاهِ وَذَبَانَ الْقُرَى وَوَمَدَ الْبَحَارِ وَفَسَادِ الْهَوَاءِ. وَفِي الْحَدِيثِ: كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَمُرُّ بِأَيِّ فِيهَا تَنْزِيْهُ اللَّهِ إِلَّا نَزَّهَهُ ؛ أَصْلُ النَّزْهِ الْبَعْدُ، وَتَنْزِيْهُ اللَّهِ تَبْعِيْدُهُ عَمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنَ النَّقَائِصِ؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ فِي تَفْسِيرِ سُبْحَانَ اللَّهِ: هُوَ تَنْزِيْهُهُ أَيَّ إِبْعَادُهُ عَنِ السُّوءِ وَتَقْدِيْسُهُ؛ وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْإِيمَانُ نَزْهٌ " . أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٤٠٥ برقم ١٧٩٣٦) ، الأجرى في الشريعة (٢/ ٥٩٦ برقم ٢٢٩) ، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦/ ١٠٩٠ برقم ١٨٧٠) ، البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٦٨ برقم ٤٩٨٠) ، ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٦٦ برقم ٨٦٥) .

أَي : بَعِيدٌ عَنِ الْمَعَاصِي. وَفِي حَدِيثِ الْمُعَذَّبِ فِي قَبْرِهِ: " كَانَ لَا يَسْتَنْزِهُ مِنَ الْبَوْلِ " . أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٤٤١ برقم ١٩٨٠) ، قال الأرئؤوط : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير، والأعمش: هو سليمان بن مهران. وأخرجه ابن أبي شيبة ١/ ١٢٢ و ٣/ ٣٧٥ ، والبخاري (٢١٨) ، وابن ماجه (٣٤٧) ، والأجرى في "الشريعة" ص ٣٦٢ من طريق أبي معاوية ووكيع، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٣٧٦-٣٧٧ ، والبخاري (١٣٦١) ، والنسائي ٦/ ١٠٤ ، والخرائطي في "مساوى الأخلاق" (٢٣٦) ، والأجرى ص ٣٦٢ ، والبيهقي في "السنن" ٢/ ٤١٢ ، وفي "إثبات عذاب القبر" (١١٨) ، والبعغوي (١٨٣) من طريق أبي معاوية وحده، به. وأخرجه ابن أبي شيبة ٣/ ٣٧٧ ، وهناد في "الزهد" (٣٦٠) و (١٢١٣) ، والبخاري (٦٠٥٢) ، ومسلم (٢٩٢) ، وأبو داود (٢٠) ، والترمذي (٧٠) ، والنسائي ١/ ٢٨-٢٩ ، وابن الجارود (١٣٠) ، وابن خزيمة (٥٦) ، والأجرى ص ٣٦٢ ، والبيهقي في "السنن" ١/ ١٠٤ ، وفي "إثبات عذاب القبر" (١١٧) من طريق وكيع وحده، به. وأخرجه عبد بن حميد (٦٢٠) ، والدارمي (٧٣٩) ، ومسلم (٢٩٢) ، والبيهقي في "السنن" ٢/ ٤١٢ ، وفي "إثبات عذاب القبر" (١١٩) من طريق عبد الواحد بن زياد، والبخاري (١٣٧٨) ، وابن حبان (٣١٢٨) ، والأجرى ص ٣٦٢ من طريق جرير بن عبد الحميد، كلاهما عن الأعمش، به. وانظر ما بعده " ، أَي : لَا يَسْتَبْرِئُ وَلَا يَتَطَهَّرُ وَلَا يَسْتَبْعِدُ مِنْهُ " .

وعن معنى الجسم قال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص ٩١): "الجسم ما له طول وعرض وعمق، ولا تخرج أجزاء الجسم عن كونها أجساماً، وإن قُطع ما قُطع، وجزئ ما جزئ، قال الله تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]. تنبيهاً أن لا وراء الأشباح معنى معتد به"

وقال الإمام الجرجاني في "التعريفات" (ص ٤١): "الجسم: جوهر قابل للأبعاد الثلاثة، وقيل: الجسم هو المركب المؤلف من الجواهر".

وقال الإمام الغزالي في "قواعد العقائد" (ص ١٥٩): "... الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر، وإذا بطل كونه جوهرًا مخصوصاً بحيز بطل كونه جسماً، لأن كل جسم مختص بحيز ومركب من جوهر، فالجواهر يستحيل خلوه من الافتراق والاجتماع، والحركة والسكون، والهيئة والمقدار".

وقال الإمام الشيرازي في كتابه "الإشارة إلى مذهب أهل الحق" (ص ١٩١): "ثم يعتقدون أن الله عز وجل ليس بجسم، لأن الجسم هو المؤلف، وكل مؤلف لا بد له من مؤلف".

وجاء في "اللمع" (ص ٢٤) قول الأشعري: "فإن قال قائل: لم أنكرتم أن يكون الله تعالى جسماً؟ قيل له: أنكرنا ذلك لأنه لا يخلو أن يكون القائل لذلك أراد. ما أنكرتم أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً، أو أن يكون أراد تسميته جسماً وإن لم يكن طويلاً عريضاً مجتمعاً عميقاً، فإن كان أراد أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً، كما يقال ذلك للأجسام فيما بيننا، فهذا لا يجوز، لأن المجتمع لا يكون شيئاً واحداً، لأن أقل قليل الاجتماع لا يكون إلا من شيئين، لأن الشيء الواحد لا يكون لنفسه مجامعاً، وقد بينا أن الله عز وجل شيء واحد، فبطل أن يكون مجتمعاً". وانظر: الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٧٢-٧٣)، التوحيد للماتريدي (ص ٣٨-٣٩).

ومن المعلوم أن تنزيه الله تعالى عن الجسميّة من مستلزمات التنزيه المتضمن مخالفة الله تعالى لسائر الحوادث، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ولقد دلت النصوص القطعية على أن الله تعالى لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير تشبيه ولا تمثيل ومن غير تأويل ولا تعطيل، وأنه تعالى لا يشبهه شيء بأي وجه من الوجوه، فلا يوصف بالحد واللون والأعضاء والشكل والصورة والهيئة والتركيب، والحركة

والشُّكُون ، والألوان والطُّعوم والرَّوائِح ، ولا بكونه متمكِّناً بمكان ، ولا يجوز عليه التَّغْيِير في ذاته ولا في صفاته ... فهو سبحانه ليسَ جِسْماً ولا يُشَبِّهُ الأجسامَ ، لأنَّ الجسمَ محتاجٌ إلى من يركِّبُه ، ولا بدَّ له من حيزٍ ... وبالجُملة ، فهو سبحانه وتعالى - كما قال الإمام الطَّحاوي في عقيدته - : " وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ " ، لأنَّ كُلَّ ذلك من صفات المحدثات ، والله تعالى هو الغنيُّ بنفسه عمَّا سواه ...

فتشبيه الله تعالى بخلقه بدعةٌ من البدع القبيحة الخبيثة المنكرة في دين الله تعالى ، ومآل معتقدها إلى الخروج من حياض الإيمان بعد إقامة الحجَّة عليه ... فالله تعالى لا شبيه له ولا مثيل ، ولا مساوٍ له ، ولا كفؤ له سبحانه وتعالى ، ولا ضدَّ ولا ندَّ له ولا نظير ، ولا ولد ولا والد ولا صاحبة سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ...

ومن المعلوم أنَّ جمهور العلماء ذهبوا إلى أنَّ الألفاظ الموهمة للتشبيه لا يجوز أن تُحمل على ظاهر معناها المتبادر إلى الأذهان البتَّة ، لأنَّ الحمل على الظَّاهر يتعارض مع العديد من المسلَّات العقديَّة ، وكذا اللغويَّة ، بالإضافة إلى الاصطدام المباشر مع آيات التَّنزيه ، التي منها :

١ . قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل : ٦٠] ، فلا يوصف سبحانه بأيِّ وصفٍ يُشَبِّه وصف غيره من صفات المخلوقين ، من التَّغْيِير والتَّبَدُّل والحلول في الأماكن والتَّحْيِيز فيها ، فهو تعالى واحدٌ في ذاته وصفاته وأفعاله ، وتجبُّ له جميعُ صِفَاتِ الْجَلَالِ وَالْجَمَالِ وَالْكَمَالِ ، ولذلك لا يجوز أن تُضربَ لله الأمثال التي توجب الاشتباه ، قال تعالى : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل : ٧٤] .

٢ . وقوله تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] ، أي : هل تعلم من الآلهة التي عُبدت من دونه من اسمه الله !!؟ فلا يوجد أبداً من تسمَّى من المعبودات الباطلة باسم " الله " ، فالله تعالى لا مثْلَ له ، ولا عدل ، ولا شبيه ، ولا مثيل في كلِّ شيءٍ حتَّى في اسمه تعالى ، فمن وصفه بمعنى من معاني المحدثات ، كالتَّنْزِيل الحقيقي ، والقيام ، والعود ، والجلوس على العرش والاستقرار فيه ، فقد شبَّه الله تعالى بخلقه ، والعياذ بالله ...

٣. وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، فالله تعالى لا يشبه شيئاً من خلقه بأيّ وجه من الوجوه ، والآية نصّ محكم صريح في نفي المشابهة والمماثلة بين الله تعالى وبين سائر المحدثات ، فلا هو يشبهها في أيّ شكل من الأشكال ، ولا هو في حاجة إلى شيء مما خلق ...

وقد يرد إشكال مفاده: أن نفي المثل في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، يُوهّم وجود المثل ، لأنّ الكاف بمعنى مثل ، فيصير المعنى : ليس مثل مثله شيء ، فالنفي يكون لمثل المثل ...

والجواب على هذا الإشكال بعدة أجوبة :

(أ) أنّ الكاف صلة ، أي زائدة لتأكيد نفي المثل ، فالمعنى : انتفى المثل انتفاء مؤكّداً .

(ب) أنّ المثل بمعنى الصّفة ، فالمعنى : ليس كصفة الله تعالى شيء .

(ج) أنّ الآية من باب الكناية ، على حدّ قولك : (مثلك لا يجبن) ، أي : أنت لا تجبن . ووجه كونها من باب الكناية أنّه يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل ، وهذا هو المراد . فالقصد نفي مثله تعالى على أبلغ وجه ، إذ الكناية أبلغ من التصريح لتضمّنها إثبات الشيء بدليله .

وعليه ، فالآية الكريمة تنفي عن الله تعالى المماثلة لشيء من الحوادث ، ونفي المماثلة يفيد أموراً عديدة ، من أهمّها : نفي الجسميّة والعرضيّة والجوهريّة : لأنّ الجسم مؤلّف من جواهر - هو الشيء الذي لا يتجزأ ولا يقبل القسمة - وأعراض - هو ما يستدعي وجوده جسم ليقوم به ، حيث لا يقوم إلّا بغيره - ، وهما حادثان . قال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب : " اعلم أنّ حكم الجواهر والأعراض كلّها الحدوث ، فإذا العالم كلّ حادث ، وعلى هذا إجماع المسلمين !!! بل كلّ الملل ، ومن خالف في ذلك فهو كافر ، لمخالفة الإجماع القطعي " . انظر : إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدّين (٩٣/٢) .

٤. وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ، أي : لا نظير له ، ولا قسيم له ، ولا شبه له ، ولا صاحبة ، ولا شريك ... فينازعه في ربوبيّته وملكه بوجه من الوجوه ، وقد فسّرتها آية الشورى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

وبناءً على ما يجب لله تعالى من التّزيه ، يجب الاعتقاد بأنّ الله تعالى لا يحتاج لمكان يتمكّن فيه ، لأنّه سبحانه ليس جسماً ، إذ الجسم هو الذي يتمكّن بمعنى يتحصّن في المكان ، وهو الذي لا ينفك عن الحركة

والشُّكُون والاجتماع والافتراق ، إذ هي أعراض ملازمة للأجسام ، ولا تقوم إلا بها ، وهي حادثة لتغيرها وتبدلها ، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحل ، وافتقر إليه ، وبحاجة المتمكن في المكان للمكان يصبح الواجب مفتقراً للغير فيكون ممكناً ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وبالتالي لا يجوز عليه ما يجوز على المحدثات من الحركة والشُّكُون والانتقال وسائر الأعراض الملازمة للمحدثات ، وبالتالي فالله تعالى ليس محلاً للحوادث ، فلا هو محلُّها ، ولا هي تحلُّ فيه سبحانه وتعالى ... ثم هو سبحانه لا كيف له ، وصفاته سبحانه لا تشبه صفاتنا بشيء ، جلَّ وتعالى ربُّنا عن النُّظير ، والمثيل ، والشَّبيه ، والنَّد ، والكفاء ...

قال التَّابعي الشَّهير زين العابدين علي بن الحسين بن علي (هـ ٩٥) رضي الله عنهم : " أنت الله الذي لا تُحد فتكون محدوداً " . انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٤/ ٤١٣) .

وقال الإمام أبو حنيفة (هـ ١٥٠) : " وَهُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ وَمَعْنَى الشَّيْءِ : الثَّابِتُ بِلَا جِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عَرَض ، وَلَا حَدَّهُ ، وَلَا ضِدَّهُ ، وَلَا نَدَّهُ ، وَلَا مِثْلَهُ " . انظر : شرح الفقه الأكبر (ص ٨٩-٩٠) .

ونقل الإمام السيوطي عن الإمام الشَّافعي (هـ ٢٠٤) أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، وَاسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ : الْمَجَسَّم ، وَمُنْكَرُ عِلْمِ الْجُزْئِيَّاتِ . انظر : الأشباه والنظائر (ص ٤٨٨) .

" وَحَكُّوا عَنْ الشَّافِعِيِّ (هـ ٢٠٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ انْتَهَضَ لَطَلَبَ مَدْبَرَهُ فَانْتَهَى إِلَى مَوْجُودٍ يَنْتَهَى إِلَيْهِ فِكْرُهُ فَهُوَ مُشَبَّهٌ ، وَإِنْ اطمأنَّ إِلَى الْعَدَمِ الصَّرْفِ فَهُوَ مُعْطَلٌ ، وَإِنْ اطمأنَّ إِلَى مَوْجُودٍ وَاعْتَرَفَ بِالْعِجْزِ عَنْ إدْرَاكِهِ فَهُوَ مُوَحَّدٌ " . انظر : تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السبكي (٤/ ٦٤٣) .

فالشَّافعي حكم على من انتهى فكره في طلب الحقِّ إلى شيء من المخلوقات بأنَّه مُشَبَّهٌ ، وحكم على من انتهى فكره إلى العدم بأنَّه مُعْطَلٌ ... أمَّا من اعتقد بوجود الحقِّ المُتَّصِفِ بِالْجَلالِ وَالْكِمالِ ، وَاعْتَرَفَ بِالْعِجْزِ عَنْ إدْرَاكِ حَقِيقَةِ الْحَقِّ تَعَالَى بِأَنَّهُ مُوَحَّدٌ ..

وهذا كلام نفيس من الإمام الشَّافعي ، يدلُّ دلالة واضحة بيَّنة على أَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ رَضِوانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ كانوا على قلب رجل واحد في تنزيه الله تعالى عن الجسَمِيَّةِ ولوازمها من التَّحْزِيزِ ، والجلوس على

العرش ، والحركة ، والنزول ، والمجيء ، والإتيان ... وأنَّ ما خطر بالبال فالله بخلافه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ...

وأكد الإمام الشافعي رضي الله عنه - أيضاً - على الحقائق السابقة ، فقال : " آمنت بلا تشبيه ، وصدقت بلا تمثيل ، وأتهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن الخوض فيه كل الإمساك " . انظر : البرهان المؤيد (ص ١٨)

ومن المعلوم أنَّ علماء الأُمَّة أجمعوا على تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة وسائر المحدثات ، وأكَّدوا على أنَّه لم يأت في الشريعة ذلك ، فبطل ... ولذا لا يجوز أن يُسمَّى الله تعالى بالجسم ...

فقد جاء في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ، رواية أبي بكر الخلال (٣١١هـ) : " وأنكر - يعني أحمد بن حنبل - على من يَقُولُ بالجسم ، وَقَالَ : إِنَّ الْأَسْمَاءَ مأخوذة بالشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول ، وعرض ، وشمك ، وتركيب ، وصورة ، وتأليف ، والله تعالى خارج عن ذلك كله ، فلم يجوز أن يُسمَّى جسماً ، لخروجه عن معنى الجسميَّة ، ولم يجز في الشريعة ذلك ، فبطل " . انظر : العقيدة رواية أبي بكر الخلال (ص ١١١) ، وانظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص ٢٩٨) .

ونقل الإمام عبد الواحد التميمي (٤١٠هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) أنَّه كان يعتقد عقيدة التفويض التي كان عليها جمهور السلف الذين فوضوا معنى الألفاظ المضافة إلى الله تعالى ، وأَنَّه : " كان يقول : إنَّ الله تعالى يدين ، وهما صفة له في ذاته ، ليستا بجارحتين ، وليستا بمركبتين ، ولا جسم ، ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود ، والتركيب ، ولا الأبعاد والجوارح ، ولا يُقاس على ذلك ، ولا له مرفق ، ولا عضد ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم : يد ، إلَّا ما نطق القرآن به أو صحت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّنَّة فيه ... " . انظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص ٢٩٤) .

وقال الإمام أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) في ترجمته لأبي الفيض ذو النون بن إبراهيم المصري (٢٤٥هـ) من نظمه :

شُكْرًا لِمَا خَصَّنَا مِنْ فَضْلِ نِعْمَتِهِ	مِنْ الْهُدَى وَلَطِيفِ الصَّنْعِ وَالرَّفْدِ
رَبِّ تَعَالَى فَلَا شَيْءٌ يُحِيطُ بِهِ	وَهُوَ الْحَيُّ بِنَا فِي كُلِّ مُرْتَصِدِ
لَا الْآيْنَ وَالْحَيْثُ وَالْكَيفُ يُدْرِكُهُ	وَلَا يُحَدُّ بِمَقْدَارٍ وَلَا أَمَدِ
وَكَيْفَ يُدْرِكُهُ حَدٌّ وَلَمْ تَرَهُ عَيْنٌ	وَلَيْسَ لَهْ فِي الْمَثَلِ مِنْ أَحَدِ

أَمْ كَيْفَ يَبْلُغُهُ وَهُمْ لَا

وَقَدْ تَعَالَى عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالْوَلَدِ

شَبَّهَ

انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣٨٨/٩) .

وقال الإمام محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) : " القول في الدلالة على أن الله عز وجل القديم الأول قبل شيء ، وأنه هو المحدث كل شيء بقدرته تعالى ذكره .

فمن الدلالة على ذلك : أنه لا شيء في العالم مشاهد إلا جسم أو قائم بجسم ، وأنه لا جسم إلا مفترق أو مجتمع ، وأنه لا مفترق منه إلا وهو موهوم فيه الائتلاف إلى غيره من أشكاله ، ولا مجتمع منه إلا وهو موهوم فيه الافتراق ، وأنه متى عدم أحدهما عدم الآخر معه ، وأنه إذا اجتمع الجزءان منه بعد الافتراق ، فمعلوم أن اجتماعهما حادث فيهما بعد أن لم يكن ، وأن الافتراق إذا حدث فيهما بعد الاجتماع فمعلوم أن الافتراق فيهما حادث بعد أن لم يكن .

وإذا كان الأمر فيما في العالم من شيء كذلك ، وكان حكم ما لم يشاهد وما هو من جنس ما شاهدنا في معنى جسم أو قائم بجسم ، وكان ما لم يخل من الحدث لا شك أنه محدث بتأليف مؤلف له إن كان مجتمعاً ، وتفريق مفرق له إن كان مفترقاً ، وكان معلوماً بذلك أن جامع ذلك إن كان مجتمعاً ، ومفرقه إن كان مفترقاً ، من لا يشبهه ومن لا يجوز عليه الاجتماع والافتراق ، وهو الواحد القادر الجامع بين المختلفات الذي لا يشبهه شيء ، وهو على كل شيء قدير .

فتبين بها وصفنا أن باري الأشياء ومحدثها كان قبل كل شيء ، وأن الليل والنهار والزمان والساعات محدثات ، وأن محدثها الذي يدبرها ويصرفها قبلها إذ كان من المحال أن يكون شيء يحدث شيئاً إلا ومحدثه قبله ، وأن في قوله تعالى ذكره : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٠] ، لأبلغ الحجج ، وأدل الدلائل لمن فكر بعقل ، واعتبر بفهم على قدم بارئها ، وحدوث كل ما جانسها ، وأن لها خالقاً لا يشبهها .

وذلك أن كل ما ذكر ربنا تبارك وتعالى في هذه الآية من الجبال والأرض والإبل ، فإن ابن آدم يعالجه ويدبره بتحويل وتصريف ، وحفر ونحت وهدم ، غير ممتنع عليه شيء من ذلك ، ثم إن ابن آدم مع ذلك غير قادر على إيجاد شيء من ذلك من غير أصل ، فمعلوم أن العاجز عن إيجاد ذلك لم يحدث نفسه ، وأن

الذي هو غير ممتنع مَنْ أراد تصريفه وتقليبه ليرجده من هو مثله ، ولا هو أوجد نفسه ، وأنَّ الذي أنشأه وأوجد عينه هو الذي لا يعجزه شيء أَرادَه ، ولا يمتنع عليه إحداث شيء شاء إحداثه ، وهو الله الواحد القهَّار .

فإن قال قائل : فما تنكر أن تكون الأشياء التي ذكرت من فعل قديمين ؟

قيل : أنكرنا ذلك لوجودنا اتِّصال التَّدبير وتمام الخلق ، فقلنا : لو كان المدبِّر اثنين لم يخلُوا من اتِّفاق أو اختلاف ، فإن كانا متَّفقيْن فمعناهما واحد ، وإنَّما جعل الواحد اثنين من قال بالاثنين ، وإن كانا مختلفين كان محالاً وجود الخلق على التَّمام والتَّدبير على الاتِّصال ، لأنَّ المختلفين ، فعُلَّ كل واحد منهما خلاف فعل صاحبه ، بأنَّ أحدهما إذا أحيَا أَمَات الآخر ، وإذا أوجد أحدهما أفضَى الآخر ، فكان محالاً وجود شيء من الخلق على ما وجد عليه من التَّمام والاتِّصال .

وفي قول الله عزَّ وجلَّ ذكره : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، وقوله عزَّ وجلَّ : ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ * عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١-٩٢] ، أبلغ حجةً ، وأوجز بيان ، وأدُلُّ دليل على بطلان ما قاله المبطلون من أهل الشُّرك بالله ، وذلك أنَّ السَّموات والأرض لو كان فيهما إله غير الله ، لم يخلُ أمرهما ممَّا وصفت من اتِّفاق واختلاف . وفي القول باتِّفاقهما فساد القول بالتَّشنية ، وإقرار بالتَّوحيد ، وإحالة في الكلام بأنَّ قائله سمَّى الواحد اثنين . وفي القول باختلافهما القول بفساد السَّموات والأرض ، كما قال ربُّنا جلَّ وعزَّ : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، لأنَّ أحدهما كان إذا أحدث شيئاً وخلقه كان من شأن الآخر إعدامه وإبطاله ، وذلك أنَّ كلَّ مختلفين فأفعالهما مختلفة ، كالنَّار التي تسخِّن ، والثَّلج الذي يبرِّد ما أسخنته النَّار .

وأخرى ، أنَّ ذلك لو كان كما قاله المشركون بالله ، لم يخلُ كل واحد من الاثنين اللذين أثبتوهما قديمين من أن يكونا قويَّين أو عاجزين ، فإن كانا عاجزين ، فالعاجزُ مقهور وغير كائن إلهاً . وإن كانا قويَّين فإنَّ كل واحد منهما بعجزه عن صاحبه عاجز ، والعاجز لا يكون إلهاً . وإن كان كل واحد منهما قوياً على صاحبه ، فهو بقوَّة صاحبه عليه عاجز ، تعالَى ذكره عَمَّا يشرك المشركون !!

فتبيّن إذاً أنّ القديم بارئ الأشياء وصانعها هو الواحد الذي كان قبل كلّ شيء ، وهو الكائن بعد كلّ شيء ، والأوّل قبل كلّ شيء ، والآخر بعد كلّ شيء ، وأنّه كان ولا وقت ولا زمان ، ولا ليل ولا نهار ، ولا ظلمة ولا نور ، إلّا نور وجهه الكريم . ولا سماء ولا أرض ، ولا شمس ولا قمر ولا نجوم ، وأنّ كلّ شيء سواه محدث مدبّر مصنوع ، انفراد بخلق جميعه بغير شريك ولا مُعين ولا ظهير ، سبحانه من قادر قاهر " .
انظر : تاريخ الأمم والملوك (١/ ٢٥-٢٦) .

فالإمام الطّبري شرح في كلامه السّابق دليل " التّمانع " ، فجلّاه بأوضح عبارة ، ووضّح أنّ صانع العالم واحد ، وأنّ العالم لو كان له صانعان لثبت بينهما تمناع ، وهو دليل حدوثهما أو حدوث أحدهما ؛ فلو أراد أحدهما أن يخلق حياة في شخص ، وأراد الآخر أن يخلق فيه موتاً ، فإذا تمّ مرادهما معاً فهو محال ؛ لاجتماع الضّدين في محلّ واحد ، وإذا لم يحصل مرادهما فهو دليل عجزهما معاً ، ولو تمّ مراد أحدهما دون الآخر فهو دليل على عجز من لم يُنفذ إرادته ، وبالتّالي فإنّ العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً ... وهذا هو دليل التّمانع المأخوذ من قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ...

ولخطورة نسبة الجسميّة إلى الله تعالى ، فقد شدّد العلماء في ذلك حتّى حكم بعضهم بكفر مُعتقده ... فقد حكم الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه (٣٢٤هـ) بكفر من اعتقد بأنّ الله جسم ، وأنّه غير عارف برّبّه ، فقال : " من اعتقد أنّ الله جسم ، فهو غير عارف برّبّه ، وإنّه كافر به " . انظر : إشارات المرام من عبارات الإمام (ص ١٦٨) .

وأضاف بأنّ أهل السّنة يعتقدون بأنّ الله تعالى لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، فقال : " وقال أهل السّنة وأصحاب الحديث : ليس بجسم ولا يشبه الأشياء " . انظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ص ٢١١) .

وفي كلامه على مجيء الله تعالى يوم القيامة ، أكّد الإمام الأشعري على أنّ مجيء الله ليس بنقطة ولا بحركة من مكان إلى آخر ، لأنّ الله تعالى ليس بجسم ولا جوهر ، وصرّح بأنّ الأُمَّة مُجمعة على ذلك ، فقال : " وأجمعوا على أنّه عزّ وجلّ مجيء يوم القيامة والملوك صفّاً صفاً لعرش الأُمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ، ويعذبّ منهم من يشاء ، كما قال ، وليس مجيئه حركة ولا زوالاً ، وإنّما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهرّاً ، فإذا ثبت أنّه عزّ وجلّ ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه نُقطة أو حركة ، ألا ترى أنّهم لا يريدون بقولهم : جاءت زيدا الحمى ، أنّها تنقلت إليه أو تحرّكت من مكان كانت فيه ، إذ لم تكن جسماً ولا جوهرّاً ، وإنّما مجيئها إليه وجودها به ، وأنّه عزّ وجلّ

ينزل إلى السماء الدنيا ، كما روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وليس نزوله نُقْلة ، لأنه ليس بجسم ولا جوهر " . انظر : أصول أهل السنة المسماة برسالة أهل الثغر (ص ٧٠) .

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " مَسْأَلَةٌ : لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى " . انظر : التَّوْحِيدُ (ص ٣٨) .

وقال أيضاً : " ... وَأَمَّا الْجِسْمُ فَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ مُحْدُودٍ ، وَالشَّيْءُ إِثْبَاتٌ لَا غَيْرَ ، وَفِي وجودِ الْعَالَمِ عَلَى مَا عَلَيْهِ دَلِيلُ الْإِثْبَاتِ ، لِذَلِكَ قِيلَ بِالشَّيْءِ ، وَفِيهِ - إِذْ هُوَ مَتْنَاهُ لَا مِنْ حَيْثُ الشَّيْءُ بَلْ مِنْ حَيْثُ الْحَدُّ - دَلِيلُ نَفْيِ الْحَدِّ عَنْ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاهُ . إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْحَدِّ الْوَحْدَانِيَّةُ وَالرُّبُوبِيَّةُ ، فَهُوَ كَذَلِكَ ، وَحَرَفُ الْحَدِّ سَاقِطٌ لِأَنَّهُ يَغْلِبُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى نَهَايَةِ الشَّيْءِ مِنْ طَرِيقِ الْعَرَضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ مَعْنَى الْجِسْمِ فِي الشَّاهِدِ . وَفِيهِ أَيْضاً إِجْبَابُ الْجِهَاتِ الْمُحْتَمَلِ كُلِّ جِهَةٍ أَنْ يَكُونَ أَطْوَلَ مِنْهَا وَأَعْرَضَ وَأَقْصَرَ ، فَلِذَلِكَ بَطَلَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

ثُمَّ الْهُيُوتُ فِي الشَّاهِدِ كِنَايَةٌ عَنِ الْوُجُودِ ، وَتَأْوِيلُهُ نَفْيُ الْعَدَمِ عَنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِلَا تَغْيِيرٍ وَلَا زَوَالٍ وَلَا انْتِقَالَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَلَا تَحَرُّكَ وَلَا قَرَارَ ، إِذْ هُوَ وَصِفُ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ ، وَمِنْ تَخْتَلَفِ الْأَحْوَالِ عَلَيْهِ فَهُوَ غَيْرُ مُفَارِقٍ لَهَا ، وَمِنْ لَا يُفَارِقُ الْأَحْوَالَ وَهُنَّ أَحْدَاثٌ ، فَيَجِبُ بِهَا الْوُصْفُ بِالْإِحْدَاثِ ، وَفِي ذَلِكَ سُقُوطُ الْوَحْدَانِيَّةِ ، ثُمَّ الْقَدَمُ ، ثُمَّ جَرِي لِتَدْبِيرِ الْغَيْرِ عَلَيْهِ ، إِذْ حَالٌ مِنَ الْأَحْوَالِ لَوْ كَانَتْ لِدَاتِهِ لَمْ يَجْزِ تَغْيِيرُهَا مَا دَامَتْ ذَاتُهُ ، فَتَبَّتْ بِذَلِكَ الْغَيْرُ لِتَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ عَلَيْهِ ، وَبَنَقْلُهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَذَلِكَ دَلِيلُ تَعَالِيهِ عَنِ الْوُصْفِ بِالْمَكَانِ ، إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى أَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى تَثْبِيتُ مَكَانٍ ، كَمَا لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦] ، وَقَوْلِهِ : ﴿ يَكُونُ مِنْ تَحْتِهِ ﴾ [الْمُجَادَلَةُ: ٧] ، وَقَوْلِهِ : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ﴾ [الْوَاقِعَةُ: ٨٥] . ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِالْمَكَانِ لَيْسَ مِنْ نَوْعِ التَّعْظِيمِ وَالتَّجْجِيلِ ، بَلِ الْأَمْكِنَةُ إِنَّمَا شُرُفَتْ بِهِ وَتَفَاوَتَتْ أَقْدَارُهَا بِتَفْضِيلِهِ مَكَانًا عَلَى مَكَانٍ يَجْعَلُهُ مَخْصُوصًا لِأَخْيَارِ خَلْقِهِ أَوْ لِمَا جَعَلَ لِعِبَادَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ فِيهِ .

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ تَعْلُو رَتْبَتِهِ بِالْمَكَانِ مِنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ أَوْ الْأَخْيَارِ ، فَلَيْسَ بِهِ ، فَكَيْفَ بِالْمُلْكِ الْجَبَّارِ الَّذِي مَا ارْتَفَعَ قَدْرُ مَكَانٍ ، وَلَا جَلَّ خَطَرُهُ إِلَّا بِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِضَافَةِ تَعْظِيمُهُ ، ثُمَّ يَكُونُ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ ، وَهُوَ يَتَعَالَى عَنْهَا فَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ بِقَوْلِهِ : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه:]

[٥] ، معنى الْكَوْنِ فِي الْمَكَانِ ، إِذْ ذَلِكَ الْحَرْفُ يَعْبُرُ بِهِ عَنِ الْعُلُوِّ وَالْجَلَالِ ، وَمَحَالٌ مِثْلُهُ لَهُ بِخَلْقِهِ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ بِذَاتِهِ مِنَ الْعُلُوِّ وَالرَّفْعَةِ وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِكَ وَلَا خَلْقَ ، لَمْ يَجْزِ الْوُصْفُ لَهُ بِالْخَلْقِ ، وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ .

مَعَ مَا يَكُونُ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ عَنْ عِلْمِ تَقَدُّمِ بِحَالٍ مِنْ يُضَافُ إِلَيْهِ ذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ قَبْلَ الْإِضَافَةِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ ، ثُمَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَعَلَى ذَلِكَ اعْتِقَادُ الْأَنَامِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْفَهْمُ عَنِ الْإِضَافَةِ عَمَّا كَانَ مِنْ قَبْلُ ، وَإِلَيْهِ يَنْصَرِفُ الْفَهْمُ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى خَلْقِهِ ، عَلَى أَنَّ تَخْصِصَ إِضَافَاتِ الْأَشْيَاءِ إِلَى اللَّهِ فِي الشَّاهِدِ يَخْرُجُ مَخْرَجَ التَّعْظِيمِ لَهَا بِمَا جَعَلَ فِيهَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَرْضِيَّةِ وَالْأَحْوَالِ الْمَحْمُودَةِ ، فَمَا بَالُ الْعَرْشِ مِنْ بَيْنِ ذَلِكَ ، وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ .

وَعَلَى ذَلِكَ يَفْسُدُ قَوْلُ مَنْ يَصِفُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَكَانٍ وَاحِدٍ مَخْصُوصٍ يُضَافُ إِلَيْهِ وَبَيْنَ الْجُمْلَةِ ، بَلِ الْفَرْدُ فِي بَيَانِ تَعْظِيمِهِ أَوَّلَى ، إِذْ فِي ذَلِكَ تَخْصِصُ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ ، وَفِي الذِّكْرِ تَشْرِيفٌ وَتَكْرِيمٌ ، فَيَرْجِعُ إِلَى ذِكْرِ عُلُوِّ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَفِي الْإِزْسَالِ وَجَمْعِ الْكُلِّ إِلَى تَخْصِصِهِ وَحَقِيقَتِهِ صِفَةُ اللَّهِ كَمَا يُقَالُ : رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ، وَإِلَهُ كُلِّ شَيْءٍ ، عَلَى تَعْظِيمِ الرَّبِّ وَتَبْجِيلِهِ ، وَإِذَا قِيلَ : رَبُّ مُحَمَّدٍ ، وَإِلَهُ إِبْرَاهِيمَ ، فَإِنَّمَا يَقْصِدُ قَصْدَ تَشْرِيفِهَا وَتَعْظِيمِهَا ، فَيَقْيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ الْإِضَافَةُ إِلَى الْعَرْشِ تَوْجِبُ تَعْظِيمَ الْعَرْشِ وَتَكْرِيمَهُ وَإِلَى كُلِّ الْأَمْكِنَةِ تَوْجِبُ وَصْفِ اللَّهِ بِهَا ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ يُوصَفُ بِهِ فِي الْأَزَلِّ ، وَلَا يُوصَفُ شَيْءٌ بِالْقُرْبِ إِلَى اللَّهِ مِنْ طَرِيقِ الْمَسَافَةِ وَالْمَسَاحَةِ ، وَلَا هُوَ بِالْقُرْبِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ ، إِذْ ذَلِكَ جِهَةٌ الْحُدُودِ وَالتَّقْدِيرِ بِالْإِمْكِنَةِ ، وَقَدْ كَانَ وَلَا مَكَانَ فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ يَتَعَالَى عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، إِذْ إِلَيْهِمَا تَرْجِعُ حُدُودُ الْأَشْيَاءِ وَنَهَايَتُهَا ، وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ " . انظر : التَّوْحِيدُ (ص ١٠٤-١٠٦) .

فَالْإِمَامُ الْمَاتَرِيدِيُّ فِي كَلَامِهِ السَّابِقِ نَزَّهَ اللَّهُ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ ، كَمَا نَزَّهَ سُبْحَانَهُ عَنِ الْكُونِ فِي الْمَكَانِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَأَنَّ الْكُونَ فِي الْمَكَانِ لَا يَمْنَحُ التَّمَكُّنَ فِيهِ التَّعْظِيمُ وَالتَّبْجِيلُ ، وَأَنَّ الْأَمْكِنَةَ إِنَّمَا تَشْرَفُ بِتَفْضِيلِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَكَانٍ عَلَى مَكَانٍ ، وَأَنَّ حَرَّاسَ مَلُوكِ الدُّنْيَا قَدْ يَكُونُونَ فِي مَكَانٍ أَعْلَى مِنْ مَكَانِ الْمُلُوكِ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَرْتَفِعُ مَكَانَتُهُمْ بِالْمَكَانِ الَّذِي يَكُونُونَ فِيهِ ... وَخَتَمَ كَلَامَهُ بِالْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْقُرْبِ بِطَرِيقِ الْمَسَافَةِ وَالْمَسَاحَةِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ أَمَارَاتِ الْحَدَثِ ...

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي أيضاً: " ... وفي الشَّاهد الإتيان في العرض : ظهوره ، وفي الجسم : نقله من مكان إلى مكان ، وهو - جلَّ ذكره - جلَّ أن يوصف بجسم أو عرض . كذلك إتيانه لا يشبه إتيان الأجسام والأعراض ، ويكون إتيان لا يعرف كيفيته ... " . انظر : تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) (١٠٥/٢) .

وقال الإمام ابن حَبَّان (٣٥٤هـ) : " الحمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حَدٌّ مُحَدَّدٌ فيحوى ، وَلَا لَهُ أَجَلٌ مُعَدَّدٌ فيفنى ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ جَوَامِعُ الْمَكَانِ ، وَلَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ تَوَاتُرُ الزَّمَانِ ، وَلَا يَدْرِكُ نِعْمَتَهُ بِالشَّوَاهِدِ وَالْحَوَاسِ ، وَلَا يُقَاسُ صِفَاتُ ذَاتِهِ بِالنَّاسِ ، تعاضم قدره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجَلَّ وَصْفُهُ عَن إدْرَاكِ غَايَةِ النَّاطِقِينَ " . انظر : الثقات (١/١) .

وبمناسبة الكلام عن ابن حَبَّان نذكر بما قاله الإمام السُّبكي في ترجمة ابن حَبَّان (٣٥٤هـ) ، قال : " ... فَأَعْلَمَ أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيَّ (٤٨١هـ) الَّذِي تَسَمَّيَهُ الْمَجْسُمةُ : شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، قَالَ : سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ عَمَّارٍ عَنْ ابْنِ حَبَّانَ ، قُلْتُ : رَأَيْتَهُ ؟ قَالَ : وَكَيْفَ لَمْ أَرَهُ ، وَنَحْنُ أَخْرَجْنَاهُ مِنْ سَجِسْتَانَ ، كَانَ لَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَبِيرُ دِينٍ ، قَدِمَ عَلَيْنَا ، فَأَنْكَرَ الْحَدَّ لِلَّهِ !!! فَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ سَجِسْتَانَ ، أَنْتَهَى . قُلْتُ : - السُّبكي - انْظُرْ مَا أَجْهَلَ هَذَا الْجَارِحَ ، وَلَيْتَ شِعْرِي مِنَ الْمُجْرُوحِ : مُثِبْتُ الْحَدَّ لِلَّهِ أَوْ نَافِيهِ ؟ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (١٣٢/٣) .

ومن المعروف أَنَّ الْهَرَوِيَّ سَابِقُ الذِّكْرِ ، حَنِيلٌ مُتَعَصِّبٌ لِلْحَنَابِلَةِ ، عَدُوٌّ لِدَوْدَ لِلْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ وَالْأَشَاعِرَةِ ، وَهُوَ الْقَائِلُ عَنِ الْأَشَاعِرَةِ : " وَقَدْ شَاعَ فِي الْمُسْلِمِينَ أَنَّ رَأْسَهُمْ عَلِيٌّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيِّ كَانَ لَا يَسْتَنْجِي وَلَا يَتَوَضَّأُ وَلَا يَصَلِّي " . انظر : بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤١٥/٤) .

وعلى كُلِّ حَالٍ ، فَقَدْ عَلَّقَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ عَلَى كَلَامِ الْهَرَوِيِّ الْمُتَعَلِّقَ بِالْحَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَ : " إِنْكَارُهُ الْحَدَّ وَإِثْبَاتُكُمْ لِلْحَدِّ نَوْعٌ مِنْ فَضُولِ الْكَلَامِ ، وَالسُّكُوتُ عَنِ الطَّرْفَيْنِ أَوَّلَى ، إِذْ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِنَفْيِ ذَلِكَ وَلَا إِثْبَاتِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، فَمَنْ أَثْبَتَهُ قَالَ لَهُ خَصْمُهُ : جَعَلْتَ لِلَّهِ حَدًّا بِرَأْيِكَ ، وَلَا نَصَّ مَعَكَ بِالْحَدِّ ، وَالْمَحْدُودُ مَخْلُوقٌ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ ، وَقَالَ هُوَ لِلنَّافِي : سَاوَيْتَ رَبَّكَ بِالشَّيْءِ الْمَعْدُومِ ، إِذِ الْمَعْدُومُ لَا حَدَّ لَهُ ، فَمَنْ نَزَّهَ اللَّهُ وَسَكَتَ سَلِمَ وَتَابَعَ السَّلَفُ " . انظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٥٠٧/٣) .

وكَلَامُ الذَّهَبِيِّ فِي التَّعَقُّبِ فِيهِ دَخْنٌ ... وَلِذَلِكَ تَعَقَّبَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ (٨٥٢هـ) ، فَقَالَ : " وَقَوْلُهُ : قَالَ لَهُ النَّافِي : سَاوَيْتَ رَبَّكَ بِالشَّيْءِ الْمَعْدُومِ إِذِ الْمَعْدُومُ لَا حَدَّ لَهُ نَازِلٌ ، فَإِنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّ الْقَوْلَ

بعدم الحدِّ يُفْضِي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقُّق وجوده ، وقوله : بدت من بن حَبَّان هفوة طعنوا فيه لها إن أراد القصَّة الأولى التي صَدَّر بها كلامه ، فليست هذه هفوة ، والحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حَبَّان فيها ، وإن أراد الثانية فقد اعتذر هو عنها أَوَّلًا ، فكيف يحكم عليه بأنَّه هفا ، ماذا إِلَّا تعصَّب زائد على المتأوِّلين ، وابن حَبَّان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط ، وحفظ واسع إلى الغاية ، رحمه الله " . انظر : لسان الميزان (١١٤/٥) .

نعم ، فالحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حَبَّان في المسألة ... فالله تعالى منزَّه عن الحدِّ ، لأنَّه تعالى لو كان جَوْهَرًا فَرْدًا لكان الجَوْهَرُ الفردُ مِثْلًا له ، ولو كان زائدًا على ذلك للزم كونه مؤلَّفًا مُركَّبًا ، والمُرْكَبُ محتاجٌ إلى من يُركِّبه ، والاحتياج إلى الغير دليل الحدوث ... ومع هذا كلُّه ، فقد وصل الأمر بابن تيمية (٧٢٨هـ) إلى تكفير من لم يؤمن بالحدِّ لله تعالى ، والعياذ بالله ... قال ابن تيمية : " ... فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٥٨/٢) ...

فَهَذِهِ هي عقيدتهم ، التي أوصلتهم إلى تكفير من سواهم مَنْ هو على غير منهجهم وطريقتهم وعقيدتهم ، فهم لا يرون على الإسلام إِلَّا هم ، ويرون - أنفسهم كما قال السُّبُكِي - : " أَتَمُّ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَلَوْ عُدُّوا عدداً لما بلغ علماءهم وَلَا عالمٌ فيهم عَلَى الْحَقِيقَةِ مبلغاً يَعتَبَرُ ، ويكفُّرون غالبَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ !!! ثُمَّ يَعْتَرِضُونَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مِنْهُمْ بَرِيءٌ !!! وَلَكِنَّهُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ وَرَأَيْتُهُ بِخَطِّ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ ابْنَ الصَّلَاحِ : إِمَامَانِ ابْتَلَاهُمَا اللَّهُ بِأَصْحَابِهِمَا ، وَهُمَا بَرِيَّانِ مِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ابْتُلِيَ بِالْمَجَسِّمَةِ ، وَجَعْفَرُ الصَّادِقُ ابْنُ أَبِي الرَّافِضَةِ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (١٧/٢) .

وروى ابن عساكر في " تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري " (ص ١٦٤) بسنده عن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي ، قَالَ : سمعت ابن شاهين ، يقول : رجلان صالحان بُلِّيا بأصحاب سوء : جعفر بن مُحَمَّد ، وأحمد بن حنبل " .

واستغلُّوا في تمرير عقائدهم جهلَ الكثيرين ... لأنَّهم لا يَنْبُتُونَ إِلَّا حيث يكون الجهل ، فقد " أوهموا النَّاسَ أنَّهم يمثِّلون السَّلفَ الصَّالحَ من الصَّحابة ومن بعدهم من التَّابعين لهم بإحسان ، والتَّاريخ يشهد ، والعلم بكتاب الله ينادي أنَّهم ما مثَّلوا إِلَّا سلف سوء من أشياخ المشبَّهة وأئمة المجسِّمة ، الذين يفسِّرون الكتاب بأهوائهم ، ويحملون السُّنَّةَ على آرائهم ، ويتقولُّون على معاني كتاب الله ، ويضعون على رسول الله ،

ويأخذون بالضعيف إذا وافق منهم هوى ، ويردّون الصّحيح أو يشكّكون في صحّته إذا كان حجة عليهم " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص ١١) ...

وقال الإمام أبو بكر الجصاص (٣٧٠هـ) : " ... وأنه ليس بجسم ، ولا مشبه الأجسام ، إذ الأجسام لا يمكنها فعل ذلك ، ولا ترومه ، ولا تطمع فيه " .

وقال أيضاً : " ... لأنّ الله تعالى لا يجوزُ عليه الإتيانُ ولا المجيءُ ولا الإنتقالُ ولا الزوالُ ، لأنّ ذلك من صفات الأجسام ، ودلالات الحدث ، وقال تعالى في آية مُحْكَمَةٍ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، وجعل إبراهيم عليه السلام ما شهدته من حركات النجوم وانتقالها دليلاً على حدوثها ، واحتجّ به على قومه ، فقال الله عزّ وجلّ : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣] ، يعنى في حدّث الكواكب والأجسام ، تعالى الله عن قول المشبهة علواً كبيراً " .

وقال أيضاً : " ... لأنّ الله تعالى لا يجوزُ عليه القُربُ والبُعدُ بالمسافة إذ هو من صفة الأجسام " .
وقال أيضاً : " ويدلُّ وقوفُ السموات والأرض من غيرِ عمدٍ أنّ مُسكها لا يُشبهها ، لاستِحالة وقوفها من غيرِ عمدٍ من جسمٍ مثلها إلى غير ذلك من الدلائل المُضمّنة بها ، ودلالة الليل والنّهار على الله تعالى : أنّ الليل والنّهار محدثان لوجود كلّ واحد منهما بعد أن لم يكن موجوداً ، ومعلوم أنّ الأجسام لا تقدر على إيجادها ، ولا على الزيادة والنقصان فيها ، وقد اقتضيا محدثاً من حيث كانا محدثين ، لاستحالة وجود حادث لا محدث له ، فوجب أنّ محدثهما ليس بجسم ، ولا مشبه للأجسام ، لوجهين : أحدهما : أنّ الأجسام لا تقدر على إحداث مثلها ، والثاني : المشبه للجسم يجري عليه ما يجري عليه من حكم الحدوث ، فلو كان فاعلها حادثاً لاحتاج إلى محدث ، ثمّ كذلك يحتاج الثاني إلى الثالث إلى ما لا نهاية له ، وذلك محال ، فلا بدّ من إثبات صانع قديم لا يشبه الأجسام ، والله أعلم " . انظر : أحكام القرآن (١/١٢٨) ، (١/٣٩٧) ، (٢/٣٣٣) ، (٢/٣٣٥) .

ففي كلامه السابق أكّد الإمام الجصاص على تنزيه الله تعالى عن الجسميّة ، وأنه تعالى منزّه عن صفات الأجسام ودلالات الحدث من الحركة والانتقال والزوال والبعد والقرب بالمسافة ...

وجاء في الرسالة القشيرية: "وسمعت الإمام أبا بكر بن فورك (٤٤٩هـ) رحمه الله تعالى يقول: سمعت أبا عثمان المغربي (٣٧٣هـ) يقول: كنت أعتقد شيئاً من حديث الجهة، فلما قدمت بغداد زال ذلك عن قلبي، فكتبت إلى أصحابنا بمكة: إني أسلمت الآن إسلاماً جديداً". انظر: الرسالة القشيرية (٢٥/١).

وقال الإمام أبو بكر الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ): "اجتمعت الصوفية على: أن الله واحد أحد، فرد صمد، قديم عالم، قادر حي، سميع بصير، عزيز عظيم، جليل كبير، جواد رؤوف، متكبر جبار، باقٍ أول، إله سيد، مالك رب، رحمن رحيم، مريد حكيم، متكلم خالق زراق، موصوف بكل ما وصف به نفسه من صفاته، مسمى بكل ما سمى به نفسه، لم يزل قديماً بأسمائه وصفاته، غير مشبه للخلق بوجه من الوجوه، لا تشبه ذاته الدوات، ولا صفته الصفات، لا يجري عليه شيء من سمات المخلوقين الدالة على حدثهم، لم يزل سابقاً متقدماً للمحدثات، موجوداً قبل كل شيء، لا قديم غيره، ولا إله سواه، ليس بجسم، ولا شبح، ولا صورة، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، لا اجتماع له ولا افتراق، لا يتحرك ولا يسكن، ولا ينقص ولا يزداد، ليس بذي أبعاد ولا أجزاء، ولا جوارح ولا أعضاء، ولا يذئذ جهات ولا أماكن، لا تجري عليه الآفات، ولا تأخذه السنين، ولا تداوله الأوقات، ولا تعينه الإشارات، لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان، لا تجوز عليه المماسه، ولا العزلة، ولا الحلول في الأماكن، لا تحيط به الأفكار، ولا تحجبه الأستار، ولا تدركه الأبصار". انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف (ص ٣٤).

وقال الإمام الخطابي (٣٨٨هـ): "... وهذه صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام، فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه، وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده، وعطفه عليهم، واستجابته دعاءهم، ومغفرته لهم، يفعل ما يشاء، لا يتوجه على صفاته كيفية، ولا على أفعاله لمية، سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. انظر: أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (١/٦٣٩).

فالحافظ اللغوي الخطابي أول النزول المضاف إلى الله تعالى بأنه خبر عن قدرته ورأفته بعباده، لأن الانتقال من مكان إلى مكان من صفات الأجسام، والله تعالى لا تستولي عليه صفات الأجسام... وقال الإمام الحلبي (٤٠٣هـ): "... أن الله جل ثناؤه الذي ليس بجسم، ولا يجوز عليه أن تحله الأعراض والحوادث...". انظر: المنهاج في شعب الإيمان (١/٢٣٣).

وقال الإمام أبو بكر الباقلاني (٤٠٣هـ) : " إِنْ قَالَ قَائِلٌ : لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ جِسْماً ؟ قِيلَ لَهُ : لِمَا قَدَّمَناهُ مِنْ قَبْلِ ، وَهُوَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْجِسْمِ أَنَّهُ مُؤَلَّفٌ مُجْتَمِعٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : رَجُلٌ جَسِيمٌ ، وَزَيْدٌ أَجْسَمٌ مِنْ عَمْرٍو ، وَعِلْماً بِأَنَّهُمْ يَقْصِرُونَ هَذِهِ الْمُبَالِغَةَ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ التَّأْلِيفِ فِي جِهَةِ الْعَرْضِ وَالطُّولِ ، وَلَا يَوْفَعُونَهَا بِزِيَادَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْجِسْمِ سِوَى التَّأْلِيفِ ، فَلَمَّا لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ مُجْتَمِعاً مُؤْتَلِفاً ، وَكَانَ شَيْئاً وَاحِداً ، ثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ . فَإِنْ قَالُوا : وَمِنْ أَيْنَ اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ مُجْتَمِعاً مُؤْتَلِفاً ؟ قِيلَ لَهُمْ : مِنْ وَجْهِهِ :

أحدها : أَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَازَ عَلَيْهِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَا حَيِّزٍ وَشُغْلٍ فِي الْوُجُودِ ، وَأَنْ يَسْتَحِيلَ أَنْ يَمَاسَ كُلَّ بَعْضٍ مِنْ أَبْعَاضِهِ وَجِزءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ غَيْرَ مَا مَاسَهُ مِنَ الْأَبْعَاضِ وَأَجْزَاءِ الْجَوَاهِرِ أَيْضاً مِنْ جِهَةٍ مَا هُمَا مَتَمَاسَّانَ ، لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَمَاسَّ لَغَيْرِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمَاسَهُ وَيَمَاسَ غَيْرَهُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَيْسَ يَقَعُ هَذَا التَّمَانَعُ مِنَ الْمَمَاسَةِ إِلَّا لِلتَّحْيِيزِ وَالشُّغْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَرْضَ الْمَوْجُودَ بِالْمَكَانِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَيِّزٌ وَشُغْلٌ ، لَمْ يَمْنَعْ وَجُودَهُ مِنْ وَجُودِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي مَوْضِعِهِ ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ سَائِرُ الْأَبْعَاضِ الْمُجْتَمِعَةِ ذَا حَيِّزٍ وَشُغْلٍ ، وَمَا هَذِهِ سَبِيلُهُ ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ حَامِلاً لِلْأَعْرَاضِ وَمِنْ جِنْسِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ ، فَلَمَّا لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ سَبْحَانَهُ مِنْ جِنْسِ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَسَدَّ مَسَدَ الْمَخْلُوقِ ، وَنَابَ مَنَابِهِ ، وَاسْتَحَقَّ مِنَ الْوَصْفِ لِنَفْسِهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مَا هُوَ مِثْلُهُ لِنَفْسِهِ ، فَلَمَّا لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ سَبْحَانَهُ مُحَدَّثاً وَالْمَحْدَثُ قَدِيماً ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ سَبْحَانَهُ مُؤْتَلِفاً مُجْتَمِعاً ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ سَبْحَانَهُ ذَا أَبْعَاضٍ مُجْتَمِعَةٍ ، لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَبْعَاضُهُ قَائِمَةً بَأَنْفُسِهَا وَمَحْتَمِلَةً لِلصِّفَاتِ وَلَمْ يَخْلُ كُلُّ بَعْضٍ مِنْهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً قَادِراً حَيّاً أَوْ غَيْرَ حَيٍّ وَلَا عَالِماً وَلَا قَادِراً ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدٌ مِنْهَا فَقَطْ هُوَ الْحَيُّ الْعَالِمُ الْقَادِرُ دُونَ سَائِرِهَا ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْبَعْضُ مِنْهُ هُوَ الْإِلَهِ الْمَعْبُودُ الْمُسْتَوْجِبُ لِلشُّكْرِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ وَالشُّكْرُ وَاجِبِينَ لِبَعْضِ الْقَدِيمِ دُونَ جَمِيعِهِ ، وَهَذَا كَفَرٍ مِنْ قَوْلِ الْأُمَّةِ كَافَّةً ، وَإِنْ كَانَتْ سَائِرُ أَبْعَاضِهِ عَالِمَةً حَيَّةً قَادِرَةً وَجِبَ جَوَازُ تَفَرُّدِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا بِفَعْلٍ غَيْرِ فَعْلِ صَاحِبِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلْهاً لِمَا فَعَلَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِلَهِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةً عَلَى مَا تَذْهَبُ إِلَيْهِ النَّصَارَى ، وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ قَوْلِ الْأُمَّةِ ، وَكُلُّ أُمَّةٍ أَيْضاً ، وَعَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ تَتِمَّانَعَ هَذِهِ الْأَبْعَاضُ وَيُرِيدَ بَعْضُهَا تَحْرِيكَ الْجِسْمِ فِي حَالٍ مَا يُرِيدُ الْآخَرُ تَسْكِينَهُ ، فَكَانَتْ لَا

تخلو عند الخلاف والتّمانع من أن يتمّ مرادها أو لا يتمّ بأسره أو يتمّ بعضه دون بعض ، وذلك يوجب إلحاق العجز بسائر الأبعاد أو بعضها ، والحكم لها بسائر الحدث ، على ما بيّناه في الدّلالة على إثبات الواحد ، وليس يجوز أن يكون صانع العالم محدثاً ، ولا شيء منه ، فوجب استحالة كونه مؤلّفاً .

فإن قالوا : فكذلك فجوّزوا تمانع أجزاء الإنسان إذا قدر وأراد وتصرّف كلّ شيء منها بقدره وإرادة غير إرادة صاحبه ، قيل له لا يجب ذلك ، ولا يجوز أيضاً تمانع الحيين المحدثين المتصرّفين بإرادتين ، وإن كانا متباينين لقيام الدّليل على أنّه لا يجوز أن يكون محلّ فعل المحدثين واحداً ، واستحالة تعدّي فعل كلّ واحد منهما لمحلّ قدرته .

والتّمانع بالفعلين لا يصحّ حتّى يكون محلّهما واحداً ، فلم يجب ما سألتهم عنه . فإن قالوا : ولم أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسماً لا كالأجسام ، كما أنّه عندكم شيء لا كالأشياء ، قيل له : لأنّ قولنا شيء لم يبين لجنس دون جنس ، ولا لإفادة التّأليف ، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلّف ، ولم يكن ذلك نقضاً لمعنى تسميته بأنّه شيء ، وقولنا : جسم موضوع في اللغة للمؤلّف دون ما ليس بمؤلّف ، كما أنّ قولنا : إنسان ومحدث اسم لما وجد من عدم ولما له هذه الصّورة دون غيرها ، فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدثاً لا كالمحدثات وإنساناً لا كالنّاس ، قياساً على أنّه شيء لا كالأشياء ، لم يجز أن نثبته جسماً لا كالأجسام ، لأنّه نقض لمعنى الكلام ، وإخراج له عن موضوعه وفائدته .

فإن قالوا : فما أنكرتم من جواز تسميته جسماً ، وإن لم يكن بحقيقة ما وضع له هذا الاسم في اللغة ، قيل لهم : أنكرنا ذلك لأنّ هذه التّسمية لو ثبتت لم تثبت له إلّا شرعاً ، لأنّ العقل لا يقتضيها بل ينفىها إن لم يكن القديم سبحانه مؤلّفاً ، وليس في شيء من دلائل السّمع من الكتاب والسّنّة وإجماع الأئمّة وما يستخرج من ذلك ما يدلّ على وجوب هذه التّسمية ولا على جوازها أيضاً ، فبطل ما قلتموه ، فإن قالوا : ولم منعتم من جواز ذلك وإن لم توجبه ، قيل لهم : أمّا العقل فلا يمنع ولا يحرم ولا يحيل إيقاع هذه التّسمية عليه تعالى وإن أحال معناها في اللسان وإنّها تحرم تسميته بهذا الاسم وبغيره ممّا ليس بأسائه لأجل حظر السّمع لذلك ، لأنّ الأئمّة مجمعة على حظر تسميته عاقلاً وفطناً ، وإن كان بمعنى من يستحق هذه التّسمية لأنّه عالم وليس العقل والحفظ والفطنة والدّراية شيئاً أكثر من العلم . وإجازة وصفه وتسميته بأنّه

نور ، وأنه ماكر ، ومستهزئ ، وساخر من جهة السَّمع ، وإن كان العقل يمنع من معاني هذه الأسماء فيه ، فدلّ ذلك على أن المراعى في تسميته ما ورد به الشرع والإذن دون غيره .

وفي الجملة ، فإنّ الكلام إنّما هو في المعنى دون الاسم ، فلا طائل في التعلّل والتعلّق بالكلام في الأسماء ، فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون جسماً على معنى أنّه قائم بنفسه أو بمعنى أنّه شيء أو بمعنى أنّه حامل للصفات أو بمعنى أنّه غير محتاج في الوجود إلى شيء يقوم به ، قيل له : لا ننكر أن يكون الباري سبحانه حاصلاً على جميع هذه الأحكام والأوصاف ، وإنّا ننكر تسميتكم لمن حصلت له بآثمة جسم ، وإن لم يكن مؤلفاً ، فهذا عندنا خطأ في التسمية دون المعنى ، لأنّ معنى الجسم أنّه المؤلف على ما بيّناه ، ومعنى الشّيء أنّه الثّابت الموجود ، وقد يكون جسماً إذا كان مؤلفاً ، ويكون جوهرًا إذا كان جزءاً منفرداً ، ويكون عَرَضاً إذا كان ممّا يقوم بالجوهر ، ومعنى القائم بنفسه : هو أنّه غير محتاج في الوجود إلى شيء يوجد به ، ومعنى ذلك : أنّه ممّا يصحّ له الوجود ، وإن لم يفعل صانعه شيئاً غيره إذا كان محدثاً ، ويصحّ وجوده وإن لم يوجد قائم بنفسه سواء إذا كان قديماً ، وليس هذا من معنى قولنا : جسم ومؤلف بسبيل فبطل ما قلتم ، فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ، ومعنى أنّه حامل للصفات هو معنى أنّه شيء ، لأنّه لو لم يكن معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنّه حامل للصفات هو معنى شيء لجاز وجود شيء حامل للصفات ليس بشيء وقائم بنفسه وغير قائم بغيره وليس بجسم ، ولو جاز ذلك لجاز وجود جسم ليس بشيء ، ولا قائم بنفسه ، ولا حامل للصفات ، فلمّا لم يجز ذلك ، وجب أن يكون معنى الجسم ما قلناه ، يقال لهم : لو كان هذا العكس الذي عكستموه صحيحاً واجباً ، لوجب أن يكون معنى موجود محدث مركّب حامل للأعراض معنى ، لأنّه لو لم يكن ذلك كذلك لجاز وجود شيء ليس بموجود ولا محدث ولا مؤلف ولا مركّب ولا حامل للأعراض ولا قائم بنفسه ، ولو جاز ذلك لجاز وجود محدث قائم بنفسه مركّب مؤلف حامل للصفات ، ليس بشيء ولا موجود ، فلمّا لم يجز ذلك ثبت أنّ معنى شيء غير معنى : محدث مؤلف حامل للأعراض ، فإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه ، مسألة : ويقال لهم ما الدليل على أن صانع العالم جسم : فإن قالوا لأننا لم نجد في الشّاهد والمعقول فاعلاً إلّا جسماً فوجب القضاء بذلك على الغائب ، قيل لهم فيجب على موضوع استدلالكم هذا أن يكون القديم سبحانه مؤلفاً محدثاً مصوراً ذا حيّز وقبول للأعراض ، لأنّكم لم تجدوا في الشّاهد وتعقلوا فاعلاً إلّا كذلك ، فإن مرّوا على

ذلك تركوا قولهم وفارقوا التَّوْحِيدَ ، وإن أبوه نقضوا استدلالهم ... قوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ، أنَّها لا تدركه جسماً مصوراً متحيزاً ولا حالاً في شيء على ما يقوله النَّصارى ، ولا مشبهاً لشيء على ما يقوله أهل التشبيه ". انظر : تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل (ص ٢٢٠ فما بعدها) .

وقال الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) : " وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ وَالنُّزُولِ إِذَا أُضِيفَ جَمِيعُ ذَلِكَ إِلَى الْأَجْسَامِ الَّتِي تَتَحَرَّكُ وَتَتَنَقَّلُ وَتَحَازِي مَكَانًا ، إِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ يَعْقِلُ مِنْ ظَاهِرِهَا ، وَالْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْحَرَكَةُ وَالنُّقْلَةُ الَّتِي هِيَ تَفْرِيعُ مَكَانٍ وَشُغْلُ مَكَانٍ . وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا لَا يَلِيْقُ بِهِ الْإِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ لِاسْتِحَالَةِ وَصْفِهِ كَانَ مَعْنَى مَا يُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِنِعْمَتِهِ وَصِفَتِهِ ... "

وقال أيضاً : " ... اَعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرَ فِيهِ الْحُجَابُ ، مِنْ أَمْثَالِ هَذَا الْخَبَرِ ، فَإِنَّمَا يَرْجِعُ مَعْنَاهُ إِلَى الْخَلْقِ ، لِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُحْجُوبُونَ عَنْهُ بِحُجَابٍ يَخْلُقُهُ فِيهِمْ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُحْتَجِبًا وَلَا مُحْجُوبًا ، لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ جَوْهَرًا أَوْ جَسْمًا مَحْدُودًا ، لِأَنَّ مَا يَسْتَرُهُ الْحُجَابُ أَكْبَرُ مِنْهُ ، وَيَكُونُ مَتْنَاهُ مَحَاضِيًا جَائِزًا عَلَيْهِ الْمَاسَّةَ وَالْمَفَارِقَةَ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ عَلَامَاتُ الْحُدُثِ فِيهِ قَائِمَةً ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُؤَحِّدِينَ إِنَّمَا تَوَصَّلُوا إِلَى الْعِلْمِ بِحُدُثِ الْأَجْسَامِ مِنْ حَيْثُ وَجَدُوهَا مَتْنَاهُ مَحْدُودَةٌ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ ، فَكَانَ تَعَاقِبُهَا عَلَيْهَا دَلِيلًا عَلَى حَدْثِهَا " .

وقال أيضاً : " ... اَعْلَمْ أَنَّ الْوُطْأَةَ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى مَمَاسَّةٍ بِجَارِحَةٍ أَوْ بِنَعْضِ الْأَجْسَامِ لَا يَصِحُّ فِي وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ جَسْمًا ، وَاسْتِحَالَةِ الْمَمَاسَّةِ عَلَيْهِ ، وَاسْتِحَالَةِ تَغْيِيرِهِ بِمَا يَحْدُثُ فِيهِ مِنَ الْحَوَادِثِ " .

وقال أيضاً : " إِنَّ خُرُوجَ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أحدهما : كخروج الجِسم من الجِسم ، وَذَلِكَ بِمَفَارِقَةِ مَكَانِهِ وَاسْتِبْدَالِهِ مَكَانًا آخَرَ ، وَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى جَسْمًا ، وَلَا كَلَامَهُ جِسْمٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَسْمًا لَاقْتَضَى مَحَلًّا وَاحِدًا ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ مَعْنَى الْخُرُوجِ : كَقَوْلِكَ : خَرَجَ لَنَا مِنْ كَلَامِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ ، وَأَتَانَا مِنْهُ نَفْعٌ مُبِينٌ ، إِذَا أَرَادَ أَنَّهُ ظَهَرَ لَهُمْ مِنْهُ مَنَافِعٌ ، فَأَمَّا الْخُرُوجُ الَّذِي بِمَعْنَى الْإِنْتِقَالِ ، فَلَا يَصِحُّ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَلَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ ، لِأَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ عَلَى الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ ... " . انظر :

مشكل الحديث وبيانه (ص ٢٠١) ، (ص ٢١٣) ، (ص ٢٧٩) ، (ص ٢٨٦-٢٨٧) بالترتيب .

وقال الإمام الثعلبي (٤٢٧هـ) : " وأعلم أنَّ الآيات والأخبار الصَّاح في هذا الباب كثيرة ، وكلُّها إلى العلوِّ مشيرة ، ولا يدفعها إلَّا ملحدٌ جاحدٌ أو جاهلٌ معاندٌ ، والمراد بها - والله أعلم - توقيره ، وتعظيمه ، وتنزيهه عن السُّفل والتَّحت ، ووصفه بالعلوِّ والعظمة دون أن يكون موصوفاً بالأماكن والجهات ، والحدود والحالات ، لأنَّها صفات الأجسام وأمارات الحدث ، والله سبحانه وتعالى كان ولا مكان ، فخلق الأمكنة غير محتاج إليها ... " . انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ٣٦٠) .

وذكر الإمام ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) في ترجمة الإمام أبي علي الهاشمي الحنبلي ، محمد بن أحمد بن أبي موسى البغدادي (٤٢٨هـ) موصحاً عقيدته ، قال : " أنَّ الله عزَّ وجلَّ واحدٌ أحدٌ ، فردٌ صمدٌ ، لا يغيِّره الأبد ، ليس له والدٌ ولا ولد ، وأَنَّهُ سميعٌ بصيرٌ ، بديعٌ قديرٌ ، حكيمٌ خبيرٌ ، عليٌّ كبيرٌ ، وليٌّ نصيرٌ ، قويٌّ مجبرٌ ، ليس له شبيهٌ ولا نظيرٌ ، ولا عونٌ ولا ظهيرٌ ، ولا شريكٌ ولا وزيرٌ ، ولا ندٌّ ولا مُشيرٌ ، سبق الأشياء ، فهو قديم لا كقدمها ، وعلم كون وجودها في نهاية عدمها ، لم تملكه الخواطر فتكيِّفه ، ولم تدركه الأبصار فتصفِّه ، ولم يخل من علمه مكان فيقع به التَّأين ، ولم يعدمه زمان فينطلق عليه التَّأوين . ولم يتقدَّمه دهرٌ ولا حينٌ ، ولا كان قبله كونٌ ولا تكوينٌ ، ولا تجري ماهيته في مقال ، ولا تخطر كفيته ببال ، ولا يدخل في الأمثال والأشكال ، صفاته كذاته ، ليس بجسمٍ في صفاته ، جلَّ أن يشبَّه بمبتدعاته أو يضاف إلى مصنوعاته ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] . انظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٣٩/٥) .

وقال الإمام أبو منصور عبد القاهر الإسفراييني (٤٢٩هـ) : " لو كان الإله مقدراً بحدٍّ ونهاية لم يخل من أن يكون مقداره مثل أقل المقادير ، فيكون كالجزء الذي لا يتجزأ ، أو يختصُّ ببعض المقادير ، فيتعارض فيه المقادير ، فلا يكون بعضها أولى من بعض إلَّا بمخصَّص خصَّه ببعضها ، وإذا بطل هذان الوجهان صحَّ أَنَّهُ بلا حدٍّ ولا نهاية " . انظر : كتاب أصول الدِّين (ص ٧٣) .

وقال الإمام ابن بطَّال (٤٤٩هـ) : " ... ولا فرق بين الإتيان والمجيء والنزول إذا أضيف جميع ذلك إلى الأجسام التي يجوز عليها الحركة والنُّقلة التي هي تفرغ مكان وشغل غيره ، فإذا أضيف ذلك إلى من لا يليق به الانتقال والحركة ، كان تأويل ذلك على حسب ما يليق بنعته وصفته عزَّ وجلَّ " .

وقال أيضاً : " ... لأنَّ الموصوف بالسَّعة يصحُّ وصفه بالضَّيق بدلاً منه ، والوصفان جميعاً من صفات الأجسام ، وإذا استحال وصفه بما يؤدِّي إلى القول بكونه جسماً ، وجب صرف قولها عن ظاهره إلى ما اقتضى صحَّته الدَّليل ... ولم يرد بوصفه بالقرب قُرب المسافة ؛ لأنَّ الله تعالى لا يصحُّ وصفه بالحلول في الأماكن ؛ لأنَّ ذلك من صفات الأجسام " .

وقال أيضاً : " ... غرضه في هذا الباب ردُّ شبهة الجهميَّة المجسَّمة في تعلُّقها بظاهر قوله : ﴿مَنْ اللَّهُ ذِي الْمَعَارِجِ * تَرْجُعُ الْمَلَكُتُكَ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٣ - ٤] ، وقوله : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ، وما تضمَّنته أحاديث الباب من هذا المعنى ، وقد تقدَّم الكلام في الرَّدِّ عليهم ، وهو أنَّ الدَّلَّائل الواضحة قد قامت على أنَّ الباري تعالى ليس بجسم ، ولا محتاجاً إلى مكان يحلُّه ويستقر فيه ؛ لأنَّه تعالى قد كان ولا مكان ، وهو على ما كان ، ثمَّ خلق المكان ، فمحالُّ كونه غنياً عن المكان قبل خلقه إيَّاه ، ثمَّ يحتاج إليه بعد خلقه له ، هذا مستحيل " .

وقال أيضاً : " ... فلا تعلُّق فيه للمجسَّمة في إثبات الجسم والمكان ، لما تقدَّم من استحالة كونه جسماً أو حالاً في مكان " . انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٣٧/٣) ، (٤١٧/١٠) ، (٤٥٣/١٠) ، (٤٦٦/١٠) بالترتيب .

وقال الإمام ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) : " ذهب طائفة إلى القول بأنَّ الله تعالى جسم ، وحجَّتُهم في ذلك : أنَّه لا يقوم في المَعْقُول إلَّا جسم أو عَرَض ، فلمَّا بطل أن يكون تعالى عرضاً ، ثبَّت أنه جسم ، وقالوا : إنَّ الفِعْل لا يصحُّ إلَّا من جسم ، والباري تعالى فاعِلٌ ، فوجب أنَّه جسم ، واحتجُّوا بآيات من القرآن فيها ذكر اليَد ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالْأَيْدِي ، وَالْعَيْن ، وَالْوَجْه ، وَالْجَنْب ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ، و ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وتجلَّيه تعالى للجبل ، وبأحاديث فيها ذكر القدم ، وَالْيَمِين ، وَالرَّجُل ، وَالْأَصَابِع ، وَالتَّنَزُّل .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَلِجَمِيعِ هَذِهِ النُّصُوصِ وَجُوهَ ظَاهِرَةِ بَيِّنَةٍ خَارِجَةٍ عَلَى خِلَافِ مَا ظَنُّوه وَتَأَوَّلُوهُ . قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذَا إِنْ اسْتَدْلَالَانِ فَاسِدَانِ . أَمَّا قَوْلُهُمْ : أَنَّهُ لَا يَقُومُ فِي الْمَعْقُولِ إِلَّا جِسْمٌ أَوْ عَرَضٌ ، فَإِنَّهَا قِسْمَةٌ نَاقِصَةٌ ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الْعَالَمِ إِلَّا جِسْمٌ أَوْ عَرَضٌ ، وَكِلَاهُمَا يَقْتَضِي طَبِيعَتَهُ وَجُودَ مُحْدَثٍ لَهُ فَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحْدَثُهُمَا جِسْماً أَوْ عَرَضاً لَكَانَ يَقْتَضِي فَاعِلاً فَعَلَهُ وَلَا بُدَّ . فَوَجَبَ

بِالضَّرُورَةِ أَنَّ فَاعِلَ الْجِسْمِ وَالْعَرَضِ لَيْسَ جِسْمًا ، وَلَا عَرَضًا ، وَهَذَا بَرَهَانٌ يَضْطَرُّ إِلَيْهِ كُلُّ ذِي حَسٍّ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ ، وَلَا بُدَّ .

وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ الْبَارِي - تَعَالَى عَنْ إِلْحَادِهِمْ - جِسْمًا لَاقْتَضَى ذَلِكَ ضَرُورَةَ أَنْ يَكُونَ لَهُ زَمَانٌ وَمَكَانٌ هُمَا غَيْرُهُ ، وَهَذَا إِبْطَالُ التَّوْحِيدِ وَإِجَابُ الشُّرْكِ مَعَهُ تَعَالَى لِشَيْئَيْنِ سِوَاهُ ، وَإِجَابُ أَشْيَاءَ مَعَهُ غَيْرِ مَخْلُوقَةٍ ، وَهَذَا كُفْرٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ إِفْسَادُنَا لِهَذَا الْقَوْلِ .

وَأَيْضًا ، فَإِنَّهُ لَا يَعْقِلُ الْبَتَّةَ جِسْمٌ إِلَّا مُؤَلَّفٌ طَوِيلٌ عَرِضٌ عَمِيقٌ ، وَنَظَّارَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا ، فَإِنْ قَالُوا لَهُ لَزِمَهُمْ أَنَّ لَهُ مُؤَلَّفًا جَامِعًا مُخْتَرَعًا فَاعِلًا ، فَإِنْ مَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ لَزِمَهُمْ أَنْ لَا يَوْجِبُوا لِمَا فِي الْعَالَمِ مِنَ التَّأْلِيفِ لَا مُؤَلَّفٌ وَلَا جَامِعًا ، إِذِ الْمُؤَلَّفُ كُلُّهُ كَيْفَمَا وَجَدَ يَقْتَضِي مُؤَلَّفًا ضَرُورَةً ، فَإِنْ قَالُوا : هُوَ جِسْمٌ غَيْرُ مُؤَلَّفٍ ، قِيلَ لَهُمْ : هَذَا هُوَ الَّذِي لَا يَعْقِلُ حَسًّا ، وَلَا يَتَشَكَّلُ فِي النَّفْسِ الْبَتَّةَ ، فَإِنْ قَالُوا : لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا شَيْءٍ وَبَيْنَ قَوْلِنَا جِسْمًا ، قِيلَ لَهُمْ : هَذِهِ دَعْوَى كَاذِبَةٍ عَلَى اللُّغَةِ الَّتِي بِهَا يَتَكَلَّمُونَ .

وَأَيْضًا فَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الشَّيْءُ وَالْجِسْمُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ لَكَانَ الْعَرَضُ جِسْمًا ، لِأَنَّهُ شَيْءٌ ، وَهَذَا بَاطِلٌ بَيِّنٌ . وَالْحَقِيقَةُ هِيَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا : شَيْءٌ ، وَقَوْلِنَا : مَوْجُودٌ وَحَقٌّ وَحَقِيقَةٌ وَمُثَبَّتٌ ، فَهَذِهِ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ مُتَرَادِفَةٌ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ لَا يَخْتَلِفُ ، وَلَيْسَ مِنْهَا اسْمٌ يَقْتَضِي صِفَةً أَكْثَرَ مِنْ أَنَّ الْمُسَمَّى بِذَلِكَ حَقٌّ وَلَا مَزِيدٌ ، وَأَمَّا لَفْظَةُ جِسْمٍ فَإِنَّهَا فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الطَّوِيلِ الْعَرِضِ الْعَمِيقِ ، الْمُحْتَمِلِ لِلْقِسْمَةِ ذِي الْجِهَاتِ السَّتِّ ، الَّتِي هِيَ فَوْقَ وَتَحْتَ ، وَوَرَاءَ وَأَمَامَ ، وَيَمِينٌ وَشِمَالٌ ، وَرُبَّمَا عَدَمٌ وَاحِدٌ مِنْهَا ، وَهِيَ الْفُوقُ ، هَذَا حَكْمُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي اللُّغَةِ الَّتِي هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مِنْهَا ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُوقَعَ شَيْئًا مِنْهَا عَلَى غَيْرِ مَوْضِعِهَا فِي اللُّغَةِ فَهُوَ مَجْنُونٌ وَقَاحٌ ، وَهُوَ كَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَ الْحَقَّ بَاطِلًا وَالْبَاطِلَ حَقًّا ، وَأَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَ الذَّهَبَ خَشْبًا ، وَهَذَا غَايَةُ الْجَهْلِ وَالسَّخَفِ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ نَصٌّ بِنَقْلِ اسْمٍ مِنْهَا عَنْ مَوْضِعِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ فَيُوقَفُ عِنْدَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ كُلُّ مَنَاطِرٍ يُرِيدُ مَعْرِفَةَ الْحَقَائِقِ أَوْ التَّعْرِيفِ بِهَا أَنْ يُحَقِّقَ الْمَعَانِيَ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الْإِسْمُ ثُمَّ يَخْبِرَ بِهَا أَوْ عَنْهَا بِالْوَاجِبِ ، وَأَمَّا مَزْجُ الْأَشْيَاءِ وَقَلْبُهَا عَنْ مَوْضِعَاتِهَا فِي اللُّغَةِ ، فَهَذَا فَعَلُ السُّوْطِطَائِيَّةِ الْوَقْعَاءِ الْجُهَّالِ ، الْعَابَثُونَ بِعَقُولِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ .

فَإِنْ قَالُوا لَنَا : إِنَّكُمْ تَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَيٌّ لَا كَالْأَحْيَاءِ ، وَعَلِيمٌ لَا كَالْعُلَمَاءِ ، وَقَادِرٌ لَا كَالْقَادِرِينَ ، وَشَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ ، فَلَمْ مَنَعْتُمُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ !!؟

قيل لهم وبالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ : لَوْلَا النَّصُّ الْوَاردُ بِتَسْمِيَةِ حَيًّا وَقَدِيرًا وَعَلِيًّا مَا سَمَّيْنَاهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، لَكِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ النَّصِّ فَرَضُ ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِتَسْمِيَةِ تَعَالَى جِسْمًا ، وَلَا قَامَ الْبُرْهَانُ بِتَسْمِيَةِ جِسْمًا ، بَلِ الْبُرْهَانُ مَانِعٌ مِنْ تَسْمِيَةِ تَعَالَى بِذَلِكَ . وَلَوْ أَنَّ نَصًّا بِتَسْمِيَةِ تَعَالَى جِسْمًا لَوَجَبَ عَلَيْنَا الْقَوْلُ بِذَلِكَ ، وَكُنَّا حَيِّثُ نَقُولُ : أَنَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ ، كَمَا قُلْنَا فِي عَلِيمِ ، وَقَدِيرِ ، وَحَيٍّ ، وَلَا فَرْقٍ ، وَأَمَّا لَفْظَةُ شَيْءٍ ، فَالنَّصُّ أَيْضًا جَاءَ بِهَا ، وَالْبُرْهَانُ أَوْجِبَهَا عَلَى مَا نَذْكُرُ بَعْدَ هَذَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى " . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٢-٩٣) .

وقال أيضاً : " فَوَجَبَ ضَرُورَةُ وجود محركٍ لَيْسَ متحركاً ومصورٍ لَيْسَ متصوراً ضَرُورَةً ، وَلَا بُدَّ وَهُوَ الْبَارِي تَعَالَى محرك المتحركات ومصور المصورات ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَكُلُّ جِسْمٍ فَهُوَ ذُو صُورَةٍ ، وَكُلُّ ذِي حَرَكَةٍ فَهُوَ ذُو عَرَضٍ مَحْمُولٍ فِيهِ ، فَصَحَّ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ جِسْمًا وَلَا متحركاً ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ " . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٤) .

وقال أيضاً : " قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، فَذَهَبَتِ الْمَجْسَمَةُ إِلَى الْإِحْتِجَاجِ بِهَذَا فِي مَذْهَبِهِمْ ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ : اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي قَامَ الْبُرْهَانُ بِصَحَّتِهِ ، لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالتَّجْسِيمِ ، وَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ : وَجْهَ اللَّهِ هُوَ اللَّهُ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَقَ ، لِأَنَّهُ تَسْمِيَةٌ ، وَتَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَجُوزُ إِلَّا بِنَصٍّ ، وَلَكِنَّا نَقُولُ : وَجْهَ اللَّهِ لَيْسَ هُوَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا نَرْجِعُ مِنْهُ إِلَى شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى ، بَرْهَانٌ ذَلِكَ : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى حَاكِيًا عَمَّنْ رَضِيَ قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ شُكْرًا ﴾ [الإنسان: ٩] ، فَصَحَّ يَقِينًا : أَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : فَتَمَّ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ ، وَقَبُولِهِ لِمَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ يَدَ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح: ١٠] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ تَسْجُدْ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي ﴾ [ص: ٧٥] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا عَمِلْتَ أَيْدِينَا أَفْعَالًا ﴾ [يس: ٧١] ، وَقَالَ : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الْمُقْسُطُونَ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ " . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١١/ ٣٢) بِرَقْمِ ٦٤٩٢ ، قَالَ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَحْرِيجِهِ لِلْحَدِيثِ : " إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ . سَفِيَانُ : هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ . وَأَخْرَجَهُ الْحَمِيدِي (٥٨٨) ، وَحُسَيْنُ الْمُرُوزِي فِي زَوَائِدِهِ عَلَى " الزَّهْدِ " لِابْنِ الْمُبَارَكِ (١٤٨٤) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣/ ١٢٧) ، وَمُسْلِمٌ (١٨٢٧) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي " الْمُجْتَبَى " .

٢٢١/٨ ، وابنُ حبان (٤٤٨٤) و (٤٤٨٥) ، والأجري في "الشريعة" ص ٣٢٢ ، والبيهقي في "السنن" ٨٧٠/١ ، وفي "الأسماء والصفات" ص ٣٢٤ ، والخطيب في "تاريخه" ٣٦٧/٥ ، والبغوي (٢٤٧٠) من طرق ، عن سفيان ، بهذا الإسناد .

"وكلتا يَدَيْهِ يَمِينٌ" ، فَذَهَبَتِ الْمَجَسِّمَةُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا بِمَا قَدْ سَلَفَ مِنْ بَطْلَانِ قَوْلِهِمْ فِيهِ . وَذَهَبَتِ الْمُعْتَرِكةُ : إِلَى أَنَّ "الْيَدَ" النِّعْمَةَ ، وَهُوَ أَيْضًا لَا مَعْنَى لَهُ ، لِأَنَّهَا دَعْوَى بِلَا بَرَهَانَ . وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ : إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : أَيَّدِينَا ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : الِيدَانِ ، وَإِنَّ ذِكْرَ الْأَعْيُنِ إِنَّمَا مَعْنَاهُ : عَيْنَانِ . وَهَذَا بَاطِلٌ مُدْخَلٌ فِي قَوْلِ الْمَجَسِّمَةِ ، بَلْ نَقُولُ : إِنَّ هَذَا إِخْبَارٌ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، لَا يَرْجِعُ مِنْ ذِكْرِ الْيَدِ إِلَى شَيْءٍ سِوَاهُ تَعَالَى ، وَنَقَرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَمَا قَالَ : يَدًا ، وَيَمِينًا ، وَأَيْدِيًا ، وَعَيْنًا ، وَأَعْيُنًا ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَلَوْضَعْنَا عَلَى عَيْنَيْهِ﴾ [طه: ٣٩] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَصِفَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ ، لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ ، وَنَقُولُ : إِنَّ الْمُرَادَ بِمَا ذَكَرْنَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا شَيْءَ غَيْرَهُ .

وقال تعالى حاكياً عن قول قائل : ﴿يَحْسِرُنِّي عَلَى مَا قَرِطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] ، وَهَذَا مَعْنَاهُ فِيمَا يَقْصِدُ بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي جَانِبِ عِبَادَتِهِ . وَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "وكلتا يَدَيْهِ يَمِينٌ" ، "وَعَنِ يَمِينِ الرَّحْمَنِ" ، فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ : ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦] ، يُرِيدُ : وَمَا مَلَكَتْ . وَلَمَّا كَانَتِ الْيَمِينُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ : يُرَادُ بِهَا الْحِظُّ لِلْأَفْضَلِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ :

إِذَا مَا رَايَةَ رَفَعْتَ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابُهُ بِالْيَمِينِ

يُرِيدُ أَنَّهُ يَتَلَقَّاهَا بِالسَّعْيِ الْأَعْلَى ، كَانَ قَوْلُهُ : "وكلتا يَدَيْهِ يَمِينٌ" ، أَيُ : كُلُّ مَا يَكُونُ مِنْهُ تَعَالَى مِنَ الْفَضْلِ فَهُوَ الْأَعْلَى .

وَكَذَلِكَ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : "إِنَّ جَهَنَّمَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ" . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩/ ١٣٤) بِرَقْمِ (٧٤٤٩) .

وَصَحَّ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ : "حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رِجْلَهُ" . أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (١/ ١٦٠) بِرَقْمِ (٤٦٤) ، مُسْلِمٌ (٤/ ٢١٨٧) بِرَقْمِ (٢٨٤٦) .

وَمَعْنَى هَذَا مَا قَدْ بَيَّنَّهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ صَحِيحٍ أَخْبَرَ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعْدَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ يَخْلُقُ خَلْقًا يَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ لِلْجَنَّةِ وَالنَّارِ : "لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مَلُؤَهَا" ، فَمَعْنَى الْقَدَمِ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿أَنَّهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢] ، يُرِيدُ سَالِفَ صِدْقٍ ، فَمَعْنَاهُ الْأُمَةُ النَّبِيُّ تَقَدَّمَ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَمْلَأُ بِهَا جَهَنَّمَ ، وَمَعْنَى رِجْلِهِ مِثْلُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الرِّجْلَ :

الْجَمَاعَةِ فِي اللُّغَةِ ، أَي : يَضَعُ فِيهَا الْجَمَاعَةَ الَّتِي قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يَمْلَأُ جَهَنَّمَ بِهَا . وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " إِنَّ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ " ، أَي : بَيْنَ تَدْبِيرَيْنِ وَنِعْمَتَيْنِ مِنْ تَدْبِيرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَنِعْمَةٍ ، إِمَّا كِفَايَةً تَسْرُهُ ، وَإِمَّا بَلَاءً يَأْجُرُهُ عَلَيْهِ ، وَالْإِصْبَعُ فِي اللُّغَةِ : النُّعْمَةُ . وَقَلْبُ كُلِّ أَحَدٍ بَيْنَ تَوْفِيقِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ ، وَكِلَاهُمَا حِكْمَةٌ . وَأَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنَّ اللَّهَ يَبْدُو لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي عَرَفُوهُ عَلَيْهَا .

وَهَذَا ظَاهِرٌ بَيِّنٌ ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ صُورَةَ الْحَالِ مِنَ الْهَوْلِ وَالْمَخَافَةِ غَيْرِ الَّذِي كَانُوا يَظُنُّونَ فِي الدُّنْيَا . وَبِرَهَانٍ صَحِّحَةٍ هَذَا الْقَوْلُ : قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ : " غَيْرِ الَّذِي عَرَفْتُمُوهُ بِهَا " ، وَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّنَا لَا نَعْلَمُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي الدُّنْيَا صُورَةَ أَصْلًا ، فَصَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ يَقِينًا . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْحَدِيثِ الثَّابِتِ : " خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨ / ٥٠ برقم ٦٢٢٧) ، وَنَصُّ الْحَدِيثِ هُوَ : " خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ، طَوَّلَهُ سِتُونَ ذِرَاعًا ، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ : أَذْهَبَ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَيْكَ ، النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، جُلُوسٌ ، فَاسْتَمِعَ مَا يُحْيُونَكَ ، فَإِنَّمَا تُحْيِيكَ وَتُحْيِي ذُرِّيَّتَكَ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، فَقَالُوا : السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، فَزَادُوهُ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدَ حَتَّى الْآنَ " . فَالْكَلَامُ بِرُمَّتِهِ كَلَامٌ عَنْ سَيِّدِنَا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهُ بِاللَّهِ تَعَالَى .

فَهَذِهِ إِضَافَةٌ مَلِكٍ ، يُرِيدُ الصُّورَةَ الَّتِي تَخَيَّرَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِيَكُونَ آدَمُ مَصُورًا عَلَيْهَا . وَكُلُّ فَاضِلٍ فِي طَبَقَتِهِ ، فَإِنَّهُ يَنْسَبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَيُضَافُ إِلَيْهِ ، كَمَا يَقُولُ : بَيْتَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، عَنِ الْكَعْبَةِ ، وَالْبُيُوتِ كُلِّهَا بُيُوتُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَكِنْ لَا يُطْلَقُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا هَذَا الْإِسْمُ ، كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَكَمَا نَقُولُ فِي جَبْرِيلَ وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : رُوحُ اللَّهِ ، وَالْأَرْوَاحُ كُلُّهَا اللَّهُ تَعَالَى ، مَلِكٌ لَهُ ، وَكَمَا نَقُولُ فِي نَاقَةِ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : نَاقَةُ اللَّهِ ، وَالتُّوقُ كُلُّهَا اللَّهُ تَعَالَى . فَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى قِيلَ : عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ . وَالصُّورُ كُلُّهَا اللَّهُ ، وَهِيَ مَلِكٌ لَهُ ، وَخَلَقَ لَهُ ...

وَكَذَلِكَ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ : أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِ ، فَيَخْرِقُونَ سَجْدًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ ﴾ [الْقَلَمُ : ٤٢] ، وَإِنَّمَا هَذَا إِخْبَارٌ عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ ، وَهُوَ الْمَوْقِفُ ، كَمَا يُقَالُ : قَدْ شَمَرْتَ الْحَرْبَ عَنْ سَاقِهَا ، قَالَ جَرِيرُ :

أَلَا رَبَّ سَامِي الطَّرْفِ مِنْ آلِ مَازِنَ إِذَا شَمَرْتَ عَنْ سَاقِهَا الْحَرْبَ شَمَرَا

وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يُنْكِرُ هَذِهِ الْأَخْبَارَ الصَّاحِحَةَ ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ بِهَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ نَصًّا ، وَلَكِنْ مِنْ ضَاقَ عَلَيْهِ
أَنْكَرَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ ، وَقَدْ عَابَ اللَّهُ هَذَا فَقَالَ : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا بَاءَ لَهُمْ نَأْوِيلُهُ ﴾ [يونس :
٣٩] . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٢٧-١٢٩) .

وقال الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) : " قَالَ الْحَلِيمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِإِبْطَاتِ أَنَّهُ لَيْسَ
بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ ، فَلِأَنَّ قَوْمًا زَاغُوا عَنِ الْحَقِّ فَوَصَفُوا الْبَارِيَّ - جَلَّ وَعَزَّ - بِبَعْضِ صِفَاتِ الْمُحْدَثِينَ ،
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّهُ جَوْهَرٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّهُ جِسْمٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَارَ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْعَرْشِ قَاعِدًا ، كَمَا
يَكُونُ الْمَلِكُ عَلَى سَرِيرِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي وُجُوبِ اسْمِ الْكُفْرِ لِقَائِهِ ، كَالْتَعْطِيلِ ، وَالتَّشْرِيكِ ، فَإِذَا أَثْبَتَ
الْمُثَبِّتُ أَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَجَمَاعُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، فَقَدْ انْتَفَى التَّشْبِيهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا لَجَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى سَائِرِ الْجَوَاهِرِ ، وَالْأَعْرَاضِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَوْهَرًا ، وَلَا عَرَضًا لَمْ يَجُزْ
عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْجَوَاهِرِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا جَوَاهِرٌ ، كَالتَّأْلِيفِ ، وَالتَّجْسِيمِ أَوْ شَغْلِ الْأَمْكِنَةِ وَالْحَرَكَةِ
وَالسُّكُونِ ، وَلَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْأَعْرَاضِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا أَعْرَاضٌ ، كَالْحُدُوثِ ، وَعَدَمِ الْبَقَاءِ " .

فالإمام الحلبي يؤكد ويبرهن على تنزيه الله تعالى عن الجسميّة ، وعن لوازمها من الحركة والسكون ، إذ
كل جسم لا ينفك عن الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، وهي أعراض ملازمة للأجسام ، ولا تقوم
إلا بها ، وهي حادثة لتغيرها وتبدلها ، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى واجب الوجود
لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسمًا أو عرضًا ، فلو كان جسمًا أو عرضًا لاحتاج للمحل ، وافترق إليه ،
وبالحاجة للمكان يصبح الواجب مفتقرًا للغير فيكون ممكنًا ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وبالتالي لا يجوز
عليه ما يجوز على المحدثات من الحركة والسكون والانتقال من مكان إلى آخر ، فهو تعالى ليس محلاً
للحوادث ، فلا محل لها ولا محل فيه سبحانه وتعالى ...

وقال أيضاً : " فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، لَا عَرَضٍ قِيلَ : لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
جِسْمًا لَكَانَ مُؤَلَّفًا . وَالْمَوْلُفُ شَيْئَانِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَلَا يَحْتَمِلُ التَّأْلِيفَ ، وَلَيْسَ بِجَوْهَرٍ لِأَنَّ
الْجَوْهَرَ هُوَ الْحَامِلُ لِلْأَعْرَاضِ ، الْمُقَابِلُ لِلْمُتَضَادَّاتِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى حُدُوثِهِ ، وَهُوَ
سُبْحَانَهُ تَعَالَى قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ ، وَلَيْسَ بِعَرَضٍ لِأَنَّ الْعَرَضَ لَا يَصِحُّ بَقَاؤُهُ ، وَلَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، - وَهُوَ - سُبْحَانَهُ
قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا ، فَلَا يَصِحُّ عَدَمُهُ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِذَا كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ شَيْئًا لَا كَالْأَشْيَاءِ ، مَا

أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا لَا كَالْأَجْسَامِ ؟ قِيلَ لَهُ : لَوْ لَزِمَ ذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ صُورَةً لَا كَالصُّورِ ، وَجَسَدًا لَا كَالْأَجْسَادِ ، وَجَوْهَرًا لَا كَالْجَوَاهِرِ ، فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ ، لَمْ يَلْزَمْ هَذَا " . انظر : شعب الإيمان (١ / ١٩٠) ، (٢ / ٢٦٣) .

وقال أيضاً : " وفي الجملة يجب أن يعلم : أن استواء الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج ، ولا استقرار في مكان ، ولا مماسة لشيء من خلقه ، لكنه مستو على عرشه كما أخبر ، بلا كيف بلا أين ، بائن من جميع خلقه ، وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان ، وأن مجيئه ليس بحركة ، وأن نزوله ليس بثقل ، وأن نفسه ليس بجسم ، وأن وجهه ليس بصورة ، وأن يده ليست بجارحة ، وأن عينه ليست بحدقة ، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف فقلنا بها ونفينا عنها التكيف ، فقد قال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] ، وقال : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ٤] ، وقال : ﴿ هَلْ

تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥] . انظر : الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث (ص ١١٧) .

وقال أيضاً : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيَّ يَقُولُ : " حَدِيثُ النَّزُولِ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجْهِ صَحِيحَةٍ ، وَوَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مَا يُصَدِّقُهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وَالتَّزْوِيلُ وَالْمَجِيءُ صِفَتَانِ مَنْفَتَانِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ طَرِيقِ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، بَلْ هُمَا صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا تَشْبِيهِ ، جَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا تَقُولُ الْمُعْطَلَةُ لِصِفَاتِهِ ، وَالْمُشَبَّهَةُ بِهَا عُلوًّا كَبِيرًا " .

قُلْتُ : وَكَانَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ : إِنَّمَا يُنْكِرُ هَذَا وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النَّزُولِ الَّذِي هُوَ تَدَلِّيٌّ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلِ ، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إِلَى تَحْتٍ وَهَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نَزُولُ مَنْ لَا تَسْتَوِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ فَإِنَّ هَذِهِ الْمُعَانِي غَيْرُ مُتَوَهِّمَةٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَظْفِهِ عَلَيْهِمْ ، وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَاءَهُمْ ، وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَى صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةٌ وَلَا عَلَى أَفْعَالِهِ كَمِّيَّةٌ ، سُبْحَانَهُ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] . انظر : السنن الكبرى (٤ / ٣) .

وقال الإمام الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) : " وَيَتَجَنَّبُ الْمُحَدِّثُ فِي أَمَالِيهِ رَوَايَةَ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ عُقُولُ الْعَوَامِّ ، لِمَا لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِمْ فِيهِ مِنْ دُخُولِ الْخَطَا وَالْأَوْهَامِ ، وَأَنْ يُشَبَّهُوا اللَّهَ تَعَالَى بِخَلْقِهِ ، وَيُلْحِقُوا بِهِ مَا يَسْتَحِيلُ فِي وَصْفِهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ ، وَإِثْبَاتِ الْجَوَارِحِ

وَالْأَعْضَاءَ لِلْأَزَلِيِّ الْقَدِيمِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَحَادِيثُ صَحَاحًا ، وَلَهَا فِي التَّأْوِيلِ طُرُقٌ وَوُجُوهٌ ، إِلَّا أَنَّ مِنْ حَقِّهَا أَنْ لَا تُرَوَى إِلَّا لِأَهْلِهَا خَوْفًا مِنْ أَنْ يُضَلَّ بِهَا مَنْ جَهَلَ مَعَانِيَهَا ، فَيَحْمِلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا أَوْ يَسْتَنْكِرُهَا ، فَيُرَدِّدَهَا وَيُكَذِّبُ رَوَاتِهَا وَنَقَلَتَهَا " . انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠٧/٢) .

وقال الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ) : " وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وَلَيْسَ مَحِيئُهُ حَرَكَةً ، وَلَا زَوَالًا ، وَلَا انْتِقَالَ ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْمًا أَوْ جَوْهَرًا ، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَحِيئُهُ حَرَكَةً وَلَا نَقْلَةً ، وَلَوْ اعْتَبَرْتَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : جَاءَتْ فَلَانًا قِيَامَتُهُ ، وَجَاءَهُ الْمَوْتُ ، وَجَاءَهُ الْمَرْصُ ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ نَازِلٌ بِهِ وَلَا مَحِيٍّ لَبَانَ لَكَ ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ " . انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٣٧/٧) .

وقال الإمام القشيري (٤٦٥هـ) عند ذكره لعقيدة الصوفية : " وَهَذِهِ فصول تشتمل على بيان عقائدهم في مسائل التوحيد ، ذكرناها على وجه الترتيب . قَالَ شيوخ هذه الطريقة على ما يدلُّ عليه متفرقات كلامهم ومجموعاتها ومصنفاتهم في التوحيد : أَنَّ الْحَقَّ سبحانه وتعالى موجودٌ ، قديمٌ ، واحدٌ ، حَكِيمٌ ، قادرٌ ، عليمٌ ، قاهرٌ ، رحيمٌ ، مُريدٌ ، سميعٌ ، مجيدٌ ، رفيعٌ ، متكلمٌ ، بصيرٌ ، متكبرٌ ، قديرٌ ، حيٌّ ، أحدٌ ، باقٍ ، صمدٌ ، وَأَنَّهُ عالمٌ بعلمٍ ، قادرٌ بقدرةٍ ، مريدٌ بإرادةٍ ، سميعٌ بسمعٍ ، بصيرٌ ببصرٍ ، متكلمٌ بكلامٍ ، حيٌّ بحياةٍ ، باقٍ ببقاءٍ ، وَلَهُ يدان ، هما صفتان يخلق بهما ما يشاء سبحانه على التخصيص ، وَلَهُ الوجه الجميل وصفات ذاته مختصة بذاته ، لا يقال هيَ وَهُوَ ، ولا هيَ أغيارُ لَهُ ، بَلْ هيَ صفاتُ لَهُ أزليةٌ ونعوت سرمديةٌ ، وَأَنَّهُ أحدىُّ الذَّاتِ لَيْسَ يشبه شيئاً من المصنوعات ، ولا يشبهه شيءٌ من المخلوقات ، لَيْسَ بجسمٍ ، ولا جوهرٍ ، ولا عَرَضٍ ، ولا صفاته أعراضٌ ، ولا يتصور في الأوهام ولا يتقدَّر في العقول ، ولا لَهُ جهةٌ ولا مكانٌ ، ولا يجري عليه وقت وزمان ، ولا يجوز في وصفه زيادةٌ ولا نقصانٌ ، ولا يخصّه هيئةٌ وَقَدْ ، ولا يقطعه نهايةٌ وحدٌ ، ولا يحلُّه حادثٌ ، ولا يحمله على الفعل باعثٌ ، ولا يجوز عليه لونٌ ، ولا كونٌ ، ولا ينصره مددٌ ولا عونٌ ، ولا يخرج عن قدرته مقدورٌ ، ولا ينفكُ عن حكمه مفطورٌ ، ولا يعزب عن علمه معلومٌ ، ولا هُوَ على فعله كَيْفَ وَمَا يصنع ملومٌ ، لا يقال لَهُ أين ، ولا حيث ، ولا كَيْفَ ، ولا يستفتح لَهُ وجودٌ ، فيقال : مَتَى كَانَ ، ولا ينتهي لَهُ بقاءٌ ، فيقال : استوفى الأجل والزَّمان ، ولا يقال : لَمْ فعل ما فعل ، إذ لا علَّة لأفعاله ، ولا يقال : ما هُوَ إذ لا جنس لَهُ فيتميز بأماراة عن أشكاله ، يرى لا عن مقابلة ويرى غيره لا عن

مماثلة، ويصنع لا عن مباشرة ومزاولة، له الأسماء الحسنی والصّفات العلا، يفعل ما يريد، ويذلّ لحكمه العبيد، لا يجري في سلطانه إلا ما يشاء، ولا يحصل في ملكه غير ما سبق به القضاء، ما علم أنه يكون من الحوادث أراد أن يكون وما علم أنه لا يكون بماً جاز أن يكون أراد أن لا يكون". انظر: الرسالة القشيرية (ص ١١-١٢).

وقال الإمام الاسفراييني (٤٧١هـ): "... وأن تعلم أن القديم سبحانه ليس بجسم، ولا جوهر، لأنّ الجسم يكون فيه التأليف، والجوهر يجوز فيه التأليف والاتصال، وكل ما كان له الاتصال أو جاز عليه الاتصال يكون له حد ونهاية. وقد دللنا على استحالة الحد والنهاية على الباري سبحانه وتعالى. وقد ذكر الله تعالى في صفة الجسم: الزيادة، فقال: وزاده بسطة في العلم والجسم، فبين أن ما كان جسماً جازت عليه الزيادة والنقصان، ولا تجوز الزيادة والنقصان على الباري سبحانه".

وقال أيضاً: "... وأن تعلم أن الحركة، والسكون، والذهاب، والمجيء، والكون في المكان، والاجتماع، والافتراق، والقرب، والبعد من طريق المسافة، والاتصال، والانفصال، والحجم، والجرم، والجنّة، والصورة، والحيز، والمقدار، والنواحي، والأقطار، والجوانب، والجهات كلها لا تجوز عليه تعالى، لأن جميعها يوجب الحد والنهاية. وقد دللنا على استحالة ذلك على الباري سبحانه وتعالى. وأصل هذا في كتاب الله تعالى، وذلك أن إبراهيم عليه السلام لما رأى هذه العلامات على الكواكب والشمس والقمر، قال: ﴿لَا أُحِبُّ الْأَفْلَاقَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، فبين أن ما جاز عليه تلك الصفات لا يكون خالقاً". انظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة (ص ١٥٩)، (ص ١٦٠) بالترتيب.

وقال الإمام المتوكل النيسابوري الشافعي (٤٧٨هـ): "الباري تعالى ليس بجسم، وذهبت الكرامية إلى أن الله تعالى جسم، والدليل على فساد قولهم: أن الجسم في اللغة بمعنى التأليف واجتماع الأجزاء، والدليل عليه: أنه نقول عند زيادة الأجزاء وكثرة التأليف: جسم وأجسم، كما يقال عند زيادة العلم: عليم وأعلم، وقال تعالى: وزاده بسطة في العلم والجسم، فلمّا كان وصف المبالغة كزيادة التأليف، دلّ على أن أصل الاسم للتأليف، فإذا ثبت ما ذكرنا بطل مذهبهم، لأنّ الله تعالى لا يجوز عليه التأليف". انظر: الغنية في أصول الدين (ص ٨٠-٨١).

وقال الإمام الجويني (٤٧٨هـ): "من انتهض لطلب مدبره ، فإن اطمأن إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مشبه ، وإن اطمأن إلى النفي المحض فهو معطل ، وإن قطع بموجود ، واعترف بالعجز عن درك حقيقته فهو موحد " . انظر : العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية (ص ٢٣) .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ): "الأصل الرابع : العلم بأنه تعالى ليس بجوهر يتحيّز ، بل يتعالى ويتقدّس عن مناسبة الحيّز .

وبرهانه : أن كلّ جوهر متحيّز فهو مختصّ بحيّزه ، ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه أو متحرّكاً عنه ، فلا يخلو عن الحركة أو السكون ، وهما حادثان ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث . ولو تصوّر جوهر متحيّز قديم ، لكان يعقل قدم جواهر العالم ، فإن سمّاه مسمّ جوهراً ولم يرد به المتحيّز ، كان مخطئاً من حيث اللفظ لا من حيث المعنى .

الأصل الخامس : العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلّف من جواهر ، إذ الجسم عبارة عن المؤلّف من الجواهر ، وإذا بطل كونه جوهراً مخصوصاً بحيّز ، بطل كونه جسماً ، لأنّ كلّ جسم مختصّ بحيّز ومركّب من جوهر ، فالجوهر يستحيل خلّوه عن الافتراق ، والاجتماع ، والحركة ، والسكون ، والهيئة ، والمقدار ، وهذه سمات الحدوث . ولو جاز أن يعتقد أنّ صانع العالم جسم لجاز أن يعتقد الإلهية للشمس والقمر أو لشيء آخر من أقسام الأجسام " . انظر : إحياء علوم الدين (١/١٠٦-١٠٧) .

وقال أيضاً : "الدّعوى الثامنة : ندعي أنّ الله تعالى منزّه عن أن يوصف بالاستقرار على العرش ، فإنّ كلّ متمكّن على جسم ومستقر عليه مقدّر لا محالة ، فإنّه إمّا أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساوياً ، وكلّ ذلك لا يخلو عن التقدير ، وأنّه لو جاز أن يياسه جسم من هذه الجهة ، لجاز أن يياسه من سائر الجهات فيصير محاطاً به ، والخصم لا يعتقد ذلك بحال ، وهو لازم على مذهبه بالضرورة ، وعلى الجملة : لا يستقرّ على الجسم إلّا جسم ، ولا يحلّ فيه إلا عرض ، وقد بان أنّه تعالى ليس بجسم ولا عرض ، فلا يحتاج إلى إقران هذه الدّعوى بإقامة البرهان " . انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٣٨) .

وقال أيضاً : " ... وأنّه ليس بجسم مّصور ، ولا جوهر محدّد مقدّر ، وأنّه لا يماثل الأجسام ، لا في التقدير ولا في قبول الانقسام ، وأنّه ليس بجوهر ، ولا تحلّه الجواهر ، ولا يعرض ، ولا تحلّه الأعراض ، بل لا يماثل موجوداً ، ولا يماثله موجود ، ليس كمثل شيء ، ولا هو مثل شيء ، وأنّه لا يحده المقدار ، ولا

تخويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَلَا السَّمَوَات ، وَأَنَّهُ مستوي على الْعَرْش ، على الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتَوَاءً مَنْزَهاً عَنِ الْمَاسَةِ وَالِاسْتِقْرَار ، وَالتَّمَكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحمله الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلَتْه ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبْضَتِهِ ، وَهُوَ فَوْق الْعَرْش وَالسَّمَاء ، وَفَوْق كُلِّ شَيْءٍ إِلَى نُحُومِ الثَّرَى ، فَوْقِيَّةً لَا تَزِيدُهُ قُرْباً إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاء ، كَمَا لَا تَزِيدُهُ بُعْداً عَنِ الْأَرْضِ وَالثَّرَى ، بل هُوَ رَفِيع الدَّرَجَات عَنِ الْعَرْشِ وَالسَّمَاء ، كَمَا أَنَّهُ رَفِيع الدَّرَجَات عَنِ الْأَرْضِ وَالثَّرَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيد ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيد ، إِذَا لَا يَمِثُلُ قُرْبُهُ قُرْبَ الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تَمِثُلُ ذَاتُهُ ذَاتَ الْأَجْسَام ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ فِي شَيْءٍ ، وَلَا يَحِلُّ فِيهِ شَيْءٌ .

وقال أيضاً : " الْعِلْمُ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ مُؤَلَّفٍ مِنْ جَوَاهِر ، إِذِ الْجِسْمُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الْجَوَاهِر ، وَإِذْ بَطْلُ كَوْنِهِ جَوْهراً مُخْصِصاً بِحَيِّزٍ ، بَطْلُ كَوْنِهِ جِسْماً ، لِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ مُخْتَصَّصٌ بِحَيِّزٍ وَمَرْكَبٌ مِنْ جَوْهَرٍ ، فَالْجَوْهَرُ يَسْتَحِيلُ خُلُوهُ عَنِ الْإِفْتِرَاقِ وَالِاجْتِمَاعِ ، وَالْحَرَكَةُ وَالشُّكُونُ ، وَالْهَيْئَةُ وَالْمِقْدَارُ ، وَهَذِهِ سِمَاتُ الْخُلُودِ ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ جِسْمٌ ، لَجَازَ أَنْ يُعْتَقَدَ الْإِلَهِيَّةُ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ أَوْ لَشَيْءٍ آخَرَ مِنْ أَقْسَامِ الْأَجْسَامِ ، فَإِنْ تَجَاسَرَ مُتَجَاسِرٌ عَلَى تَسْوِيَّتِهِ تَعَالَى جِسْماً مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ التَّأْلِيفِ مِنَ الْجَوَاهِر ، كَانَ ذَلِكَ غَلْطاً فِي الْإِسْمِ مَعَ الْإِصَابَةِ فِي نَفْيِ مَعْنَى الْجِسْمِ .

وقال أيضاً : " الْأَصْلُ السَّادِسُ : التَّنَزُّهُ عَنِ كَوْنِهِ عَرَضاً : الْعِلْمُ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِعَرَضٍ قَائِمٍ بِجِسْمٍ أَوْ حَالٍ فِي مَحَلٍّ ، لِأَنَّ الْعَرَضَ مَا يَحِلُّ فِي الْجِسْمِ ، فَكُلُّ جِسْمٍ فَهُوَ حَادِثٌ لَا مُحَالَةٌ ، وَيَكُونُ مُحْدِثُهُ مَوْجُوداً قَبْلَهُ ، فَكَيْفَ يَكُونُ حَالاً فِي الْجِسْمِ ، وَقَدْ كَانَ مَوْجُوداً فِي الْأَزَلِّ وَحْدَهُ ؟ !!! وَمَا مَعَهُ غَيْرُهُ ثُمَّ أَحْدَثَ الْأَجْسَامَ وَالْأَعْرَاضَ بَعْدَهُ .

وَلِأَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ مُرِيدٌ خَالِقٌ ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ تَسْتَحِيلُ عَلَى الْأَعْرَاضِ ، بَلْ لَا تَعْقِلُ إِلَّا لِمَوْجُودٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ ، مُسْتَقِلٌّ بِذَاتِهِ ، وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ ، لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا جِسْمٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَأَنَّ الْعَالَمَ كُلَّهُ جَوَاهِرٌ وَأَعْرَاضٌ وَأَجْسَامٌ ، فَإِذَا لَا يَشْبَهُ شَيْئاً ، وَلَا يُشَبَّهُ شَيْءً ، بَلِ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَأَتَى يَشْبَهُ الْمَخْلُوقَ خَالِقَهُ ، وَالْمَقْدُورَ مَقْدَرَهُ ، وَالْمَصُورَ مَصُورَهُ ، وَالْأَجْسَامَ وَالْأَعْرَاضَ كُلَّهَا مِنْ خَلْقِهِ وَصْنَعِهِ ، فَاسْتَحَالَ الْقَضَاءُ عَلَيْهَا بِمِثْلَتِهِ وَمِشَابَهَتِهِ .

الأصل السَّابع : العلمُ بأنَّ اللهَ تَعَالَى مَنْزَهُ الذَّاتِ عَنِ الإِخْتِصَاصِ بِالْجِهَاتِ :

فَإِنَّ الْجِهَةَ : إمَّا فَوْقَ وَإِمَّا أَسْفَلَ وَإِمَّا يَمِينَ وَإِمَّا شِمَالَ أَوْ قُدَّامَ أَوْ خَلْفَ ، وَهَذِهِ الْجِهَاتُ هُوَ الَّذِي خَلَقَهَا وَأَحْدَثَهَا بِوَاسِطَةِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ ، إِذْ خَلَقَ لَهُ طَرَفَيْنِ ، أَحَدَهُمَا : يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ ، وَيُسَمَّى رِجْلًا ، وَالْآخَرُ يُقَابِلُهُ وَيُسَمَّى رَأْسًا ، فَحَدَّثَ اسْمُ الْفَوْقِ لِمَا يَلِي جِهَةَ الرَّأْسِ ، وَاسْمُ السَّفَلِ لِمَا يَلِي جِهَةَ الرَّجْلِ ، حَتَّى إِنَّ النَّمْلَةَ الَّتِي تَدْبُ مِنْكَسَةً تَحْتَ السَّقْفِ ، تَنْقَلِبُ جِهَةَ الْفَوْقِ فِي حَقِّهَا تَحْتًا ، وَإِنْ كَانَ فِي حَقِّهَا فَوْقًا ، وَخَلَقَ لِلْإِنْسَانِ الْيَدَيْنِ وَإِحْدَاهُمَا أَقْوَى مِنَ الْآخَرَى فِي الْغَالِبِ ، فَحَدَّثَ اسْمُ الْيَمِينِ لِلْأَقْوَى ، وَاسْمُ الشِّمَالِ لِمَا يُقَابِلُهُ ، وَتُسَمَّى الْجِهَةُ الَّتِي تَلِي الْيَمِينَ يَمِينًا ، وَالْآخَرَى شِمَالًا ، وَخَلَقَ لَهُ جَانِبَيْنِ يَبْصُرُ مِنْ أَحَدَهُمَا وَيَتَحَرَّكُ إِلَيْهِ ، فَحَدَّثَ اسْمُ الْقَدَامِ لِلْجِهَةِ الَّتِي يَتَقَدَّمُ إِلَيْهَا بِالْحَرَكَةِ ، وَاسْمُ الْخَلْفِ لِمَا يُقَابِلُهَا فَالْجِهَاتُ حَادِثَةٌ بِحُدُوثِ الْإِنْسَانِ ، وَلَوْ لَمْ يَخْلُقِ الْإِنْسَانُ بِهَذِهِ الْخَلْقَةِ ، بَلْ خَلَقَ مُسْتَدِيرًا كَالْكُرَةِ ، لَمْ يَكُنْ لِهَذِهِ الْجِهَاتِ وَجُودُ أَلْبَتَهُ ، فَكَيْفَ كَانَ فِي الْأَزَلِّ مُحْتَضًا بِجِهَةٍ ، وَالْجِهَةُ حَادِثَةٌ أَوْ كَيْفَ صَارَ مُحْتَضًا بِجِهَةٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ؟ أَبَانَ خَلْقُ الْعَالَمِ فَوْقَهُ ، وَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَوْقَ ، إِذْ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ لَهُ رَأْسٌ ، وَالْفَوْقُ عِبَارَةٌ عَمَّا يَكُونُ جِهَةَ الرَّأْسِ ، أَوْ خَلَقَ الْعَالَمَ تَحْتَهُ ، فَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَحْتَ ، إِذْ تَعَالَى عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ رِجْلٌ ، وَالتَّحْتَ عِبَارَةٌ عَمَّا يَلِي الرَّجْلَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ ، وَلِأَنَّ الْمُعْقُولَ مِنْ كَوْنِهِ مُحْتَضًا بِجِهَةٍ أَنْ مُحْتَضٌ بِحَيْزِ إِخْتِصَاصِ الْجَوَاهِرِ ، أَوْ مُحْتَضٌ بِالْجَوَاهِرِ إِخْتِصَاصِ الْعَرَضِ ، وَقَدْ ظَهَرَ اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا ، فَاسْتَحَالَ كَوْنُهُ مُحْتَضًا بِالْجِهَةِ ، وَإِنْ أُريدَ بِالْجِهَةِ غَيْرُ هَذَيْنِ الْمُعْنَيْنِ كَانَ غَلَطًا فِي الْإِسْمِ مَعَ الْمُسَاعَدَةِ عَلَى الْمُعْنَى ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَوْقَ الْعَالَمِ لَكَانَ مُحَاضِيًا لَهُ ، وَكُلُّ مُحَاضٍ لْجِسْمٍ ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوْ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَقْدِيرٌ مَحْجُوجٌ بِالضَّرُورَةِ إِلَى مُقَدَّرٍ ، وَيَتَعَالَى عَنْهُ الْخَالِقُ الْوَاحِدُ الْمُدَبِّرُ .

فَأَمَّا رَفْعُ الْأَيْدِي عِنْدَ السُّؤَالِ إِلَى جِهَةِ السَّمَاءِ ، فَهُوَ لِأَنَّهَا قِبْلَةُ الدُّعَاءِ ، وَفِيهِ أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى مَا هُوَ وَصَفَ لِلْمَدْعُوِّ مِنَ الْجَلَالِ وَالْكَبرِيَاءِ وَتَنْبِيهًا بِقَصْدِ جِهَةِ الْعُلُوِّ عَلَى صِفَةِ الْمَجْدِ وَالْعَلَاءِ ، فَإِنَّهُ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ مَوْجُودٍ بِالْقَهْرِ وَالْإِسْتِيلَاءِ " . انظر : قواعد العقائد (ص ١٦٠-١٦٥) ، (ص ٥١-٥٣) ، (ص ١٥٩) بالترتيب .

وَقَالَ أَيْضًا : " الدَّعْوَى الْخَامِسَةُ : نَدَّعِي أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، لِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُتَأَلِّفٌ مِنْ جَوْهَرَيْنِ مُتَحَيِّزَيْنِ ، وَإِذَا اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا ، وَنَحْنُ لَا نَعْنِي بِالْجِسْمِ إِلَّا هَذَا .

فإن سمّاه جسماً ولم يرد هذا المعنى كانت المضايقة معه بحق اللغة أو بحق الشرع لا بحق العقل ، فإنّ العقل لا يحكم في إطلاق الألفاظ ونظم الحروف والأصوات التي هي اصطلاحات ، ولأنّه لو كان جسماً لكان مقدّراً بمقدار مخصوص ، ويجوز أن يكون أصغر منه أو أكبر ، ولا يترجّح أحد الجائزين عن الآخر إلّا بمخصّص ومرجّح ، كما سبق ، فيفتقر إلى مخصّص يتصرّف فيه فيقدّره بمقدار مخصوص ، فيكون مصنوعاً لا صانعاً ومخلوقاً لا خالقاً " . انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٣٢) .

وقال أيضاً : " اَعْلَمَنَّ أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مِرَاءَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَائِرِ ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ اَعْنِي مَذْهَبَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ... حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ ، وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا : أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ عَوَامِّ الْخَلْقِ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ سَبْعَةُ أُمُورٍ : التَّقْدِيسُ ثُمَّ التَّصْدِيقُ ثُمَّ الْإِعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ ثُمَّ الشُّكُوتُ ثُمَّ الْكَفُّ ثُمَّ الْإِمْسَاكُ ثُمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .

أَمَّا التَّقْدِيسُ ، فَأَعْنِي بِهِ تَنْزِيَهُ الرَّبِّ تَعَالَى عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا ... " . انظر : إجماع العوام عن علم الكلام (ص ٤)

وقال أيضاً : " ... أَمَّا إِذَا كَفَرَ بِدَعْتِهِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ خِلَافُهُ إِنْ كَانَ يَصِلُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيَعْتَقِدُ نَفْسَهُ مُسْلِمًا ، لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَيْسَتْ عِبَارَةً عَنِ الْمَصْلِيِّينَ إِلَى الْقِبْلَةِ ، بَلْ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَهُوَ كَافِرٌ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ كَافِرٌ ، نَعَمْ لَوْ قَالَ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَكَفَرْنَا ، فَلَا يَسْتَدِلُّ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِهِ بِإِجْمَاعٍ مُخَالَفٍ لَهُ عَلَى بَطْلَانِ التَّجْسِيمِ مُصِيرًا إِلَى أَنَّهُمْ كَلَّ الْأُمَّةَ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُمْ كَلَّ الْأُمَّةَ مُوقُوفٌ عَلَى إِخْرَاجِ هَذَا مِنَ الْأُمَّةِ ، وَالْإِخْرَاجُ مِنَ الْأُمَّةِ مُوقُوفٌ عَلَى دَلِيلِ التَّكْفِيرِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ تَكْفِيرِهِ مَا هُوَ مُوقُوفٌ عَلَى تَكْفِيرِهِ ، فَيُؤَدِّي إِلَى إِثْبَاتِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ ... " . انظر : المستصفى (ص ١٤٥) .

وقال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلى (٥٢٦هـ) : " وَقَدْ قَالَ الْوَالِدُ السَّعِيدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَخْبَارِ الصِّفَاتِ : الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ : قَبُولُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَدُولٍ عَنْهُ إِلَى تَأْوِيلٍ يَخَالِفُ ظَاهِرَهَا ، مَعَ الْاِعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بِخِلَافِ كُلِّ شَيْءٍ سِوَاهُ ، وَكُلِّ مَا يَقَعُ فِي الْخَوَاطِرِ مِنْ حَدٍّ أَوْ تَشْبِيهِ أَوْ تَكْيِيفٍ : فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَلَا يُوصَفُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ الدَّالَّةَ عَلَى حَدَثِهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مِنَ التَّغْيِيرِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَأَنَّهُ لَمْ

يزل ، ولا يزال ، وأنه الَّذِي لا يتصوّر في الأوهام ، وصفاته لا تشبه صفات المخلوقين ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^١ وهو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ...

قَالَ أَحْمَدُ : لا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه .

قَالَ الْوَالِدُ السَّعِيدُ : فمن اعتقد أَنَّ الله سبحانه جسمٌ من الأجسام ، وأعطاه حقيقة الجسم من التَّأليف والانتقال : فهو كافر ، لأنَّه غير عارف بالله عزَّ وجلَّ ، لأنَّ الله سبحانه يستحيل وصفه بهذه الصِّفات ، وإذا لم يعرف الله سبحانه : وجب أن يكون كافراً " . انظر : طبقات الحنابلة (٢/ ٢١٠-٢١٢) .

وقال الإمام أبو عبد الله المازري المالكي (٥٣٦هـ) : " ... واعلم أَنَّ هذا الحديث غلط فيه ابن قتيبة وأجراه على ظاهره ، وقال : " فإنَّ الله سبحانه له صورة لا كالصُّور ، وأجرى الحديث على ظاهره " ، والذي قاله لا يخفى فساده ، لأنَّ الصُّورة تفيد التَّركيب ، وكلُّ مركَّبٍ مُحدَث ، والباري سبحانه وتعالى ليس بمُحدَث ، فليس بمركَّب ، وما ليس بمركَّب فليس بمصوّر . وهذا من جنس قول المبتدعة : إنَّ الباري عزَّ وجلَّ جسم لا كالأجسام ، لما رأوا أهل السُّنَّة ، يقولون : الباري سبحانه شيء لا كالأشياء ، طردوا هذا ، فقالوا : جسم لا كالأجسام ، وقال ابن قتيبة : صورة لا كالصُّور . والفرق بين ما قلناه وما قالوه : أنَّ لفظة شيء لا تُفيد الحدوث ، ولا تتضمن ما يقتضيه . وقولنا : جسم وصورة يتضمنان التَّأليف والتَّركيب ، وذلك دليل الحدوث " . انظر : المُعَلَّم بفوائد مسلم (٣/ ٢٩٩) .

وقال الإمام الرَّخْشَرِي (٥٣٨هـ) : " ... على أَنَّ الجزء إِنَّمَا يصحُّ في الأجسام ، وهو متعالٍ عن صفات الأجسام والأعراض " .

وقال أيضاً : " ... والله تعالى منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " . انظر : الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/ ٦٢٧) ، (٤/ ٣٣٧) بالترتيب .

وقال الإمام القاضي عياض (٥٤٤هـ) : " والله - سبحانه - ليس بجسم ، ولا يجوز عليه تنقُّل ولا حركة ولا سكون " . انظر : إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٨/ ٨٥) .

وقال أيضاً : " والله تعالى منزَّه عن الجسميَّة وصفات المخلوقات " . انظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢٤٦) .

وقال الإمام الشَّهْرِسْتَانِي (٥٤٨هـ) : " القاعدة الرَّابِعة : في إبطال التَّشبيه :

وفيها الرَّدُّ على أصحاب الصُّور ، وأصحاب الجهة والكرامية في قولهم : إِنَّ الرَّبَّ تَعَالَى مُخَلِّ للحوادث . فمذهب أهل الحقِّ أَنَّ الله سبحانه لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، فليس الباري سبحانه بجوهر ، ولا جسم ، ولا عَرَض ، ولا في مكان ، ولا في زمان ، ولا قابل للأعراض ، ولا مُخَلِّ للحوادث ... " . انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام (ص ٦٣) .

وقال الإمام أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليميني الشافعي (٥٥٨هـ) في " الانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشرار " (٢/٦٣٣) : " ومذهب السلف والعلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الأعصار ، كمالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، ينزهون الله عن الجسميّة ، والتّصديق بها ورد من هذه الآي والأخبار ، والسكوت عن تفسيرها ، والاعتراف بالعجز عن علم المراد بذلك ، والتّسليم والإيمان بذلك إيماناً جميلاً ... " .

وقال الإمام ابن عساكر (٥٧١هـ) : " الفصل الأوّل : في ترجمّة عقيدة أهل السُّنة ... وَأَنَّهُ لَيْسَ بجسم مُصَوَّر ، وَلَا جَوْهَرٌ مُخَدُّودٌ مُقَدَّر ، وَأَنَّهُ لَا يَمِثُلُ الْأَجْسَامَ لَا فِي التَّقْدِيرِ وَلَا فِي قَبُولِ الانْقِسَام ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تَحُلُّهُ الْجَوَاهِر ، وَلَا بَعَرَضٌ وَلَا تَحُلُّهُ الْأَعْرَاض ، بل لَا يَمِثُلُ مَوْجُوداً وَلَا يَمِثُلُ مَوْجُود ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْدُهُ الْمَقْدَار ، وَلَا تَحْوِيهِ الْأَفْطَار ، وَلَا تَحِيطُ بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ الْأَرْضُونَ وَالسَّمَوَات ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتَوَاءً مَنْزَهاً عَنِ الْمَاهِيَةِ وَالِاسْتِقْرَار ، وَالتَّمَكُّنُ وَالْحُلُولُ وَالِانْتِقَال ، لَا يَحْمِلُهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْشُ وَحَمَلَتْهُ محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تَحُومِ الثَّرَى ، فَوْقِيَّةٌ لَا تَزِيدُهُ قُرْباً إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاء ، بل هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْعَرْشِ ، كَمَا أَنَّهُ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الثَّرَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعَبِيدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيد ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ، إِذْ لَا يَمِثُلُ قُرْبَهُ قُرْبُ الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تَمِثُلُ ذَاتُهُ ذَاتَ الْأَجْسَام ، وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي شَيْءٍ ، وَلَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْءٌ ، تَعَالَى عَنْ أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَان ، كَمَا تَقَدَّسَ عَنْ أَنْ يَحْدَهُ زَمَان ، كَانَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الزَّمَانَ وَالْمَكَان ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنَّهُ بَاقٍ مِنْ خَلْقِهِ بِصِفَاتِهِ ، وَلَيْسَ فِي ذَاتِهِ سِوَاهُ ، وَلَا فِي سِوَاهُ ذَاتُهُ ، وَأَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ التَّغْيِيرِ

والانتقال ، لَا تحلُّه الحَوَادِثُ ، وَلَا تعتريه العَوَارِضُ ، بل لَا يزَالُ في نعوت جَلَالِه منزهًا عَنِ الرِّوَالِ ، وَفِي صِفَات كَمَالِه مستغنياً عَنِ زِيَادَةِ الاستكمال ... " .

وقال أيضاً في كلامه عن الأشاعرة : " فإِذَا لَيْتَ شعري ، مَاذَا الَّذِي تنفر مِنْهُ الْقُلُوبُ عَنْهُمْ ؟ أم مَاذَا ينقم أَرْبَابُ الْبَدْعِ مِنْهُمْ ؟ أغزارة الْعِلْمِ ، أم رِجَاحَةُ الْفَهْمِ ؟ أم اعتِقَادُ التَّوْحِيدِ والتَّنْزِيهِ ؟ أم اجْتِنَابُ الْقَوْلِ بالتَّجْسِيمِ والتَّشْبِيهِ ؟ أم الْقَوْلُ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ ؟ أم تقديس الرَّبِّ عَنِ الْأَعْضَاءِ والأَدْوَاتِ ؟ أم تثبیت الْمُشِيئَةِ لِلَّهِ وَالْقَدَرِ ؟ أم وصفه عَزَّ وَجَلَّ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ ؟ أم الْقَوْلُ بِقَدَمِ الْعِلْمِ وَالْكَلامِ ؟ أم تنزيههم الْقَدِيمِ عَنِ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ " . انظر : تبیین کذب المفتری فیما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص ۲۹۹-۳۰۰) ، (ص ۳۶۷) بالترتيب .

وقال الإمام جمال الدِّين الغزنوي الحنفي (هـ ۵۹۳) : " صَانِعُ الْعَالَمِ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، لِأَنَّ الْجِسْمَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْجَوْهَرِ ، وَإِذَا بَطَلَ كَوْنُهُ جَوْهَرًا ، بَطَلَ كَوْنُهُ جِسْمًا ضَرْوَرَةً " . انظر : کتاب أصول الدِّین (ص ۶۷-۶۸) .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي (هـ ۵۹۷) : " قال ابن عقيل (هـ ۵۱۳) : تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة . هذا عين التَّجْسِيمِ ، وليس الحقُّ بذی أجزاء وأبعاض يعالج بها . ثُمَّ أليس يعملُ في النَّارِ أمرُهُ وتكوينه ؟ !!! فكيف يستعينُ بشيءٍ من ذاته ويعالجها بصفة من صفاته ، وهو القائل : ﴿ قُلْنَا يَكْنَزُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنبياء: ۶۹] ، فما أسخف هذا الاعتقاد وأبعده عن مكوِّن الأملاك والأفلاك ، فقد كذَّبهم الله ، فكيف يُظنُّ بالخالق أَنَّهُ يَرُدُّهَا ؟ !! تعالى الله عن تجاهل المجسِّمة " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ۱۷۴) .

وقال أيضاً : " ... والواجب على الخلق اعتقاد التَّنْزِيهِ وامتناع تجويز النُّقْلَةِ ، وَأَنَّ النُّزُولَ الَّذِي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسمٌ عَالِي ، وهو مكان السَّاكِنِ ، وجسمٌ سَافِلٌ ، وجسمٌ يَنْتَقِلُ من علوٍّ إلى أسفل ، وهذا لا يجوز على الله تعالى قطعاً .

فإن قال العاميُّ : فما الذي أراد بالنُّزُولِ ؟ قيل : أراد به معنى يليق بجلاله ، لا يلزمك التَّفَتِيْشُ عنه . فإن قال : كيف حَدَّثَ بما لا أفهمه ؟ قلنا : قد علمت أَنَّ النَّازِلَ إِلَيْكَ قَرِيبٌ مِنْكَ ، فافتنع بالقرب ولا تظنُّه كَقُرْبِ الْأَجْسَامِ " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ۱۹۴-۱۹۶) .

وقال أيضاً : " وقد وقف أقوام مع الظواهر ، فحملوها على مقتضى الحسِّ ، فَقَالَ بعضهم : إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ ، تعالى الله عَنِّ ذَلِكَ ، وهذا مذهب هشام بن الحكم (هـ ۱۹۹) ، وعلي بن منصور ومحمد بن الخليل ويونس

بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ : جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا كَالْأَجْسَامِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا

...

ومن الواقفين مَعَ الْحَسِّ أَقْوَامٌ ، قَالُوا : هُوَ عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ عَلَى وَجْهِ الْمَاهِيَّةِ ، فَإِذَا نَزَلَ انْتَقَلَ وَتَحَرَّكَ ، وَجَعَلُوا لِدَاتِهِ نِهَايَةً ، وَهَؤُلَاءِ قَدْ أَوْجَبُوا عَلَيْهِ الْمَسَاحَةَ وَالْمَقْدَارَ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا " ، قَالُوا : وَلَا يَنْزِلُ إِلَّا مِنْ هُوَ فَوْقَ ، وَهَؤُلَاءِ حَمَلُوا نَزُولَهُ عَلَى الْأَمْرِ الْحَسِّيِّ الَّذِي يُوَصِّفُ بِهِ الْأَجْسَامَ ، وَهَؤُلَاءِ الْمَشْبُهَةُ الَّذِينَ حَمَلُوا الصِّفَاتِ عَلَى مُقْتَضَى الْحَسِّ . وَقَدْ ذَكَرْنَا جَمْهُورَ كَلَامِهِمْ فِي كِتَابِنَا الْمُسَمَّى : بـ " مِنْهَاجِ الْوَصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ " ... وَإِنَّمَا الصَّوَابُ قِرَاءَةُ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا كَلَامٍ فِيهَا ... وَالَّذِي أَرَاهُ : السُّكُوتُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ ذَاتُ تَقْبَلِ التَّجْزِي ... " . انظر : تلييس إبليس (ص ٧٨-٨٠ باختصار) .

وقال أيضاً : " ... لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِجِسْمٍ ... " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢٧١) .

وقال أيضاً : " ... وَكَانَ ابْنُ عَقِيلٍ يَقُولُ : الصُّورَةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ تَقَعُ عَلَى التَّخَاطِيطِ وَالْأَشْكَالِ ، وَذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَالَّذِي صَرَفْنَا عَنْ كَوْنِهِ جِسْمًا مِنْ الْأَدِلَّةِ النُّطْقِيَّةِ قَوْلُهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، وَمِنْ أَدِلَّةِ الْعُقُولِ : أَنَّهُ لَوْ كَانَ جِسْمًا لَكَانَتْ صُورَتُهُ عَرَضًا ، وَلَوْ كَانَ جِسْمًا حَامِلًا لِلْأَعْرَاضِ لَجَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْأَجْسَامِ ، وَاحْتِيَاجُ إِلَى مَا احْتِيَاجَتْ إِلَيْهِ مِنَ الصَّانِعِ ، وَلَوْ جَازَ قَدَمَهُ مَعَ كَوْنِهِ جِسْمًا لَمَا امْتَنَعَ قَدَمُ أَحَدِنَا " . انظر : كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ١٣٤) .

وقال أيضاً : " ... وَفِي الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٣] ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ ... وَقَدْ كَشَفْتُ هَذَا الْوَجْهَ فِي كِتَابِ الْمُغْنِيِّ ، وَبَيَّنْتُ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ مِنْ قُرْبِ الْأَجْسَامِ وَقَطْعُ الْمَسَافَةِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْأَجْسَامِ ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ " . انظر : زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٥) .

فقد وضح وبرهن الإمام ابن الجوزي على أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْخَلْقِ : اعْتِقَادُ التَّنْزِيهِ وَامْتِنَاعُ تَجْوِيزِ النُّقْلَةِ ، وَأَنَّ النُّزُولَ الَّذِي هُوَ انْتِقَالٌ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ يَفْتَقِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَجْسَامٍ : جِسْمٍ عَالِيٍّ ، وَهُوَ مَكَانُ السَّاكِنِ ، وَجِسْمٍ سَافِلٍ ، وَجِسْمٍ يَنْتَقِلُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى أَسْفَلٍ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى قَطْعًا ...

وقال الإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ): "وَمِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُشْعِرَةِ بِالْجِسْمِيَّةِ وَالْجِهَةِ : الْأَلْفَاظُ الْمُشْتَقَّةُ مِنْ "الْعُلُوِّ" ، فمنها : قوله تعالى : ﴿الْعَلِيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وَمِنْهَا : قَوْلُهُ : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] ، وَمِنْهَا : الْمُتَعَالَى ، وَمِنْهَا : اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ عِنْدَ الْكُلِّ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْبَاقِ وَهُوَ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ ذَكَرُوهُ أَرَدَفُوا ذَلِكَ الذِّكْرَ بِقَوْلِهِمْ : "تَعَالَى" ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّحْلِ : ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١] . إِذَا عَرَفْتَ هَذَا ، فَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ فِي الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ قَالُوا : مَعْنَى عُلُوِّهِ وَتَعَالِيهِ كَوْنُهُ مَوْجُوداً فِي جِهَةٍ فَوْقَ ، ثُمَّ هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّهُ جَالِسٌ فَوْقَ الْعَرْشِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّهُ مُبَايِنٌ لِلْعَرْشِ بَعْدَ مُتَنَاهٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّهُ مُبَايِنٌ لِلْعَرْشِ بَعْدَ غَيْرِ مُتَنَاهٍ ، وَكَيْفَ كَانَ فَإِنَّ الْمُسَبَّهَةَ حَمَلُوا لَفْظَ الْعَظِيمِ وَالْكَبِيرِ عَلَى الْجِسْمِيَّةِ وَالْمَقْدَارِ ، وَحَمَلُوا لَفْظَ الْعَلِيِّ عَلَى الْعُلُوِّ فِي الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ التَّنْزِيهِ وَالتَّقْدِيسِ فَأَتَمَّ حَمَلُوا الْعَظِيمِ وَالْكَبِيرَ عَلَى وُجُوهِ لَا تُفِيدُ الْجِسْمِيَّةَ وَالْمَقْدَارَ :

فَأَحَدُهَا : أَنَّهُ عَظِيمٌ بِحَسَبِ مَدَّةِ الْوُجُودِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَزَلٌّ أَبَدِيٌّ ، وَذَلِكَ هُوَ نِهَايَةُ الْعَظَمَةِ وَالْكَبَرِيَاءِ فِي الْوُجُودِ وَالْبَقَاءِ وَالِدَّوَامِ .

وَتَانِيهَا : أَنَّهُ عَظِيمٌ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ .

وَتَالِثُهَا : أَنَّهُ عَظِيمٌ فِي الرَّحْمَةِ وَالْحِكْمَةِ .

وَرَابِعُهَا : أَنَّهُ عَظِيمٌ فِي كَمَالِ الْقُدْرَةِ ، وَأَمَّا الْعُلُوُّ فَأَهْلُ التَّنْزِيهِ يَحْمِلُونَ هَذَا اللَّفْظَ عَلَى كَوْنِهِ مُتَزَهّاً عَنْ صِفَاتِ النَّقَائِصِ وَالْحَاجَاتِ .

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلَفْظُ الْعَظِيمِ وَالْكَبِيرِ عِنْدَ الْمُسَبَّهَةِ مِنْ أَسْمَاءِ الذَّاتِ ، وَعِنْدَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِنْ أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ ، وَأَمَّا لَفْظُ الْعَلِيِّ فَعِنْدَ الْكُلِّ مِنْ أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ ، إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ الْمُسَبَّهَةِ يُفِيدُ الْحُصُولَ فِي الْحِزِّ الَّذِي هُوَ الْعُلُوُّ الْأَعْلَى ، وَعِنْدَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ يُفِيدُ كَوْنَهُ مُتَزَهّاً عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيْقُ بِالْإِلَهِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " ... وَالْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ : أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الْمَعْلُومَةِ عِنْدَ الْخَلْقِ : إِمَّا صِفَاتُ الْجَلَالِ ، وَإِمَّا صِفَاتُ الْإِكْرَامِ ، أَمَّا صِفَاتُ الْجَلَالِ فَهِيَ قَوْلُنَا : لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا بِجَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا فِي الْمَكَانِ ، وَلَا فِي الْمَحَلِّ ... " .

وقال أيضاً : " وَأَمَّا التَّنْزِيهِ ، فَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا فِي مَكَانٍ قَوْلُهُ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، فَإِنَّ الْمُرْكَبَ مُنْفَقَرٌ إِلَى أَجْزَائِهِ ، وَالْمُحْتَاجُ مُحَدَّثٌ ، وَإِذَا كَانَ أَحَدًا وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ جِسْمًا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جِسْمًا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَكَانِ " .

وقال في تفسيره لقول الله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَرَهُ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿البقرة: ١١٥﴾ : " الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : الْآيَةُ مِنْ أَقْوَى الدَّلَائِلِ عَلَى نَفْيِ التَّجَسُّمِ وَإِثْبَاتِ التَّنْزِيهِ ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأول : أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ ، فَيَبَيِّنُ أَنَّ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ مَمْلُوكَتَانِ لَهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَةَ أَمْرٌ مُتَدٍّ فِي الْوَهْمِ طَوْلًا وَعَرْضًا وَعُمُقًا ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُرْكَبٌ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ وَمَوْجِدٍ ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ عَامَّةٌ فِي الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، أَعْنِي الْفَوْقَ وَالتَّحْتَ ، فَثَبَّتَ بِهَذَا أَنَّهُ تَعَالَى خَالِقُ الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، وَالْخَالِقُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمَخْلُوقِ لَا مُحَالَةٌ ، فَقَدْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَى قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ مُنْزَهًا عَنِ الْجِهَاتِ وَالْأَحْيَا ، فَوَجَبَ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ خَلْقِ الْعَالَمِ كَذَلِكَ لَا مُحَالَةٌ لِاسْتِحَالَةِ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ وَالْمَاهِيَّاتِ .

الوجه الثاني : أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ : ﴿فَتَرَهُ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ، وَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى جِسْمًا وَلَهُ وَجْهٌ جُسَمَائِيٌّ ، لَكَانَ وَجْهُهُ مُخْتَصًّا بِجَانِبٍ مُعَيَّنٍ ، وَجِهَةٌ مُعَيَّنَةٌ ، فَمَا كَانَ يَصْدُقُ قَوْلُهُ : ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَرَهُ وَجْهَ اللَّهِ﴾ ، فَلَمَّا نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَالَى مُنْزَهُ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ .

وقال أيضاً : " ... أَجْمَعَ الْمُعْتَرُونَ مِنَ الْعُقَلَاءِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنْزَهُ عَنِ الْمَجِيءِ وَالذَّهَابِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وَجُوهٌ :

أَحَدُهَا : مَا ثَبَتَ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَهُمَا مُحَدَّثَانِ ، وَمَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْمُحَدَّثِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ ، فَيَلْزَمُ أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا مُخْلَقًا وَالْإِلَهَ الْقَدِيمَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ .

وَأُخْرَاهَا : أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِي الصَّغَرِ وَالْحَقَارَةِ كَالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَأُ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ بَلْ يَكُونُ شَيْئًا كَبِيرًا ، فَيَكُونُ أَحَدُ جَانِبَيْهِ مُعَايِرًا لِلْآخَرِ ، فَيَكُونُ مُرْكَبًا مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ مُرْكَبًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْمُرْكَبَ يَكُونُ

مُفْتَقِرًا فِي تَحَقُّقِهِ إِلَى تَحَقُّقِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ غَيْرُهُ ، فَكُلُّ مُرَكَّبٍ هُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى غَيْرِهِ ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ إِلَى غَيْرِهِ فَهُوَ مُمَكِّنٌ لِدَاتِهِ ، وَكُلُّ مُمَكِّنٍ لِدَاتِهِ فَهُوَ مُحْتَاجٌ فِي وُجُودِهِ إِلَى الْمُرَجِّحِ وَالْمُوجِدِ ، فَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحَدَّثٌ مَخْلُوقٌ مَسْبُوقٌ بِالْعَدَمِ ، وَالْإِلَهَ الْقَدِيمُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ .

وَنَالِثُهَا : أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ فَهُوَ مُحَدَّدٌ وَمُتَنَاهٍ ، فَيَكُونُ مُحْتَصًّا بِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ وَقُوعُهُ عَلَى مَقْدَارٍ أَزِيدَ مِنْهُ أَوْ أَنْقَصَ ، فَاخْتِصَاصُهُ بِذَلِكَ الْقَدْرِ الْمُعَيَّنِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لِرَجْحِ مُرَجِّحٍ ، وَتَخْصِصِ مُخْصَصٍ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ فَعَلًا لِغَايَةٍ مُحْتَارٍ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحَدَّثٌ مَخْلُوقٌ ، فَالْإِلَهَ الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ .

وَرَابِعُهَا : أَنَّا مَتَى جَوَزْنَا فِي الشَّيْءِ الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا قَدِيمًا أَزَلِيًّا ، فَحِينَئِذٍ لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَحْكُمَ بِنَفْيِ الْإِلَهِيَّةِ عَنِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَكَانَ بَعْضُ الْأَذَكِيَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَقُولُ : الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا عَيْبَ فِيهِمَا يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْهَيْتِهِمَا سِوَى أَنَّهُمْ جِسْمٌ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَيْبَةُ وَالْحُضُورُ ، فَمَنْ جَوَزَ الْمَجِيءَ وَالذَّهَابَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَلِمَ لَا يَحْكُمُ بِالْهَيْتَةِ الشَّمْسِ ، وَمَا الَّذِي أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِإِبْثَابِ مَوْجُودِ آخِرٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ إِلَهٌ .

وَخَامِسُهَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَى عَنِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ طَعَنَ فِي إِلَهِيَّةِ الْكَوَاكِبِ وَالْقَمَرِ وَالشَّمْسِ بِقَوْلِهِ : ﴿لَا أُحِبُّ الْأَفْلَاقَ﴾ [الأنعام: ٧٦] ، وَلَا مَعْنَى لِلْأَفْوَاقِ إِلَّا الْغَيْبَةُ وَالْحُضُورُ ، فَمَنْ جَوَزَ الْغَيْبَةَ وَالْحُضُورَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَدْ طَعَنَ فِي دَلِيلِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَكَذَّبَ اللَّهَ فِي تَصَدِيقِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ .

وَسَادِسُهَا : أَنَّ فِرْعَوْنَ لَعَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَمَّا سَأَلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] ، وَطَلَبَ مِنْهُ الْمَاهِيَّةَ وَالْجِنْسَ وَالْجَوْهَرَ ، فَلَوْ كَانَ تَعَالَى جِسْمًا مَوْصُوفًا بِالْأَشْكَالِ وَالْمَقَادِيرِ لَكَانَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ لَيْسَ إِلَّا بِذِكْرِ الصُّورَةِ وَالشَّكْلِ وَالْقَدْرِ : فَكَانَ جَوَابُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ : ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [مريم: ٦٥] ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الدخان: ٨] ، ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [الزمر: ٩] خَطَأً وَبَاطِلًا ، وَهَذَا يَقْتَضِي تَخَطُّعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْجَوَابِ ، وَتَصَوُّبَ فِرْعَوْنَ فِي قَوْلِهِ : ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧] ، وَلَمَّا كَانَ كُلُّ ذَلِكَ بَاطِلًا ، عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَالَى مُنْزَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا ، وَأَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ ، وَمُنْزَهُ عَنْ أَنْ يَصِحَّ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ .

وَسَابِعُهَا : أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ ﴾ [الإخلاص: ١] ، وَالْأَحَدُ هُوَ الْكَامِلُ فِي الْوَحْدَانِيَّةِ ، وَكُلُّ جِسْمٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِحَسَبِ الْغَرَضِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى جُزْأَيْنِ ، فَلَمَّا كَانَ تَعَالَى أَحَدًا اِمْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ مُتَحَيِّزًا ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ جِسْمًا وَلَا مُتَحَيِّزًا اِمْتَنَعَ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ ، وَأَيْضًا قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَلْ نَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مریم: ٦٥] ، أَيْ : شَبِيهَا ، وَلَوْ كَانَ جِسْمًا مُتَحَيِّزًا لَكَانَ مُشَابِهًا لِلْأَجْسَامِ فِي الْجِسْمِيَّةِ ، إِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ يَحْصُلُ فِيمَا وَرَاءَ الْجِسْمِيَّةِ ، وَذَلِكَ إِمَّا بِالْعَظَمِ أَوْ بِالصِّفَاتِ وَالْكَفَيَّاتِ ، وَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي حُصُولِ الْمُشَابَهَةِ فِي الذَّاتِ ، وَأَيْضًا قَالَ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] ، وَلَوْ كَانَ جِسْمًا لَكَانَ مَثَلًا لِلْأَجْسَامِ .

وَنَامِيهَا : لَوْ كَانَ جِسْمًا مُتَحَيِّزًا لَكَانَ مُشَارِكًا لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ فِي عُمُومِ الْجِسْمِيَّةِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَحِلُّو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالِفًا فِي خُصُوصِ ذَاتِهِ الْمُخْصُوصَةِ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَتَمَّ بِهِ الْمُشَارَكَةُ غَيْرُ مَا بِهِ الْمُمَايزَةُ ، فَعُمُومُ كَوْنِهِ جِسْمًا مُغَايِرٌ لَخُصُوصِ ذَاتِهِ الْمُخْصُوصَةِ ، وَهَذَا مُحَالٌ لِأَنَّا إِذَا وَصَفْنَا تِلْكَ الذَّاتِ الْمُخْصُوصَةَ بِالْمَفْهُومِ مِنْ كَوْنِهِ جِسْمًا كُنَّا قَدْ جَعَلْنَا الْجِسْمَ صِفَةً وَهَذَا مُحَالٌ ، لِأَنَّ الْجِسْمَ ذَاتُ الصِّفَةِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ تِلْكَ الذَّاتِ الْمُخْصُوصَةَ الَّتِي هِيَ مُغَايِرَةٌ لِلْمَفْهُومِ مِنْ كَوْنِهِ جِسْمًا وَغَيْرُ مَوْصُوفٍ بِكَوْنِهِ جِسْمًا ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى شَيْئًا مُغَايِرًا لِلْمَفْهُومِ مِنَ الْجِسْمِ ، وَغَيْرُ مَوْصُوفٍ بِهِ ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَهُ تَعَالَى جِسْمًا ، وَأَمَّا إِنْ قِيلَ : إِنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ كَانَتْ جِسْمًا لَا يُخَالِفُ سَائِرَ الْأَجْسَامِ فِي خُصُوصِيَّةِ ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَثَلًا لَهَا مُطْلَقًا ، وَكُلُّ مَا صَحَّ عَلَيْهَا فَقَدْ صَحَّ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَجْسَامُ مُحَدَّثَةً وَجَبَ فِي ذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ ، فَتَبَّتْ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا بِمُتَحَيِّزٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ عَلَيْهِ " .

وَقَالَ أَيْضًا : " أَمَّا الْإِيْيَانُ بِوُجُودِهِ ، فَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ وَرَاءَ الْمُتَحَيِّزَاتِ مَوْجُودًا خَالِقًا لَهَا ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَالْمَجْسَمُ لَا يَكُونُ مُقَرَّرًا بِوُجُودِ الْإِلَهِ تَعَالَى ، لِأَنَّهُ لَا يُثْبِتُ مَا وَرَاءَ الْمُتَحَيِّزَاتِ شَيْئًا آخَرَ ، فَيَكُونُ اِخْتِلَافُهُ مَعْنَى فِي إِبْتَاتِ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى " .

وَقَالَ أَيْضًا : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنَ النَّظَرِ تَقْلِيلَ الْحَدَقَةِ إِلَى جَانِبِ الْمُرْتَبِ النَّهَاسِ لِرُؤُوسِهِ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَتَعَالَى إِنْهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا " .

وَقَالَ أَيْضًا : " اِخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ فِي تَفْسِيرِ يَدِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَتِ الْمُجَسِّمَةُ : أَنَّهَا عُضْوٌ جُسْمَانِيٌّ ، كَمَا فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ ، وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اَللّٰهُمَّ اَنْجِلْ يَمْسُوْنَ يَهَّآ اَمْرٌ لَّهُمْ اَيَّدِ يَنْطِشُوْنَ يَهَّآ اَمْرٌ لَّهُمْ اَعْيُنٌ

يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴿﴾ [الأعراف: ١٩٥] ، وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ : أَنَّهُ تَعَالَى فَدَحَ فِي إِلَهِيَّةِ الْأَصْنَامِ لِأَجْلِ أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ ، فَلَوْ لَمْ تَحْصُلْ لَهِ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ لَزِمَ الْقَدْحُ فِي كَوْنِهِ إِلَهًا ، وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ وَجَبَ إِبْطَالُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لَهُ . قَالُوا وَآيضًا اسْمُ الْيَدِ مَوْضُوعٌ لِهَذَا الْعُضْوِ ، فَحَمَلُهُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ تَرَكَ لِلْغَةِ ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي إِبْطَالِ هَذَا الْقَوْلِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَهُمَا مُحَدَّثَانِ ، وَمَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْمُحَدَّثِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ ، وَلَئِنْ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُتَنَاهٍ فِي الْمَقْدَارِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَاهِيًّا فِي الْمَقْدَارِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ ، وَلَئِنْ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ قَابِلًا لِلتَّرَكِيبِ وَالْإِنْحِلَالِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ افْتَقَرَ إِلَى مَا يُرَكَّبُهُ وَيُؤَلَّفُهُ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحَدَّثٌ ، فَثَبَّتَ بِهَذِهِ الْوُجُوهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ تَعَالَى جِسْمًا ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ عَضْوًا جَسْمَانِيًّا .

وَقَالَ آيضًا : " وَحَشَوِيَّةُ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ : إِنْ مَنْ قَرَأَ كَلَامَ اللَّهِ ، فَالَّذِي يَقْرَأُهُ هُوَ عَيْنُ كَلَامِ تَعَالَى ، وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ أَنَّهُ صِفَةُ اللَّهِ يَدْخُلُ فِي لِسَانِ هَذَا الْقَارِئِ ، وَفِي لِسَانِ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ ، وَإِذَا كُتِبَ كَلَامُ اللَّهِ فِي جِسْمٍ ، فَقَدْ حَلَّ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْجِسْمِ ، فَالْنَّصَارَى إِنَّمَا أَثْبَتُوا الْحُلُولَ وَالْإِتِّحَادَ فِي حَقِّ عِيسَى . وَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْحَقِيقِيُّ فَأَثْبَتُوا كَلِمَةَ اللَّهِ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ قَرَأَ الْقُرْآنَ ، وَفِي كُلِّ جِسْمٍ كُتِبَ فِيهِ الْقُرْآنُ ، فَإِنْ صَحَّ فِي حَقِّ النَّصَارَى أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ بِهَذَا السَّبَبِ ، وَجَبَ أَنْ يَصَحَّ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ الْحُرُوفِيَِّّةِ وَالْحُلُولِيَِّّةِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ، فَهَذَا تَقْرِيرُ هَذَا السُّؤَالِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الدَّلِيلَ دَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِلَهَ جِسْمٌ فَهُوَ مُنْكَرٌ لِلْإِلَهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ لِأَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ مَوْجُودٌ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا حَالٍ فِي الْجِسْمِ ، فَإِذَا أَنْكَرَ الْمُجَسِّمُ هَذَا الْمَوْجُودَ ، فَقَدْ أَنْكَرَ ذَاتَ الْإِلَهِ تَعَالَى ، فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْمُجَسِّمِ وَالْمُوَحِّدِ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ ، بَلْ فِي الذَّاتِ ، فَصَحَّ فِي الْمُجَسِّمِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ " .

وَقَالَ آيضًا : " فَقَوْلُهُ : ﴿ وَهُوَ الْعِلْمُ الْكَبِيرُ ﴾ [سبأ: ٢٣] ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ فَوْقَ الْكَامِلِينَ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَهَذَا يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِكَوْنِهِ جِسْمًا وَفِي حَيْزٍ ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ فِي حَيْزٍ ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ مُشَارٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَقْطَعُ الْإِشَارَةِ ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ لَوْ لَمْ تَقَعْ إِلَيْهِ لَمَّا كَانَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ هُوَ ، وَإِذَا وَقَعَت الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ، فَقَدْ تَنَاهَبَ الْإِشَارَةَ عِنْدَهُ ، وَفِي كُلِّ مَوْقِعٍ تَقِفُ الْإِشَارَةُ بِقَدْرِ الْعَقْلِ عَلَى أَنْ يَفْرَضَ الْبُعْدُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : لَوْ كَانَ بَيْنَ مَا خِذَ الْإِشَارَةَ وَالْمَشَارَ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا الْبُعْدِ لَكَانَ هَذَا الْمَشَارُ إِلَيْهِ أَعْلَى فَيَصِيرُ عَلِيًّا بِالْإِضَافَةِ لَا

مُطْلَقاً ، وَهُوَ عَلَيَّ مُطْلَقاً ، وَلَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ لَهُ مِقْدَارٌ ، وَكُلُّ مِقْدَارٍ يُمْكِنُ أَنْ يُقَرَضَ أَكْبَرُ مِنْهُ فَيَكُونَ كَبِيراً بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ لَا مُطْلَقاً وَهُوَ كَبِيرٌ مُطْلَقاً " .

وقال أيضاً : " الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : تَمَسَّكَتِ الْمَجَسَّمَةُ فِي إثْبَاتِ الْعُلُوِّ بِالْمَكَانِ بِقَوْلِهِ : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى : ١] ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْعُلُوَّ بِالْجِهَةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّنَاهِياً أَوْ غَيْرَ مُتَّنَاهٍ ، فَإِنْ كَانَ مُتَّنَاهِياً كَانَ طَرَفُهُ الْفَوْقَايْنِ مُتَّنَاهِياً ، فَكَانَ فَوْقَهُ جِهَةٌ فَلَا يَكُونُ هُوَ سُبْحَانَهُ أَعْلَى مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَّنَاهٍ فَالْقَوْلُ : بِوُجُودِ أَعْدَادٍ غَيْرِ مُتَّنَاهِيَةٍ مُحَالٌ ، وَأَيْضاً فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَّنَاهٍ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ تَعَالَى مُخْتَلِطَةً بِالْقَادُورَاتِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَّنَاهٍ مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ وَمُتَّنَاهِياً مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ كَانَ الْجَانِبُ الْمُتَّنَاهِي مُغَايِراً لِلْجَانِبِ غَيْرِ الْمُتَّنَاهِي ، فَيَكُونُ مُرَكَّباً مِنْ جُزْأَيْنِ ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ مُمَكِّنٌ ، فَوَاجِبُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ مُمَكِّنُ الْوُجُودِ ، هَذَا مُحَالٌ . فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْعُلُوَّ هَاهُنَا لَيْسَ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ فِي الْجِهَةِ ، بَلْ يُوَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ مَا قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا بَعْدَهَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ الْعُلُوُّ بِالْجِهَةِ ، أَمَّا مَا قَبْلَ الْآيَةِ فَلِأَنَّ الْعُلُوَّ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِهِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ الْعَالَمِ ، وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ اسْتِحْقَاقَ التَّسْبِيحِ وَالشَّائِ وَالْتَعَظِيمِ ، أَمَّا الْعُلُوُّ بِمَعْنَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ وَالتَّفَرُّدِ بِالتَّخْلِيقِ وَالْإِبْدَاعِ ، فَيُنَاسِبُ ذَلِكَ ، وَالسُّورَةُ هَاهُنَا مَذْكُورَةٌ لِيَبَيَّنَ وَصْفَهُ تَعَالَى بِمَا لِأَجْلِهِ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ وَالشَّائِ وَالتَّعَظِيمَ ... " . انظر : تفسير الرازي (١/١٣٤) ، (١/١٣٧) ، (٢/٣٢٥) ، (٤/٢١) ، (٥/٣٥٦-٣٥٨) ، (٧/١٠٧) ، (٨/٢٦٧) ، (١٢/٣٩٥) ، (١٦/٢٤) ، (١٦/١٢٧) بالترتيب .

وقال أيضاً : " الْفَصْلُ الثَّانِي فِي تَقْدِيرِ الدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَهُ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ ، وَالْحَيِّزِ ، وَالْجِهَةِ :

الْحِجَّةُ الْأُولَى : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١-٤] ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اشْتَهَرَ فِي التَّفْسِيرِ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ مَاهِيَةِ رَبِّهِ ، وَعَنْ نَعْتِهِ ، وَصَفَتِهِ ، فانتظر الجواب من الله تَعَالَى ، فَأَنْزَلَ هَذِهِ السُّورَةَ . إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَتَقُولُ : هَذِهِ السُّورَةُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمَحْكَمَاتِ لَا مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهَا جَوَاباً عَنْ سُؤْلِ الْمُتَشَابِهَةِ ، بَلْ وَأَنْزَلَهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ . وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهَا مِنَ الْمَحْكَمَاتِ لَا مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ .

وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا وَجِبَ الْجُزْمُ بِأَنَّ كُلَّ مَذْهَبٍ يُخَالِفُ هَذِهِ السُّورَةَ يَكُونُ بَاطِلاً ، فَتَقُولُ : إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿أَحَدٌ﴾ ، يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْجَسَمِيَّةِ ، وَنَفْيِ الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ . أَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجَسَمٍ ، فَذَلِكَ لِأَنَّ

الجِسم أَقلُّه أَنْ يَكُونَ مَرْكَبًا مِنْ جَوْهَرَيْنِ ، وَذَلِكَ يُنَافِي الْوَحْدَةَ . وَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ : ﴿ أَحَدٌ ﴾ مُبَالِغَةً فِي الْوَاحِدِيَّةِ ، كَانَ قَوْلُهُ : ﴿ أَحَدٌ ﴾ مُنَافِيًا لِلْجِسْمِيَّةِ .

وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، فَنَقُولُ : أَمَّا الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنْ كُلُّ مَتَحَيِّزٍ فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَتَمَيَّزَ أَحَدُ جَانِبَيْهِ عَنِ الثَّانِي ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَمَيَّزَ يَمِينُهُ عَنْ يَسَارِهِ ، وَقَدَامُهُ عَنْ خَلْفِهِ ، وَفَوْقُهُ عَنْ تَحْتِهِ ، وَكُلُّ مَا تَمَيَّزَ فِيهِ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ ، فَهُوَ مُنْقَسِمٌ ، لِأَنَّ يَمِينَهُ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ يَمِينٌ لَا يَسَارٌ ، وَيَسَارُهُ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ يَسَارٌ لَا يَمِينٌ ، فَلَوْ كَانَ يَمِينُهُ عَيْنَ يَسَارِهِ ، لَاجْتِمَاعِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، أَنَّهُ يَمِينٌ ، وَلَيْسَ يَمِينٌ ، وَيَسَارٌ وَلَيْسَ يَسَارٌ ، فَيُلْزَمُ اجْتِمَاعُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَهُوَ مُحَالٌ . قَالُوا : فَتَبَّتْ أَنَّ كُلَّ مَتَحَيِّزٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ ، وَتَبَّتْ أَنَّ كُلَّ مُنْقَسِمٍ فَهُوَ لَيْسَ بِأَحَدٍ ، فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مَوْصُوفًا بِأَنَّهُ أَحَدٌ ، وَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ مَتَحَيِّزًا أَصْلًا ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَهُ جَوْهَرًا .

وَأَمَّا الَّذِينَ يَثْبُتُونَ الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُمُ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ تَعَالَى جَوْهَرًا مِنْ هَذَا الْإِعْتِبَارِ ، وَيُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ جَوْهَرًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَيَبَيِّنُهُ : هُوَ أَنَّ الْأَحَدَ كَمَا يُرَادُ بِهِ نَفْيُ التَّرَكِيبِ وَالتَّالِيفِ فِي الذَّاتِ ، فَقَدْ يُرَادُ بِهِ الضَّدُّ وَالنَّدُّ ، فَلَوْ كَانَ تَعَالَى جَوْهَرًا فَرْدًا ، لَكَانَ كُلُّ جَوْهَرٍ فَرْدٌ مِثْلًا لَهُ ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَهُ أَحَدًا . ثُمَّ أَكْدَوْا هَذَا الْوَجْهَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ، وَلَوْ كَانَ جَوْهَرًا لَكَانَ كُلُّ جَوْهَرٍ فَرْدٌ كُفُوًا لَهُ ، فَدَلَّتْ هَذِهِ السُّورَةُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا بِجَوْهَرٍ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا بِجَوْهَرٍ ، وَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْيَاءِ وَالْجِهَاتِ ، لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مُحْتَضًا بِحَيِّزٍ وَجْهَةً ، فَإِنْ كَانَ مُنْقَسِمًا كَانَ جِسْمًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا إِطْطَالَ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْقَسِمًا كَانَ جَوْهَرًا فَرْدًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ بَاطِلٌ ، وَلَمَّا بَطَلَ الْقِسْمَانِ ، ثَبَتَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ أَصْلًا ، فَتَبَّتْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، يَدُلُّ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا بِجَوْهَرٍ ، وَلَا فِي حَيْزٍ وَجْهَةً أَصْلًا .

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ تَعَالَى كَمَا نَصَّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ ، فَقَدْ نَصَّ عَلَى الْبُرْهَانِ الَّذِي لِأَجْلِهِ يَجِبُ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ أَحَدٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، وَكَوْنُهُ إِلَهًا يَقْتَضِي كَوْنَهُ غَنِيًّا عَمَّا سِوَاهُ ، وَكُلُّ مَرْكَبٍ ، فَإِنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ غَيْرُهُ ، فَكُلُّ مَرْكَبٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى غَيْرِهِ ، وَكَوْنُهُ إِلَهًا يَمْتَنِعُ مِنْ كَوْنِهِ مُفْتَقِرًا إِلَى غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ يُوجِبُ الْقَطْعَ بِكَوْنِهِ أَحَدًا ، وَكَوْنَهُ أَحَدًا يُوجِبُ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا

جَوَّهَرٌ ، وَلَا فِي حَيْزٍ وَجْهَةٌ . فَتَبَّتْ : أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، بَرَهَانٌ قَاطِعٌ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الْمَطَالِبِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ، فالصمد هُوَ السَّيِّدُ المصمود إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بجسم ، وَعَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَصٍّ بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ . .

أَمَّا بَيَانُ دَلَالَتِهِ عَلَى نَفْيِ الْجَسَمِيَّةِ ، فَمِنْ وَجُوهِ :

الأول: أَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُرَكَّبٌ ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ فَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ غَيْرُهُ ، فَكُلُّ مُرَكَّبٍ فَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى غَيْرِهِ ، وَالْمُحْتَاجُ إِلَى الْغَيْرِ لَا يَكُونُ غَنِيًّا مُحْتَاجًا إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَكُنْ صَمَدًا مُطْلَقًا .

الثَّانِي : لَوْ كَانَ مُرَكَّبًا مِنَ الْجَوَارِحِ وَالْأَعْضَاءِ لاحتاجَ فِي الإِبْصَارِ إِلَى الْعَيْنِ ، وَفِي الْفِعْلِ إِلَى الْيَدِ ، وَفِي الْمَشْيِ إِلَى الرَّجْلِ ، وَذَلِكَ يُنَافِي كَوْنَهُ صَمَدًا مُطْلَقًا .

الثَّالِثُ : أَنَّا نُقِيمُ الدَّلَالَهَ عَلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ مِثَالَهُ ، والأشياء المِثَالَهُ يجب اشتراكها في اللوازم ، فلو احتَاجَ بعضُ الْأَجْسَامِ إلى بعض ، لزم كَوْنُ الْكُلِّ مُحْتَاجاً إلى ذَلِكَ الْجِسْمِ ، وَلِزِمَ أَيْضاً كَوْنُهُ مُحْتَاجاً إلى نَفْسِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ . وَمَا كَانَ ذَلِكَ مُحَالاً ، وَجَبَ أَنْ لَا يَحْتَاجَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْسَامِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمِ يَكُنْ صَمَدًا عَلَى الْإِطْلَاقِ .

وَأَمَّا بَيَانُ دَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَرَهُ عَنِ الْحَيِّزِ وَالْجَهَةِ ، فَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ كَانَ مُخْتَصِّصًا بِالْحَيِّزِ وَالْجَهَةِ ، لَكَانَ إِثْمًا أَنْ يَكُونَ حُصُولُهُ فِي الْحَيِّزِ الْمُعَيَّنِّ وَاجِبًا أَوْ جَائِزًا ، فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا فَحَيْثُ كَانَ يَكُونُ ذَاتُهُ تَعَالَى مُفْتَقِرًا فِي الْوُجُودِ وَالتَّحَقُّقِ إِلَى ذَلِكَ الْحَيِّزِ الْمُعَيَّنِّ ، وَذَلِكَ الْحَيِّزِ الْمُعَيَّنِّ فَإِنَّهُ يَكُونُ غَنِيًّا عَنِ ذَاتِهِ الْمُخْصُوصِ ، لِأَنَّا لَوْ فَرضْنَا عَدَمَ حُصُولِ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْحَيِّزِ الْمُعَيَّنِّ لَمْ يَبْطُلْ ذَلِكَ الْحَيِّزُ أَصْلًا ، وَعَلَى هَذَا التَّنْذِيرِ يَكُونُ تَعَالَى مُحْتَاجًا إِلَى ذَلِكَ الْحَيِّزِ ، فَلَمْ يَكُنْ صَمَدًا عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ حُصُولُهُ فِي الْحَيِّزِ الْمُعَيَّنِّ جَائِزًا لَا وَاجِبًا ، فَحَيْثُ يَفْتَقِرُ إِلَى مُخْصَصٍ يَخْصُصُهُ بِالْحَيِّزِ الْمُعَيَّنِّ ، وَذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَهُ مُحْتَاجًا ، وَيَنَافِي كَوْنَهُ صَمَدًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، فَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، لِأَنَّا سَنَقِيمُ الدَّلَالَهَ عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ مُتَمَاثِلَةٌ، فَلَوْ كَانَ تَعَالَى جَوْهَرًا، لَكَانَ مِثْلًا لَجَمِيعِ الْجَوَاهِرِ فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ: كَقَوْلِهِ. وَلَوْ كَانَ جِسْمًا لَكَانَ مُؤَلَّفًا مِنَ الْجَوَاهِرِ، لِأَنَّ الْجِسْمَ يَكُونُ كَذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ يَعُودُ

الْإِلْزَامُ الْمَذْكُورُ . فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مِنْ أَظْهَرِ الدَّلَائِلِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا بِجَوْهَرٍ ، وَلَا حَاصِلٌ فِي مَكَانٍ وَحِيزٍ .

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ كَمَا أَنَّ الْكُفَّارَ لَمَّا سَأَلُوا الرَّسُولَ عَنْ صِفَةِ رَبِّهِ ، وَأَجَابَ اللَّهُ بِهَذِهِ السُّورَةِ الدَّالَّةِ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى مِنْزَهاً عَنْ أَنْ يَكُونَ جِسْماً أَوْ جَوْهَراً أَوْ مُخْتَصِصاً بِالمَكَانِ ، فَكَذَلِكَ فِرْعَوْنُ سَأَلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَ : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] ، ثُمَّ إِنَّ مُوسَى لَمَّا يَذْكُرُ الْجَوَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ ، إِلَّا بِكَوْنِهِ تَعَالَى خَالِقاً لِلنَّاسِ وَمُدَبِّراً لَهُمْ ، وَخَالِقاً لِلسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمُدَبِّراً لَهَا " . انظر : أساس التقديس (ص ٨٧ فما بعدها)

وقال الإمام الرَّاظي أيضاً : " ... بل الْأَقْرَبُ أَنَّ المَجْسِمةَ كُفَّارٌ ، لِأَنَّهُمْ اعتقدوا أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَكُونُ متَحَيِّزاً ، وَلَا فِي جِهَةٍ ، فَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ ، وَنَحْنُ نَعْتَقِدُ أَنَّ كُلَّ متَحَيِّزٍ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، وَخَالِقهَ مَوْجُودٌ ، لَيْسَ بِمَتَحَيِّزٍ ، وَلَا فِي جِهَةٍ ، فَالمَجْسِمةُ نَفَوا ذَاتَ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ الْإِلَهِ ، فَيَلْزِمُهُمُ الْكُفْرُ " . انظر : معالِمُ أصول الدِّين (ص ١٣٨) .

وقال الإمام الآمدي (٦٣١هـ) : " ... أَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا نِهَايةً ، وَلَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا عَرَضٍ " .

وقال أيضاً : " الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ : فِي إِبْطَالِ التَّشْبِيهِ ، وَبَيَانِ مَا لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى : مُعْتَقِدُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْبَارِيَّ لَا يُشَبِّهُ شَيْئاً مِنَ الْحَادِثَاتِ ، وَلَا يِمَانِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْكَائِنَاتِ ، بَلْ هُوَ بِذَاتِهِ مُنْفَرِدٌ عَنْ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا جِسْمٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا تَحِلُّهُ الْكَائِنَاتِ ، وَلَا تَمَازُجُهُ الْحَادِثَاتِ ، وَلَا لَهُ مَكَانٌ يَحْوِيهِ ، وَلَا زَمَانٌ هُوَ فِيهِ ، أَوَّلٌ لَا قَبْلَ لَهُ ، وَآخِرٌ لَا بَعْدَ لَهُ ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] " .

وقال أيضاً : " فَإِنْ قِيلَ : مَا نَشَاهِدُهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ لَيْسَ إِلَّا أَجْسَاماً وَأَعْرَاضاً ، وَإِثْبَاتُ قِسْمِ ثَالِثٍ بِمَا لَا نَعْقِلُهُ ، وَإِذَا كَانَتْ الْمَوْجُودَاتُ مَنْحَصِرَةً فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي عَرَضاً ، لِأَنَّ الْعَرَضَ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْجِسْمِ ، وَالْبَارِي لَا يَفْتَقِرُ إِلَى شَيْءٍ ، وَإِلَّا كَانَ الْمَفْتَقِرُ إِلَيْهِ أَشْرَفَ مِنْهُ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، وَإِذَا بَطُلَ أَنْ يَكُونَ عَرَضاً بَقِيَ أَنْ يَكُونَ جِسْماً " .

قُلْنَا : مَنْشَأُ الْخَبْطِ هَهُنَا إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْوَهْمِ بِإِعْطَاءِ الْعَاطِبِ حَكْمَ الشَّاهِدِ ، وَالْحَكْمُ عَلَى غَيْرِ الْمَحْسُوسِ بِمَا حُكِمَ بِهِ عَلَى الْمَحْسُوسِ ، وَهُوَ كَاذِبٌ غَيْرُ صَادِقٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ قَدْ يَرْتَمِي إِلَى أَنَّهُ لَا جِسْمَ إِلَّا فِي مَكَانٍ ، بِنَاءً عَلَى الشَّاهِدِ ، وَإِنْ شَهِدَ الْعَقْلُ بِأَنَّ الْعَالَمَ لَا فِي مَكَانٍ ، لَكُنِ الْبُرْهَانُ قَدْ دَلَّ عَلَى نِهَايَتِهِ ، بَلْ وَقَدْ يَشْتَدُّ وَهْمُ

بعض النَّاسِ بِحَيْثُ يَقْضِي بِهِ عَلَى الْعَقْلِ ، وَذَلِكَ كَمَنْ يَنْفِرُ عَنِ الْمَبِيتِ فِي بَيْتٍ فِيهِ مَيِّتٌ لَتَوْهُمُ أَنَّهُ يَتَحَرَّكُ أَوْ يَقُومُ ، وَإِنْ كَانَ عَقْلُهُ يَقْضِي بِانْتِقَاءِ ذَلِكَ ، فَإِذَا اللَّيْبُ مِنْ تَرْكِ الْوَهْمِ جَانِبًا ، وَلَمْ يَتَّخِذْ غَيْرَ الْبَرْهَانِ وَالِدَّلِيلِ صَاحِبًا . وَإِذَا عَرَفَ أَنَّ مُسْتَنْدَ ذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا مُجَرَّدُ الْوَهْمِ ، فَطَرِيقُ كَشْفِ الْخِيَالِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ فِي الْبَرْهَانِ ، فَإِنَّمَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَوْجُودٍ هُوَ مَبْدَأُ الْكَائِنَاتِ ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ شَاهِدًا وَلَا غَائِبًا ، وَمَعَ تَسْلِيمِ هَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا يَقْضِي بِهِ الْوَهْمُ لَا حَاصِلَ لَهُ ، ثُمَّ وَلَوْ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا كَمَا فِي الشَّاهِدِ ، لِلزِّمِّ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ لَمَا سَبَقَ . وَلَيْسَ هُوَ أَيْضًا عَرَضًا ، وَإِلَّا لَافْتَقَرَّ إِلَى مَقُومٍ يَقُومُهُ فِي وَجُودِهِ ، إِذْ الْعَرَضُ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا مَا وَجُودُهُ فِي مَوْضُوعٍ ، وَذَلِكَ أَيْضًا مُحَالٌ ... فَإِذَا قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا جِسْمٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا مُحْدَثٍ ... " . انظر : غاية المرام في علم الكلام ، الأملدي (ص ٣٤) ، (ص ١٧٩) ، (ص ١٨٥-١٨٦) بالترتيب .

وقال الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ) : " ... وَأَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَرُهُ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ الَّتِي هِيَ أَضْدَادُ تِلْكَ الصِّفَاتِ ، وَعَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ وَالْمُتَحَيِّزَاتِ ، وَأَنَّهُ وَاحِدٌ حَقٌّ ، صَمَدٌ فَرْدٌ ، خَالِقٌ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ ، مُتَصَرِّفٌ فِيهَا بِمَا يَشَاءُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ " .

وقال أيضاً : " ... فَإِنَّهُ مَنْزَرُهُ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَلِوَازِمِهَا " .

وقال أيضاً في كلامه عن العرش : " ... وَإِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ عَلَى جِهَةِ الْمَلِكِ أَوْ التَّشْرِيفِ ، لَا لِأَنَّ اللَّهَ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَوْ اسْتَظَلَّ بِهِ ، كَمَا قَدْ تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الْجُهَّالِ فِي الْاسْتِقْرَارِ ، وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ ؛ إِذْ تَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْجِسْمِيَّةُ وَلِوَاحِقُهَا " .

وقال أيضاً : " وَنِسْبَةُ الْفَوْقِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ مَنْزَرُهُ عَنِ الْفَوْقِيَّةِ ، كَمَا هُوَ مَنْزَرُهُ عَنِ التَّحْتِيَّةِ ؛ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ مِنْ لَوَازِمِ الْأَجْرَامِ ، وَخِصَائِصِ الْأَجْسَامِ ، وَيَتَقَدَّسُ عَنْهَا الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ مِنْ جَمِيعِ الْأَنَامِ " .

وقال أيضاً : " وَقَدْ شَهِدَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْزَرُهُ عَنْ مِمَّا ثَلَّةِ الْأَجْسَامِ ، وَعَنْ الْجَوَارِحِ الْمُرَكَّبَةِ مِنَ الْأَعْصَابِ وَالْعِظَامِ ، وَمَا جَاءَ فِي الشَّرِيعَةِ بِمِثْلِ يَوْهَمٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ تَوَسُّعٌ ، وَاسْتِعَارَةٌ حَسَبَ عَادَاتِ مُخَاطَبَاتِهِمْ الْجَارِيَةِ عَلَى ذَلِكَ " .

وقال أيضاً : " وَمِمَّا يَعْلَمُ اسْتِحَالَتَهُ : كَوْنُ الْعَرْشِ حَامِلًا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَقَرٌّ عَلَيْهِ كَاسْتِقْرَارِ الْأَجْسَامِ ؟ إِذْ لَوْ كَانَ مَحْمُولًا لَكَانَ مُحْتَاجًا فَقِيرًا لِمَا يَحْمِلُهُ ، وَذَلِكَ يَنَافِي وَصْفَ الْإِلَهِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " وقد ضلّ بظاهر هذا اللفظ من أذهب الله عقله ، وأعدم فهمه ، وهم المجسمة المشبهة ، فاعتقدوا : أن الله تعالى رجلاً من لحم وعصب تشبه رجلنا ، كما اعتقدوا في الله تعالى أنه جسم يشبه أجسامنا ذو وجه ، وعينين ، وجنب ، ويد ، ورجل ، وهكذا ... وهذا ارتكاب جهالة خالفوا بها العقول وأدلة الشرع المنقول ، وما كان سلف هذه الأمة عليه من التنزيه عن الماثلة والتشبيه ، وكيف يستقر هذا المذهب الفاسد في قلب من له أدنى فكرة ، ومن العقل أقل مسكة ، فإن الأجسام من حيث هي كذلك متساوية في الأحكام العقلية ، وما ثبت للشيء ثبت لثلثه ، وقد ثبت لهذه الأجسام الحدوث ، فيلزم عليه أن يكون الله تعالى حادثاً " . انظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦٠/١) ، (٥٩/٣) ، (٦٠/٣) ، (١١٠/١١) ، (٧٨/١٢) (٣٤/٢٢) ، (٥٣/٢٣) بالترتيب .

وقال الإمام القرطبي نقلاً عن شيخه أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ) : " مُتَّبِعُو الْمُتَشَابِهِ لَا يَحِلُّوْا أَنْ يَتَّبِعُوْهُ وَيَجْمَعُوْهُ طَلَباً لِلتَّشْكِيكِ فِي الْقُرْآنِ وَإِضْلَالِ الْعَوَامِّ ، كَمَا فَعَلَتْهُ الزَّانِدَةُ وَالْقَرَامِطَةُ الطَّاعِنُونَ فِي الْقُرْآنِ ، أَوْ طَلَباً لِإِعْتِقَادِ ظَوَاهِرِ الْمُتَشَابِهِ ، كَمَا فَعَلَتْهُ الْمُجَسِّمَةُ الَّذِينَ جَمَعُوا مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِمَا ظَاهِرُهُ الْجَسْمِيَّةُ حَتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى جِسْمٌ مُجَسَّمٌ ، وَصُورَةٌ مَصُوْرَةٌ ، ذَاتٌ وَجْهٌ ، وَعَيْنٌ ، وَيَدٌ ، وَجَنْبٌ ، وَرَجُلٌ ، وَأَصْبَعٌ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ يَتَّبِعُوْهُ عَلَى جِهَةٍ إِبْدَاءٍ تَأْوِيلَاتِهَا وَإِبْصَاحِ مَعَانِيهَا ، أَوْ كَمَا فَعَلَ صَبِيغٌ حِينَ أَكْثَرَ عَلَى عُمَرَ فِيهِ السُّؤَالُ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

الأوّل: لَا سَكَّ فِي كُفْرِهِمْ ، وَأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمُ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَابَةٍ .

الثاني: الصَّحِيحُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِهِمْ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَبَادِ الْأَصْنَامِ وَالصُّوَرِ ، وَيُسْتَتَابُونَ فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا كَمَا يَفْعَلُ بِمَنْ ارْتَدَّ .

الثالث: اختلفوا في جواز ذلك بناء على الخلاف في جواز تأويلها . وَقَدْ عُرِفَ ، أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ تَرَكُّ التَّعَرُّضِ لِتَأْوِيلِهَا مَعَ قَطْعِهِمْ بِاسْتِحَالَةِ ظَوَاهِرِهَا ، فَيَقُولُونَ أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ . وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى مَا يَصِحُّ حَمْلُهُ فِي اللِّسَانِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ بِتَعْيِينِ مُجْمَلٍ مِنْهَا .

الرابع: الْحُكْمُ فِيهِ الْأَدَبُ الْبَلِيغُ ، كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ بِصَبِيغٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ : وَقَدْ كَانَ الْأَئِمَّةُ مِنَ السَّلَفِ يُعَاقِبُونَ مَنْ يَسْأَلُ عَنْ تَفْسِيرِ الْحُرُوفِ الْمُشْكِلَاتِ فِي الْقُرْآنِ ، لِأَنَّ السَّائِلَ إِنْ كَانَ يَبْغِي بِسُؤَالِهِ تَحْلِيلَ الْبِدْعَةِ وَإِثَارَةَ الْفِتْنَةِ فَهُوَ حَقِيقٌ بِالنَّكِيرِ وَأَعْظَمُ التَّعْزِيرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَقْصِدَهُ فَقَدْ اسْتَحَقَّ الْعَنْبَ بِمَا اجْتَرَمَ مِنَ الذَّنْبِ ، إِذْ أَوْجَدَ لِلْمُنَافِقِينَ الْمُلْحِدِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ سَبِيلاً إِلَى أَنْ يَقْصِدُوا ضَعْفَةَ الْمُسْلِمِينَ

بِالتَّشْكِيكِ وَالتَّضْلِيلِ فِي تَحْرِيفِ الْقُرْآنِ عَنْ مَنَاهِجِ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقِ التَّأْوِيلِ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (١٤-١٣/٤) .

وقال الإمام عبد العزيز بن عبد السلام (٦٦٠هـ) ، فيما نقله عنه الإمام تاج الدين السبكي (٧٧١هـ) : " وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مُّصَوَّرٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ مُحْدُودٌ مُّقَدَّرٌ ، وَأَنَّهُ لَا يَبَاقِلُ الْأَجْسَامَ ، لَا فِي التَّقْدِيرِ وَلَا فِي قَبُولِ الانْقِسَامِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا تَحْلُهُ الْجَوَاهِرُ ، وَلَا بَعْرُضٌ وَلَا تَحْلُهُ الْأَعْرَاضُ ، بَلْ لَا يَبَاقِلُ مَوْجُودًا ، وَلَا يَبَاقِلُهُ مَوْجُودٌ ، وَلَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْدُهُ الْمِقْدَارُ ، وَلَا تَحْوِيهِ الْأَقْطَارُ ، وَلَا تَحِيطُ بِهِ الْجِهَاتُ ، وَلَا تَكْتَفِيهِ الْأَرْضُونَ وَالسَّمَوَاتُ ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتَوَاءً مَنَزَهًا عَنِ الْمَاهِيَةِ وَالِاسْتِقْرَارِ ، وَالتَّمَكُّنِ وَالْحُلُولِ وَالِانْتِقَالَ ... " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٢٣١/٦) .

وقال الإمام أبو عبد الله محمد القرطبي (٦٧١هـ) : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِ الْإِنْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَالزَّوَالِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ وَالْأَجْسَامِ ، تَعَالَى اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ عَنْ مُثَالَةِ الْأَجْسَامِ عُلُوقًا كَبِيرًا " .

وقال أيضاً : " وَلَيْسَ مَحِيئُهُ تَعَالَى حَرَكَةً وَلَا انْتِقَالًا وَلَا زَوَالًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْمًا أَوْ جَوْهَرًا . وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمُهورُ أئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : يَجِيءُ وَيَنْزِلُ وَيَأْتِي ، وَلَا يَكْفِيهِ ، لَأَنَّهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿﴾ [الشورى: ١١] .

وقال أيضاً : " وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ مُتَشَرَّةٌ ، مُشِيرَةٌ إِلَى الْعُلُوقِ ، لَا يَدْفَعُهَا إِلَّا مُلْحَدٌ أَوْ جَاهِلٌ مُعَانِدٌ . وَالْمُرَادُ بِهَا تَوْقِيرُهُ وَتَنْزِيهِهُ عَنِ السُّفْلِ وَالتَّحْتِ . وَوَصْفُهُ بِالْعُلُوقِ وَالْعَظَمَةِ لَا بِالْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ وَالْحُدُودِ ، لِأَنَّهَا صِفَاتُ الْأَجْسَامِ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٢٦/٣) ، (١٤٥/٧) ، (٢١٦/١٨) بالترتيب .

وقال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (٢٥/١٥) : " لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَجَسُّمُهُ ، وَلَا اخْتِلَافُ الْأَحْوَالِ " .

وقال أيضاً في " المجموع شرح المذهب (مع تكملة السدبكي والمطيعي) (٢٥٣/٤) : " قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَنْ يَكْفُرُ بِدَعَايِهِ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ وَرَأَاهُ ، وَمَنْ لَا يَكْفُرُ تَصِحُّ ، فَمَنْ يَكْفُرُ مَنْ يُجَسِّمُ تَجَسُّمًا صَرِيحًا " .

وقال الإمام كمال الدين السيوسي في " شرح فتح القدير " (٣٥٠/١) : " وإن قال : جسمٌ لا كالأجسام ، فهو مبتدع ، لأنَّه ليس فيه إلَّا إطلاق لفظ الجسم عليه ، وهو موهمٌ للنقص ، فرفعه بقوله لا كالأجسام ، فلم يبق إلَّا مجرد الإطلاق ، وذلك معصية تنتهض سبباً للعقاب ، لما قلنا من الإيهام ، بخلاف ما لو قاله على التشبيه ، فإنَّه كافر ، وقيل : يكفر بمجرد الإطلاق أيضاً ، وهو حسن ، بل هو أولى بالتكفير " .

وقال الإمام القرافي في " الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) (٢٩٥/٤) : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وَالْمُجِيءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَاءَ رُكُوكُ الْمَلَكِ صَمًّا صَمًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وَالْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَقْنَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، وَالْيَدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح: ١٠] ، وَالنُّزُولُ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ " يَنْزِلُ رَبُّنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا " ، وَالصُّورَةِ فِي حَدِيثَيْهِمَا أَيْضاً : " إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " ، فَهَذَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، لَكِنْ إِمَامَ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ ، كَمَا هُوَ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ ، بَأَن يُقَالَ : الْمُرَادُ بِالِاسْتِوَاءِ : الْإِسْتِيْلَاءُ وَالْمُلْكُ ، كَمَا قَالَ :

قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَاقِ

وَبِالْفُوقِيَّةِ : التَّعَالِي فِي الْعِظَمَةِ دُونَ الْمَكَانِ ، وَبِالِإِتْيَانِ : إِتْيَانُ رَسُولِ عَذَابِهِ أَوْ رَحْمَتِهِ وَتَوَابِهِ ، وَكَذَا النُّزُولُ ، وَبِالْوَجْهِ : الذَّاتُ أَوْ الْوُجُودُ ، وَبِالْيَدِ : الْقُدْرَةُ ، وَيَرْجِعُ صَمِيرٌ عَلَى صُورَتِهِ إِلَى الْأَخِ الْمُصْرِحِ فِي الطَّرِيقِ الْأُخْرَى الَّتِي رَوَاهَا مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ : " إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَتَجَنَّبِ الْوَجْهَ ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " ، وَالْمُرَادُ بِالصُّورَةِ : الصِّفَةُ . وَإِمَامُ التَّأْوِيلِ الْإِجْمَالِيِّ ، وَيُقَوِّضُ عِلْمُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنْ ذَلِكَ النَّصِّ تَفْصِيلاً إِلَيْهِ تَعَالَى ، كَمَا هُوَ طَرِيقُ السَّلَفِ ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ (١٧٩هـ) : لَمَّا سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥] : الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ ، وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَةٍ ، كَمَا فِي شَرْحِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا وَرَدَ نَظِيرُهُ فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَإِلَى مِثَالِهِ وَحُكْمِهِ أَشَارَ الْعَلَامَةُ الْأَمِيرُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ ، بِقَوْلِهِ : وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ ، فَاسِقٌ ، وَلَا يُعُولُ عَلَى اسْتَظْهَارِ بَعْضِ أَشْيَاخِنَا كُفْرَهُ كَيْفَ ، وَقَدْ صَحَّ : وَجْهٌ لَا كَالْوُجُوهِ ، وَيَدٌ لَا كَالْأَيْدِي ، نَعَمْ لَمْ تَرِدْ عِبَارَةُ جِسْمٍ فَلَيْتَأَمَّلْ أَهْلُ بَلْفِظِهَا .

قُلْتُ : وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ قَوْلُ الْقَائِلِ : أَنَّهُ تَعَالَى فِي مَكَانٍ لَيْسَ كَمَكَانِ الْحَوَادِثِ ، لَأَنَّهُ قَدْ صَحَّ اسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ لَا كَالِاسْتِوَاءِ عَلَى السَّرِيرِ ، نَعَمْ لَمْ تَرِدْ عِبَارَةُ مَكَانٍ ، بَلْ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : حَدِيثٌ " لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ " يُفِيدُ أَنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ أَزْلاً ، إِذْ لَوْلَا تَنْزُّهُهُ عَنِ الْجِهَةِ لَكَانَ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مَعْرَاجِهِ أَقْرَبَ مِنْ يُونُسَ فِي نَزُولِ الْحُوتِ بِهِ لِقَاعِ الْبَحْرِ ، كَمَا أَفَادَهُ الْأَمِيرُ فِي الْحَاشِيَةِ الْمَذْكُورَةِ ... " .

وقال الإمام البيضاوي في " تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة " (١/٣٦٤) : " لما ثبت بالقواطع العقلية والنقلية أَنَّهُ تبارك وتعالى منزَّه عن الجسمية ، والتحيُّز ، والحلول ، امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه " .

قال الإمام أحمد بن حمدان الحنبلي في " نهاية المبتدئين في أصول الدين " (ص ٣١) : " ... لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ، ومن شبَّهه بخلقه فقد كفر ، نصَّ عليه أحمد . وكذا من جسَّم ، أو قال : أَنَّهُ جسم لا كالأجسام ، ذكره القاضي " .

وقال الإمام النسفي في " مدارك التنزيل وحقائق التأويل " (٣/٣٣٦) : " ... والله منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " .

وقال الإمام سليمان الطوفي في " شرح مختصر الروضة " (٣/٦٦١) : " وَكَذَلِكَ مَنِ اعْتَقَدَ فِي اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَلِيْقُ بِهِ ، كَمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ جِسْمٌ ؛ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْجِسْمِيَّةَ لَا تَلِيْقُ بِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، لَأَنَّهُ مُسْتَهْزِئٌ بِالْحَرَمَةِ الْإِلَهِيَّةِ ، مُتْلَاعِبٌ بِهَا ، فَهَذَانِ يَكْفُرَانِ ، وَمَنْ سِوَاهُمَا ، فَلَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ " .
وقال الإمام الحسين بن محمود الشيرازي الحنفي المشهور بالمظهري (٧٢٧ هـ) : " لِأَنَّ الْإِتْيَانَ صِفَةُ الْأَجْسَامِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَمَّا هُوَ جِسْمٌ وَجَسَائِيٌّ " .

وقال أيضاً : " والله سبحانه منزَّه عن الجوارح ؛ فَإِنَّهَا صِفَةُ الْأَجْسَامِ ، وَمِثْلُ هَذَا مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ ؛ فَتَرْكُ الْخَوْضِ فِيهَا أَقْرَبُ إِلَى السَّلَامَةِ " . انظر : المفاتيح في شرح المصابيح (٥/٥١٤) ، (٥/٥١٦) بالترتيب .

وقال الإمام الخازن (٧٢٨ هـ) : " أَمَّا الْجَارِحَةُ فَمُتَنَفِيَةٌ فِي صِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، لِأَنَّ الْعَقْلَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللَّهِ عِبَارَةً عَنْ جِسْمٍ مَخْصُوصٍ ، وَعَضْوُ مَرَكَّبٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عُلُوًّا كَبِيرًا ، فَاِمْتَنَعَ بِذَلِكَ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللَّهِ بِمَعْنَى الْجَارِحَةِ " .

وقال أيضاً : " ... الإيمان به وتنزيه الرَّبِّ تبارك وتعالى عن صفات الأجسام . المذهب الثاني : وهو قول جماعة من المتكلمين وغيرهم : أنَّ الصُّعود والنُّزول من صفات الأجسام ، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك " .
 وقال أيضاً : " ... فإن فسّر الصِّمد بهذا ، كان من صفات الأجسام ، ويتعالى الله جلَّ وعزَّ عن صفات الجسميَّة " . انظر : تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٧١ / ٢) ، (٢٤٣ / ٦) ، (٣٢٠ / ٧) بالترتيب .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) نقلاً عن الإمام أحمد بن يحيى بن إِسماعيل الشَّيخ شهاب الدِّين ابن جهبل الكلابي الحلي (٧٣٣هـ) في ردِّه على ابن تيمية : " فَهَذِهِ كَلِمَاتُ أَعْلَامِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَأُئِمَّةِ جُمْهُورِ الْأُمَّةِ ، سِوَى هَذِهِ الشَّرْذِمَةِ الزَّائِغَةِ ، كَتَبَهُمُ طَافِحَةُ بَذَلِك ، وَرَدُّهُمْ عَلَى هَذِهِ النَّازِعَةِ لَا يَكَادُ يَحْصُرُ ، وَلَيْسَ غَرَضُنَا بِذَلِكَ تَقْلِيدُهُمْ ، لَمَنْعِ ذَلِكَ فِي أَصُولِ الدِّيَانَاتِ ، بَلْ إِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ مَا قَدَّمْنَاهُ .

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَنَا : إِنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَخْبَارَهَا عَلَى مَنْ يَسْمَعُهَا وَظَائِفُ التَّقْدِيسِ ، وَالْإِيمَانُ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَنْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمُرَادِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالتَّصَدِيقِ وَالْإِعْتِرَافِ بِالْعَجْزِ ، وَالشُّكُوتِ وَالْإِمْسَاكِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ ، وَكَفِّ الْبَاطِنِ عَنِ التَّفَكُّرِ فِي ذَلِكَ ، وَاعْتِقَادِ أَنَّ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ مِنْهَا لَمْ يَخْفَ عَنِ اللَّهِ وَلَا عَنْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَيَأْتِي شَرْحَ هَذِهِ الْوُظَائِفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَيْتَ شِعْرِي فِي أَيِّ شَيْءٍ نَخَالَفُ السَّلَفَ ، هَلْ هُوَ فِي قَوْلِنَا : كَانَ وَلَا مَكَانَ ؟ أَوْ فِي قَوْلِنَا : أَنَّهُ تَعَالَى كَوْنُ الْمَكَانِ ؟ أَوْ فِي قَوْلِنَا : وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ؟ أَوْ فِي قَوْلِنَا : تَقَدَّسَ الْحَقُّ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ وَمُشَابَهَتِهَا ؟ أَوْ فِي قَوْلِنَا : يَجِبُ تَصَدِيقُ مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ بِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ ؟ أَوْ فِي قَوْلِنَا : يَجِبُ الْإِعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ ؟ أَوْ فِي قَوْلِنَا : نَسَكْتُ عَنِ السُّؤَالِ وَالْخَوْضِ فِيهَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ؟ أَوْ فِي قَوْلِنَا : يَجِبُ إِمْسَاكُ اللِّسَانِ عَنْ تَغْيِيرِ الظُّوَاهِرِ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ .

وليت شعري في مَادَا وافقوا هم السَّلَفُ ؟ هَلْ فِي دُعَائِهِمْ إِلَى الْخَوْضِ فِي هَذَا ، وَالْحَثِّ عَلَى الْبَحْثِ مَعَ الْأَحْدَاثِ الْغَرِينِ ، وَالْعَوَامِ الطَّغَامِ الَّذِينَ يَعْجِزُونَ عَنْ غَسْلِ مَحَلِّ النَّجْوِ وَإِقَامَةِ دَعَائِمِ الصَّلَاةِ ، أَوْ وافقوا السَّلَفُ فِي تَنْزِيهِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنِ الْجِهَةِ ؟ وَهَلْ سَمِعُوا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ أَثَارَةَ مَنْ عَلِمَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ وَصَفُوا اللَّهَ تَعَالَى بِجِهَةِ الْعُلُوِّ ؟ وَأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَصِفُهُ بِهِ فَهُوَ ضَالٌّ مُضِلٌّ مِنْ فِرَاحِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْهِنُودِ

واليونان ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٥٠] . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٤٣-٤٤) .

وقال الإمام ابن جماعة (٧٣٣هـ) : " فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية التي توافرت على أنه تعالى ليس جسماً ، ولا متحيزاً ، ولا متجزئاً ، ولا متركباً ، ولا يحتاج لأحد ، ولا إلى مكان ، ولا إلى زمان ، ولا نحو ذلك .

ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، ويقول : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤] ، ويقول : ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنَّا * لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] ، ويقول : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] ، وغير هذا كثير في الكتاب والسنة . فكل ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيات المحكمات ، فهو من المشابهات التي لا يجوز اتباعها ، كما تبين لك فيما سلف " .

وقال أيضاً عند الكلام على قول الله تعالى : ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحْسَرُنِي عَلَى مَا قَرَّبْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] : " قد تقدم أن الجسمية في حقه تعالى محال ، فوجب تأويل الجنب المذكور هنا ، وأن المراد به : طاعته وأمره ، لأن استعمال ذلك فيهما معهود شائع في كلام العرب وعرف الناس . قال مجاهد : يعني : ما ضيعت في أمر الله ، ويقال : فلان يهمل جانب فلان ، ورمى فلان جنب فلان ، أي : لا يطيعه ، ولا يتعهده ، ذلك لأن الجنب المعهود لا يقع فيه تفريط ، ولا يعقل معناه فيه ، بل إنما يقع التفريط في طاعة الأمر ، وفي حق واجب ، أي : بتركه . وقد أنشد ثعلب فيه : خليلي كفأ وأذكر الله في جنبي . ووجه التجوز عن الطاعة أن تارك الحق مخالف الأمر " .

وقال أيضاً : " ... ولما ثبت أنه تعالى ليس بجسم ، وجب تأويل ذلك على ما يليق بجلاله ... " . انظر : إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص ٦٤-٦٥) ، (ص ١٣٢) ، (ص ١٤١) بالترتيب .

وقال الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ) : " لما ثبت بالقواطع العقلية والنقلية أنه تبارك وتعالى منزّه عن الجسمية والتّحيز ، والحلول ، امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه " . انظر : شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (١٢٠٤/٤) .

وقال الإمام الزيلعي (٧٤٣هـ): "والمشبه إذا قال: له تعالى يدٌ ورجلٌ كما للعباد فهو كافرٌ ملعونٌ، وإن قال: جسمٌ لا كالأجسام فهو مبتدعٌ؛ لأنه ليس فيه إلا إطلاق لفظ الجسم عليه، وهو موهم للنقص فرفعه بقوله: لا كالأجسام، فلم يبق إلا مجرد الإطلاق، وذلك معصيةٌ تنهض سبباً للعقاب". انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (١/١٣٥).

فأقل ما قاله العلماء فيمن قال: جسمٌ لا كالأجسام: أنه مبتدعٌ عاصٍ يستحق العقاب، وبعضهم حكم بكفره، والعياذ بالله...

وقال الإمام أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ): "... إذا كان للفظ دلالة على التجسيم فتحمله، إما على ما يسوغ فيه من الحقيقة التي يصح نسبها إلى الله تعالى إن كان اللفظ مشتركاً، أو من المجاز إن كان اللفظ غير مشترك. والمجاز في كلام العرب أكثر من رمل يرين ونهر فلسطين.

فالوقوف مع ظاهر اللفظ الدال على التجسيم عبادةٌ وجهلٌ بلسان العرب وأنحائها ومتصرفاتها في كلامها، وحجب العقول التي مرجع حمل الألفاظ المشككة إليها. ونعوذ بالله أن نكون كالكرامية، ومن سلك مسلكهم في إثبات التجسيم ونسبة الأعضاء لله، تعالى الله عما يقول المفترون علواً كبيراً".

وقال أيضاً: "... والله تعالى منزّه عن الجوارح، وعن صفات الأجسام". انظر: البحر المحيط في التفسير (١/٥٧٨)، (٩/٤٨٧) بالترتيب.

وقال الإمام الذهبي في "العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيماها" (ص ٢١٨): "قال أهل السنة وأصحاب الحديث: أنه ليس بجسم، ولا يشبه الأشياء".

وقال الإمام عضد الدين الإيجي (٧٥٦هـ): "أنه تعالى ليس بجسم، وذهب بعض الجهال إلى أنه جسم، ... والمجسمة قالوا: هو جسم حقيقة، فقيل: من لحم ودم، كمقاتل بن سليمان. وقيل: نور يتلأل كالسبيكة البيضاء، وطوله: سبعة أشبار من شبر نفسه، ومنهم من يقول: أنه على صورة إنسان، فقيل: شاب أمرد جعد قطط، وقيل: شيخ أشمط الرأس واللحية، تعالى الله عن قول المبطلين، والمعتمد في بطلانه: أنه لو كان جسماً لكان متحيزاً، واللازم قد أبطلناه، وأيضاً يلزم تركبه وحدوثه، وأيضاً: فإن كان جسماً لانتصف بصفات الأجسام، إما كلها فيجتمع الضدان، أو بعضها فيلزم الترجيح بلا مرجح أو الاحتياج، وأيضاً، فيكون متناهياً، فيتخصص بمقدار وشكل، واختصاصه بهما دون سائر الأجسام يكون لمخصص ويلزم الحاجة".

وقال أيضاً: " ثم علمت أن الله تعالى ليس جسماً ، ولا في جهة " .

وقال أيضاً: " ... ثم علمت أن الله تعالى ليس جسماً ، ولا في جهة ، ويستحيل عليه مقابلة ومواجهة وتقليب حدقة نحوه " . انظر: كتاب المواقف (٣/ ٣٨-٣٩) ، (٣/ ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٧٤) بالترتيب .

وقال الإمام صلاح كيكليدي الدمشقي (٧٦١هـ) في " إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة " (٢١٩/١) : " ... وَطَرِيقُ الصَّوَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِمَّا فِي الْإِيمَانِ بِهِ وَتَقْوِيضِ عِلْمِهِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمُوهَمَ لِلْجَسْمِيَّةِ وَقَبُولِ الْحَوَادِثِ غَيْرِ مُرَادٍ ، وَإِمَّا بِتَأْوِيلِهِ عَلَى مَعْنَى يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، بِمَا هُوَ عَلَى قَوَاعِدِ مَجَازِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَاسْتِعَارَاتِهَا ، مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ ، وَكُلُّ مَنْ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ يَسْلُكُهُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ ، وَلَيْسَا بِقَوْلَيْنِ لَهُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْأَثَمَةِ ، بَلْ هُمَا طَرِيقَانِ يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا فِي تَصَانِيفِهِ ، وَأَمَّا التَّقْوِيضُ مَعَ اعْتِقَادِ الظَّاهِرِ فَوَيْلٌ لَا يَجُوزُ ، لِلْقَطْعِ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَاتِ الْحُدُوثِ وَسِمَاتِ النَّقْضِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ " .

وقال الإمام تاج الدين السبكي (٧٧١هـ) : " وهذه المذاهب الأربعة والله الحمد في العقائد واحدة ، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم . وإلا فجمهورها على الحق ؛ يقرؤون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول ، ويدنون الله برأي شيخ السنة أبي الحسن الأشعري الذي لم يعارضه إلا مبتدع " .

وقال أيضاً: " وهؤلاء الحنفية ، والشافعية والمالكية وفصحاء الحنابلة والله الحمد في العقائد يد واحدة ، كلهم على رأي أهل السنة والجماعة ، يدنون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله ، لا يحيد عنها إلا رعا من الحنفية والشافعية ، لحقوا بأهل الاعتزال ، ورعا من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم ، وبرأ الله المالكية فلم نر مالكيّاً إلا أشعريّاً عقيدة " . انظر : معيد النعم ومبيد النقم (ص ٢٥) ، (ص ٦٢) بالترتيب .

وقال الإمام الكرمانى (٧٨٦هـ) في " الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري " (٢٥٠/١٢٠) : " ولما كان منزهاً عن الجسميّة والحدقة ونحوها ، لا بدّ من الصّرف إلى ما يليق به " .

وقال الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٣هـ) في " شرح التلويح على التوضيح " (٢٤٣/١) : " ... وَأَمثالُ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّ النَّصُّ عَلَى بُتُوهِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ الْقَطْعِ بِامْتِنَاعِ مَعَانِيهَا الظَّاهِرَةِ الْمُوَافِقَةِ لِمَا فِي الشَّاهِدِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لِتَنْزِهِهِ عَنِ الْجَسْمِيَّةِ ، وَالْجِهَةِ ، وَالْمَكَانِ " .

وقال الإمام سعد الدين التفتازاني في " شرح المقاصد في علم الكلام " (٦٧/٣) : " لما ثبت أن الواجب ليس بجسم ، ظهر أنه لا يتَّصف بشيء من الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة أو الباطنة ، مثل : الصورة ، واللون ، والطعم ، والرائحة ، واللذة ، والألم ، والفرح ، والغم ، والغضب ، ونحو ذلك ، إذ لا يعقل منها إلا ما يخصُّ الأجسام ، وإن كان البعض منها مختصاً بذوات الأنفس ، ولأنَّ البعض منها تغيرات وانفعالات ، وهي على الله تعالى محال " .

وقال الإمام الزركشي (٧٩٤هـ) في " البرهان في علوم القرآن " (٨٣/٢) : " قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] ، اخْتَارَ الْبَيْهَقِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ الْمُعْبُودُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ [الزخرف: ٨٤] ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ . وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَوْجِزِ : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ [الأنعام: ٣] ، أَيُّ : عَالِمٌ بِمَا فِيهِمَا ، وَقِيلَ : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ، جُمْلَةٌ تَامَّةٌ ، ﴿ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ كَلَامٌ آخَرٌ ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُجَسِّمَةِ . وَاسْتَدَلَّتِ الْجَهْمِيَّةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَظَاهِرٌ مَا فَهَمُوهُ مِنَ الْآيَةِ مِنْ أَسْخَفِ الْأَقْوَالِ " .

وقال أيضاً في " تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين الشبكي " (٦٤٨/٤) : " ونقل صاحب (الخصال) من الحنابلة عن أحمد أنه قال : من قال : جسم لا كالأجسام كفر " .

وقال الإمام ابن الملقن (٨٠٤هـ) في " التوضيح لشرح الجامع الصحيح " (٢١٨/١) : " أن الله واحد ، وأنه ليس بجسم ؛ لأنَّ الجسم ليس بشيء واحد ، وإنما هي أشياء كثيرة مؤلفة ، في نفس الترجمة الرد على الجهمية في قولها : أنه تعالى جسم ، تعالى الله عن قولهم . والدليل على استحالة كونه جسماً : أن الجسم موضوع في اللغة للمؤلف المجتمع ، وذلك محال عليه تعالى ؛ لأنه لو كان كذلك لرينفك عن الأعراض المتعاقبة عليه ، الدالة بتعاقبها عليه على حدوثها سلفاء بعضها عند مجيء أضدادها ، وما لرينفك عن المحدثات فمحدث مثلها ، وقد قام الدليل على قدمه تعالى ، فبطل كونه جسماً " .

وقال الإمام ابن خلدون الإشبيلي (٨٠٨هـ) في " ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر " (٦٠٥-٦٠٦) : " والقطع بنفي المكان حاصل من دليل العقل النافي للافتقار . ومن أدلة السُّلوب المؤذنة بالتنزيه مثل : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ، وأشباهه . ومن قوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] ، إذ الموجود لا يكون في مكانين ، فليست في هذا للمكان

قطعاً ، والمراد غيره . ثم طردوا ذلك المحمل الذي ابتدعوه في ظواهر الوجه والعينين واليدين ، والنزول والكلام بالحرف والصوت يجعلون لها مدلولات أعم من الجسمانية وينزهونه عن مدلول الجسماني منها . وهذا شيء لا يعرف في اللغة . وقد درج على ذلك الأول والآخر منهم ، ونافرهم أهل السنة من المتكلمين الأشعرية والحنفية . ورفضوا عقائدهم في ذلك ، ووقع بين متكلمي الحنفية ببخارى وبين الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ما هو معروف .

وأما المجسمة ففعلوا مثل ذلك في إثبات الجسمية ، وأنها لا كالأجسام . ولفظ الجسم له ثبت في منقول الشرعيات . وإنما جرأهم عليه إثبات هذه الظواهر ، فلم يقتصروا عليه ، بل توغلوا وأثبتوا الجسمية ، يزعمون فيها مثل ذلك وينزهونه بقول متناقض سفساف ، وهو قولهم : جسم لا كالأجسام . والجسم في لغة العرب هو العميق المحدود وغير هذا التفسير من أنه القائم بالذات أو المركب من الجواهر وغير ذلك ، فاصطلاحات للمتكلمين يريدون بها غير المدلول اللغوي . فلهذا كان المجسمة أوغل في البدعة بل والكفر . حيث أثبتوا لله وصفاً موهماً يؤهم النقص ، لم يرد في كلامه ، ولا كلام نبيه . فقد تبين لك الفرق بين مذاهب السلف والمتكلمين السنية والمحدثين والمبتدعة من المعتزلة والمجسمة بما أطلعناك عليه . وفي المحدثين غلاة يسمون المشبهة لتصريحهم بالتشبيه ، حتى أنه يحكى عن بعضهم أنه قال : اعفوني من اللحية والفرج وسلوا عما بدا لكم من سواهما . وإن لم يتأول ذلك لهم ، بأنهم يريدون حصر ما ورد من هذه الظواهر الموهمة ، وحملها على ذلك المحمل الذي لأنتمهم ، وإلا فهو كفر صريح والعياذ بالله . وكتب أهل السنة مشحونة بالحجاج على هذه البدع ، وبسط الرد عليهم بالأدلة الصحيحة . وإنما أومأنا إلى ذلك إيماء يتميز به فصول المقالات وجملها " .

وقال الإمام نظام الدين الحسن القمي النيسابوري (٨٥٠هـ) : " ... والاستواء بمعنى الانتصاب ضد الاعوجاج من صفات الأجسام ، وإنه تعالى منزّه عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... ولا يجوز أن يكون المراد من النظر تقليب الحدة إلى جانب المرئي التماساً لرؤيته ، لأن هذا من صفات الأجسام ، وهو تعالى منزّه عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... ولتنزهه سبحانه عن الجسمية وصفاتها " .

وقال أيضاً : " وقال أهل السُّنَّة : الدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَهُ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ ، وعن كُلِّ صفات الحدوث وسمات الإمكان ، دَلٌّ عَلَى أَنَّ السَّاقَ ليرد بها الجارحة " . انظر : غرائب القرآن و رغائب الفرقان (١ / ٢١٠) ، (٢ / ١٩٣) ، (٥ / ٢٣٣) ، (٦ / ٣٤٠) بالترتيب .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " وَقَالَ الْبَيْصَاوِيُّ وَلَمَّا ثَبَتَ بِالْقَوَاطِعِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَنْزَهُ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ وَالتَّحْزِينِ ائْتَمَعَ عَلَيْهِ التَّزَوُّلُ عَلَى مَعْنَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ أَخْفَضَ مِنْهُ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني : " ... وَقَالَ عِيَّاضُ (٥٤٤هـ) : كَانَتْ الْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ الْإِسْتِعَارَةَ كَثِيرًا ، وَهُوَ أَرْفَعُ أَدَوَاتٍ بَدِيعٍ فَصَاحَتِهَا وَإِيجَازُهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ [الإسراء : ٢٤] ، فَمَحَاطَبَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُمْ بِرِداءِ الْكِبَرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ ذَلِكَ تَأَهُ ، فَمَنْ أَجْرَى الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ أَفْضَى بِهِ الْأَمْرُ إِلَى التَّجَسُّمِ ، وَمَنْ لَمْ يَتَّضَحْ لَهُ وَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ مُنْزَهُ عَنِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهَا : إِمَّا أَنْ يُكَذِّبَ نَقْلَتَهَا ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْوِلَهَا ، كَأَنْ يَقُولَ : اسْتَعَارَ لِعَظِيمِ سُلْطَانِ اللَّهِ وَكِبَرِيَّائِهِ وَعَظَمَتِهِ وَهَيْبَتِهِ وَجَلَالِهِ الْمَانِعِ إِدْرَاكَ أَبْصَارِ الْبَشَرِ مَعَ ضَعْفِهَا لِذَلِكَ رِداءِ الْكِبَرِيَاءِ ، فَإِذَا شَاءَ تَقْوِيَةَ أَبْصَارِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ كَشَفَ عَنْهُمْ حِجَابَ هَيْبَتِهِ وَمَوَانِعَ عَظَمَتِهِ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في كلامه على قول اليهودي : " إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ ... " : " ... وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ (٦٥٦هـ) فِي الْمَفْهِمِ : قَوْلُهُ : " إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ : هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الْيَهُودِيِّ ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ التَّجَسُّمَ ، وَأَنَّ اللَّهَ شَخْصٌ ذُو جَوَارِحَ ، كَمَا يَعْتَقِدُهُ غُلَاةُ الْمُسَبِّهَةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَضَحِكُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ جَهْلِ الْيَهُودِيِّ ، وَلِهَذَا قَرَأَ عِنْدَ ذَلِكَ : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ [الزمر : ٦٧] ، أَيٌ : مَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ ، وَلَا عَظَمُوهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ الْمَحَقَّقَةُ ، وَأَمَّا مَنْ زَادَ وَتَصَدِّقًا لَهُ ، فَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّمَا مِنْ قَوْلِ الرَّائِي ، وَهِيَ بَاطِلَةٌ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُصَدِّقُ الْمُحَالَ ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ فِي حَقِّ اللَّهِ مُحَالٌ ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَا يَدٍ ، وَأَصَابِعَ ، وَجَوَارِحَ ، كَانَ كَوَاحِدٍ مِنَّا ، فَكَانَ يَجِبُ لَهُ مِنَ الْإِفْتِقَارِ ، وَالْحُدُوثِ ، وَالتَّقْصِيرِ ، وَالْعَجْزِ ، مَا يَجِبُ لَنَا ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا ، إِذْ لَوْ جَاوَزَتِ الْإِلَهِيَّةُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ لَصَحَّتْ لِلدَّجَالِ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، فَالْمُفْضِي إِلَيْهِ كَذِبٌ ، فَقَوْلُ الْيَهُودِيِّ كَذِبٌ وَمُحَالٌ ، وَلِذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ، وَإِنَّمَا تَعَجَّبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَهْلِهِ ، فَظَنَّ الرَّائِي أَنَّ ذَلِكَ التَّعَجُّبَ تَصَدِيقٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ

، فَإِنْ قِيلَ : قَدْ صَحَّ حَدِيثُ : إِنْ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ ، فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ إِذَا جَاءَنَا مِثْلُ هَذَا فِي الْكَلَامِ الصَّادِقِ تَأْوِيلُهُ أَوْ تَوَقَّفْنَا فِيهِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ وَجْهُهُ مَعَ الْقَطْعِ بِاسْتِحَالَةِ ظَاهِرِهِ ، لِضُرُورَةِ صَدَقِ مَنْ ذَلَّتِ الْمُعْجِزَةُ عَلَى صِدْقِهِ ، وَأَمَّا إِذَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ مَنْ يُخَوِّرُ عَلَيْهِ الْكَذِبَ بَلْ عَلَى لِسَانِ مَنْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ عَنْ نَوْعِهِ بِالْكَذِبِ وَالتَّحْرِيفِ كَذَبْنَاهُ وَبَيَّحْنَاهُ ، ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَّحَ بِتَصَدِيقِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَصَدِيقاً لَهُ فِي الْمَعْنَى ، بَلْ فِي اللَّفْظِ الَّذِي نَقَلَهُ مِنْ كِتَابِهِ عَنْ نَبِيِّهِ ، لَوْ نَقَطَ بِأَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/ ٣١) ، (١٣/ ٤٣٢) ، (١٣/ ٣٩٨) بالترتيب .

وقال الإمام بدر الدين العيني في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري " (١٠٢/٢٥) : " ... وَلَمَّا كَانَ مَنْزَعًا عَنِ الْجَسَمِيَّةِ وَالْحَدَقَةِ وَنَحْوَهُمَا ، لَا بُدَّ مِنَ الصَّرْفِ إِلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ . وَاحْتَجَّتِ الْمَجَسِّمَةُ بِقَوْلِهِ : " إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ " ، عَلَى أَنَّ عَيْنَهُ كَسَائِرِ الْأَعْيُنِ . قُلْنَا : إِذَا قَامَتِ الدَّلَائِلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مُحَدَّثًا ، وَجَبَ صَرْفُ ذَلِكَ إِلَى مَعْنَى يَلِيْقُ بِهِ ، وَهُوَ نَفْيُ النِّقْصِ وَالْعَوَرِ عَنْهُ ، جَلَّتْ عَظَمَتُهُ " .

وقال الإمام التَّعَالِي فِي " الجواهر الحسان في تفسير القرآن " (١٣٤/٢) : " ... فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مَنْزَعٌ عَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ " .

وقال أيضاً في (٣٩٩/٢) : " ... وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ : الْعَقِيدَةُ فِي هَذَا الْمَعْنَى : نَفْيُ التَّشْبِيهِ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا لَهُ جَارِحَةٌ ، وَلَا يُسَبَّهُ ، وَلَا يُكَيَّفُ ، وَلَا يَتَحَيَّرُ ، وَلَا تُخْلَعُ الْحَوَادِثُ ، تَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الْمَبْطُلُونَ عُلوًّا كَبِيرًا " .

وقال الإمام إبراهيم البقاعي في " نظم الدرر في تناسب الآيات والسُّور " (٥٨٥/٨) : " وَقَالَ الْإِقْلِيشِيُّ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ : الْأَحَدُ هُوَ الَّذِي لَيْسَ بِمُنْقَسَمٍ وَلَا مُتَجَزِّئٍ ، فَهُوَ عَلَى هَذَا اسْمُ لَعَيْنِ الذَّاتِ ، فِيهِ سَلْبُ الْكَثَرَةِ عَنْ ذَاتِهِ ، فَتَقَدَّسَ بِهَذَا الْوَصْفِ عَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ الْقَابِلَةِ لِلتَّجْزِيِّ وَالْانْقِسَامِ " .

وقال الإمام السُّيُوطِي فِي " حَاشِيَتِهِ عَلَى سِنَنِ النَّسَائِيِّ " (٢٢١/٨) : " وَقَدْ شَهِدَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ مُثَالَّةِ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَارِحِ " .

وقال أيضاً : " وَقَالَ الْمَظْهَرِيُّ : أَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْزَعٌ عَنِ الْحَدَثِ وَصِفَةِ الْأَجْسَامِ ، وَكُلِّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ فِي صِفَاتِهِ مِمَّا يُنبِئُ عَنِ الْجِهَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَالنُّزُولِ وَنَحْوِهَا ، فَلَا نَحْوُصَ فِي تَأْوِيلِهِ ، بَلْ نَوْمَنُ بِمَا هُوَ مَدْلُولُ تِلْكَ الْأَلْفَافِ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، مَعَ التَّنْزِيهِ عَمَّا يُوْهَمُ

الجسميّة والجهة " . انظر : شرح سنن ابن ماجه (١٨/١) ، مضمن ثلاثة شروح : (مصباح الزجاجة للسيوطي) ، (إنجاح الحاجة لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي) ، (ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات لفخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي الكنكوهي) .

وقال الإمام القسطلاني (٩٢٣هـ) : " والله سبحانه وتعالى منزّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " .

وقال أيضاً في شرحه لحديث : " إنّ الله ليس بأعور ... " : " ... فالمراد التّمثيل والتّقريب للفهم ، لا إثبات الجارحة ، ولا دلالة فيه للمجسّمة ، لأنّ الجسم حادث وهو قديم ، فالمراد : نفي النقص والعور عنه ، وأنّه ليس كمن لا يرى ولا يبصر ، بل مُنتَفٍ عنه جميع النقائص والآفات " .

وقال أيضاً : " ... وقالت المجسّمة : معناه الاستقرار ، ودفع بأنّ الاستقرار من صفات الأجسام ، ويلزم منه الحلول ، وهو مُحال في حقّه تعالى " . انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٢٦٩/١٠) ، (٣٨٣/١٠) ، (٣٩١/١٠) بالترتيب .

وقال الإمام محي الدين عبد القادر العيّدروس في " النور السّافر عن أخبار القرن العاشر " (١٧٥/١) نقلاً عن الإمام محمّد بن عليّ بن عراق الكِنَاني الشّافعي (٩٣٣هـ) : " ذاته لَيْسَ بجوهر ، فالجوهر بالتّحيز معرّف ، وَلَا بعَرَض ، فالعرض باستحالة البقاء مَوْصُوف ، وَلَا بجسم ، فالجسم بالجهات محفوف ، هُوَ الله الَّذِي لَا آلَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُوسُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى مِنْ غَيْرِ تَمَكُّنٍ وَلَا جُلُوسٍ ، لَا الْعَرْشُ لَهُ مِنْ قَبْلِ الْقَرَارِ ، وَلَا الاسْتَوَاءُ مِنْ جِهَةِ الاسْتِقْرَارِ ، الْعَرْشُ لَهُ حَدٌّ وَمَقْدَار ، الرَّبُّ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ، الْعَرْشُ تَكْوِينُهُ خَوَاطِرُ الْعُقُولِ ، وَتَصْنِفُهُ بِالْعَرْضِ وَالطُّولِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَحْمُولٌ ، وَالْقَدِيمُ لَا يَحُولُ وَلَا يَزُولُ ، الْعَرْشُ بِنَفْسِهِ هُوَ الْمَكَانُ ، وَلَهُ جَوَانِبُ وَأَرْكَانُ ، وَكَانَ اللهُ وَلَا مَكَانَ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ، جَلَّ عَنْ التَّشْبِيهِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَالتَّكْوِينِ وَالتَّغْيِيرِ ، وَالتَّأْلِيفِ وَالتَّصْوِيرِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿[الشورى: ١١] .

وقال الإمام الرّملي (٩٥٧هـ) في " فتاوى الرّملي " (٣٠٣/٤) : " وَقَالَ الزَّنْجَانِيُّ : ذَكَرَ الْيَدِي وَشَيْخِي قَدَسَ اللهُ رُوحَهُ فِي كِتَابِ جَوَامِعِ الْحَقَائِقِ وَالْأُصُولِ فِي شَرْحِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ عِنْدَ قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ» : إِنَّ النَّوْمَ لَمَّا كَانَ حَالَةً تَعْرِضُ لِلْحَيَوَانِ بِوَاسِطَةِ اسْتِرْحَاءٍ يَحْدُثُ فِي الْأَعْصَابِ الدِّمَاغِيَّةِ عِنْدَ تَصَاعُدِ الْأَبْخَرَةِ إِلَيْهَا ، اسْتَحَالَ عُرُوضُهُ لِلْمَنْزَعِ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ " .

وقال الإمام ابن نُجيم المصري (٩٧٠هـ): " وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا حَالٌ بِمَكَانٍ " . انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٠٥ / ٨) ، ومعه تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري ، وبالحاشية : منحة الخالق لابن عابدين .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ): " وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَنْزَرُهُ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ وَسَائِرِ لَوَازِمِهَا " . انظر : الفتح المبين بشرح الأربعين (ص ١٨٥) .

وقال أيضاً في " المنهاج القويم " (ص ١٤٤): " واعلم أَنَّ القرافي وغيره حكوا عن الشَّافعي ، ومالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة ، رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتَّجسيم ، وهم حقيقون بذلك " .

وقال أيضاً في " الفتاوى الحديثية " (ص ٢٧٠-٢٧١): " ... وَسُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعْنَا بِهِ : فِي عَقَائِدِ الْحَنَابِلَةِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى شَرِيفِ عِلْمِكُمْ ، فَهَلْ عَقِيدَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَعَقَائِدِهِمْ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : عَقِيدَةُ إِمَامِ السَّنَةِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَجَعَلَ جَنَّاتِ الْمَعَارِفِ مُتَقَلَّبَةً وَمَأْوَاهُ ، وَأَفَاضَ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ مِنْ سَوَائِغِ امْتِنَانِهِ ، وَبَوَّاهُ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى مِنْ جَنَانِهِ ، مُوَافَقَةً لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْمُبَالِغَةِ التَّامَّةِ فِي تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاهِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ، مِنَ الْجِهَةِ ، وَالْجَسَمِيَّةِ ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ سَائِرِ سِمَاتِ النَّقْصِ ، بَلْ وَعَنْ كُلِّ وَصْفٍ لَيْسَ فِيهِ كَمَالٌ مُطْلَقٌ ، وَمَا اشْتَهَرَ بَيْنَ جَهْلَةِ الْمُنْسَوِيْنَ إِلَى هَذَا الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْمُجْتَنِّهِدِ مِنْ أَنَّهُ قَائِلٌ بِشَيْءٍ مِنَ الْجِهَةِ أَوْ نَحْوِهَا ، فَكَذَبَ وَبُهْتَانٌ وَافْتِرَاءٌ عَلَيْهِ ، فَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، أَوْ رَمَاهُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَثَالِبِ الَّتِي بَرَّاهُ اللَّهُ مِنْهَا ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَافِظُ الْحُجَّةُ الْقُدْوَةُ الْإِمَامُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوَازِيِّ مِنْ أَيْمَةِ مَذْهَبِهِ الْمُبَرِّئِينَ مِنْ هَذِهِ الْوَصْمَةِ الْقَبِيحَةِ الشَّنِيعَةِ ، أَنَّ كُلَّ مَا نَسَبَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ كَذَبٌ عَلَيْهِ وَافْتِرَاءٌ وَبُهْتَانٌ ، وَأَنَّ نَصُوصَهُ صَرِيحَةٌ فِي بَطْلَانِ ذَلِكَ ، وَتَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ ، فَأَعْلَمَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ " .

وقال في " الصَّوَاعِقُ الْمُحْرِقَةُ عَلَى أَهْلِ الرَّفْضِ وَالضَّلَالِ وَالزَّنْدَقَةِ " (٥٧٠ / ٢): " وَالْحَقُّ مَنْزَرُهُ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ " .

وقال الإمام الشَّرِينِي الشَّافِعِي (٩٧٧هـ) في كلامه على حديث النُّزُولِ : " وهذا الحديث من أحاديث الصِّفَاتِ وفيه مذهبان معروفان :

أَحَدُهُمَا : وهو مذهب السَّلَفِ وغيرهم : أَنَّهُ يَمُرُّ كَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلَا تَعْطِيلٍ ، وَتَرْكِ الْكَلَامِ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ ، مَعَ الْإِيمَانِ بِهِ وَتَنْزِيهِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ .

الْمَذْهَبُ الثَّانِي : وهو قول جماعة من المتكلمين وغيرهم : أَنَّ الصُّعُودَ وَالنُّزُولَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، فَاللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ " . انظر : السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٩٧ / ٤) .

وقال الإمام علي بن سلطان القاري (١٠١٤ هـ) : " وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُدُوثِ وَصِفَةِ الْأَجْسَامِ ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ فِي صِفَاتِهِ ، بِمَا يُنْبِئُ عَنِ الْجِهَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ ، وَالِاسْتِقْرَارِ وَالِاتِّبَانِ ، وَالنُّزُولِ ، فَلَا نَخُوضُ فِي تَأْوِيلِهِ ، بَلْ نُوْمِنُ بِمَا هُوَ مَدْلُولٌ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي أَرَادَ سُبْحَانَهُ ، مَعَ التَّنْزِيهِ عَمَّا يُوهِمُ الْجِهَةَ وَالْجِسْمِيَّةَ " .

وقال أيضاً : " فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ ، وَعَمَّا يُؤَدِّي إِلَيْهَا " . انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان القاري (٣٥٠٦ / ٨) ، (٣٥٢٨ / ٨) بالترتيب .

وقال الإمام زين الدين المناوي (١٠٣١ هـ) : " ... والكلام كله في مبتدع لا يكفر ببدعته ، أمّا من كفر بها كمنكر العلم بالجزئيات ، وزاعم التّجسيم أو الجهة أو الكون أو الاتّصال بالعالم أو الانفصال عنه ، فلا يوصف عمله بقبول ولا ردّ ، لأنّه أحقر من ذلك " .

وقال أيضاً : " والله منزّه عن الجسميّة ولوازمها " .

وقال أيضاً : " فالمراد بقرب العبد من ربّه قربهُ بالعمل الصّالح لا قرب المكان لأنّه من صفات الأجسام المستحيلة عليه " . انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٧٢ / ١) ، (٥١٤ / ١) ، (٢٦٤ / ٣) بالترتيب .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (١٠٣٣ هـ) في " أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات " (ص ١٣٢ - ١٣٤) : " قَالَ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ الْحَنْفِيُّ (٨٦١ هـ) بَعْدَ أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْإِسْتِوَاءِ مَا حَاصِلُهُ : وَجُوبُ الْإِبْرَاهِيمِ بِأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ، مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ ، وَأَمَّا كَوْنُ الْإِسْتِوَاءِ بِمَعْنَى الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى الْعَرْشِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ ، فَأَمْرٌ جَائِزٌ الْإِرَادَةِ ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى إِرَادَتِهِ عَيْنًا ، فَالْوَاجِبُ عَيْنًا مَا ذَكَرْنَا ، لَكِنْ قَالَ : إِذَا خِيفَ عَلَى الْعَامَّةِ عَدَمُ فَهْمِ الْإِسْتِوَاءِ إِلَّا بِالِاتِّصَالِ وَنَحْوِهِ مِنْ لَوَازِمِ الْجِسْمِيَّةِ ، فَلَا بَأْسَ بِصَرْفِ فَهْمِهِمْ إِلَى الْإِسْتِيلَاءِ .

قَالَ : وَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرَ كُلُّ مَا وَرَدَ بِمَا ظَاهَرَهُ الْجِسْمِيَّةُ فِي الشَّاهِدِ ، كَالِإِصْبَعِ ، وَالْيَدِ ، وَالْقَدَمِ ، فَإِنَّ الْإِصْبَعِ وَالْيَدَ صِفَةً لَهُ تَعَالَى لَا بِمَعْنَى الْجَارِحَةِ ، بَلْ عَلَى وَجْهِ يَلِيقُ بِهِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِهِ .

وَقَدْ تَوَوَّلَ الْيَدَ وَالْإِصْبَعُ بِالْقُدْرَةِ وَالْقَهْرِ ، وَقَدْ يُوَوَّلُ الْيَمِينَ فِي قَوْلِهِ : " الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ " . أَخْرَجَهُ الْأَزْرَقِيُّ فِي أَخْبَارِ مَكَّةَ وَمَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الْأَنْبَاءِ (٣٢٥ / ١) ، ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْوَاهِيَةِ

(٢/ ٨٥ برقم ٩٤٤ ، وقال : "هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ بَشْرٍ قَدْ كَذَبَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ : "هُوَ فِي عَدَدِ مَنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ ، قَالَ : وَأَبُو مَعْشَرٍ ضَعِيفٌ) .

على التَّشْرِيفِ وَالْإِكْرَامِ ، لما ذكرنا من صرفِ فهمِ الْعَامَّةِ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ ، قَالَ : وَهُوَ مُمَكِّنٌ أَنْ يُرَادَ وَلَا يَجْزِمُ بِإِرَادَتِهِ عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ ، وَحُكْمِ الْمُتَشَابِهِ : انْقِطَاعُ مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ مِنْهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ ، وَإِلَّا لَكَانَ قَدْ عَلِمَ " .

وقال الإمام علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي ، أبو الفرج ، نور الدين ابن برهان الدين (١٠٤٤هـ) في " السيرة الحلبية " (١٥٢/٢) : " ... فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] السُّورَةُ " ، أي : متوحد في صفات الجلال والكمال ، منزَّه عن الجسميَّة ، واجب الوجود لذاته ، أي : اقتضت ذاته وجوده ، مستغن عن غيره ، وكلُّ ما عداه محتاج إليه " .

وقال الإمام محمد بن علان الصديقي الشافعي الأشعري (١٠٥٧هـ) في " الفتوحات الربانيَّة على الأذكار النَّوَوِيَّة " (١٩٦/٣) : " وَأَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَرُهُ عَنِ الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ وَالْجِسْمِ ، وَسَائِرِ أَوْصَافِ الْحُدُوثِ ، وَهَذَا مَعْتَقَدُ أَهْلِ الْحَقِّ وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَمَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ مِنَ الْقَوْلِ بِالْجِهَةِ أَوْ نَحْوِهَا كَذِبٌ صَرَّاحٌ عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْ أَكْبَارِ الْحَنَابِلَةِ " .

وقال الإمام أحمد بن محمد بن عمر الحفَّاجي (١٠٦٩هـ) : " ... لِأَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَرُهُ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ وَالْكَيفِيَّةِ " . وقال أيضاً : " وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَنْزَرُهُ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنَ التَّرَكِيبِ ، لِأَنَّهُ وَاحِدٌ أَحَدٌ ، لَا يُضَافُ إِلَيْهِ انْقِسَامُ حَقِيقَةٍ وَلَا فَرْضٌ ، وَلَا خَارِجٌ وَلَا ذَهْنٌ " .

وقال أيضاً : " ... وَاللَّهُ تَعَالَى مَنْزَرُهُ عَنِ الْجَوَارِحِ ، وَعَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ " . انظر : حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ (٣٧٨/٦) ، (٤٣٥/٧) ، (٥٧/٨) بِالترتيب .

وقال الإمام عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي (١٠٧١هـ) في " العين والأثر في عقائد أهل الأثر " (ص ٣٤-٣٥) : " وَيَجِبُ الْجُزْمُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا جِسْمٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا تَحُلُّهُ الْحَوَادِثُ ، وَلَا يَحُلُّ فِي حَدَثٍ ، وَلَا يَنْحَصِرُ فِيهِ . فَمَنْ اعْتَقَدَ أَوْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ بَذَاتِهِ فِي مَكَانٍ ، فَكَافِرٌ ، بَلْ يَجِبُ الْجُزْمُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ ، فَكَانَ وَلَا مَكَانَ ، ثُمَّ خَلَقَ الْمَكَانَ ، وَهُوَ كَمَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِ الْمَكَانِ ، وَلَا يَعْرِفُ بِالْحَوَاسِّ ، وَلَا يَقَاسُ بِالنَّاسِ ، فَهُوَ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ شَيْءٌ ، وَلَا يَشْبَهُ شَيْئًا ، وَلَا يَشْبَهُهُ شَيْءٌ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ : مَهْمَا خَطَرَ بِالْبَالِ ، أَوْ تَوَهَّمَ الْخِيَالُ ، فَهُوَ بِخِلَافِ ذِي الْإِكْرَامِ وَالْجَلَالِ " .

وقال الإمام أحمد بن غانم النفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) في " الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني " (٢/ ٢٨٢) : " ... (وَيُقْتَلُ) وَجُوباً كُلُّ (مَنْ ارْتَدَّ) ، أَي : فَطَعَ إِسْلَامَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ بِصَرِيحٍ لَفْظِهِ كَقَوْلِهِ : ﴿عُرِّقَ أَنْتَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٠] أَوْ الْبَعِيدُ كَفَرَ بِاللَّهِ ، أَوْ أَشْرَكَ بِهِ ، أَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الْكُفْرَ ، كَقَوْلِهِ : الصَّلَوَاتُ الْحُمُسُ غَيْرُ مَفْرُوضَةٍ ، أَوْ الرُّكُوعُ أَوْ السُّجُودُ غَيْرُ فَرَضٍ ، لِأَنَّ الْجَاهِدَ كَافِرٌ ، أَوْ الْحَبْجُ غَيْرُ فَرَضٍ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ ، أَوْ اللَّهُ جِسْمٌ كَأَجْسَامِ الْحَوَادِثِ ... " .

وقال الإمام إسماعيل حقي الخلوتي (١١٢٧هـ) : " ... وفي بحر العلوم : هو العلي شأنه ، أي : أمره وجلاله في ذاته وأفعاله ، لا شيء أعلى منه شأنًا ، لأنه فوق الكل بالإضافة وبحسب الوجوب - وهو فعيل من العلو في مقابلة السفل ، وهما في الأمور المحسوسة ، كالعرش ، والكرسي مثلاً ، وفي الأمور المعقولة ، كما بين النبي وأُمَّته ، وبين الخليفة والسلطان ، والعالم والمتعلم من التفاوت في الفضل والشرف والكمال والرفعة ، ولما تقدّس الحق سبحانه عن الجسميّة ، تقدّس علوه عن أن يكون بالمعنى الأول ، وهو الأمور المحسوسة ، فتعيّن واختصّ بالثاني ... " .

وقال أيضاً : " ... فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ، أي : نَزَّهوه تنزيهاً عما يصفونه به ، من اتخاذ الشريك ، والصّاحبة ، والولد ، لأنّ ذلك من صفات الأجسام ، ولو كان الله جسماً لم يقدر على خلق العالم وتدبير أمره ... " . انظر : روح البيان (٥٥/٦) ، (٤٦٤/٥) بالترتيب .

وقال الإمام محمد بن عبد الهادي السّندي (١١٣٨هـ) في " حاشيته على سنن النسائي " (٨/ ٢٢٢) : " وآلاً فقد قام الأدلة العقلية والنقلية على أنّه تعالى منزّه عن مماثلة الأجسام والجوارح " .

وقال الإمام محمد بن محمد ، ابن شرف الدّين الحلبي الشافعيّ القادري (١١٤٧هـ) في " فتاوي الحلبي على المذهب الشافعي " (١/ ٧٦) : " ليس المراد بالاستواء معناه الحقيقي الذي هو الاستقرار والجلوس ؛ لأنّ هذا من خواص الأجسام ، والله تعالى منزّه عن ذلك ، بل اختلف أهل السدنة في معناه على قولين ؛ أحدهما : التّأويل ، ونقل عن الأكثرين ، فعلى هذا المراد بالاستواء الاستيلاء ، ويعود هذا المعنى إلى القدرة ؛ أي : استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات . وبالاستيلاء عليه مستولياً على الوجود بأسره . تقول : استوى الأمر لزيد : إذا كمل له وصار مستولياً عليه . والقول الثاني : إنّها نفوُض أمر معناه إلى الله تعالى مع اعتقاد أنّه تعالى منزّه عن الجهة ، متعال عن الجسميّة ، وهذا الطّريق أسلم ، لكن الأول أحكم " .

وقال الإمام شمس الدين السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) : " ... وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، فَهِيَ مِنَ الْمُسْتَحِيلَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى ، وَمَا نَفَاهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ فِي مُحْكَمِ الذِّكْرِ ، كَقَوْلِهِ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] ، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل : ٧٤] ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة : ٢٢] ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٣ - ٤] ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الفرقان : ٢] ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الإسراء : ١١١] ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . "

وقال أيضاً : " (فَالْتَقَدِّيسُ) تَنْزِيهِ الرَّبِّ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا . "

وقال أيضاً : " وَالْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ " . انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (٢٦٢/١) ، (٢٦٣/١) ، (٢٥٥/٢) بالترتيب .

وقال الإمام الزبيدي (١٢٠٥هـ) : " ... والله تعالى منزّه عن التَّحْيِزِ ، ولأنَّ الحلول ينافي الوجوب الذاتي لافتقار الحالِّ إلى المحلِّ . وأمّا صفاته فلا أنَّ الانتقال من صفات الأجسام ، والله تعالى منزّه عن الجسميّة " .

وقال أيضاً : " ... ولما ثبت انتفاء الجسميّة بالمعنى المذكور ، ثبت انتفاء لوازمها ، وانتفاء الملزوم يستلزم انتفاء لازمه المساوي ، ولوازم الجسميّة هي : الاتّصاف بالكميّات المحسوسة بالحسّ الظاهر أو الباطن من اللون ، والرائحة ، والصّورة ، والعوارض النّفسانيّة من اللذة ، والألم ، والفرح ، والغمّ ، ونحوها ، ولأنَّ هذه الأمور تابعة للمزاج المستلزم للتّركيب المنافي للوجوب الذاتي ، ولأنَّ البعض منها تغيّرات وانتقالات ، وهي على الباري تعالى محالٌّ ، وما ورد في الكتاب والسّنة من ذكر الرّضا ، والغضب ، والفرح ، ونحوها ، يجب التّنزيه عن ظاهره على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى " . انظر : تحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدّين (٢/٢٤) ، (٢/٩٩) بالترتيب ، وانظر أيضاً : (٩/٤٧) ، (٩/١٢٨) .

وقال الإمام محمّد ثناء الله النقشبندي المظهري (١٢٢٥هـ) : " أجمع علماء أهل السّنة من السّلف والخلف أن الله سبحانه منزّه عن صفات الأجسام وسهات الحدوث " . انظر : التفسير المظهري (١/٢٤٩) ، وانظر : (٦/٥) .

وقال الإمام محمّد عرفه الدّسوقي (١٢٣٠هـ) : " ... قَوْلُهُ : (أَوْ لَفْظٌ يَتَضَمَّنُهُ) ، أَيُّ : يَقْتَضِي الْكُفْرَ ، أَيُّ : يَدُلُّ عَلَيْهِ ، سَوَاءٌ كَانَتْ الدَّلَالَةُ التَّزَامِيَّةَ ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُ جِسْمٌ مُنَحْضَرٌّ ، فَإِنْ تَحْيِزُهُ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ لِإِقْتِرَارِهِ لِلْحَيِّزِ ، وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ كُفْرٌ أَوْ تَضَمُّنِيَّةٌ ، كَمَا إِذَا أَتَى بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنَى مُرْكَبٌ مِنْ كُفْرٍ وَغَيْرِهِ ... " . انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/٣٠١) .

وقال الإمام ابن عابدين الحنفي (١٢٥٢هـ) : " (قَوْلُهُ : كَقَوْلِهِ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقُلْ كَالْأَجْسَامِ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَا كَالْأَجْسَامِ فَلَا يَكْفُرُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ الْمُوهِمِ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مُجَرَّدُ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ " . انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/ ٥٦١) .

وقال الإمام شهاب الدين محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) عند تفسير قوله تعالى : ﴿حَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٣] : " ... واستدل بالآية على أنه تعالى ليس من قبيل الأجرام والأجسام ، كما يقوله المجسمة ، ووجه ذلك أنها تدل على احتياج الأجرام والأجسام إلى خالق سبحانه وتعالى لا يجانسها ، وإلا لاحتاج إليه فلا يكون خالقاً " .

وقال أيضاً عند تفسير قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] : " أن قوله سبحانه : ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ يدل على أنه عز وجل ليس بجسم ، إذ لو كان جسماً لكان غائباً عنّا ، فيكون أفلاً ، والأفول ينافي الربوبية ، ولا يخفى أن عد تلك الغيبة المفروضة أفولاً لا يخلو عن شيء ، لأن الأفول احتجاب مع انتقال ، وتلك الغيبة المفروضة لم تكن كذلك ، بل هي مجرد احتجاب فيما يظهر . نعم أنه ينافي الربوبية أيضاً ، لكن الكلام في كونه أفولاً لئتم الاحتجاج بالآية ، لا يقال : قد جاء في حديث الإسراء ذكر الحجاب ، فكيف يصح القول بأن الاحتجاب منافي للربوبية لأننا نقول : الحجاب الوارد - كما قال القاضي عياض - إنما هو في حق العباد ، لا في حق تعالى ، فهم المحجوبون ، والباري جل اسمه منزّه عما يحجبه ، إذ الحجاب إنما يحيط بمقدّر محسوس ، ونص غير واحد أن ذكر الحجاب له تعالى تمثيل لمنعه سبحانه الخلق عن رؤيته " .

وقال أيضاً : " إذ علمت هذا فاعلم أن إطلاق النور على الله سبحانه وتعالى بالمعنى اللغوي والحكمي السابق غير صحيح ، لكمال تنزّهه جلّ وعلا عن الجسميّة والكيفيّة ولوازمهما " . انظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٧/ ٣٤٠) ، (٤/ ١٩٧) ، (٩/ ٣٥٦) بالترتيب .

وقال الإمام محمد بن أحمد بن محمد عlish ، أبو عبد الله المالكي (١٢٩٩هـ) : " وَسَوَاءٌ كَفَرَ (بِ) قَوْلِ (صَرِيحٍ) فِي الْكُفْرِ ، كَقَوْلِهِ كُفِّرَ بِاللَّهِ أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَوْ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِاللَّهِ اِثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ الْمَسِيحِ ابْنِ اللَّهِ أَوْ الْعَزِيزِ ابْنِ اللَّهِ (أَوْ) بِ (لَفْظٍ يَفْتَضِيهِ) ، أَيْ : يَسْتَلْزِمُ اللَّفْظُ الْكُفْرَ اسْتِلْزَامًا بَيِّنًا ، كَجَحْدِ مَشْرُوعِيَّةِ شَيْءٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْقُرْآنِ أَوْ الرَّسُولِ ، وَكَاعْتِقَادِ جِسْمِيَّةِ اللَّهِ

وَتَحْيِيزُهُ ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ وَاحْتِيَاجَهُ لِحُدُوثٍ وَنَفْيِ صِفَاتِ الْأُلُوْهِيَّةِ عَنْهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَعَظُمَ شَأْنُهُ " . انظر :
منح الجليل شرح مختصر خليل (٢٠٥-٢٠٦) .

وقال الإمام العظيم آبادي (١٣٢٩هـ) في " عون المعبود شرح سنن أبي داود ، ومعه حاشية ابن القيم " (٢٩/١٣) : " وَاللَّهِ تَعَالَى مُنْزَهُ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ " .

وقال الإمام سليم البشري المالكي (١٣٣٥هـ) : " ... من اعتقد أن الله جسم أو أنه ماسّ للسطح الأعلى من العرش ، وبه قالت الكرامية واليهود ، وهؤلاء لا نزاع في كفرهم ، ومنهم من أثبت الجهة مع التنزيه ، وأن كونه فيعلا ليس ككون الأجسام ، وهؤلاء ضلال فُسِّقَ في عقيدتهم ، وإطلاقهم ما لم يأذن به الشارع ، ولا مرية أن فاسق العقيدة أقبح وأشنع من فاسق الجارحة بكثير ، سيما من كان داعية ، أو مُقتدئ به " . انظر :
فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص ٦٥) .

وقال الإمام يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني (١٣٥٠هـ) في " وسائل الوصول إلى شمائل الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ " (٣٧٠/١) : " والباري جَلَّ وعلا منزّه عن الجسميّة والعرضيّة " .
وقال الإمام أبو العلا المباركفوري (١٣٥٣هـ) : " ... فَإِنَّ فُسْرَ الصَّمَدِ بِهَذَا كَانَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَيَتَعَالَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ صِفَاتِ الْجِسْمِيَّةِ " . انظر : تحفة الأخوذي بشرح جامع الترمذي (٢١١/٩) .

وقال الإمام محمد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ) : " وَلَكِنْ تَقْدِيسُهُ الَّذِي هُوَ نَفْيٌ لِلْمَحَالِّ عَنْهُ ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُفَصَّلًا ، فَإِنَّ الْمُنْفَى هِيَ الْجِسْمِيَّةُ وَلَوَازِمُهَا ... وَهَذَا أَقُولُ : يَحْرُمُ عَلَى الْوَعَاظِ عَلَى رُءُوسِ الْمُنَابِرِ الْجَوَابُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْحَوْصِ فِي التَّأْوِيلِ وَالتَّفْصِيلِ ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الْإِفْتِصَارُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَذَكَرَهُ السَّلَفُ ، وَهُوَ الْمُبَالِغَةُ فِي التَّقْدِيسِ وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ ، وَأَنَّهُ - تَعَالَى - مُنْزَهُ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَعَوَارِضِهَا ، وَلَهُ الْمُبَالِغَةُ فِي هَذَا بِمَا أَرَادَ حَتَّى يَقُولَ : كُلُّ مَا خَطَرَ بِبَالِكُمْ وَهَجَسَ فِي ضَمِيرِكُمْ وَتُصَوَّرَ فِي خَاطِرِكُمْ ، فَاللهُ - تَعَالَى - خَالِقُهَا ، وَهُوَ مُنْزَهُ عَنْهَا وَعَنْ مُشَابَهَتِهَا ، وَأَنْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِخْبَارِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْمُرَادِ فَلَسْتُمْ مِنْ أَهْلِ مَعْرِفَتِهَا وَالسُّؤَالِ عَنْهَا ، فَاسْتَغْلُوا بِالتَّقْوَى ، فَمَا أَمَرَكُمُ اللهُ - تَعَالَى - بِهِ فافْعَلُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَهَذَا قَدْ نُهِيتُمْ عَنْهُ فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ ، وَمَهْمَا سَمِعْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَاسْكُتُوا ، وَقُولُوا : آمَنَّا ، وَصَدَقْنَا ، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا أُوتِينَا " .

وقال أيضاً : " وَمَا أَهْوَنَ عَلَى الْبَصِيرِ أَنْ يَغْرَسَ فِي قَلْبِ الْعَامِّيِّ التَّنْزِيهِ وَالتَّقْدِيسَ عَنْ صُورَةِ النُّزُولِ ، بِأَنْ يَقُولَ لَهُ : إِنْ كَانَ نُزُولُهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِيَسْمِعَنَا نِدَاءَهُ وَقَوْلَهُ فَمَا أَسْمَعْنَا ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي نُزُولِهِ ؟ وَلَقَدْ كَانَ

يُمْكِنُهُ أَنْ يُنَادِينَا كَذَلِكَ وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ أَوْ عَلَى السَّمَاءِ الْعُلْيَا ، فَهَذَا الْقَدْرُ يَعْرِفُ الْعَامِّيُّ أَنَّ ظَاهِرَ النُّزُولِ بَاطِلٌ ، بَلْ مِثَالُهُ أَنْ يُرِيدَ مَنْ فِي الْمَشْرِقِ إِسْمَاعَ شَخْصٍ فِي الْمَغْرِبِ ، وَمُنَادَاتُهُ ، فَتَقَدَّمَ إِلَى الْمَغْرِبِ بِأَقْدَامٍ مَعْدُودَةٍ ، وَأَخَذَ يُنَادِيهِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا يَسْمَعَ ، فَيَكُونُ نَقْلُهُ الْأَقْدَامَ عَمَلًا بَاطِلًا وَفِعْلًا كَفِعْلِ الْمَجَانِينِ ، فَكَيْفَ يَسْتَقِرُّ مِثْلُ هَذَا فِي قَلْبِ عَاقِلٍ ؟ بَلْ يَضْطَرُّ بِهَذَا الْقَدْرُ كُلُّ عَامِّيٍّ إِلَى أَنْ يَتَيَقَّنَ نَفْيَ صُورَةِ النُّزُولِ ، وَكَيْفَ وَقَدْ عَلِمَ اسْتِحَالَةَ الْجِسْمِيَّةِ عَلَيْهِ ، وَاسْتِحَالَةَ الْإِنْتِقَالَ عَلَى غَيْرِ الْأَجْسَامِ ، كَاسْتِحَالَةِ النُّزُولِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ " . انظر : تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) (١٧٥/٣-١٧٦)، (١٨١/٣-١٨٢) .

وقال الإمام عبد الرحمن الجزيري (١٣٦٠هـ) : " فَإِنَّ الْمَالِكِيَّةَ قَالُوا : إِنَّ مَا يوجب الرَّدَّةَ ينقسم إلى ثلاثة أقسام : ... الثاني : ... أو يقول : إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ مُتَحَيِّزٌ فِي مَكَانٍ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْإِلَهَ مُحْتَاجًا لِلْمَكَانِ ، وَالْمُحْتَاجُ حَادِثٌ لَا قَدِيمٌ " .

وقال أيضاً : " الرَّدَّةُ - والعياذ بالله تعالى - كفر مسلم تقرّر إسلامه بالشهادتين مختاراً بعد الوقوف على الدّعائم ، والتزامه أحكام الإسلام ، ويكون ذلك بصريح القول ، كقوله : أشرك بالله ، أو قول يقتضي الكفر ، كقوله : إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ " . انظر : الفقه على المذاهب الأربعة (٢٠٥/٤)، (٣٧٢/٥) بالترتيب .

وقال الإمام محمد عبد العظيم الزُّرقاني (١٣٦٧هـ) : " لقد أسرف بعض النَّاسِ في هذا العصر ، فخاضوا في متشابه الصفات بغير حقٍّ ، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لرب يأذن به الله ، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التشبيه والتنزيه ، وتحتمل الكفر والإيمان ، حتّى باتت هذه الكلمات نفسها من التشابهات .

ومن المؤسف أنَّهم يواجهون العامّة وأشباهم بهذا ، ومن المحزن أنَّهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصّالح ، ويخيّلون إلى الناس أنَّهم سلفيُّون . من ذلك قولهم : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ الْحَسِيَّةِ ، وَلَهُ مِنْ الْجِهَاتِ السَّتِّ جِهَةٌ الْفَوْقَ ، ويقولون : أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ بِذَاتِهِ اسْتِواءَ حَقِيقِيًّا ، بِمَعْنَى أَنَّهُ اسْتَقَرَّ فَوْقَهُ اسْتِقْرَارًا حَقِيقِيًّا ، غَيْرَ أَنَّهُمْ يَعُودُونَ فَيَقُولُونَ : لَيْسَ كَاسْتِقْرَارِنَا ، وَلَيْسَ عَلَى مَا نَعْرِفُ ، وَهَكَذَا يَتَنَاولُونَ أَمْثَالَ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ مُسْتَنْدٌ فِيمَا نَعْلَمُ إِلَّا التَّشْبِيهُ بِالظُّوَاهِرِ ، وَلَقَدْ تَجَلَّى لَكَ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ ، فَلَا نَطِيلَ بِإِعَادَتِهِ .

ولقد علمت أَنَّ حَمَلَ الْمُتَشَابِهَاتِ فِي الصِّفَاتِ عَلَى ظَوَاهِرِهَا مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى حَقِيقَتِهَا لَيْسَ رَأْيًا لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّمَا هُوَ رَأْيٌ لِبَعْضِ أَصْحَابِ الْأَدْيَانِ الْأُخْرَى ، كَالْيَهُودِ ، وَالنَّصَارَى ، وَأَهْلِ النَّحْلِ

الصَّلَاةُ ، كالمشَبَّهة ، والمجسَّمة . أمَّا نحن معاشر المسلمين فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية التي توافرت على أنَّه تعالى ليس جسماً ، ولا متحيِّزاً ، ولا متجزئاً ، ولا متركباً ، ولا محتاجاً لأحد ، ولا إلى مكان ، ولا إلى زمان ، ولا نحو ذلك .

ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، ويقول : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤] ، ويقول : ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] ، ويقول : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّسِرُوا فَقَرَاءٌ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] ، وغير هذا كثير في الكتاب والسُّنة . فكلُّ ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيَّات والمحكمات ، فهو من التشابهات التي لا يجوز اتِّباعها ، كما تبَيَّن لك فيما سلف .

ثمَّ إنَّ هؤلاء المتمسِّحين بالسَّلف متناقضون ، لأنَّهم يثبتون تلك التشابهات على حقائقها ، ولا ريب أنَّ حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث ، كالجسميَّة ، والتَّجزؤ ، والحركة ، والانتقال ، لكنَّهم بعد أن يثبتوا تلك التشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم ، مع أنَّ القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقلٌ فضلاً عن طالب أو عالم .

فقولهم في مسألة الاستواء الآتفة : إنَّ الاستواء باقٍ على حقيقته . يفيد أنَّه الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة والتَّحيُّز ، وقولهم بعد ذلك : ليس هذا الاستواء على ما نعرف ، يفيد أنَّه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة والتَّحيُّز ، فكأنَّهم يقولون : أنَّه مستو غير مستو ، ومستقر فوق العرش غير مستقر ، أو متحيِّز غير متحيِّز ، وجسم غير جسم ، أو أنَّ الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش ، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه ، إلى غير ذلك من الإسفاف والتَّهافت .

فإنَّ أرادوا بقولهم : الاستواء على حقيقته ، أنَّه على حقيقته التي يعلمها الله ، ولا نعلمها نحن ، فقد اتَّفَقنا ، لكن بقي أنَّ تعبيرهم هذا موهَّم لا يجوز أن يصدر من مؤمنٍ ، خصوصاً في مقام التَّعليم والإرشاد ، وفي موقف النَّقاش والحِجاج ، لأنَّ القول بأنَّ اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده ، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وُضع له اللفظ في عرف اللغة ، والاستواء في اللغة العربيَّة يدلُّ على ما هو مستحيلٌ على الله في ظاهره ، فلا بدَّ إذن من صرفه عن هذا الظَّاهر ، واللفظ إذا صُرف عما وُضع له ،

واستعمل في غير ما وُضع له ، خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي .

ثمَّ إنَّ كلامهم بهذه الصُّورة فيه تلبيس على العامة وفتنة لهم ، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه ، وفي ذلك ما فيه من الإضلال ، وتزويق وحدة الأُمَّة ، الأمر الذي نهانا القرآن عنه ، والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصبيغ أو بابتين صبيغ ، وجعل مالكاً يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء ، وقد مرَّ بك هذا وذاك .

ولو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة ، واكتفوا بتنزيه الله تعالى عما تُوهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه ، ثمَّ فَوَّضوا الأمر في تعيين معانيها إلى الله وحده ، وبذلك يكونوه سلفيَّين حقاً ، لكنَّها شبهات عرضت لهم في هذا المقام فشَوَّشت حالهم ، وبلبلت أفكارهم " .

وقال أيضاً : " ... والمتَّبِعُ لكلامهم يجد فيه العبارات الصَّريحة في إثبات الجهة لله تعالى ، وقد كَفَّرَ العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى ، وهو واضح ، لأنَّ معتقد الجهة لا يمكنه إلَّا أن يعتقد التَّحْيِزَ والجسميَّةَ ، ولا يتأتَّى غير هذا ، فإن سمعت منهم سوى ذلك ، فهو قول متناقض ، وكلامهم لا معنى له " . انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٩١-٢٩٣) ، (٢/ ٢٩٧) بالترتيب .

وقال الإمام سلامة القضاعي العزامي الشَّافعي (١٣٧٦هـ) : " إذا سمعت في بعض عبارات بعض السَّلف : إنَّما نؤمن بأنَّ له وجهاً لا كالوجوه ، ويداً لا كالأيدي ، فلا تظنَّ أنَّهم أرادوا أنَّ ذاته العليَّة منقسمة إلى أجزاء وأبعاض ، فجزء منها يد ، وجزء منه وجه ، غير أنَّه لا يشابه الأيدي والوجوه التي للخلق .

حاشاهم من ذلك ، وما هذا إلَّا التَّشبيه بعينه ، وإنَّما أرادوا بذلك أنَّ لفظ الوجه واليد قد استعمل في معنى من المعاني وصفة من الصِّفات التي تليق بالذات العليَّة ، كالعظمة والقدرة ، غير أنَّهم يتورَّعون عن تعيين تلك الصِّفة تهيئاً من التَّهْجُم على ذلك المقام الأقدس ، وانتَهز المجسِّمة والمشبَّهة مثل هذه العبارة فغرَّروا بها العوام ، وخدعوا بها الأغمار من النَّاس ، وحملوها على الأجزاء فوقعوا في حقيقة التَّجسيم والتَّشبيه ، وتبرَّأوا من اسمه ، وليس يخفى نقدهم المزيَّف على صيارفة العلماء وجهابذة الحكماء " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص ٧٠-٧١) .

وقال الإمام محمد العربي بن التَّبَّانِي المالكي (١٣٩٠هـ) ما نصّه : " اتَّفَقَ العقلاء من أهل السُّنَّة الشَّافعيَّة ، والحنفيَّة ، والمالكيَّة ، وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أنَّ الله تبارك وتعالى مُنَزَّهٌ عن الجهة ، والجسميَّة ، والحدِّ ، والمكان ، ومُشابهة مخلوقاته " . انظر : براءة الأشعرين من عقائد المخالفين (ص ٧٩) .

وقال الإمام محمد الطَّاهِر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) : " وَلَمَّا كَانَ الْإِثْبَانُ يَسْتَلْزِمُ التَّنَقُّلَ أَوْ التَّمَدُّدَ لِيَكُونَ حَالًا فِي مَكَانٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ حَتَّى يَصِحَّ الْإِثْبَانُ ، وَكَانَ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّنَقُّلَ الْجِسْمَ ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْهُ ، تَعَيَّنَ صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِالذَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ خَبَرًا أَوْ تَهْكُمًا فَلَا حَاجَةَ لِلتَّأْوِيلِ ، لِأَنَّ اعْتِقَادَهُمْ ذَلِكَ مَدْفُوعٌ بِالْأَدِلَّةِ ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ وَعِيدًا مِنْ اللَّهِ لَزِمَ التَّأْوِيلُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْجُودٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِكِنَّةٍ لَا يَتَّصِفُ بِهَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ ، كَالْتَّنَقُّلِ وَالتَّمَدُّدِ لِمَا عَلِمَتْ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ هَذَا عِنْدَنَا عَلَى أَصْلِ الْأَشْعَرِيِّ فِي تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ " . انظر : التحرير والتنوير (٢/ ٢٨٤) .

وقال أيضاً : " وَكَانَ السَّلَفُ يُقْرُونَ أَنَّ الْيَدَيْنِ صِفَةٌ خَاصَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، لِيُزَوِّدَهُمَا فِي الْقُرْآنِ مَعَ جَزْمِهِمْ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ وَعَنِ الْجِسْمِيَّةِ ... " . انظر : التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٠٣) .

وقال الإمام محمد علي السَّائِس (١٣٩٦هـ) : " فَإِنَّ الْيَهُودَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِلَهَ جِسْمٌ ، مَعَ أَنَّ الْإِلَهَ الْحَقَّ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالشَّيْبَةِ ، فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِوُجُودِ الْإِلَهِ الْحَقِّ الْمُنَزَّهِ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ " . انظر : تفسير آيات الأحكام (ص ٤٤٩) .

وقال الإمام عبد القادر بن ملّا حويش السيّد محمود آل غازي العاني (١٣٩٨هـ) في " بيان المعاني " (٦/ ٥١٥) : " والمراد من وصف الإله بالعظم : وجوب الوجود ، والتَّقْدِيسُ ، والتَّنْزِيهِ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ ، والأجزاء ، والأبغاض ، ووصفه بكمال القدرة ، وكونه مبرراً من أن يتمثّل في الأوهام أو تصل إليه الأفهام " .

وقال الإمام عبد الله بن سعيد بن محمد عبادي اللّحجي الحضرمي الشحاري، ثمّ المراءعي، ثمّ المكي (١٤١٠هـ) في " منتهى السؤل على وسائل الوصول إلى شمائل الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في " (٤/ ٣٥٠) : " والباري جلّ وعلا مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالْعَرْضِيَّةِ " .

وقال الإمام محمد علي السَّائِس (١٩٧٦م) في " تفسير آيات الأحكام " (ص ٤٤٩) : " فَإِنَّ الْيَهُودَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِلَهَ جِسْمٌ ، مَعَ أَنَّ الْإِلَهَ الْحَقَّ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالشَّيْبَةِ ، فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِوُجُودِ الْإِلَهِ الْحَقِّ الْمُنَزَّهِ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ " .

وقال الإمام محمد بن السيّد علوي المالكي الحسني (١٤٢٥هـ): " ونزول الجسم ومجيئه إنّما يكون بالانتقال اللاتق بالأجسام ، ونزول من ليس بجسم يستحيل أن يكون النزول المعروف من الأجسام ، وإنّما هو نزول إلهي منزّه عن الانتقال والمثل ، كما أنّ الذات تعالت وتقدّست عن المثل .

وكما أنّ أهل السنّة لا خلاف بينهم في أنّ اليد في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْيَدِ يَبَايَعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح : ١٠] ، هي غير الجارحة المعلومة ، وكذلك السّاق والأصبع ، ونحو ذلك ، فهي غير اليد التي نعرفها ، والسّاق التي نعرفها ، والأصبع التي نعرفها ، فيجب أن نقول : نزوله ومجيئه واستواؤه ، غير النزول المعروف في الأجسام ومجيئها واستوائها .

ومن أثبت للحقّ النزول والمجيء والاستواء الجسماني اللازم للأجسام ، فقد ضلّ ، وقد آمن أهل الحقّ بالنزول والمجيء الإلهي المنزّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ، وكفروا بالنزول والمجيء الجسماني بالانتقال من مكان إلى مكان ، وآمنوا بالاستواء الإلهي على العرش ، وكفروا بالاستواء المعروف من الأجسام ، لأنّ الاستواء المعروف من الأجسام مكيف .

وهذه هي الطّريقة السّلفيّة الصّحيحة التي كان عليها خير الأئمّة من الصّحابة والتّابعين . وقد آمنّا بما جاء عن الله على مراد الله عزّ وجلّ ، وآمنّا بما جاء عن الرّسول صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهو الذي يليق بالمنزّه عن الجسميّة قطعاً ، لا على مراد الخيالات والتّصوّرات والأوهام . وكلّ ما خطر ببالك - من تصوّر للذّات العليّة - فهو هالك ، والله بخلاف ذلك . وليس للإنسان أن يذهب في تصوّر الذّات العليّة المذهب الخاطئ حيث يقيس الخالق على المخلوق مع علمه بأنّه المنزّه الذي ليس له مثيل " . انظر : منهج السلف في فهم النصوص بين النظرية والتطبيق (ص ١٧-١٨) .

وقال الإمام محمد سيّد طنطاوي (١٤٣١هـ) : " كما أنّه - عزّ وجلّ - منزّه عن الجسميّة والتّحيّز ، ومشابهة غيره " . انظر : التفسير الوسيط للقرآن الكريم (١٥/٥٤٠) .

وقال الدكتور رمضان مصطفى الدسوقي حسنين (١٤٣٣هـ) في " جهود علماء المسلمين في نقد الكتاب المقدّس من القرن الثامن الهجري إلى العصر الحاضر «عرض ونقد» " (١٣٩/١) : " ... ولمّا كان مضمون هاتين الآيتين مطابقاً للبرهان العقلي في تنزيه الله سبحانه وتعالى عن الجسميّة والتّشبيه بخلقه ... " .

وقال الدكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي (٢٠١٥م) : " متَّبَعُو المتشابهة إمَّا أن يتَّبَعُوهُ طلباً للتَّشْكِيك في القرآن وإضلال العوامّ ، كما فعلته الزَّنادقة والقرامطة الطَّاعنون في القرآن ، وإمَّا أن يتَّبَعُوهُ طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابهة ، كما فعلته المجسِّمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسُّنة ، ممَّا ظاهره الجسميَّة ، حتَّى اعتقدوا أنَّ الباري تعالى جسمٌ مجسَّم ، وصورة مصوَّرة ذات وجه ، وعين ، ويد ، وجنب ، ورجل ، وأصبع ، تعالى الله عن ذلك " . انظر : التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (١٥٧/٣) .

وقال أيضاً : " والمراد بقوله : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [الفلم:٤٢] : شدَّة الأمر ، وعظم الخطب ، لأنَّ الله تعالى منزَّه عن الجسميَّة وعن كلِّ صفات الحوادث ، فليس المراد بالسَّاق الجارحة ، وإنَّما ذلك مؤوَّل بما ذكر " . انظر : التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (٦٩/٢٩) .

وقال الإمام محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَوِي (معاصر) : " ... وقد قال الله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ، وليس مجيئه حركة ، ولا زوالاً ، ولا انتقالاً ، لأنَّ ذلك إنَّما يكون إذا كان الجائي جسماً ، أو جوهرًا ، فلمَّا ثبت أنَّه ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه حركة ، ولا نقلة ، ولو اعتبرت ذلك بقولهم : جاءت فلاناً قيامته ، وجاء الموت ، وجاء المرض ، وشبه ذلك ممَّا هو موجود نازل به ، ولا مجيء ، لبان لك . وبالله العصمة والتَّوفيق " . انظر : شرح سنن النسائي المسمَّى " ذخيرة العقبي في شرح المجتبى " (٢٧٧/١٤) .

ومع كلِّ ما سبق بيانه ... فقد تغاضى مجسِّمة الحنابلة عن القواطع العقديَّة التي تنفي كون الله تعالى جسماً ، ومالوا إلى التَّجسيم ، ودافعوا ونافحوا عنه بكلِّ ما أُوتوا من قوَّة ...

ومن المعلوم أنَّ المتسلفَ اعتادوا على إلصاق ما يروونه من عقائد بالسَّلف الصَّالح لتأكيدِها وتقريرها ... وهذه عادة نعرفها من أخزم ... قال الإمام العز بن عبد السَّلام فيما نقله عنه الإمام تاج الدِّين السُّبكي في طبقاته : " والحشويَّة المشبَّهة الذين يشبَّهون الله بخلقه صَرَبَان : أحدهما لا يتحاشى من إظهار الحشو ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨] ، والآخر يتسترُ بمذهب السَّلف ، لِسُحْتِ يَأْكُلُهُ أَوْ حَطَامَ يَأْخُذُهُ

أظهرُوا للنَّاس نِسْكَاً وَعَلَى المنقوش داروا

﴿يُرِيدُونَ أَن يُأْمِنُوا وَيَأْمِنُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: ٩١] ، ومذهب السلف إنما هو التَّوْحِيد والتَّزْيِيهِ دون التَّجْسِيم والتَّشْبِيهِ ، ولذلك جميع المتدعة يزعمون أنَّهم على مذهب السلف ، فهم كما قال القائل :

وكلُّ يدعون وصال ليل
وليل لا تقرُّهم بذاكا

وكيف يدعى على السلف أنَّهم يعتقدون التَّجْسِيم والتَّشْبِيهِ أو يسكتون عند ظهور البدع ، ويخالفون قوله تعالى : ﴿وَلَا تَلْسُزُوا الْحَقَّ بِالْأُفْلَاحِ وَالْحَقُّ أَجْمَعٌ وَأَنْتُمْ قَوْمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] ، وقوله : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُونُ مِنْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧] ، وقوله : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٢٢-٢٢٣) .

فالنَّاظر في أقوال المنتسبين للإمام السلفي أحمد بن حنبل يجد أنَّهم حادوا كثيراً عن المنهج التَّزْيِيهِ لِأَهْلِ الْحَقِّ - ومنهم الإمام أحمد - ، ومن ذلك ما قاله القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨هـ) : " وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةَ (٣٨٧هـ) فِي كِتَابِ الْإِبَانَةِ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ النَّجَّادَ (٣٤٨هـ) : لَوْ أَنَّ حَالِفًا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُقْعِدُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ وَاسْتَفْتَانِي فِي يَمِينِهِ لَقُلْتُ لَهُ : صَدَقْتَ فِي قَوْلِكَ ، وَبَرَرْتَ فِي يَمِينِكَ ، وَأَمْرَاتُكَ عَلَى حَالِهَا ، فَهَذَا مَذْهَبُنَا وَدِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا !!! وَعَلَيْهِ نَشَأُنَا !!! وَنَحْنُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ نَمُوتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ !!! فَلَزِمْنَا الْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ رَدَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ !!! الَّتِي قَالَتْهَا الْعُلَمَاءُ وَتَلَقَّوْهَا بِالْقَبُولِ ، فَمَنْ رَدَّهَا فَهُوَ مِنَ الْفِرْقِ الْهَالِكَةِ !!! " . انظر : إبطال التَّأْوِيلَاتِ لِأَخْبَارِ الصِّفَاتِ (١/ ٤٨٥) .

قلت : وابن بطَّةَ راوي الخبر هَمَّتْ الْعَامَّةُ بِابْنِ يَنَالٍ فَاسْتَفْتَى ...

وقال أبو القاسم الأزهرى: ابن بطَّةَ ضَعِيفٌ ضَعِيفٌ ...

وقد وقفت لابن بطَّةَ على أمرِ اسْتِعْظَمْتَهُ وَاقْشَعَرَ جُلْدِي مِنْهُ .

قال ابن الجوزي في الموضوعات: أخبرنا علي بن عبيد الله الزاغواني أخبرنا علي بن أحمد بن البصري أنبأنا أبو عبد الله بن بطَّةَ ، حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار ، حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثنا خلف بن خليفة ، عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ صُوفٌ ، وَكِسَاءٌ صُوفٌ ، وَنَعْلَانِ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ غَيْرِ ذَكِيٍّ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا الْعِبْرَانِي الَّذِي يَكَلِّمُنِي مِنَ الشَّجَرَةِ؟ قَالَ : أَنَا اللَّهُ .

قال ابن الجوزي: هذا لا يصحُّ ، وكلام الله لا يشبه كلام المخلوقين ، والمتَّهم به حميد.

قلت: كلاً والله بل حميد بريء من هذه الزيادة المنكرة ، فقد أخبرنا به الحافظ أبو الفضل بن الحسين بقراءتي عليه ، أخبرنا أبو الفتح الميدومي ، أخبرنا أبو الفرج بن الصَّيقل ، أخبرنا أبو الفرج بن كليب ، أخبرنا أبو القاسم بن بيان ، أخبرنا أبو الحسن بن مخلد ، أخبرنا إسماعيل بن محمَّد الصَّفَّار ، حدَّثنا الحسن بن عرفة ، حدَّثنا خلف بن خليفة، عَن حُميد الأعرج، عَن عبد الله بن الحارث، عَن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يوم كَلَّمَ الله تعالى موسى كانت عليه جَبَّةٌ صوف ، وسراويل صوف ، وكساء صوف ، وكمه صوف ، ونعلاء من جلد حمار غير ذكي.

وكذلك رواه الترمذي، عَن عَلِيٍّ بن حجر عن خلف بن خليفة بدون هذه الزيادة.

وكذا رواه سعيد بن منصور عن خلف دون هذه الزيادة.

وكذا رواه أبو يعلى في مسنده عن أحمد بن حاتم عن خلف بن خليفة بدون هذه الزيادة.

ورواه الحاكم في "المُسْتَدْرَك" ظناً منه أن حميد الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة وهو وهم منه.

وقد رواه من طريق عمر بن حفص بن غياث، عَن أبيه وخلف بن خليفة جميعاً، عَن حُميد بدون هذه الزيادة.

وقد رُوِيَّاه من طرق ليس فيها هذه الزيادة ، وما أدري ما أقول في ابن بطة بعد هذا ؟!! فما أشكُّ أنَّ إسماعيل بن محمَّد الصَّفَّار لم يحدث بهذا قط ، والله أعلم بغيبه ...

قال أبو ذر الهروي: سمعت نصر الأندلسي - وكان يحفظ ويفهم ورحل إلى خراسان - قال: خرجت إلى عكبرا فكتبت عن شيخ بها، عَن أَبِي خليفة وعن ابن بطة ورجعت إلى بغداد ، فقال الدَّارَقُطَني: أيش كتبت، عَن ابن بطة؟ قلت: كتاب السُّنَنِ لِرَجَاء بن مُرَجَّا ، حدَّثني به عن حفص بن عمر الأردبيلي ، عن رَجَاء بن مُرَجَّا ، فقال الدَّارَقُطَني: هذا محال ، دخل رَجَاء بن مُرَجَّا بغداد سنة أربعين ، ودخل حفص بن عمر سنة سبعين ، فكيف سمع منه.

وحكى الحسن بن شهاب نحو هذه الحكاية عن الدَّارَقُطَني وزاد: أنَّهم أبردوا بريداً إلى أردبيل ، وكان ولد حفص بن عمر حياً ، هناك فعاد جوابه أنَّ أباه لم يروه عن رَجَاء بن مُرَجَّا ولم يره قط ، وأنَّ مولده كان بعد موته بستين.

قال: ففتبع ابن بطّة النُّسخ التي كتبت عنه وغير الرواية وجعل مكانها: عن ابن الرّاجيان عن فتح بن شخرف عن رجاء.

وقال أبو القاسم التّنوخي: أراد أبي أن يخرجني إلى عكبرا لأسمع من ابن بطّة معجم الصّحابة للبغوي ، فجاءه أبو عبد الله بن بكير ، وقال له: لا تفعل ، فإن ابن بطّة لم يسمعه من البغوي.

وقال الأزهري: عندي، عن ابن بطّة معجم البغوي ، فلا أخرج عنه في الصّحيح شيئاً ، لأنّا لم نر له به أصلاً ، وإنّا دفع إلينا نسخة طريّة بخطّ ابن شهاب فقرأناها عليه.

وقال الخطيب: حدّثني أحمد بن الحسن بن خيرون ، قال: رأيت كتاب ابن بطّة بمعجم البغوي في نسخة كانت لغيره ، وقد حكّ اسم صاحبها وكتب عليها اسمه.

قال ابن عساكر: وقد أراني شيخنا أبو القاسم السّمركندي بعض نسخة ابن بطّة بمعجم البغوي ، فوجدت سماعه فيه مصلحاً بعد الحكّ ، كما حكاه الخطيب، عن ابن خيرون.

وقال أبو ذرّ الهروي: أجهدت على أن يخرج لي شيئاً من الأصول فلم يفعل ، فزهدت فيه . انظر: لسان الميزان (٣٤٢/٥) .

فلا حول ولا قوّة إلّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

وبالغ ابن تيمية واستمات في الدّفاع عن التّجسيم والمجسّمة ...، ومّا قاله ابن تيمية في ذلك : " ولم يذمّ أحدٌ من السّلف أحداً بأنّه مجسّم !! ولا ذمّ المجسّمة !! وإنّا ذمّوا الجهميّة الثّفاة لذلك !!! وغيره ... " .

وصرّح ابن تيمية بالجسميّة ، فقال : " ... والموصوف بهذه الصّفات لا يكون إلّا جسماً ، فالله تعالى جسّم لا كالأجسام !!! قالوا : وهذا ممّا لا يمكن النّزاع فيه !! إذا فهم المعنى المراد بذلك ، لكن أي محذور في ذلك ؟!! وليس في كتاب الله ولا سنّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأئمّة وأئمّتها ، أنّه ليس بجسم !!! وأنّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟!! فنفي المعاني الثّابتة بالشّرع والعقل ؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل ، جهلٌ وضلال " .

قلت : وهذا كلام جدّ خطير من ابن تيمية ، فمّن من السّلف قال بأنّ الله تعالى : جسم لا كالأجسام ؟؟ مع العلم أنّ عقلاء الحنابلة وغيرهم شنعوا على من قال بذلك ... اللهمّ إلّا إذا قصد بالسّلف : سلفه من المشبّهة والمجسّمة ...

وتمادى ابن تيمية في ذلك ، فقال : " وإذا كان كذلك ، فاسم المشبهة ليس له ذكرٌ بدمٍ في الكتاب والسنة!!! ، ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين!!! ولكن تكلم طائفة من السلف مثل عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) ، ويزيد بن هارون (٢٠٦هـ) ، وأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ، ونعيم بن حماد ، وغيرهم بدم المشبهة ، ويبنوا المشبهة الذين ذمّوهم ... " .

وهذا كلام غريب وفذلكة من الإمام ابن تيمية ومَن يدعون السلفية ، وإلا فبالله عليكم ماذا تُسمّون من يصحّ حديث الشَّابِّ الأُمرد في كتابه : " بيان تلبس الجهمية " ، وماذا تُسمّون من يقول : إنَّ الله تعالى صورة كصورة الإنسان؟! وهذا عنوان كتاب للمدعو حمود التَّوْجيري ، وهو من مدَّعي السلفية ، واسم كتابه هو : " عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الإنسان " ، وقد قرَّط الكتاب شيخهم ابن باز!!! ... أليس هذا تشبيهاً لله تعالى بخلقه ... أم ماذا تُسمّونه يا أهل النُّهى والحجى؟! ذاب الثلج وبان المَرُج ، ولمر يُعد شيء خافياً على ذي لبّ ...

وقال ابن تيمية أيضاً : " والبارئ سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية!!! ليست فوقية الرتبة " . فهاذا تُسمّون هذا ...

وقال أيضاً : " ... أنّا قد قدّمنا أنّ جميع ما يذكر من هذه الأدلة التي تنفي الجسم على اصطلاحهم ، فإنّها أدلة باطلة ، لا تصلح لمعارضة دليل ظني ولا قطعي " . انظر : بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، ابن تيمية الحارثي الحنبلي (٣٧٢/١) ، (٣٧٣/١) ، (٣٨٧/١) ، (٢٩٠/٧) ، (٣٩٠/١) ، (٤٠٧/٧) بالترتيب ...

والكلام في مثل هذه المعاني التشبيهية يطول ... والغريب أنّ من يدعون السلفية لا يجيدون عمّا قاله ابن تيمية قيد أنمله ، بل يعتقدون ما يعتقد من غير نكير ولا تغيير ، وهو عندهم المرجع الذي لا يُجارى ولا يُبارى ، ... ومن الأمثلة على متابعة من يدعون السلفية لإمامهم ابن تيمية : أنّ المدعو : عبد الكريم صالح الحميد ، ألّف كتاباً سمّاه : " القول المختار لبيان فناء النَّار " ردّ فيه على الشَّيخ الألباني الذي عارض الإمامين : ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية القائلين بفناء النَّار ، مع أنّ بقاء النَّار من الضَّروريات في دين الله تعالى . وكتاب " عبد الكريم الحميد " هو من (منشورات مطبعة السفير ، الرياض ، ١٤١٢هـ) . مع العلم أنّ العلماء قديماً رَدُّوا على ابن تيمية قوله المخالف لعموم الأمة ، انظر مثلاً : " الاعتبار ببقاء الجنة والنَّار " ، لتقيِّ الدِّين علي بن عبد الكافي السُّبكي ، عني بنشره : القدسي ، مطبعة التَّرقّي ، دمشق ، " رفع الأستار

لإبطال أدلة القائلين بفناء النار " ، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، بتحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، (المكتب الإسلامي ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م) ...

وقد خالف ابن تيمية في ذلك الجميع ، انظر مثلاً : " لوامع الأنوار البهية " ، لـ محمد بن أحمد السفاريني (٢ / ٢٣٥) ، " جلاء العينين في محاكمة الأحمدين " ، لـ نعمان بن محمد الألوسي (ص ٤٢١) ، محمد رشيد رضا في مجلته المنار : الجزء الأول والثاني ، (المجلد الثاني والعشرون) . والعجيب أن الألباني مع كونه أثبت هذا القول الفاسد على الشيخ ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ، جعل لهما ثواباً على اجتهداهما !!! في القول بفناء النار ، كما تجدد ذلك في تعليقه على " رفع الاستار " (ص ٣٢) ، فيا للعجب ...

فالقوم لا يعينهم الدليل بقدر ما يعينهم متابعة مشايخهم وكبرائهم الذين قلّدوهم وعلموهم حذو القذة بالقذة ، حتّى ولو اضطروا للتأويل الذي لا يقولون به !!!

ويستشهدون على مقالاتهم الباطلة بكلام ينسبونه ظلماً وزوراً للإمام أحمد بن حنبل ، مع أن سادة الحنابلة نفوا ما ألصقه الآثمون به ، فقد نقل الإمام أبو الفضل ، عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث ، التميمي البغدادي ، رئيس الحنابلة ببغداد (٤١٠هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل أنه : " أنكر على من يقول بالجسم ، وقال : إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ، والله تعالى خارج عن ذلك كله ، فلم يجوز أن يُسمّى جسماً لخروجه عن معنى الجسميّة ، ولم يجيء في الشريعة ذلك ، فبطل " .

فهذا رئيس الحنابلة ببغداد يصوّر العقيدة الحقّة للإمام أحمد ، وأنّه أنكر على المجسّمة ، وأنّ الجسم هو كلّ ما كان له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ... والله تعالى خارج عن ذلك كله ، ثمّ حكم ببطلان ذلك كله ...

ونقل الإمام أبو الفضل التميمي الحنبلي عن الإمام أحمد أنه قال : " والله تعالى لا يلحقه تغير ولا تبدل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " . انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص ٤٥) ، (ص ٣٨ - ٣٩) بالترتيب

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٣هـ) ، حين سُئل : " في عقائد الحنابلة ما لا يخفى على شريف علمكم ، فهل عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه كعقائدهم ؟ ، قال : عقيدة إمام السنة أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه ، وجعل جنان المعارف متقلّبه ومأواه ، وأفاض علينا وعليه من سوابغ امتنانه ، وبوّأه

الفردوس الأعلى من جنانه ، مُوافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة من المُبالغة التامة في تنزيه الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً من الجهة والجسمية ، وغيرهما من سائر سمات النقص ، بل وعن كل وصف ليس فيه كمال مُطلق ، وما اشتهر بين جهلة المنسوين إلى هذا الإمام الأعظم المُجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه ، فلعن الله من نسب إليه من ذلك شيء من هذه المثالب التي برأه الله منها ، وقد بين الحافظ الحجة القدوة الإمام أبو الفرج بن الجوزي (٥٩٧هـ) من أئمة مذهبه المبرئين من هذه الوصمة القبيحة الشنيعة ، أن كل ما نسب إليه من ذلك كذب عليه وافتراء وبهتان ، وأن نصوصه صريحة في بطلان ذلك وتنزيه الله تعالى عنه ، فأعلم ذلك فإنه مُهم . وإياك أن تصغي إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه ، وأصله الله على علم ، وختم على سمعه وقلبه ... " . انظر : الفتاوى الحديثة (ص ٢٧٠-٢٧١) .

فالله تعالى ليس جسماً ، لأن الجسم يتشكّل من أجزاء ، ولا يقوم بغير أجزائه ، كما أنه لا ينفك عن لوازمه من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، وهذه اللوازم كلها حادثة لتغيّرها وتبدّلها وعدم قيامها بنفسها ، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث ، ويلزم من القول بالجسمية حدوث الله ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، ولو كان جسماً لكان له شبيه ومثيل ، ونحن نعلم أن العديد من آيات القرآن الكريم نفت عن الله تعالى الشبيه والمثيل ، فلا يجوز أن يكون جسماً ، والجسم مركّب وهو مفتقر إلى ما ركّب منه ، وكذا مفتقر إلى من يركّبه ، وبالتالي فإن واجب الوجود يكون ممكناً ، وهذا يتعارض مع ما ثبت بالضرورة أنه واجب الوجود ...

وقد دفعت العديد من الروايات الحنابلة إلى الغلو والتعصّب حتّى وقعوا في التّجسيم البحت ، قال الإمام أبو محمّد عفيف الدّين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (٧٦٨هـ) في كتابه الطيّب : " مرهم العلل المعضلة في دفع الشّبه والردّ على المعتزلة : " ومتأخرو الحنابلة غلوا في دينهم غلواً فاحشاً ، وتسفّوها سفهاً عظيماً ، وجسموا تجسّياً قبيحاً ، وشبهوا الله بخلقه تشبيهاً شنيعاً ، وجعلوا له من عباده أمثالا كثيرة ؛ حتّى قال أبو بكر ابن العربي في (العواصم) : " أخبرني من أثق به من مشيختي ، أن القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر الله سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظواهر في صفاته تعالى : ألزمني ما شئتم فإنّي ألترمه إلا اللحية والعورة .

قال أئمة بعض أهل الحق : وهذا كفرٌ قبيحٌ ، واستهزاء بالله تعالى شنيع ، وقائله جاهل به تعالى ، لا يُقتدى به ولا يُلتفت إليه ، ولا هو متَّبِعٌ لإمامه الذي ينتسب إليه ويتستَرُّ به ؛ بل هو شريك للمشركين في عبادة الأصنام ؛ فإنَّه ما عبد الله ولا عرفه ، وإنَّما صوَّرَ صنماً في نفسه ، فتعالى الله عما يقول الملحدون والجاحدون علواً كبيراً " .

ومثل ما نقله ابن العربي عن أبي يعلى هذا ، منقول في كتب الملل والنحل عن داود الجواربي ، تعالى الله عن ذلك . ثم قال الياضي : " ولقد أحسن ابن الجوزي من الحنابلة حيث صَنَّفَ كتاباً في الرَّدِّ عليهم ، ونقل عنهم أنَّهم أثبتوا لله صورة كصورة الآدمي في أبعاضها ، وقال في كتابه : " دفع شُبُه التشبيه " : هؤلاء قد كسوا هذا المذهب شيئاً قبيحاً حتَّى صار لا يُقال عن حنبلي إلَّا مجسَّم ، قال : وهؤلاء متلاعبون !!! وما عرفوا الله ولا عندهم من الإسلام خبر ، ولا يحدِّثون ، فإنَّهم يُكابرون العقول ، وكأَنَّهُم يحدِّثون الصُّبيان والأطفال ، قال : وكلامهم صريحٌ في التشبيه ، وقد تبعهم خلقٌ من العوام ، وفضحوا التَّابع والمتبوع " .
انظر : السيف الصَّليل في الرَّدِّ على ابن زفيل (ص ١٣٠-١٣١) .

قُلْتُ : ومن المؤسف حقاً أن يقوم القائمون على المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، بشطب هذه الفقرة من كتاب : " مرهم العلل المعضلة في دفع الشُّبه والرَّدِّ على المعتزلة " ، وهذه خيانة من خياناتهم ، حتَّى أنَّني أجزم أنَّ من أهمِّ الأسباب التي دعتهم لإصدار المكتبة الشَّاملة : العبث بكتب أهل العلم ، كي توافق هواهم وعقائدهم ، ولكن هيهات ، فإنَّ للحقَّ رجال ، يأبى الله تعالى إلَّا أن يسخرَّهم ويستخدمهم لكشف مخازي القوم وسقطهم وخیاناتهم على مدئ الزَّمان ...

ومن أشهر الحنابلة الذين غلوا في دينهم غلواً فاحشاً : ابن حامد ، الحسن بن حامد بن علي بن حامد الوراق (٤٠٣هـ) ... قال الإمام التَّقِي الحِصْنِي : " وقال ابن حامد الرَّاسم نفسه بالحنبلي : هو فوق العرش بذاته !!! وينزل من مكانه الذي هو فيه !!! فينزل وينتقل !!! ولَمَّا سمع تلميذه القاضي منه هذا استبشعه ، فقال : التَّزول صفة ذاتيَّة ، ولا نقول نزوله انتقال ، أراد أن يغالط الأغبياء بذلك .

وقال غيره : يتحرَّك إذا نزل ، وحكوا هذه المقالة عن الإمام أحمد فجوراً منه ، بل هو كذب محض على هذا السيِّد الجليل السَّلَفي المنزه ، فإنَّ التَّزول إذا كان صفة لذاته لزم تجدُّدها كلَّ ليلة وتعدُّدها ، والإجماع منعقد على أنَّ صفاته قديمة ، فلا تجدد ولا تعدُّد ، تعالى الله عما يصفون .

وقد بالغ في الكفر من ألحق صفة الحق بالخلق ، وأدرج نفسه في جريدة السامرة واليهود الذين هم أشدّ عداوة للذين آمنوا ... " . انظر : دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد (ص ١٣-١٤) ...

ومن المعلوم أنّ ابن حامد الذي أشار إليه الإمام التقي الحصري صاحب طامات وأوابد ، وقد ردّ عليه الإمام ابن الجوزي في كتابه الطيّب : " دفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه " ، ومما قاله ابن الجوزي نقلاً عن ابن حامد : " وقال ابن حامد : أثبتنا لله وجهاً ، ولا نجوز إثبات رأس . قلت - ابن الجوزي - : ولقد اقشعرّ بدني من جراته على ذكر هذا ، فما أعوزه في التشبيه غير الرأس " .

وقال أيضاً : " ... وحكى ابن حامد أعظم من هذا ، فقال : ذهب طائفة في قوله تعالى : ﴿ وَفَخُتْ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾ [الحجر: ٢٩] ، إلى أنّ تلك الروح صفة من ذاته ، وأنها إذا خرجت رجعت إلى الله تعالى .

قلت - ابن الجوزي - : وهذا أقبح من كلام النصاري ، فما أبقى هذا من التشبيه بقيّة " .
وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيذان بأنّ الله تعالى ساقاً صفة لذاته ، فمن جحد ذلك كفر . قلت - ابن الجوزي - : ولو تكلم بهذا عامّي جلف كان قبيحاً ، فكيف بمن يُنسب إلى العلم !!! فإنّ المتأولين أعذر منهم ، لأنهم ردّوا الأمر إلى اللغة ، وهؤلاء أثبتوا ساقاً للذات وقدماً ، حتّى يتحقّق التجسيم والصورة " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : الحق يختصّ بمكان دون مكان ، ومكانه الذي هو فيه وجود ذاته على عرشه . وقال : وذهبت طائفة إلى أنّ الله تعالى على عرشه قد ملأه ، والأشبه أنّه مماسّ للعرش ، والكرسي موضع قدميه " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : نؤمن بأنّ الله تعالى جنباً بهذه الآية - يعني بالآية قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحْسَرُنِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لِنَ السَّخِرِينَ ﴾ [الزمر: ٥٦] . قلت - ابن الجوزي - : وأعجباً من عدم العقول ، إذ لم يتهيأ التفريط في جنب مخلوق ، كيف يتهيأ في صفة الخالق " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هذا خطأ ، إنّما ينزل بذاته بانتقال " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هو على العرش بذاته ، مماسّ له ، وينزل من مكانه الذي هو فيه فيزول ويتنقل . قلت - ابن الجوزي - : وهذا رجل لا يعرف ما يجوز على الله تعالى " .

" وروى ابن حامد : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، قال : خرج منه أول مفصل من خنصره .
 قال ابن حامد : يجب التصديق بأن الله تعالى حقواً - خصراً - فتأخذ الرحم بحقوه . قال : وكذلك
 نؤمن بأن الله جنباً ، لقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحْسَرُنِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ السَّخِرِينَ ﴾ [الزمر:
 ٥٦] . قلت - ابن الجوزي - : وهذا لا فهم له أصلاً ، كيف يقع التفريط في جنب الذات " .
 وقال أيضاً : " قال ابن حامد : والمراد بالتعلق : القرب والمماسّة بالحق ، كما روي أن الله تعالى يُدني إليه
 داود حتى يمسّ بعضه " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيمان بما ورد من المماسّة والقرب من الحقّ لنبه في إقعاده على
 العرش ، قال : وقال ابن عمر : ﴿ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ [ص: ٤٠] ، قال : ذكر الله الدنو منه حتى
 يمسّ بعضه .

قلت - ابن الجوزي - : وهذا كذب على ابن عمر ، ومن ذكر تبعض الذات كفر بالإجماع " .
 وقال ابن حامد : رأيت بعض أصحابنا يثبتون لله صفاتاً في ذاته ، بأنه يتنفس ، قال : وقالوا : الرياح
 الهابّة مثل الرياح العاصفة ، والعقيم ، والجنوب ، والشمال ، والصبا ، والدبور ، مخلوقة إلّا ريحاً من صفاته
 ، هي : ذات نسيم حياتي ، وهي من نفس الرحمن . قلت - ابن الجوزي - : على من يعتقد هذا اللعنة ، لأنه
 يثبت جسداً مخلوقاً ، وما هؤلاء بمسلمين " . انظر : دفع شبه التشبيه بكاف التنزيه (ص ١١٣) ، (ص ١١٧) ، (ص ١٢٠) -
 (١٢١) ، (ص ١٣٥) ، (ص ١٤٠) ، (ص ١٤١) ، (ص ١٩٧) ، (ص ٢١٤) ، (ص ٢٣١) ، (ص ٢٣٢) ، (ص ٢٤٥) ، (ص ٢٧٤) بالترتيب
 وما قاله ابن حامد وغيره من المنتسبين للحنابلة ما جاء إلّا من روايات باطلة وشاذة ومنكرة رواها بعض
 علمائهم ... كذلك التي رواها أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ) ،
 وغيره من علمائهم ...

ومن الروايات المنكرة التي رواها عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ) : "
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ ابْنُ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ : " أَتَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ ، فَعَظَّمَ الرَّبُّ . فَقَالَ : إِنَّ كُرْسِيَهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضَ ، وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ ، فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَمَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ ، وَإِنَّ لَهُ أَطِيطاً
 الرحل الجديد إذ ركبته من يثقله " .

وأيضاً : " حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشَقِيُّ ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ شَابُورِ ابْنَا عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى غُفْرَةَ ، قَالَ : سَعِمْتُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَانِي جَبْرِيلُ ، فَقَالَ : إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَاوِياً أَفِيحٌ مِنْ مِسْكِ أَبْيَضَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ هَبَطَ الرَّبُّ مِنْ عَرْشِهِ إِلَى كُرْسِيِّهِ ... " .

وقال أيضاً : " وَقَدْ بَلَغْنَا أَنَّهُمْ حِينَ حَمَلُوا الْعَرْشَ وَفَوْقَهُ الْجَبَّارُ فِي عِزَّتِهِ ، وَبِهَائِهِ ضَعُفُوا عَنْ حَمَلِهِ وَاسْتَكَاثُوا ، وَجَثُّوا عَلَى رُكْبِهِمْ ، حَتَّى لَقْنُوا "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ" ، فَاسْتَقْلُوا بِهِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ . لَوْلَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الْعَرْشُ ، وَلَا الْحَمَلَةُ ، وَلَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ، وَلَا مَنْ فِيهِنَّ . وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَأَسْتَقَرَّ عَلَى ظَهْرِ بَعُوضَةٍ ، فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ ، فَكَيْفَ عَلَى عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ ؟ وَكَيْفَ يُنْكِرُ أَيُّهَا النَّفَاجُ أَنَّ عَرْشَهُ يَقْلُهُ ... " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوْحِيدِ (١/٤٢٥-٤٢٦) ، (١/٤٢٠-٤٢١) ، (١/٤٥٨) بالترتيب ، وانظر : بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/٢٤٣) .

ومن المعلوم أن ابن تيمية كان يوصي بقراءة كُتُب عثمان بن سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) ، ويقول بأنَّ فيها من تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ ما ليس في غيرها ، قال الإمام ابن قَيِّمِ الجوزية (٧٥١هـ) ، تلميذ ابن تيمية : " وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُوصِي بِهَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ - أي : كتابي عثمان بن سعيد الدَّارمي : الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ ، وكتاب الرَّدِّ عَلَى بَشْرِ الْمُرَيْسِيِّ - أَشَدَّ الْوَصِيَّةِ وَيُعْظَمُهُمَا جَدًّا ، وَفِيهِمَا مِنْ تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا !!! " . انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/٢٣١) .

وعثمان الدَّارمي هذا هو القائل : " ... لِأَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ ، وَيَهْبِطُ وَيَرْتَفِعُ إِذَا شَاءَ ، وَيَنْقَبِضُ ، وَيَسْطُ ، وَيَقُومُ ، وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ أَمَارَةَ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكُ ، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرٌ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوْحِيدِ (١/٢١٥) .

وهذا كلامٌ صريحٌ في التَّجْسِيمِ الذي اشتهر به عثمان الدَّارمي ، فالتَّزْوِلُ والمَجِيءُ والإِتْيَانُ صفاتٌ مَنْفِيَّةٌ عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال التي هي انتقال من مكان إلى مكان ، لأنَّ الحركة لا تتمُّ إِلَّا من خلال جسم ينتقل من مكان إلى آخر ، والله تعالى ليس جسماً ، وغير حَالٍّ في مكان ... كما أنَّ كلامه يحمل تصريحاً قبيحاً بحلول الحوادث في الله تعالى ، والعياذ بالله ...

وأبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ) ، هو غير الدارمي صاحب السنن المشهور الذي هو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي ، التميمي السمرقندي (٢٥٥هـ) ...

وها هو من لا يحيد عن أقوال الدارمي قيد أنمله : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٧٢٨هـ) يقول : " إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَقَدْ حَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمُرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمُتَّبِعُونَ : أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ !!! رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ؛ فِي تَفْسِيرِ : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَخْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ أُخْرَى مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ " .
وقال ابن تيمية أيضاً : " ... وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَهُمْ وَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ، أَشْرَفَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا بِأَنْوَارِهِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٤) ، (٦/ ١٦٦) بالترتيب .

وقال إمامهم حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " إِنْ اللَّهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ ، فَإِذَا نَزَلَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ثُمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ فَيَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَنْدَه " .
وقال أيضاً : " ... إِنْ اللَّهُ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَاوِياً أَفِيحَ مِنْ مِسْكِ أَبِيصَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ نَزَلَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُرْسِيِّهِ أَعْلَى ذَلِكَ الْوَادِي " .

وقال أيضاً : " ... فَاتَى رَبِّي وَهُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ - أَوْ عَلَى سَرِيرِهِ - فَيَتَجَلَّى لِي رَبِّي ، فَأَخِرَ لَهُ سَاجِداً " .
وقال أيضاً : " وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أَنَّ جَعْفَرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَهَا إِذْ هُمْ بِالْحَبَشَةِ يَبْكِي ، فَقَالَتْ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَ : " رَأَيْتُ فَتًى مُتَرَفِّفاً مِنَ الْحَبَشَةِ ، شَاباً جَسِيماً مَرَّ عَلَى امْرَأَةٍ ، فَطَرَحَ دَقِيقاً كَانَ مَعَهَا ، فَنَسَفَتْهُ الرِّيحُ ، فَقَالَتْ : أَكَلْتُكَ إِلَى يَوْمٍ يَجْلِسُ الْمَلِكُ عَلَى الْكُرْسِيِّ ، فَيَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُ " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١/ ٢٩٥) ، (١/ ٣٢٠) ، (١/ ٣٣٢) ، (١/ ١٧٨) بالترتيب .

وللعلم فإن لفظة الجلوس لم يرد إطلاقها على الله لا في القرآن ولا في الحديث ، وهي إحدى بدع المجسمة الشنيعة التي أخذوها عن اليهود ...

ومن المعلوم يقيناً أنَّ العديد من عقائد المجسِّمة مأخوذة عن عقائد اليهود الذين ينسبون لله الجلوس على العرش ، والجسم ، والجوارح ، والأعضاء ، وغير ذلك ... ومع ذلك نسبوا أنفسهم زوراً وبُهتاناً للسلف الصَّالح ، والعياذ بالله تعالى ...

ومن تلك العقائد التَّجسيمية :

أَوَّلًا: اعْتِقَادُهُمْ بِالصُّورَةِ لِلَّهِ تَعَالَى...

قال الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) : " ... فقلوه : " فإذا أنا برَبِّي في أحسن صورة " ، صريحٌ في أنَّ الذي كان

في أحسن صورة هو ربُّه " . فماذا تقولون في هذا التَّشبيه ؟؟

وقال أيضاً : " ... أنَّ حديث أمِّ الطُّفيل نصٌّ في أنَّ الصُّورة كانت للمرثي ، حيث قال : سمعت رسول

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكر أنَّه رأى ربَّه في صورة شابٍّ موفَّر ، رَجُلَاهُ في خضر ، عليه نعلان من ذهب

، على وجهه فراش من ذهب " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣٥٨/١) ، (٣٦٥/٧) بالترتيب .

وهذا أيضاً ... ألا يُعتبر ما تضمَّنه الحديث تشبيهاً لله تعالى بخلقه ؟!! أم ماذا هو ؟!! وألا يعتبر الحديث

تحديداً لله تعالى ؟ وألا يشتمل الحديث على كونه تعالى متحيِّزاً ؟!! لأنَّ الشابَّ الأُمرد لا يعيش إلَّا ضمن

حيِّزٍ ، ثمَّ أليس الحديث لوناً من ألوان التَّجسيم بأبعاده الثلاثة من الطُّول والعَرْض والارتفاع ؟!! مع أنَّ

حديث أمِّ الطُّفيل هذا حديث باطل منكر ، حكم بضعفه الإمام أحمد ، قال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) :

ورأيت في مسائل مهنا بن يحيى الشَّامي (٢٦٠هـ) ، قال : سألتُه يعني أحمد عن حديث رواه ابن وهب ، عن

عمرو بن الحرث ، عن سعيد بن أبي هلال ، أن مروان بن عثمان حدثه ، عن أمِّ الطُّفيل امرأة أبي بن كعب ،

أنَّها قالت : سمعت النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يذكر أنَّه رأى ربَّه في المنام في صورة شابٍّ موفَّر ، رجلاه

في خضر ، عليه نعلان من ذهب ، على وجهه فراش من ذهب " فحوَّل وجهه عني ، وقال : هَذَا حديث

منكر ، وقال : لا نعرف هَذَا رجل مجهول يعني مروان بن عثمان ، فظاهر هَذَا التَّضعيف من أحمد لحديث أمِّ

الطُّفيل " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١٤٠-١٤١) .

فالحديث موضوعٌ تالفٌ ، وقد ضَعَفَه الإمام أحمد كما سبق ... قال الأستاذ السَّقَّاف في تحريجه للحديث :

" هذا الحديث لا يثبت من ناحية سنده ومتنه من وجوه :

الأول: رواه الترمذي في سننه (٣٦٦/٥) وحسنه ، والخطيب البغدادي في تاريخه (١٥٢/٨) ، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٥/١) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣١٧/١) ، وأورده الحافظ السيوطي في كتابه "اللائل المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" (٣١/١) ، وذكر أن في سنده حماد بن سلمة (١٦٧هـ) ، وقد روي الحديث عن حماد بلفظ آخر ، كما قال السيوطي في "اللائل المصنوعة" (٣١/١) ، ذكر هذا اللفظ الحافظ الذهبي في "الميزان" ، وابن عدي في الكامل في الضعفاء ، ففي الميزان - أعني "ميزان الاعتدال" - (٥٩٣/١) ، قال : رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلّة خضراء . قلت : أورد الذهبي صدر الحديث الذي نحن بصدده والذي اضطرب فيه الرواة وماجوا اضطراباً عجيباً ، في كتابه القيم "سير أعلام النبلاء" (١١٣-١١٤) من طريق حماد هذا ، وقال : وهو بتمامه في تأليف البيهقي (٤٥٨هـ) ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السلامة في الدين .. ا.هـ .

قلت : الإمام الحافظ البيهقي قال في كتابه "الأسماء والصفات" (ص ٣٠٠ بتحقيق المحدث الكوثري) : وقد روي من وجه آخر وكلها ضعيف . ا.هـ قلت : وهذا تصريح من البيهقي بضعف طرق هذا الحديث ، وقول الذهبي معه بأنه منكر ، مع إيراد الحافظ السيوطي وابن الجوزي له في الموضوعات يثبت وضعه بلا شك ولا ريب . كما أن الحافظ ابن خزيمة أطل في ردّ أحاديث الصورة في كتابه في الصفات .

فإن قال قائل : قد حسن الترمذي الحديث بل قد صحّحه في بعض الروايات عنه ، قلنا : هذا لا ينفع لوجوه : منها : أن الترمذي رحمه الله تعالى متساهل في التصحيح والتحسين ، مثله مثل الحاكم رحمه الله في المستدرک ، يصحّح الموضوعات ، كما هو مشهور عند أهل الحديث .

ومنها : أن تضعيف هؤلاء الحفاظ الذين ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا على الحديث بأنه منكر وموضوع وغير ذلك ، مقدّم على تحسين الترمذي أو تصحيحه .

ومنها : أن الثابت من كلام الترمذي رحمه الله من نسخ سننه أنه قال : حسن غريب ، كما نقل ذلك عنه الحافظ المزني في "تحفة الأشراف" (٤/٣٨٢) ، والمنذري في "الترغيب والترهيب" ، وقد فصل القول في المسألة الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال في كتابه : "التكت الظراف" المطبوع مع تحفة الأشراف معلقاً على قول الترمذي حسن غريب ما نصه : "حديث : أتاني ربي في أحسن صورة ... الحديث .

قلت : قال محمد بن نصر المروزي في كتاب " تعظيم قدر الصلاة " : هذا حديث اضطرب الرواة في إسناده ، وليس يثبت عند أهل المعرفة " . ١٠١ هـ . كلام ابن حجر العسقلاني .

وقال الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب " (٦ / ١٨٥ طبعة دار الفكر) : قال أبو زرعة الدمشقي : قلت لأحمد : إن ابن جابر يحدث عن ابن اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش حديث : " رأيت ربِّي في أحسن صورة " ، ويحدث به قتادة ، عن أبي قلابة ، عن خالد بن اللجلاج ، عن ابن عباس ، قال : هذا ليس بشيء . ١٠١ هـ . وقال ابن الجوزي في كتابه " العلل المتناهية " (١ / ٣٤) عقب هذا الحديث : أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة ، قال الدارقطني : كل أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح . ١٠١ هـ . قلت : والمضطرب من أقسام الضعيف كما هو معلوم ...

الوجه الثاني : هناك ألفاظ منكورة في متن الحديث تؤكد وضعه ، منها : إثبات الصورة لله تعالى ، وكذلك إثبات الكف له سبحانه وتعالى عن ذلك ، وأنها بقدر ما بين كتفي سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإثبات علم ما في السماوات والأرض للنبي صلى الله عليه وسلم ، وغير ذلك مما لا أود الآن الإطالة بسرده ، فأقول مجيباً عن بعض هذه المسائل : أمّا الأولى : فالله عز وجل ليست له صورة ، بلا شك ، وذلك لأنه بيّن أن المخلوقات ، ومنها الإنسان : مركبة من صورة ، وهو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، إذ قال سبحانه : ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٦ - ٨] ، وأجمع أهل السنة على استحالة الصورة على الله عز وجل ، كما نقل ذلك الإجماع الشيخ الإمام عبد القاهر البغدادى في كتابه العظيم : " الفرق بين الفرق " (ص ٣٣٢) ، وقال الشافعي (٢٠٤ هـ) رحمه الله تعالى ورضي عنه ، كما في " سير أعلام النبلاء " ، و " الحلية " (٩ / ١٠٥) ، و " آداب الشافعي " لابن أبي حاتم (٢٣١) ، وغير ذلك : الإجماع أكبر من الحديث المنفرد . ١٠١ هـ . أي أن الإجماع إذا صادمه حديث آحاد أسقط الاحتجاج به ، بل يدل ذلك على وضعه ، وأنه لا أصل له ، كما يقول الحافظ الخطيب البغدادى في كتابه : " الفقيه والمتفقه " (١ / ١٣٢) .

كما أن قوله في الحديث : " فعلمت ما بين السماوات والأرض " تنقضه نصوص صحيحة صريحة ، منها : قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] ، ، فالله عز وجل أوضح لنا وبين أن علمه بهذه الأشياء الموجودة في ظلمات الأرض مما لا يعلمها إلا هو ، وأمّا الملائكة فكل منهم موكل

بشيء محدود معلوم في السَّماء أو في الأرض ، أمّا علم جميع وظائفهم ، وما في السَّماء والأرض فهو لله عزَّ وجلَّ . ومنها : قوله سبحانه : ان الله يعلم غيب السموات : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحجرات: ١٨] ، فلو كان سيّدنا محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم ذلك أيضاً لقال : " إِنَّ الله ورسوله يعلمان غيب السَّمَاوَات والأرض " . وفي الحديث الصَّحيح : سئل النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أي البقاع خير ؟ فقال : " لا أدري " ، فقال السَّائل : أي البقاع شرّ ؟ فقال : " لا أدري " ، فسأل سيّدنا جبريل ، فقال : لا أدري ، فسأل الله تعالى ، فأوحى إليه : إنّ خير البقاع المساجد ، وشرّ البقاع الأسواق ... " . انظر : أقوال الحفاظ المثورة لبيان وضع حديث : " رأيت ربي في أحسن صورة ، مطبوع بذيّل كتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي (ص ٢٨١ فما بعدها) .

ومن العجائب والغرائب أن يقوم ابن تيمية بتصحيح رواية الشَّاب الأمرد ، فقد قال في كتابه : " بيان تلبس الجهميّة : " كما في الحديث الصَّحيح المرفوع عن قتادة عن عكرمة عن ابن عبَّاس قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " رأيت ربي في صورة شابٍّ أمرد له وفرة جعد قطط في روضة خضراء " . انظر : بيان تلبس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة (٧/ ٢٩٠) .

وقام المدعو حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرَّحْمَنِ التَّوَيْجِرِي (١٤١٣هـ) ، بتصنيف كتاب سمَّاه : " عقيدة أهل الإيَّمان في خلق آدم على صورة الرَّحْمَنِ " ، جاء فيه : " أنّ الله جلَّ وعزَّ لما خلق السَّماء والأرض ، قال : نخلق بشراً بصورتنا ، فخلق آدم ... " .

وفي كتابه سالف الذكر نقل التَّوَيْجِرِي عن التَّوْرَةِ المَحْرَفَةِ ، فقال : " وأيضاً فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتَّوْرَةِ فإنَّ في السَّفر الأوَّل منها : سنخلق بشراً على صورتنا يشبهها " . وقال أيضاً : " ... وكذلك حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنّ موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضرب الحجر لبني إسرائيل فتفجَّر ، وقال : " اشربوا يا حمير " ، فأوحى الله تبارك وتعالى إليه : " عمدت إلى خلق من خلقي ، خلقتهم على صُورتي ، فشَبَّهْتهم بالحمير " ، فما برح حتَّى عُوتب " .

وقال أيضاً : " ... عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " من قاتل فليجتنب الوجه ، فإنَّ صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرَّحْمَنِ " .

وقال أيضاً: "... وثانيها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال : " لا تقبّحوا الوجه ، فإنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحْمَنِ " . أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عزوجل (١/ ٨٥) ، وقال : " وقد افتن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عالم من لم يتحر العلم وتوهوا أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذات ، فغلطوا في هذا غلطاً بيناً ، وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبهة ، أعادنا الله وكل المسلمين من قولهم . والذئ عندني في تأويل هذا الخبر إن صح من جهة النقل موصولاً فإن في الخبر عللاً ثلاثاً : إحداها : أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده فأرسل الثوري ولم يقل عن ابن عمر . والثانية : أن الأعمش مدلس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت . والثالثة : أن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس لم يعلم أنه سمعه من عطاء سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد يقول ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش قال قال حبيب بن أبي ثابت لو حدثني رجل عنك بحديث لم أبال أن أرويه عنك يريد لم أبال أن أدلسه . قال أبو بكر ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتاج به علماءنا من أهل الأثر لا سيما إذا كان الخبر في مثل هذا الجنس فيما يوجب العلم لو ثبت لا فيما يوجب العمل بما قد يستدل على صحته وثبوته بدلائل من نظر وتشبيه وتمثيل بغيره من سنن النبي من طريق الأحكام والفقه . فإن صح هذا الخبر مسنداً بأن يكون الأعمش قد سمعه من حبيب بن أبي ثابت وحبيب قد سمعه من عطاء بن أبي رباح وصح أنه عن ابن عمر على ما رواه الأعمش فمعنى هذا الخبر عندنا أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر إنما هو من إضافة الخلق إليه " .

وهذا نصٌّ صريحٌ في أنَّ الله تعالى خلق الإنسان على صورة وجهه الذي هو صفة من صفات ذاته . وهذا النصُّ لا يحتمل التأويل ، وفيه أبلغ ردٌّ على ابن خزيمة ، وعلى كلٍّ من تأوَّل الحديث بتأويلات الجهميّة المعطّلة " . انظر : عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرَّحْمَنِ (ص ١٦) ، (ص ٣١) ، (ص ٧٦) ، (ص ٢٧) ، (ص ١٢٩) ، (ص ٤٠) .

والكتاب المذكور قام بتقريره الشيخ ابن باز - غفر الله له - حيث قال في تقريره له :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربيّة السعوديّة ... الرّقم ٣٨٠ / خ / رئاسة إدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدّعوة والإرشاد ... التّاريخ ٣٠ / ٣ / ١٤٠٨ هـ

الحمد لله وحده ، والصّلاة والسّلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه ، أمّا بعد : فقد اطّلعْتُ على ما كتبه صاحب الفضيلة الشيخ حمود بن عبد الله التّوحيّري وفّقهُ الله وبارك في أعماله ، فيما ورد من الأحاديث في خلق آدم على صورة الرَّحْمَنِ ، وسمّى مؤلّفه في ذلك : " عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرَّحْمَنِ " ، فألفيته كتاباً قيماً !!! كثير الفائدة !!! قد ذكر فيه الأحاديث الصّحيحة الواردة في خلق آدم على صورة الرَّحْمَنِ ، وفيما يتعلّق بمجيء الرَّحْمَنِ يوم القيامة على صورته !!! وقد أجاد وأفاد !!! وأوضح ما هو الحقّ في هذه المسألة !!! وهو أنَّ الضّمير في الحديث الصّحيح في خلق آدم على

صورته يعود إلى الله عزَّ وجلَّ !!! وهو موافق لما جاء في حديث ابن عمر : أَنَّ الله خلق آدم على صورة الرحمن . وقد صحَّحه الإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والآجري ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وآخرون من الأئمة رحمة الله عليهم جميعاً . وقد بيَّن كثيرٌ من الأئمة خطأ الإمام ابن خزيمة رحمه الله في إنكار عود الضمير إلى الله سبحانه في حديث ابن عمر ، والصَّواب ما قاله الأئمة المذكورون وغيرهم في عود الضمير إلى الله عزَّ وجلَّ ، بلا كيف ، ولا تمثيل ، بل صورة الله سبحانه تليق به وتناسبه كسائر صفاته ، ولا يشابهه فيها شيء من خلقه سبحانه وتعالى ، كما قال عزَّ وجلَّ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤] ، وقال عزَّ وجلَّ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، وقال سبحانه : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ، وقال عزَّ وجلَّ : ﴿فَلَا تَضَرُّوْا إِلَهَ الْأَمْثَالِ﴾ [النحل: ٧٤] .

والآيات في هذا المعنى كثيرة ، والواجب على أهل العلم والإيمان إمرار آيات الصِّفات وأحاديثها الصَّحيحة كما جاءت ، وعدم التَّأويل لها بما يخالف ظاهرها ، كما درج على ذلك سلف الأئمة وأئمتها ، مع الإيمان بأنَّ الله سبحانه ليس كمثله شيء ، في صورته ، ولا وجهه ، ولا يده ، ولا سائر صفاته ، بل هو سبحانه له الكمال المطلق من جميع الوجوه في جميع صفاته ، لا شبيه له ، ولا مثل له ، ولا تكيّف صفاته بصفات خلقه ، كما نصَّ على ذلك سلف الأئمة وأئمتها من أصحاب النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأتباعهم بإحسان رحمهم الله جميعاً وجعلنا من أتباعهم بإحسان . ومن تأمل ما كتبه أخونا العلامة الشَّيخ حمود التَّوَجْرِي في هذا الكتاب وما نقله عن الأئمة اتَّضح له ما ذكرنا ، فجزاه الله خيراً ، وزاده من العلم والإيمان ، وجعلنا وإياه وسائر إخواننا من أنصار السُّنَّة والقرآن ، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه .

وصلَّى اللهُ وسلَّم وبارك على عبده ورسوله نبينا مُحَمَّد وآله وأصحابه ومن استقام على نهجه إلى يوم الدِّين .
عبد العزيز بن عبد الله بن باز / الرئيس العام لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدَّعوة والإرشاد .

انظر : عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن (ص ٧-٨) .

وقال الدُّكتور المتوهم المتسلِّف محمَّد خليل هرَّاس في تعليقه على كتاب " التَّوْحِيد " لابن خزيمة : " فالصورة لا تُضاف إلى الله كإضافة خلقه إليه ، لأنَّها وصف قائمٌ به " . انظر : هامش كتاب التَّوْحِيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (ص ٣٩) ، ط ١٩٧٨ م .

وقد رددت عليهم في هذه المسألة في رسالة منشورة بعنوان : " أقوال العلماء المثورة في تنزيه الله عن الصورة " ، والحمد لله تعالى .

ثانياً : اغتقادهم بالصوت لله تعالى ...

قال الإمام ابن تيمية : " وَجْهٌ مُسْلِمِينَ يَقُولُونَ : إِنَّ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ كَلَامُ اللَّهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥٥٦/٥) .

وقال أيضاً : " كَمَا رَوَى الْحَلَّالُ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، فِيمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : " لَمَّا سَمِعَ مُوسَى كَلَامَ اللَّهِ ، قَالَ : يَا رَبِّ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي أَسْمَعُ هُوَ كَلَامُكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ يَا مُوسَى ، هُوَ كَلَامِي ، وَإِنَّمَا كَلَّمْتُكَ بِقُوَّةِ عَشْرَةِ آلَافٍ لِسَانٍ ، وَلِي قُوَّةُ الْأَلْسُنِ كُلِّهَا ، وَأَنَا أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا كَلَّمْتُكَ عَلَى قَدَرٍ مَا يُطِيقُ بَدَنُكَ ، وَلَوْ كَلَّمْتُكَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا لَمِتَّ ، فَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ قَالُوا لَهُ : صِفْ لَنَا كَلَامَ رَبِّكَ . فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَهَلْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصِفَهُ لَكُمْ ؟ قَالُوا : فَسَبِّهْ لَنَا !!! قَالَ : هَلْ سَمِعْتُمْ أَصْوَاتَ الصَّوَاعِقِ الَّتِي تُقْبَلُ فِي أَحَلَى حَلَاوَةٍ سَمِعْتُمُوهَا ، فَكَأَنَّهُ مِثْلُهُ !!! " . انظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١١/٤) ، مجموع الفتاوى (١٥٤/٦) ، درء تعارض العقل والنقل (٢/٢٩٤) ، (٥/١٦٠) .

وقال أيضاً : " عَنْ وَهَبِ بْنِ مُنْبَهٍ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا نُودِيَ مِنَ الشَّجَرَةِ ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] ، أَسْرَعَ الْإِجَابَةَ ، وَتَابَعَ التَّلْبِيَةَ ، وَمَا كَانَ ذَلِكَ إِلَّا اسْتِنْسَاساً مِنْهُ بِالصَّوْتِ ، وَسُكُوناً إِلَيْهِ . وَقَالَ : إِنِّي أَسْمَعُ صَوْتَكَ ، وَأَحْسُ حِسَّكَ ، وَلَا أَدْرِي مَكَانَكَ ، فَأَيْنَ أَنْتَ ؟ !!! " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/٤٠٨) ، شرح حديث النزول (ص ٦١) .

وقال أيضاً : " وَاللَّهُ تَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ بِحُرُوفِهِ وَمَعَانِيهِ بِصَوْتٍ نَفْسِهِ ، وَنَادَى مُوسَى بِصَوْتٍ نَفْسِهِ ؛ كَمَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ . وَصَوْتُ الْعَبْدِ لَيْسَ هُوَ صَوْتُ الرَّبِّ ، وَلَا مِثْلُ صَوْتِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ : لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ . وَقَدْ نَصَّ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ وَمَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ يُنَادِي بِصَوْتٍ ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ تَكَلَّمَ بِهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ لَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ كَلَاماً لِغَيْرِهِ ، لَا جَرِيدٌ وَلَا غَيْرُهُ . وَأَنَّ الْعِبَادَ يَقْرَءُونَهُ بِأَصْوَاتِ أَنْفُسِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ ، فَالصَّوْتُ الْمُسْمُوعُ مِنَ الْعَبْدِ صَوْتُ الْقَارِي ، وَالْكَلَامُ كَلَامُ الْبَارِي . وَكَثِيرٌ مِنَ الْخَائِضِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ صَوْتِ الْعَبْدِ وَصَوْتِ الرَّبِّ ... " . انظر : مجموع الفتاوى (١٢/٥٨٤-٥٨٥) .

وقال إمامهم حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ): " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "... فَيَضَعُ اللَّهُ كُرْسِيَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ مِنْ أَرْضِهِ ثُمَّ يَهْتِفُ بِصَوْتِهِ فَيَقُولُ ... " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (٨٠٣/٢) .

وقال المدعو محمد خليل هراس في تعليقه على كتاب التوحيد لابن خزيمة : " وأن كلامه حروف وأصوات ، يسمعها من يشاء من خلقه " . انظر : هامش كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (ص ١٣٨) .
وقال الشيخ ابن عثيمين : " ... في هذا إثبات القول لله وأنه بحرف وصوت ؛ لأن أصل القول لا بد أن يكون بصوت ، ولو كان قولاً بالنفس لقيده الله كما قال تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨] ، فإذا أطلق القول فلا بد أن يكون بصوت " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٢١٢/١) .

مع العلم أن نسبة الصوت لله تعالى لم تأت لا في القرآن ، ولا في أي حديث صحيح ... انظر الأحاديث التي يستشهدون بها على إثبات الصوت لله تعالى والكلام عليها في كتاب : " إنحاف الكائنات " لمحمود خطاب السبكي " (ص ٥٠ فما بعدها) ، بتحقيقنا .

ثَالِثًا : اعْتِقَادُهُمْ بِالنُّزُولِ لِلَّهِ تَعَالَى بِمَعْنَى الثَّقَلَةِ وَالْحَرَكَةِ ...

قال الإمام ابن تيمية : " فمن نفى الصفات جعله كالأعمى الأصم الأبكم ، ومن قال : أنه لا يقبل لا هذا ولا هذا جعله كالجماد الذي هو دون الحيوان الأعمى الأصم الأبكم ، وهذا بعينه موجود في الأفعال ، فإن الحركة بالذات مستلزمة للحياة وملزومة لها ، بخلاف الحركة بالعرض كالحركة القسرية التابعة للقاسر ، والحركة الطبيعية التي تطلب بها العين العود إلى مركزها لخروجها عن المركز ، فإن تلك حركة بالعرض . والعقلاء متفقون على ما كان من الأعيان قابلاً للحركة فهو أشرف مما لا يقبلها ، وما كان قابلاً للحركة بالذات فهو أعلى مما لا يقبلها بالعرض ، وما كان متحركاً بنفسه كان أكمل من الموات الذي تحركه غيره !!! " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٤١-٣٤٢) .

وقال أيضاً : " أَنَّهُ يَتَحَرَّكُ وَتَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ وَالْأَعْرَاضُ ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِنَا ؟ " . انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/ ٢٦٣) .

وقال الإمام ابن قيم الجوزية : " وَقَدْ يُرَادُ بِالْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ فِعْلٌ يَقُومُ بِذَاتِ الْفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَكَانِ الَّذِي قَصَدَ لَهُ ، وَأَرَادَ إِيقَاعَ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِيهِ ، وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ

سُبْحَانَهُ يَحْيَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيَنْزِلُ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ ، وَيَأْتِي فِي ظُلُلٍ مِنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَاءِ الدُّنْيَا ، وَيَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، وَيَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيَنْزِلُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَهَذِهِ أَعْمَالٌ يَفْعَلُهَا بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْأَمَكِنَةِ ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهَا عَنْهُ بِنَفْيِ الْحَرَكَةِ وَالنَّقْلَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَخْلُوقِينَ " . انظر : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (ص ٤٧٣) .

ولم يقف مدعو السلفية في هذه المسألة عند حدٍّ ، فقد سمحوا لعقولهم أن تسبح في بحر الوهم والتوهم ، حتَّى سألوا أنفسهم هذا السؤال : هل يستلزم نزول الله - عزَّ وجلَّ - أن يخلو العرش منه أو لا ؟؟! فقد جاء في فتاوى العقيدة للشيخ ابن عثيمين (١٤٢١هـ) : " وسئل فضيلته : هل يستلزم نزول الله - عزَّ وجلَّ - أن يخلو العرش منه أو لا ؟

فأجاب بقوله : نقول : أصل هذا السؤال تنطعٌ ، وإيراده غير مشكور عليه مورده ، لأننا نسأل هل أنت أحرص من الصحابة على فهم صفات الله ؟ إنَّ قال : نعم ، فقد كذب . وإن قال : لا . قلنا : فليسعك ما وسعهم ، فهم ما سألوا الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقالوا : يا رسول الله إذا نزل هل يخلو منه العرش ؟ وما لك ولهذا السؤال ، قل : ينزل واسكت . يخلو منه العرش أو ما يخلو ، هذا ليس إليك ، أنت مأمور بأن تصدِّق الخبر !!! ولا سيَّما ما يتعلَّق بذات الله وصفاته ؛ لأنَّه أمرٌ فوق العقول فإذاً نقول : هذا السؤال تنطعٌ أصلاً لا يرد ، وكلُّ إنسان يريد الأدب كما تأدَّب الصحابة مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّه لا يورده ، فإذا قدر أنَّ شخصاً ابتلي بأن وجد العلماء بحثوا في هذا واختلفوا فيه ، فمنهم من يقول : يخلو ، ومنهم من يقول : لا يخلو ، ومنهم من توقَّف ، فالسبيل الأقوم في هذا هو التوقُّف ، ثمَّ القول بأنَّه لا يخلو منه العرش ، وأضعف الأقوال : القول بأنَّه يخلو منه العرش ، فالتوقُّف أسلمها وليس هذا مما يجب علينا القول به ؛ لأنَّ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبيِّنه والصحابة لم يستفسروا عنه ، ولو كان هذا مما يجب علينا أن نعتقده لبينه الله ورسوله بأيِّ طريق ، ونحن نعلم أنَّه أحياناً بيَّن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحق من عنده ، وأحياناً يتوقَّف فينزل الوحي ، وأحياناً يأتي أعرابي فيسأل عن شيء ، وأحياناً يسأل الصحابة أنفسهم عن الشيء ، كل هذا لم يرد في هذا الحديث ، فإذا لو توقفنا وقلنا : الله أعلم فليس علينا سبيل ، لأنَّ هذا هو الواقع " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١/ ٢٠٤-٢٠٥) .

قلت : وهذا كلام غريب عجيب ، وكم في كلامهم من الغرائب والعجائب والمصائب والمعائب !!! فإنَّ من نعتوه بشيخ الإسلام هو من قال هذا الكلام ، فقد ذكر في كتبه ما اعتبره وجعله ابن عثيمين تنطعاً

أكثر من مرة ، كما أن ابن عثيمين أشار في كلامه إلى أن الصحابة الكرام لم يسألوا الرسول صلى الله عليه وسلم هذا السؤال ، وبالتالي فإن من ذكر في كتبه هذا السؤال ، وسمح لنفسه به ، مخالف لما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين ، كما أن ابن عثيمين ذكر في معرض كلامه أن المسألة أمر فوق العقول ، فلماذا سمح مدعو السلفية لعقولهم أن تسبح وتتكلم فيما لا طاقة للعقول إلى الولوج فيه ؟!!! ... والنتيجة : أن ابن تيمية ليس سلفياً بشهادة ابن عثيمين ، فقد ذكر في كتبه غير مرة ما هو من باب التنطع المخالف لما كان عليه الصحابة ، من ذلك :

قال الإمام ابن تيمية : " وَالصَّوَابُ : قَوْلُ " السَّلَفِ " : أَنَّهُ يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " . فابن تيمية ينسب ما قاله للسلف ، وابن عثيمين ينفي ذلك ...

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً : " وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " .

وقال أيضاً : " وَالْمَقْصُودُ هُنَا : الْكَلَامُ عَلَى مَنْ يَقُولُ : يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ ، وَإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ أَنْ يُقَالَ : يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ (٦٠٠هـ) وَغَيْرُهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : بَلْ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ . وَقَدْ صَنَّفَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مِنْدَةَ (٤٧٠هـ) مُصَنَّفًا فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ قَالَ : لَا يَخْلُو مِنَ الْعَرْشِ أَوْ لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ - كَمَا تَقَدَّمَ بَعْضُ كَلَامِهِ - . وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَتَوَقَّفُ عَنْ أَنْ يَقُولَ يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو . وَجُمْهُورُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " . انظر : مجموع الفتاوى (١٣٢/٥) ، ٢٤٢/٥ ، ٢٤٣/٥ ، (٣٦٧/٥) ، (٤١٤/٥) .

قلت : وأين ما ادَّعاه ابن تيمية على الإمام ابن مندة ، وهو القائل : " ... وَأَنَا مَتَمَسِّكٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، مُتَّبِعٌ إِلَى اللَّهِ مِنَ الشُّبْهِ وَالْمِثْلِ وَالنَّدِّ وَالضَّدِّ وَالْأَعْضَاءِ وَالْجِسْمِ وَالْآلَاتِ ، وَمِنْ كُلِّ مَا يَنْسُبُهُ النَّاسُ بِنِجَاسٍ إِلَى اللَّهِ ، وَيَدَّعِيهِ الْمَدْعُونُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ فِي اللَّهِ - تَعَالَى - شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ قُلْتُهُ ، أَوْ أَرَاهُ ، أَوْ أَتَوَهَّمُهُ ، أَوْ أَصِفُهُ بِهِ " . انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/٣٥١) .

فإذا ثبت أنه قال ما نسب له ابن تيمية ، فهو متناقض مع نفسه ، وكم في كلامهم من التناقض والتباين ، والعجائب والغرائب والمعاطب ...

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً : " ثُمَّ إِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ السُّنَّةِ !!! يَقُولُونَ : أَنَّهُ يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " .

انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/٦٣٨) .

وهنا ينسب ابن تيمية ما قاله لجمهور السلف ، مع أنَّ السلف لم يتكلَّم أحد منهم بما نسبته ابن تيمية لجمهورهم ، فهذا كذبٌ بشهادة ابن عثيمين !!! ثمَّ إنَّ ابن تيمية لم يستند في كلامه على أيِّ حديث صحيح ، بل هو مجرد أقوال لعلماء ، ومتى كان الدِّين يُبنى على أقوال العلماء التي لا تستند في وجودها وصحَّتها لكتاب ولا لسنة !!!؟ فلا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله ...

وقال الإمام ابن تيمية ما هو أعظم من قوله السَّابق ، فقد قال : " فمن أين في القرآن ما يدلُّ دلالة ظاهرة على أنَّ كلَّ متحرِّكٍ مُحدث أو مُمكن !!!؟ وأنَّ الحركة لا تقوم إلاَّ بحادث أو ممكن !!!؟ وأنَّ ما قامت به الحوادث لم يخل منها !!!؟ وأنَّ ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث !!!؟ وأين في القرآن امتناع حوادث لا أوَّل لها !!!؟ " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/١١٨) .

ولأجل نصرة ما يعتقد مدَّعو السلفيَّة ، جيَّشوا جيوشهم ، وجاءوا بقضضهم وقضيضهم ، ففتَّشوا ، ونقَّبوا ، وبحثوا في كلِّ صعيد ، فجمعوا كلَّ ما يتعلَّق بمسألة التَّزول ، من روايات صحيحة وتالفة وشاذة وباطلة ... لنصرة مذهبهم ، فقد ذكر إمامهم حافظ حكيم (١٣٧٧هـ) في كتابه : " معارج القبول بشرح سُلم الوصول إلى علم الأصول " العديد العديد من الرِّوايات التي تُضحك الثَّكلى ، مع زعمه بصحَّتها ، - مع أنَّ الكثير منها روايات وأحاديث تالفة ، كما قال محقِّق الكتاب المتمسلف !!! - ، ومن تلك الرِّوايات : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ !! فَإِذَا نَزَلَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ثُمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ ، فَيَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ " ، رَوَاهُ ابْنُ مَنْدَه ، قَالَ : وَلَهُ أَصْلٌ مُرْسَلٌ .

وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ جَلَّ جَلَالُهُ : هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّبْرَايْسِيُّ .

وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا لِثُلْثِ اللَّيْلِ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَوْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا

مُقْتَرَّ عَلَيْهِ رَزْقُهُ ، أَلَا مَظْلُومٌ يَسْتَصْرِئُ فَأَنْصَرُهُ ، أَلَا عَانٍ يَدْعُونِي فَأَفُكَّ عَنْهُ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَكَانَهُ حَتَّى يَفِيءَ
الْفَجْرُ ثُمَّ يَعْلُو رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الْعُلْيَا عَلَى كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ .

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ ثُلُثُ
اللَّيْلِ الْآخِرُ نَزَلَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ بَسَطَ يَدَهُ ، فَقَالَ : مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ ، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ
حَسَنٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَرِجَالُهُ أَئِمَّةٌ ، وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ بَلْفُظٍ : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ ثُمَّ
يَهْبِطُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَهُ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ " .

وَعَنْ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثُ اللَّيْلِ
نَزَلَ اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، فَقَالَ : لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي
يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي
مُسْنَدِهِ . وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى
سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيهِ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ .
وَأَنَّ دَاوُدَ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَقَالَ : لَا يُسْأَلُ اللَّهُ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاحِرًا أَوْ عَشَارًا " . رَوَاهُ الْإِمَامُ
أَحْمَدُ بِنَحْوِهِ . وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى فِي آخِرِ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ بَقِيْنَ مِنَ اللَّيْلِ ، يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى مِنْهُمْ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لَا يَنْظُرُ فِيهِ
غَيْرُهُ ، فَيَمَحُو مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ وَهِيَ مَسْكَنُهُ الَّذِي يَسْكُنُ ، لَا يَكُونُ
مَعَهُ فِيهَا إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ وَالصُّدِّيقُونَ ، وَفِيهَا مَا لَمْ يَرِ أَحَدٌ وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ، ثُمَّ يَهْبِطُ فِي آخِرِ
سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، يَقُولُ : أَلَا مُسْتَغْفِرٌ فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا سَائِلٌ فَأُعْطِيهِ ، أَلَا دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ " . رَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ
سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ .

وَرَوَى مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَقْبَلُ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، فَيَقُولُ :
أَلَا عَبْدٌ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَلَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَقْبِلَهُ ، فَيَكُونُ كَذَلِكَ إِلَى مَطْلَعِ الصُّبْحِ وَيَعْلُو عَلَى
كُرْسِيِّهِ " . وَعَنْ أَبِي الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْوَتْرِ : أَحَبُّ أَوْ تَرْتِ نِصْفَ اللَّيْلِ ، فَإِنَّ اللَّهَ

يَهْبِطُ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ مُذْنِبٍ ، هَلْ مِنْ مُسْتَعْفِرٍ ، هَلْ مِنْ دَاعٍ ، حَتَّى إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ارْتَفَعَ " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١/ ٢٩٥-٢٩٧) .

وقد دفعت أمثال هذه الروايات الحنابلة إلى الغلو والتعصّب في مسألة النزول ، حتّى وقعوا في التجسيم البحت ...

فقد صرّح أئمّتهم بأنّ نزول الله تعالى نزول حقيقي من علو إلى سفلى ... ، قال إمامهم صدر الدّين محمّد بن علاء الدّين عليّ بن محمّد ابن أبي العزّ الحنفي ، الأذرعي الصّالحي الدّمشقي (٧٩٢هـ) : " ... التّصريحُ بِنُزُولِهِ كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، والنّزولُ الْمُعْقُولُ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَمِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٢٨٦) .

وقال إمامهم عبد الرحمن السّعدي (١٣٧٦هـ) : " ونزوله سبحانه نزول حقيقي يليق بجلاله وعظمته ، ولا يصحّ تحريف معناه إلى غير ذلك من التّحريفات الباطلة ، مثل قولهم : معنى النّزول : نزول أمره أو رحمته أو ملك من ملائكته ، فهذا من أبطل الباطل " . انظر : شرح رسالة في أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة (ص ١١) .

وقال الشّيخ ابن عثيمين (١٤٢١هـ) : " وأجمع السّلف على ثبوت النّزول لله ، فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وهو نزول حقيقي يليق بالله " . انظر : تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد (ص ٥٨) .

وقال أيضاً : " ... فهذا ليس عند الإنسان شكّ في أنّه نزول حقيقي " . انظر : شرح العقيدة السفارينية (الدرّة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية) (ص ٣٠٩) .

وقال أيضاً : " ... كذلك النّزول إلى السّماء الدّنيا حينما يبقى ثلث الليل الآخر نؤمن به على أنّه نزول حقيقي ... " . انظر : منهاج أهل السّنة والجماعة في العقيدة والعمل (ص ١٥) .

قلت : والنّزول الحقيقي هو النّزول المعهود الذي يعني انتقال الجسم بالحركة من مكان إلى مكان آخر ، وهو لا يتمّ إلّا بثلاثة أركان : مكانٌ مُنتَقِلٌ منه ، ومكانٌ مُنتَقِلٌ إليه ، وجسمٌ مُنتَقِلٌ بين المكانين ...

وقال المدعو خالد بن عبد الله بن محمّد المصلح : " ونزوله هو نزول حقيقي ، ولا تقل : كيف ينزل ؟ ولا يشكل عليك ماهيّة ذلك وحقيقته وكنهه ، فإنّك لم تكلف بذلك ، وإنّما كلّفت بأن تؤمن بكلّ ما أخبر الله به عن نفسه ، وأخبر به رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه .

وتأويل النزول بغير ما دلّ عليه ظاهر النصّ !! كمن يقولون : تنزل رحمته ، أو ينزل ملك من الملائكة ، فإنّ هذا خطأ كبير !!! وتحريف خطير للنصّ ؛ لأنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : " ينزل ربُّنا تبارك وتعالى كلّ ليلة إلى السَّماء الدُّنيا ، فيقول : هل من داعٍ فأجيبه ، هل من سائل فأعطيه ، هل من مستغفر فأغفر له " ، فهل يسوغ أن يقول هذا القول ملكٌ من الملائكة ؟ " . انظر : شرح لمعة الاعتقاد (٣/ ٢٤) .

وقد انتهى بهم الأمر في هذه المسألة إلى قياس الخالق على المخلوق ، حيث جعلوا الحركة أمانة ما بين الحيّ والميّت ، وفي ذلك قال الإمام ابن تيمية : " ... لأنّ الحيّ القيوم يفعل ما يشاء ، ويتحرّك إذا شاء ، ويهبط ويرتفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط ، ويقوم ويجلس إذا شاء ، لأنّ أمانة ما بين الحيّ والميّت التَّحرُّك ، كل حيّ متحرّك لا محالة ، وكل ميّت غير متحرّك لا محالة " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥١) ، (٢/ ٧٢) ، شرح العقيدة الأصفهانية (ص ٧٩) .

وأنا أقول له : يا ابن تيمية : إنّ الأرض حماد لا روح فيها ، وهي تتحرّك ، ولا يخالف في ذلك إلّا أعمى البصر والبصيرة ، تماماً كما فعل الشَّيخ ابن باز فألّف كتاباً بعنوان : " الأدلّة النقليّة والعقليّة على سكون الأرض وحركة الكواكب والنُّجوم " ، وما ألّف هذا الكتاب الهالك المتهالك إلّا لنصرة باطل مذهبه ، بالغشّ والتدليس والكذب والخيانة والتلاعب بعقول الجهّال الرّعاع العميان ، فسبحان مقلّب القلوب ، ومقسّم العقول ...

وقد ذكر الله تعالى في الكتاب المجيد أنّ الجبال تتحرّك ، فقال : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النمل : ٨٨] . قال الإمام الشعراوي : " فليس غريباً الآن أن نعرف أنّ للجبال حركة ، وإنّ كنّا لا نراها ؛ لأنّها ثابتة بالنسبة لموقعك منها ؛ لأنّك تسير بنفس حركة سيرها ، كما لو أنّك وصاحبك في مركب ، والمركب تسير بكما ، فأنت لا تدرك حركة صاحبك لأنّك تتحرّك بنفس حركته .

وقد شبه الله حركة الجبال بمرّ السحاب ، فالسحاب لا يمرّ بحركة ذاتية فيه ، إنّما يمرّ بدفع الرّياح ، كذلك الجبال لا تمرّ بحركة ذاتيّة إنّما بحركة الأرض كلّها ، وهذا دليل واضح على حركة الأرض " . انظر : تفسير الشعراوي (١٥/ ٩٥٢٧) .

وكذا صرّح إمامهم الألباني بأنّ نزول الله تعالى نزول حقيقي ، فقال : " فنزوله نزول حقيقي يليق بجلاله ، لا يشبه نزول المخلوقين ، وكذلك دنوّه عزّ وجلّ دنوّ حقيقي يليق بعظمته ، وخاص بعباده المتقرّبين إليه ،

بطاعته ، ووقوفهم بعرفة تلبية لدعوته عزَّ وجلَّ . فهذا هو مذهب السلف في النزول والدُّنو ، فكن على علم بذلك " . انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١٠٨ / ٦) .

ولا حول ولا قوة إلا بالله ...

فما قالوه ... مغالطة كبيرة ، لأنَّه لا بدَّ من الاحتكام للغة العربيَّة في معرفة معاني الآيات الكريمة ، وكذا الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة ... ولا يوجد في معاجم وقواميس اللغة معنى من المعاني كالذي قالوا ، فإنَّ قولهم لا مكان له من الإعراب في لغة العرب ، إلا إذا قلنا بتفويض الكيف والمعنى ، وهم يأبون علينا ... بل يقولون بأنَّ التَّفويض من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد ، كما قال ابن تيمية في " درء التَّعارض " ، قال : " فتبيَّن أنَّ قول أهل التَّفويض الذين يزعمون أنَّهم متَّبِعون للسُّنَّة والسلف : من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد !!! " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٠٥) .

والعياذ بالله تعالى ...

بقي أمرُّ قاله الألباني ، وهو قوله : " وكذلك دُنُوهُ عزَّ وجلَّ دُنُو حقيقي يليق بعظمته " . والدُّنو الذي يقصده الألباني ومن معه من مدَّعي السِّلَفِيَّة : هو دُنُو الله تعالى من سيِّدنا مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهم بذلك يفسِّرون الدُّنو والتَّدلي الواردين في سورة " النجم " ، وهم بتفسيرهم هذا مخالفون لجمهور أهل العلم ... قال الإمام الطَّبري (٣١٠ هـ) : " الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النجم ٨-٩] : يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ : ثُمَّ دَنَا جَبْرِيلُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَدَلَّى إِلَيْهِ ، وَهَذَا مِنَ الْمُؤَخَّرِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ ، وَإِنَّمَا هُوَ : ثُمَّ تَدَلَّى فَدَنَا ، وَلَكِنَّهُ حَسَنٌ تَقْدِيمٌ قَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ [النجم : ٨] ، إِذْ كَانَ الدُّنُو يَدُلُّ عَلَى التَّدَلَّى وَالتَّدَلَّى عَلَى الدُّنُو ، كَمَا يُقَالُ : زَارَنِي فَلَانَ فَأَحْسَنَ ، وَأَحْسَنَ إِلَيَّ فزَارَنِي ، وَشَتَمَنِي فَأَسَاءَ ، وَأَسَاءَ فَشَتَمَنِي لِأَنَّ الإِسَاءَةَ هِيَ الشَّتْمُ : وَالشَّتْمُ هُوَ الإِسَاءَةُ ، وَنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ ... ثُمَّ ذَكَرَ مِنَ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ : الحسن البصري ، قتادة (١١٨ هـ) ، والرَّبِيع " . انظر : تفسير الطَّبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٢ / ١٣-١٤) .

وقال الإمام البغوي (١٦ هـ) : قَوْلُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النجم : ٨-٩] ، اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْوَعِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : فَأَيْنَ قَوْلُهُ ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم : ٨-٩] ؟ قَالَتْ : ذَلِكَ جَبْرِيلُ كَانَ يَأْتِيهِ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ وَإِنَّهُ أَنَا هَذِهِ الْمُرَّةُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هِيَ صُورَتُهُ ، فَسَدَّ الْأَفْقُ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا طَلْحُ بْنُ غَنَامٍ ثَنَا زَائِدَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ زَرًّا عَنْ قَوْلِهِ : ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم : ٩] ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى جَبْرِيلَ لَهُ سِتْرَةٌ جَنَاحٍ . فَمَعْنَى الْآيَةِ : ثُمَّ دَنَا جَبْرِيلُ بَعْدَ اسْتِوَائِهِ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَرْضِ ، فَتَدَلَّى فَتَزَلَّ إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ، بَلْ أَدْنَى ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَقَتَادَةُ (١١٨هـ) .

وقيل : فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، تَقْدِيرُهُ : ثُمَّ تَدَلَّى فَدَنَا ، لِأَنَّ التَّدَلَّى سَبَبُ الدُّنُوِّ . انظر : معالِم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٤/ ٣٠١-٣٠٢) .

وعليه : فابن عباس ، والحسن البصري ، وقتادة (١١٨هـ) ، والرَّبِيع ... قالوا : إِنَّ مَسْأَلَةَ التَّدَلِّي مرتبطة بأمين الوحي جبريل عليه السلام ، وليس الأمر كما يعتقد مدَّعو السَّلَفِيَّةِ : أَنَّ التَّدَلِّي هو الله تعالى ... والذي ذكرناه هو قول جمهور المفسرين . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/ ١٩٤) ، زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٥) ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٢٠١) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٣٢٣) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٥/ ٥٠١) ...

وأخيراً نقول : هل تأويل الإمام مالك (١٧٩هـ) لنزول الله تعالى بنزول أمره كما سيأتي - من أبطل الباطل كما قال المتسلفه ؟!!! وهل جمهور علماء الأُمَّة ممن نقلنا عنهم في كتابنا "إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى مَا قَالَهُ أَسَاطِينُ الْعِلْمِ فِي تَنْزِيهِهِ اللَّهِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّزْوِيلِ" تأويل التَّزْوِيل بنزول أمره أو غيره من التَّأويلات المُرَاعِيَةِ جلال الله تعالى وعظمته وتنزيهه عن مشابهة الحوادث ... من أبطل الباطل ؟!!! وهل وقعوا في خطأ كبير ، وحرَّفوا الكلم عن مواضعه ؟!!! ... لقد استهوى سلطانُ المخالفة هؤلاء ، وسيطر على كيانهم حتَّى جعلوا - وعلى الدَّوام - أقوالهم وأقوال علمائهم هي الصَّواب الذي لا يحتمل الخطأ ، وأقوال غيرهم ولو كانت مجموع الأُمَّة خطأ لا يحتمل الصَّواب ...

فإذا كان هؤلاء مبتدعة ضالّون محرّفون للكلم عن موضعه - كما يزعم مدّعو السلفيّة - فمن بقي بعدهم من علماء الأُمّة الذين يعولّ على كلامهم !!! ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٦] ، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣] ، ﴿أَمَرَ لَكُمْ سُلْطَنٌ مُّبِينٌ﴾ [الصافات: ١٥٦] ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ لِيَكُنَّ لَكُمْ آيَاتٌ وَإِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الصافات: ١٥٧] ، ولذا فإنّ الواجب على علماء الأُمّة أن يوقفوا هؤلاء وأمثالهم عند حدّهم ، فقد بغوا وطغوا في البلاد ، وأكثروا فيها الفساد ، ولبسوا لبوس المراوغة والعناد ، وتناولوا على علماء الأُمّة بجهلهم وأمواهم وإعلامهم وكذا بالكتب المزوّقة التي تُوزّع بالملايين فتُهدى ولا تُباع في مختلف الأصقاع !!! ... فالواجب أن تجتمع الكلمة على التحذير منهم ، بكشف مخازيهم وضلالاتهم ، وغيوبهم ، وإفلاسهم العلمي ، فقد استغلّوا غفلة النّاس وجهلهم ، فعمدوا إلى نشر ترّاهتهم وخزعبلاتهم التي أخذها علماء الأُمّة في القرن الثّامن الهجري ، وبقيت هامة خامدة الأنفاس لا تقوى على الحراك حتّى القرن الثّاني عشر ، فوجدت الهمج الرّاع الأعراب الأجلال الجهّال الذين اعتنقوها واعتقدوها مرّة ثانية بعد أسلافهم من الحشويّة والمشبّهة ، الذين طغوا في البلاد ، وأكثروا فيها الفساد ...

وبسبب جرأة من يزعمون ويدّعون السلفيّة في إظهار باطلهم ، فقد اضطرّ العديد من علماء الأُمّة إلى أن يكتبوا محاضر في العقائد الصّحيحة ، حرصاً منهم على التّصحيح والتّصويب ، ونشر الحقّ بين الأُمّة وخاصّة في أمور العقيدة ، ومن ذلك : المحضر الذي كتبه جماعة من أئمّة الشّافعية ، منهم : الشّيخ أبو إسحاق الشّيرازي (٤٧٦هـ) ، والإمام أبو بكر الشّاشي (٥٠٧هـ) ، وغيرهما ، وهذا نصّه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : يشهد من ثبت اسمه ونسبه ، وصحّ نهجه ومذهبه ، واختبر دينه وأمانته ، من الأئمّة الفُقهَاء ، والأماثل العُلَمَاء ، وأهل القرآن والمعدلين الأعيان ، وكتبوا خطوطهم المعروفة ، بعباراتهم المألوفة ، مسارعين إلى أداء الأمانة ، وتوخّوا في ذلك ما تحظره الديانة ، مخافة قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠] ، إنّ جماعة من الحشويّة والأوباش الرّاع ، المتوسّمين بالحنبلية ، أظهروا ببغداد من البدع الفظيعة والمخازي الشّنيعة ، ما لم يتسمح به ملحد فضلاً عن موحد ، ولا تجوز به قاذح في أصل الشّريعة ، ولا معطل ، ونسبوا كلّ من ينزّه الباري تعالى وجلّ عن النقائص والآفات ، وينفي عنه الحدوث والتّشبيهات ، ويقدّسه عن الحُلُول والزّوال ، ويعظمه عن التّغيّر من حال إلى حال ، وعن حُلُوله في الحوادث ، وحدوث الحوادث فيه ، إلى الكفر والطّغيان ، ومنافاة أهل الحقّ والإيمان ،

وتَنَاهَوْا فِي قَذْفِ الْأَيْمَةِ الْمَاضِينَ ، وثَلَبَ أَهْلَ الْحَقِّ وَعَصَابَةَ الدِّينِ ، وَلَعَنَهُمْ فِي الْجَوَامِعِ وَالْمَشَاهِدِ وَالْمَحَافِلِ
وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَالطَّرِيقَاتِ وَالْخُلُوعِ وَالْجَمَاعَاتِ ، ثُمَّ غَرَّهَمُ الطَّمَعُ وَالْإِهْمَالُ ، وَمَدَّهَمُ فِي طَغْيَانِهِمُ
الْغِيَّ وَالضَّلَالَ ، إِلَى الطَّعْنِ فِيمَنْ يَعْتَصِدُ بِهِ أَيْمَةُ الْهُدَى ، وَهُوَ لِلشَّرِيعَةِ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى ، وَجَعَلُوا أَفْعَالَهُ
الدِّينِيَّةَ مَعَاصِي دُنْيَا ، وَتَرَقَّوْا مِنْ ذَلِكَ إِلَى الْقَدَحِ فِي الشَّافِعِيِّ (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ ، وَاتَّفَقَ عَوْدُ
الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ أَبِي نَصْرِ بْنِ الْأُسْتَاذِ الْإِمَامِ زَيْنِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيِّ (٤١٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ
مِنْ مَكَّةَ حَرَسَهَا اللَّهُ ، فَدَعَا النَّاسَ إِلَى التَّوْحِيدِ ، وَقَدَّسَ الْبَارِي عَنْ الْحَوَادِثِ وَالتَّحْدِيدِ ، فَاسْتَجَابَ لَهُ أَهْلُ
التَّحْقِيقِ ، مِنْ الصُّدُورِ الْفَاضِلِ السَّادَةِ الْأُمَثَلِ ، وَتَمَادَتِ الْحَشَوِيَّةُ فِي ضَلَالَتِهَا ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى جَهَالَتِهَا ،
وَأَبُو إِلَّا التَّصْرِيحَ بِأَنَّ الْمَعْبُودَ ذُو قَدَمٍ وَأَضْرَاسٍ ، وَلِهَوَاتٍ وَأَنَامِلٍ ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ بِذَاتِهِ ، وَيَتَرَدَّدُ عَلَى حِمَارٍ فِي
صُورَةِ شَابٍ أَمْرَدٍ ، بِشَعَرٍ قَطَطٍ ، وَعَلَيْهِ تَاجٌ يَلْمَعُ ، وَفِي رِجْلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، وَحَفِظَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ،
وَعَلَّلُوهُ وَدَوَّنُوهُ فِي كِتَابِهِمْ ، وَإِلَى الْعَوَامِ الْقَوَاهِ ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لَا تَأْوِيلَ لَهَا ، وَأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى ظَوَاهِرِهَا ،
وَتَعْتَقِدُ كَمَا وَرَدَ لَفْظُهَا ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ كَالرَّعْدِ ، كَصَهِيلِ الْخَيْلِ ، وَيَنْقُمُونَ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ ،
لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْجَلَالِ ... " . انظر : تبیین کذب المفتری فیما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري
(ص ٣١٠-٣١١) .

قلت : سُبْحَانَ اللَّهِ ... أَحْدَاثُ التَّارِيخِ تَعُودُ كَمَا حَدَّثَتْ فِي السَّابِقِ ... فَأَعْمَالُ هَذِهِ الشَّرْذِمَةِ الْقَلِيلَةِ هِيَ
هِيَ عَلَى مِدَارِ التَّارِيخِ ، فَمَا وَجَدُوا فِي زَمَنِ إِلَّا أَفْسَدُوهُ ، وَلَا دَخَلُوا بِلَدٍّ إِلَّا جَعَلُوا أَهْلَهُ شِيعَةً وَأَحْزَابًا ،
يَلْعَنُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَيَسُبُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَيَكْفُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَيَطْعَنُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ... وَإِلَّا قَلِيلٌ
بِرَبِّكَ : مَاذَا أَفَادَتْ هَذِهِ الشَّرْذِمَةُ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ مُذْ وَجَدَتْ ؟!! أَلَسْنَا فِي كُلِّ يَوْمٍ نَرْجِعُ الْقَهْقَرَى إِلَى الْوَرَى
؟!! فَبَعْدَ أَنْ كُنَّا نَطَاحُ السَّحَابِ شَمُوحًا وَعِزَّةً وَأَنْفَةً ، أَصْبَحْنَا يُضْرَبُ بِنَا الْمَثَلُ فِي الْخُنُوعِ وَالْخُضُوعِ ،
وَصَرْنَا فِي وَضْعٍ لَا تُحْسَدُ عَلَيْهِ ... لَقَدْ أَنَهَكُوا أَهْلَ الْعِلْمِ بِالرَّدِّ عَلَى تَرَهَاتِهِمْ وَخَزَعِبَلَاتِهِمْ ، بَدَلًا مِنْ أَنْ
تُوجَّهَ جُهُودُهُمْ لِنَصْرَةِ الْإِسْلَامِ وَالرَّدِّ عَلَى كُلِّ مَنْ يَكِيدُ لِلْإِسْلَامِ مِنْ خَارِجِ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ ، وَلَكِنْ أَبَى هَؤُلَاءِ
إِلَّا أَنْ يُوقِفُوا الْمَسِيرَةَ ، وَيَكُونُوا مِعْوَلًا يَبِيدُ أَعْدَاءُ الْحَقِّ لِهَدْمِ الْإِسْلَامِ ، وَهَذَا هُوَ دَوْرُهُمُ الْمَرْسُومُ لَهُمْ ... وَلَا
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

رَابِعًا : اعْتَقَادُهُمْ بِالْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ لِلَّهِ تَعَالَى ...

قال إمامهم عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ ابْنِ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ : " أَتَتْ أَمْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ ، فَعَظَّمَ الرَّبُّ . فَقَالَ : إِنَّ كُرْسِيَهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ ، فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَمَدَّ أَصَابِعُهُ الْأَرْبَعَ ، وَإِنْ لَهُ أَطِيطًا الرَّحْلَ الْجَدِيدَ إِذْ رَكِبَهُ مِنْ يَثْقَلُهُ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (٤٢٦/١) .

قال المحقق : " الحديث بهذا الإسناد ضعيف ، فيه عبد الله بن خليفَةَ . قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ ٢ / ٤١٤ : " لَا يَكَادُ يَعْرِفُ " ، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّحْرِيرِ ١ / ٤١٢ : " مَقْبُولٌ " وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ ٢ / ٢٥٧ : " لم يوثقه غير ابن حبان وتوثيقه لا يعتد به كما بينت ذلك مرارًا " ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ١ / ٣١٠ : " لَيْسَ بِذَلِكَ الْمَشْهُورُ ، وَفِي سَمَاعِهِ مِنْ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَرْوِيهِ عَنْ عَمْرِو ، مَوْثُوقًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْوِيهِ مُوسَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُ فِي مَتْنِهِ زِيَادَةً غَرِيبَةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْذِفُهَا ، وَأَغْرَبَ مِنْهُ حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ فِي صِفَةِ الْعَرْشِ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِهِ السَّنَةِ مِنْ سَنَةِ اللَّهِ أَعْلَمُ " وَأوردَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي التَّوْحِيدِ ، مُرَاجَعَةً وَتَعْلِيلًا مُحَمَّدَ هِرَاسَ ص ١٠٦ ، بِصِيغَةِ التَّمْرِيزِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ وَقَالَ : " وَقَدْ رَوَاهُ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ وَقَالَ : " قَدْ رَوَاهُ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ مُرْسَلًا لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ وَلَا ظَنٌّ ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَبْرُ مِنْ شَرَطِنَا ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ الْإِسْنَادُ ، لَسْنَا نَحْتَاجُ فِي هَذَا الْجَنْسِ مِنَ الْعِلْمِ بِالْمَرَاثِلِ الْمُنْقَطِعَاتِ " .

وأوردته الهيثمي في المجمع ١ / ٨٣ عَنْ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَلَفَظَ . الْأَطِيطُ وَلَيْسَ فِيهِ الْعُقُودُ وَمِقْدَارُ الْأَصَابِعِ وَقَالَ : رَوَاهُ الْبَرَاءُ وَرِجَالَهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ . وَتَعَبْتُ فِي التَّحْقِيقِ أَنَّ فِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ وَهُوَ مُجْهُولٌ .

وأوردته الألباني في سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ بِرَقْمِ ٨٦٦ ، ٢ / ٢٥٦) ... " .

وقال أيضاً : " وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّهُمْ حِينَ حَمَلُوا الْعَرْشَ وَفَوْقَهُ الْجَبَّارُ فِي عِزَّتِهِ ، وَبِهَائِهِ ضَعُفُوا عَنْ حَمَلِهِ وَاسْتَكَانُوا ، وَجَثُّوا عَلَى رُكْبِهِمْ ، حَتَّى لَقْنُوا " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " فَاسْتَقْلُوا بِهِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ . لَوْلَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الْعَرْشُ ، وَلَا الْحَمَلَةُ ، وَلَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَلَا مَنْ فِيهِنَّ . وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَأَسْتَقَرَّ عَلَى ظَهْرِ بَعُوضَةٍ فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ ، فَكَيْفَ عَلَى عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ ؟ وَكَيْفَ يُنْكِرُ أَيُّهَا النِّفَاجُ أَنَّ عَرْشَهُ يَقْلُهُ أَوْ الْعَرْشَ أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ ؟ وَلَوْ كَانَ الْعَرْشُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ مَا وَسَعَتْهُ وَكَلَنَهُ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (٤٥٨/١) . قال المحقق : " هذا غير صحيح ، فَلَيْسَ الْعَرْشُ حَامِلًا لِلرَّبِّ وَلَا يَقْلُهُ ، بَلِ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُسْتَعِنٌ عَنِ الْعَرْشِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَهُوَ الْحَامِلُ لِلْعَرْشِ وَلِحَمَلَةِ الْعَرْشِ بِقُوَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ ، وَهُوَ الَّذِي " يَمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ أَنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا " وَمِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْمُرْسَلِينَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غَنِيٌّ عَنْ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ عَيْنَ قِمَا دُونَهَا إِلَّا بِهِ سُبْحَانَهُ وَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ " .

وقال ابن تيمية مقيراً: " قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: فَالْمَذْهَبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَا يَحْتَلِفُ أَنَّ ذَاتَهُ تَنْزِلُ ... قَالَ: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَهُمْ وَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا بِأَنْوَارِهِ ". انظر: مجموع الفتاوى (١٦٤/٦ - ١٦٦ باختصار).

وجاء في " معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول ": " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ ، فَإِذَا نَزَلَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ثُمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ ، فَيَقُولُ: مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ". انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١/ ٢٩٥).

وجاء فيه أيضاً: " فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ نَزَلَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُرْسِيِّهِ أَعْلَى ذَلِكَ الْوَادِي ، وَقَدْ خُفَّ الْكُرْسِيُّ بِمَنَابِرٍ مِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةٍ بِالْجَوْهَرِ ، وَقَدْ خُفَّتْ تِلْكَ الْمَنَابِرُ بِكَرَاسِيٍّ مِنْ نُورٍ ". انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١/ ٣٢٠).

وقال ابن تيمية: " إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَقَدْ حَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمُرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمُقْبُولُونَ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ. رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ؛ فِي تَفْسِيرِهِ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ أُخْرَى مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَهَذَا لَيْسَ مُنَاقِضًا لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ مِنْ جَمِيعٍ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ وَيَدَّعِيهِ لَا يَقُولُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَلَسَ عَلَى الْعَرْشِ مُنْكَرًا ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْجَهْمِيَّةِ وَلَا ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ مُنْكَرٌ ". انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٤).

وأنا أقول للإمام ابن تيمية ولمن يؤمن بعقيدة الإجلال على العرش: لا ، لم يُحَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمُرْضِيُّونَ وَلَا أَوْلِيَاؤُهُ الْمُقْبُولُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ ، بَلِ اسْتَنْكَرُوهُ وَاسْتَغْظَمُوهُ ، وَرَجَّحُوا مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ تَفْسِيرِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ بِالشَّفَاعَةِ الْعَظْمَى ، وَهَآنَذَا أُسْرِدُ عَلَيْكَ بَعْضًا مِنْ أَقْوَالِهِمْ فِي اسْتِنْكَارِهِ :

قال الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ): " ... عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، أَنَّهُ الشَّفَاعَةُ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠٤هـ): أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ أَنْ يَقْعِدَهُ مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مُنْكَرٌ !!! فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَلَفَاءِ: أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَشْفَعُ فِيهِ

لَأَمَّتِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَصَارَ إِجْمَاعًا فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ . ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَيْبَةَ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ : شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " . انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩/ ٦٤) .

وعقيدة الإقعاد أو الإجلال على العرش عقيدة باطلة ، قال الإمام الذهبي (٧٤٨هـ) : " فَأَمَّا قِضْيَةُ قَعُودِ نَبِيِّنَا عَلَى الْعَرْشِ ، فَلَمْ يَثْبِتْ فِي ذَلِكَ نَصٌّ !!! بل في الباب حديث واه " . انظر : مختصر العلو للعلو العظيم (ص ١٨٣)

ومجسمة الحنابلة هم من قالوا بعقيدة الإقعاد على العرش ، وهي عقيدة مزدكّية ، قال الإمام الكوثري (١٩٥٢م) : " ومن معتقد المزدكّية منهم - الثنوية - أنّ المعبود قاعد على كرسيه في العالم الأعلى على هيئة قعود خسرو (الملك) في العالم الأسفل " . انظر : مقدمات الإمام الكوثري (ص ٣٨) .

ومن المعلوم أنّ الجلوس لم يرد إطلاقه على الله لا في الكتاب ولا في السنة الصحيحة ، ومع ذلك فقد أراق مجسمة الحنابلة لأجلها دماء الموحّدين الرافضين لها ، وكفّروا من لا يؤمن بها ، كما صنعوا مع الإمام الترمذي ، الذي أنكر عليهم هذه العقيدة التجسيمية التكفيرية ، فكفّروه في غير ما مناسبة ، كما تجد ذلك في " كتاب السنة " للخلال ، والعياذ بالله تعالى ...

قال الإمام ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) في ترجمة الإمام الطبري (٣١٠هـ) : " ... وقصده الحنابلة فسألوه عن أحمد بن حنبل في الجامع يوم الجمعة ، وعن حديث الجلوس على العرش ، فقال أبو جعفر : أمّا أحمد بن حنبل فلا يعدّ خلافة ، فقالوا له : فقد ذكره العلماء في الاختلاف ، فقال : ما رأيته روي عنه ، ولا رأيته له أصحاباً يعول عليهم ، وأمّا حديث الجلوس على العرش فمُحال ، ثمّ أنشد :

سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس

فلما سمع ذلك الحنابلة منه وأصحاب الحديث ، وثبوا ورموه بمحابرهم ... " . انظر : معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) (٦/ ٢٤٥٠) .

وقال الإمام ابن الأثير (٦٣٠هـ) في " الكامل " أحداث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ بَعْدَ إِذْ بَيَّنَّ أَصْحَابُ أَبِي بَكْرٍ الْمُؤَزِّي الْحَنَبِيُّ (٢٧٥هـ) وَبَيَّنَ غَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَدَخَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْجُنْدِ فِيهَا ، وَسَبَّبَ ذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ الْمُؤَزِّي قَالُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء:

[٧٩] ، هُوَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُقْعِدُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ ، وَقَالَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى : إِنَّمَا هُوَ الشَّفَاعَةُ ، فَوَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَافْتَتَلُوا ، فَقُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتْلَى كَثِيرَةٌ " . انظر : الكامل في التاريخ (٧٤٦/٦) .

ولم ينتبه غوغائيو الحنابلة إلى أن عقيدة الإقعاد على العرش عقيدة تجسيمية بحتة ، خالفوا فيها جمهور الأمة الذي ذهب إلى نفيها واستنكارها ، قال الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ) في حوادث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ بَعْدَادَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بَكْرٍ الْمُرَوِّذِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ، وَبَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَامَّةِ ، اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، فَقَالَتِ الْحُنَابِلَةُ : يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ . وَقَالَ الْآخَرُونَ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى ، فَأَقْتَتَلُوا بِسَبَبِ ذَلِكَ ، وَقُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتْلَى ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ : مَقَامَ الشَّفَاعَةِ الْعُظْمَى ، وَهِيَ الشَّفَاعَةُ فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ ، وَهُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَرْغَبُ إِلَيْهِ فِيهِ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ ، حَتَّى إِبْرَاهِيمَ ، وَيَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخَرُونَ " . انظر : البداية والنهاية (١١/١٦٢) ، دار الفكر .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ) : " قَالَ بَطَّالٌ (٤٤٩هـ) أَنْكَرَتِ الْمُعْتَرِلَةُ وَالْخَوَارِجُ الشَّفَاعَةَ فِي إِخْرَاجِ مَنْ أَدْخَلَ النَّارَ مِنَ الْمُنْذِنِينَ وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَنَّهَا فِي الْكُفَّارِ ، وَجَاءَتِ الْأَحَادِيثُ فِي إِبْنَاتِ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مُتَوَاتِرَةً ، وَدَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ ، وَبَالَغَ الْوَاحِدِيُّ (٤٦٨هـ) فَقَالَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيْفَةٍ !!! وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ : الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الَّذِي يَقُومُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِرْيَاحِهِمْ مِنْ كَرْبِ الْمَوْفِقِ ، ثُمَّ أَخْرَجَ عِدَّةَ أَحَادِيثَ فِي بَعْضِهَا التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ وَفِي بَعْضِهَا مُطْلَقُ الشَّفَاعَةِ " . انظر فتح الباري (١١/٤٢٦) .

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (١٩٩٩م) في مقدمة العلو : " لو أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَفَ عِنْدَ مَا ذَكَرْنَا لِأَحْسَنَ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ ، بَلْ سَوَّدَ أَكْثَرَ مِنْ صَفْحَةٍ كَبِيرَةٍ فِي نَقْلِ أَقْوَالٍ مِنْ أَفْتَى بِالتَّسْلِيمِ بِأَثَرِ مُجَاهِدٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ : يُجْلِسُهُ أَوْ يَقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ . بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ : أَنَا مُنْكَرٌ عَلَى كُلِّ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَهُوَ عِنْدِي رَجُلٌ سَوْءٌ مَتَّهَمٌ ... بَلْ ذَكَرَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (٢٤١هـ) أَنَّهُ قَالَ : هَذَا تَلَقَّاهُ الْعُلَمَاءُ بِقَبُولٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي تَرَاهَا فِي

الأصل ، ولا حاجة بنا إلى استيعابها في هذه المقدمة . وذكر في " مختصره " المسمّى بـ " الذّهبيّة " أسماء جمع آخرين من المحدثين سلّموا بهذا الأثر ، ولم يتعقّبهم بشيء هناك . وأمّا هنا فموقفه مضطربٌ أشدّ الاضطراب !!! فبينما تراه يقول في آخر ترجمة محمّد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص ١٢٦) : فأبصر - حفظك الله من الهوى - كيف آل الفكر بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر " ... فأنت إذا أمعنت النظر في قوله هذا ، ظننت أنّه ينكر هذا الأثر ولا يعتقدّه ، ويلزمه ذلك ولا يتردّد فيه ، ولكنك ستفاجأ بقوله (ص ١٤٣) بعد أن أشار إلى هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرماني : وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيّد البشر ، ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا بتوقيف ... " . ثمّ ذكر أشخاصاً آخرين ممّن سلّموا بهذا الأثر غير من تقدّم ، فإذا أنت فرغت من قراءة هذا ، قلت : لقد رجع الشّيخ من إنكاره إلى التّسليم به ، لأنّه قال : أنّه لا يقال إلّا بتوقيف ! ولكن سرعان ما تراه يستدرك على ذلك بقوله بعد سطور : ولكن ثبت في " الصّحاح " أنّ المقام المحمود هو الشّفاعة العامّة الخاصّة بنبيّنا صلّى الله عليه وسلّم " .

قلت : وهذا هو الحقّ في تفسير المقام المحمود دون شكّ ولا ريب ، للأحاديث التي أشار إليها المصنّف رحمه الله تعالى ، وهو الذي صحّحه الإمام ابن جرير في " تفسيره (٩٩/١٥) ثمّ القرطبي (٣٠٩/١٠) وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره ، وساق الأحاديث المشار إليها . بل هو الثّابت عند مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير . وذاك الأثر عنه ليس له طريق معتبر ، فقد ذكر المؤلّف (ص ١٢٥) أنّه روي عن كَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ، وعطاء بن السّائب ، وأبي يحيى القتّات ، وجابر بن يزيد " . قلت : والأوّلان مختلطان ، والآخران ضعيفان ، بل الأخير متروكٌ متّهم " . انظر : مقدمة مختصر العلل للعلّي العظيم (ص ١٥-١٦) .

قلت : وفي كتابه : " السّنة " أورد الخلال (٣١١هـ) عشرات الرّوايات حول هذه المسألة ، حمل بعضها الإغلاظ على من أنكرها ، وحكمت بعض الرّوايات بكفر من ردّها وأنكرها ، بعد أن اعتبروها فضيلة للرّسول صلّى الله عليه وسلّم ، مع أنّها روايات باطلة مُنكرة . انظر في هذه المسألة : السّنة للخلال (٢١٢/١-٢٥٩) . وقال القاضي أبو يعلى ، محمّد بن الحسين بن محمّد بن خلف ابن الفرّاء (٤٥٨هـ) : " وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَطَّةَ (٣٨٧هـ) فِي كِتَابِ " الْإِبَانَةِ " ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ النَّجَادِ (٣٤٨هـ) : لَوْ أَنَّ حَالِفًا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى : يُقْعِدُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ وَاسْتَفْتَانِي فِي يَمِينِهِ لَقُلْتُ لَهُ :

صدق في قولك ، وبررت في يمينك ، وامرأتك على حالها ، فهذا مذهبنا وديننا واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عليه إلى أن نموت إن شاء الله !!! فلزمننا الإنكار على من ردَّ هذه الفضيلة التي قالتها العلماء وتلقوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفرق الهالكة !!! " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٨٥) .

فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

خامساً : إِعْتِقَادُهُم بِالْوَجْهِ بِمَعْنَى الْجَارِحَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ...

قال الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ) : " وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصل: ٨٨] نَفْسُهُ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ الْوُجُوهِ ، وَأَجْمَلُ الْوُجُوهِ وَأَنُورُ الْوُجُوهِ ، الْمَوْصُوفُ بِذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ، الَّذِي لَا يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الصِّفَةَ غَيْرَ وَجْهِهِ ، وَأَنَّ الْوَجْهَ مِنْهُ غَيْرُ الْيَدَيْنِ ، وَالْيَدَيْنِ مِنْهُ غَيْرُ الْوَجْهِ عَلَى رَغْمِ الزَّنادِقَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (٢/ ٧٠٩) .

وقال الإمام ابن تيمية : " بَلْ إِبْثَاتُ جِنْسِ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتُهَا مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّصَوُّفِ وَالْمَعْرِفَةِ وَأَيْمَةُ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ الْكَلَابِيَّةِ وَالْكَرَامِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ كُلُّ هَؤُلَاءِ يُثْبِتُونَ لِلَّهِ صِفَةَ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ الْمَقَالَاتِ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَقَالَ : أَنَّهُ بِهِ يَقُولُ . فَقَالَ فِي جُمْلَةٍ مَقَالَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ : " جُمْلَةُ مَقَالَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ : الْإِقْرَارُ بِكَذَا وَكَذَا وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ اسْتَوَى وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ : ﴿خَلَقْتُ يَدَيْنِ﴾ [ص: ٧٥] ، وَكَمَا قَالَ : ﴿بِكُلِّ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ : ﴿نَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا كَمَا قَالَ : ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] . انظر : مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٤) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : " والوجه: معناه معلوم، لكن كَيْفِيَّتُهُ مجهولة، لا نعلم كيف وجه الله عزَّ وجلَّ ، كسائر صفاته، لكننا نؤمن بأنَّ له وجهاً موصوفاً بالجلال والإكرام، وموصوفاً بالبهاء والعظمة والنور العظيم " . انظر : شرح العقيدة الواسطية (١/ ٢٨٣) .

وقال الشيخ ابن عثيمين أيضاً : " وأجمع السلف على إثبات الوجه لله تعالى فيجب إثباته له بدون تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل وهو وجه حقيقي يليق بالله " . انظر : تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد (ص ٤٨) .

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي : " ... قال : فيأتون إلى الرحمن الرحيم فيُسفر لهم عن وجهه الكريم حتَّى ينظروا إليه ، فإذا رأوه قالوا : اللهم أنت السلام ومنك السلام وحق لك الجلال والإكرام " . انظر : كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين (ص ١٨٧) سادساً : اغتقادهم بالقَمِ لله تعالى ...

قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ) : " قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْيَمَانِ ، قُلْتُ : أَخْبِرْكُمْ شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ جَزْءُ بْنُ جَابِرٍ الْخُثَعَمِيُّ ، أَنَّهُ سَمِعَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ !!! يَقُولُ : " لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى بِالْأَلْسِنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ لِسَانِهِ ، طَفِقَ مُوسَى يَقُولُ : أَيُّ رَبِّ ، مَا أَفْقَهُ هَذَا ، حَتَّى كَلَّمَهُ آخِرَ الْأَلْسِنَةِ بِلِسَانِهِ بِمِثْلِ صَوْتِهِ ، يَعْنِي بِمِثْلِ لِسَانِ مُوسَى ، وَبِمِثْلِ صَوْتِ مُوسَى ... فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ رُوِيَتْ ، وَأَكْثَرُ ، مِنْهَا مَا يُشَبِّهُهَا ، كُلُّهَا مُوَافَقَةً لِكِتَابِ اللَّهِ فِي الْإِيمَانِ بِكَلَامِ اللَّهِ " . انظر : الرد على الجهمية (ص ١٧٨-١٧٩) .

وقال أيضاً : " وَأُخْرَى أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ شَيْئاً يَرَى وَيَحْسُ إِلَّا بِلِسَانٍ مُتَكَلِّمٍ بِهِ " . وقال أيضاً : " وَهُوَ يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ كُلِّهَا وَيَتَكَلَّمُ بِهَا شَاءَ مِنْهَا : إِنْ شَاءَ تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ شَاءَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ ، وَإِنْ شَاءَ بِالسُّرْيَانِيَّةِ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوْحِيدِ (١/ ٥٦٦) .

وقال أيضاً : " قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْيَمَانِ ، قُلْتُ : أَخْبِرْكُمْ شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ جَزْءُ بْنُ جَابِرٍ الْخُثَعَمِيُّ ، أَنَّهُ سَمِعَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ ، يَقُولُ : " لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى بِالْأَلْسِنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ لِسَانِهِ ، طَفِقَ مُوسَى يَقُولُ : أَيُّ رَبِّ ، مَا أَفْقَهُ هَذَا ، حَتَّى كَلَّمَهُ آخِرَ الْأَلْسِنَةِ بِلِسَانِهِ بِمِثْلِ صَوْتِهِ ، يَعْنِي بِمِثْلِ لِسَانِ مُوسَى ، وَبِمِثْلِ صَوْتِ مُوسَى ... قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ رُوِيَتْ ، وَأَكْثَرُ ، مِنْهَا مَا يُشَبِّهُهَا ، كُلُّهَا مُوَافَقَةً لِكِتَابِ اللَّهِ فِي الْإِيمَانِ بِكَلَامِ اللَّهِ ، وَلَوْلَا مَا اخْتَرَعَ هَؤُلَاءِ الزَّائِعَةُ مِنْ هَذِهِ الْأَغْلُوطَاتِ وَالْمَعَانِي يَرُدُّونَ بِهَا صِفَاتِ اللَّهِ ، وَيُبدِّلُونَ بِهَا كَلَامَهُ ، لَكَانَ مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ كَافِيًا لِجَمِيعِ الْأُمَمِ ، مَعَ أَنَّهُ كَمِيلٌ شَافٍ إِلَّا لِمَتَأَوَّلِ ضَلَالٍ ، أَوْ مُتَّبِعِ رِيْبَةٍ ، فَحِينَ رَأَيْنَا ذَلِكَ أَلْفَنَّا هَذِهِ الْأَثَارَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ، لِيَعْلَمَ مَنْ بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَنَّ مَنْ مَضَى مِنَ الْأُمَمِ لَمْ يَزَالُوا يَقُولُونَ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، لَا يَعْرِفُونَ لَهُ تَأْوِيلًا غَيْرَ مَا يُتْلَى مِنْ

ظَاهِرِهِ أَنَّهُ كَلَامُ الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، حَتَّى نَبَعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اقْتَرَبُوا لِرَدِّ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَعْطِيلِ كَلَامِهِ وَصِفَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ بِهَذِهِ الْأَغْلُوطَاتِ ". انظر: الرد على الجهمية (١/ ٥٤٦)، (ص ١٧٨-١٧٩) بالترتيب .

وقال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلى الفراء ، محمد بن محمد (٥٢٦هـ) : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ، من فِيهِ ، وناوله التَّوراة من يده إلى يده " . انظر : طبقات الحنابلة (١/ ٢٩) .

وقال أيضاً : " حديث آخر : رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّجَادِ فِي السُّنَّةِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ قَالَ : نَا مَعْمَرٌ ، قَالَ : نَا وَكَيْعٌ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ إِذَا سَمِعُوا الْقُرْآنَ مِنْ فِي الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ .

وناه أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : نَا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَثْمَانَ ، قَالَ : نَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ حَمِيدٍ ، قَالَ : نَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : نَا وَكَيْعٌ ، قَالَ : نَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ الْقُرْظِي يَقُولُ : إِذَا سَمِعَ الْقُرْآنَ مِنْ فِي الرَّحْمَنِ فِي الْقِيَامَةِ فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ .

ونا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَانَ الْخَلْقُ لَمْ يَسْمَعُوا الْقُرْآنَ حِينَ سَمِعُوهُ مِنْ فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " اعلم أَنَّهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ إِطْلَاقُ الْفِي عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ ، كَمَا لَمْ يَمْتَنِعَ إِطْلَاقُ الْيَدِ وَالْوَجْهِ وَالْعَيْنِ .

وقد نصَّ أَحْمَدُ عَلَى ذَلِكَ فِي رِسَالَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ جَعْفَرِ الْفَارِسِيِّ فَقَالَ : كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا مِنْ فِيهِ ، فَإِنْ قِيلَ : هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ يَرْوِيهِ مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ : مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ضَعِيفٌ ، قِيلَ : هَذَا غَلَطٌ ، لِأَنَّ مُوسَى بْنَ عُبَيْدَةَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الرِّبْذَةِ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ وَكَيْعٌ وَهُوَ مِنْ أَثَمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ : فَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ بِالتَّفْسِيرِ وَالْفَتْوَا ، وَأَبُوهُ كَعْبُ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَإِنْ قِيلَ : فَتَتَأَوَّلُ قَوْلُهُ : " مَنْ فِي الرَّحْمَنِ " مَعْنَاهُ مِنَ الرَّحْمَنِ قِيلَ : هَذَا غَلَطٌ ، لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ حَذْفَ صِفَةٍ قَدْ وَرَدَ الْخَبَرُ بِهَا ، وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ جَازَ هَذَا التَّأْوِيلُ وَجِبَ مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَى﴾ [ص: ٧٥] مَعْنَاهُ بِذَاتِي وَيَكُونُ ذِكْرُ الْيَدِ زَائِدًا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾

[الرحمن: ٢٧] ، وَقَوْلُهُ : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصل: ٨٨] الْمُرَادُ بِهِ : ذَاتُهُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْوَجْهُ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ ، وَلَمَّا مَرَّ بِهَذَا هُنَاكَ كَذَلِكَ هَا هُنَا ، وَلِأَنَّ هَذَا يُوَدِّي إِلَى جَوَازِ الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ فِي ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ

أن يدعى فيقال: يَا فِيْ اغفر لنا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، فامتنع أنْ يَكُونَ المراد بِالْفِيْ الدَّات، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وصفه ودعائه بذلك " . انظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣٨٧-٣٨٩) .

سَابِعاً : اعْتَقَادُهُمْ بِالْقَدَمِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالتِّي بِهَا يَتَحَرَّكَ ...

قال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلى، مُحَمَّد بن مُحَمَّد (٥٢٦هـ) : " والله عَزَّ وَجَلَّ على العرش والكرسي موضع قدميه ، وهو يعلم ما في السَّمَوَات والأَرْضِينَ السَّبْع وما بينهما وما تحت الثَّرَى " . انظر : طبقات الحنابلة (٢٨/١)

وقال الشَّيْخ مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين (١٤٢١هـ) : " والسَّمَوَات والأَرْض كُلُّهَا بالنِّسْبَةِ للكَرْسِيِّ موضع القدمين كحلقة أُلْقِيَتْ في فلاة من الأرض " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيْخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٦) .

وقال أيضاً : " ونؤمن بأنَّ لله تعالى عينين اثنتين حَقِيقَتَيْنِ لقوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفَلَكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا﴾ [هود:٣٧] . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيْخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين (٣/ ٢٣٤) .

وقال أيضاً : " الكرسي موضع قدمي الرَّحْمَنِ سبحانه وتعالى وعظمته ، كما جاء في الحديث : «ما السَّمَوَات السَّبْع والأَرْضون السَّبْع بالنِّسْبَةِ إلى الكرسي إِلَّا كحلقة أُلْقِيَتْ في فلاة من الأرض، وإنَّ فضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة» .

وهذا يدلُّ على عظمة الخالق سبحانه وتعالى ، والكرسي غير العرش؛ لأنَّ الكرسي موضع القدمين " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيْخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين (٤/ ٢٦٧) .

ثَامِناً : اعْتَقَادُهُمْ بِالْيَدِ وَالْقَبْضَةِ وَالْبَيْمَنِ وَالْكَفَيْنِ تَعَالَى ...

قال إمامهم أبو سعيد عثمان الدَّارِمِي (٢٨٠هـ) : " وَيَدَ اللَّهِ غَيْرُ آدَمَ ، فَأَكَّدَ اللَّهُ لِآدَمَ الْفَضِيلَةَ الَّتِي كَرَّمَهُ وَشَرَّفَهُ بِهَا، وَآثَرَهُ عَلَى جَمِيعِ عِبَادِهِ إِذْ كُلُّ عِبَادِهِ، خَلَقَهُمْ بِغَيْرِ مَسِيسٍ بِيَدِهِ، وَخَلَقَ آدَمَ بِمَسِيسٍ " . وقال أيضاً : " وَقَدْ قُلْنَا: يَكْفِينَا فِي مَسِّ اللَّهِ آدَمَ بِيَدِهِ " .

وقال أيضاً : " يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ بِخِلَافِهِمْ، لَهُ يَدٌ يَبْطِشُ بِهَا، وَعَيْنٌ يَبْصُرُ بِهَا، وَسَمْعٌ يَسْمَعُ بِهِ " .

وقال أيضاً : " فيقال هَذَا الثَّلَجِيُّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَنْفِيَ عَنِ اللَّهِ هَذِهِ الصَّلَالَاتِ يَدَيْهِ اللَّتَيْنِ خَلَقَ بِهِمَا آدَمَ وَيَلِكُ أَيْهَا الثَّلَجِيُّ! إِنَّ نَفْسِيْرَهُ عَلَى خِلَافٍ مَّا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ لَيْسَ بِيَدِ اللَّهِ

نَفْسِهِ، وَأَنَّ يَمِينَ اللَّهِ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ غَيْرُ بَاطِنٍ مِنْهُ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوْحِيدِ (٢٣٢/١)، (٢٩١/١)، (٣٠٦/١)، (٦٩٥/٢) بالترتيب .

وجاء في مجموع فتاوى ابن تيمية منسوباً للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فَيَأْخُذُ رَبُّكَ بِيَدِهِ عَرَفَةً مِنَ الْمَاءِ فَيَنْضَحُ قَبْلَكُمْ فَلَعَمْرُؤُا إِلَهُكَ مَا يُخَطِّطُ وَجْهَهُ أَحَدِكُمْ مِنْهَا قَطْرَةً " . انظر : مجموع الفتاوى (٤/١٨٤) .

وقال المدعو محمد خليل هراس في تعليقه على كتاب التَّوْحِيدِ لابن خزيمة : " فَإِنَّ الْقَبْضَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَدِ الْحَقِيقَةِ لَا بِالنَّعْمَةِ ، فَإِنْ قَالُوا : إِنَّ الْبَاءَ هُنَا لِلْسَّبَبِيَّةِ أَيْ بِسَبَبِ إِرَادَتِهِ الْإِنْعَامَ ، قُلْنَا لَهُمْ : بِمَاذَا قَبْضٌ ؟ فَإِنَّ الْقَبْضَ مُحْتَاجٌ إِلَى آلَةٍ ، فَلَا مَنَاصَ لَهُمْ لَوْ أَنْصَفُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفُوا بِثبُوتِ مَا صَرَّحَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ " . انظر : هامش كتاب التَّوْحِيدِ وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (ص ٦٤) .

وقال أيضاً " وهذه الآية صريحة في إثبات اليد ، فَإِنَّ اللَّهَ يُخْبِرُ فِيهَا أَنَّ يَدَهُ تَكُونُ فَوْقَ أَيْدِي الْمُبَايِعِينَ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُبَايَعَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْأَيْدِي لَا بِالنَّعْمِ وَلَا بِالْقَدْرِ " . انظر : هامش كتاب التَّوْحِيدِ وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (١/١٦٥) .

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين : " وَعَلَى كُلِّ فَإِنَّ يَدَيْهِ سَبْحَانَهُ اثْنَانِ بِلَا شَكٍّ ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ غَيْرِ الْأُخْرَى ، وَإِذَا وَصَفْنَا الْيَدَ الْأُخْرَى بِالشَّمَالِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا أَنْقَصَ مِنَ الْيَدِ الْيُمْنَى بَلْ كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١/١٦٥) ...

تَاسِعًا : اعْتِقَادُهُمْ بِالْمَكَانِ وَالْحَدِّ وَالتَّحْيِيزِ ...

قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السَّجِسْتَانِي (٢٨٠هـ) : " وَقَدْ اتَّفَقَتْ الْكَلِمَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِينَ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ ، وَحَدُّهُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمُرِيسِيَّ الضَّالَّ وَأَصْحَابَهُ ، حَتَّى الصَّبْيَانُ الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ قَدْ عَرَفُوهُ بِذَلِكَ ، إِذَا حَزَبَ الصَّبِيُّ شَيْءَ يَرِفَعُ يَدَيْهِ إِلَى رَبِّهِ يَدْعُوهُ فِي السَّمَاءِ دُونَ مَا سِوَاهَا ، فَكُلُّ أَحَدٍ بِاللَّهِ وَبِمَكَانِهِ أَعْلَمُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " ... بَلْ هُوَ عَلَى عَرْشِهِ ، فَوْقَ جَمِيعِ الْخَلَائِقِ فِي أَعْلَى مَكَانٍ وَأَطْهَرِ مَكَانٍ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ أَفْهَرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام: ١٨] ، يَعْلَمُ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ، يُدَبِّرُ مِنْهُ الْأَمْرَ " .

وقال أيضاً : " ... وَيَحْك! هَذَا الْمَذْهَبَ أَنْزَهُ اللَّهُ مِنَ الشُّوْءِ أَمْ مَذْهَبٌ مَنْ يَقُولُ: فَهُوَ بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ وَبَهَائِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، وَفَوْقَ جَمِيعِ الْخَلَائِقِ فِي أَعْلَى مَكَانٍ، وَأَطْهَرِ مَكَانٍ، حَيْثُ لَا خَلْقَ هُنَاكَ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍّ " .

وقال أيضاً : " لِأَنَّا قَدْ أَتَيْنَا لَهُ مَكَانًا وَاحِدًا، أَعْلَى مَكَانٍ، وَأَطْهَرِ مَكَانٍ وَأَشْرَفَ مَكَانٍ: عَلَى عَرْشِهِ الْعَظِيمِ الْمُقَدَّسِ الْمُجِيدِ، فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ الْعُلْيَا، حَيْثُ لَيْسَ مَعَهُ هُنَاكَ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ وَلَا بَجْنِيهِ حُشٌّ وَلَا مِرْحَاضٌ وَلَا شَيْطَانٌ " .

وقال أيضاً : " وَأَمَّا قَوْلُكَ: غَيْرُ بَائِنٍ بِاعْتِزَالٍ، وَلَا بُفُرْجَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، فَقَدْ كَذَبْتَ فِيهِ وَضَلَلْتَ ، عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، بَلْ هُوَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ بِفُرْجَةٍ بَيْنَهُ . وَالسَّمَوَاتُ السَّبْعُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ مَا هُمْ عَامِلُونَ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُمْ خَافِيَةٌ كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ وَأَصْحَابَ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال أيضاً : " وَإِلَهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلَى عَرْشٍ مُخْلُوقٍ عَظِيمٍ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ دُونَ مَا سِوَاهَا مِنَ الْأَمَاكِينِ . مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِذَلِكَ كَانَ كَافِرًا بِهِ وَبِعَرْشِهِ " .

وقال أيضاً : " فَيُقَالُ لِهَذَا الْمَعَارِضِ الْمُدَّعِي مَا لَا عِلْمَ لَهُ: مَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ لَيْسَ بِأَقْرَبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَسْفَلِهِ؟؛ لِأَنَّهُ مَنْ آمَنَ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عِلْمَ يَقِينًا أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ، وَأَنَّ السَّمَاءَ السَّابِعَةَ أَقْرَبُ إِلَى عَرْشِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ السَّادِسَةِ، وَالسَّادِسَةُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَامِسَةِ، ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى الْأَرْضِ . كَذَلِكَ رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: "رَأْسُ الْمَنَارَةِ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ وَصَدَقَ ابْنُ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ إِلَى السَّمَاءِ أَقْرَبُ كَانَ إِلَى اللَّهِ أَقْرَبَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (١/٢٢٨) ، (١/٤٤٧) ، (١/٤٥٠) ، (١/٤٩٣) ، (١/٤٤١) ، (١/٤٤٢) ، (١/٥٠٤) بالترتيب .

وقال أيضاً : " إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ يَتَنَحَّ الذِّكْرَ، فَيَنْظُرُ اللَّهُ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى مِنْهُمْ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لَمْ يَرَهُ غَيْرُهُ، فَيَمَحُو مَا يَشَاءُ، وَيَتَبَيَّنُ مَا يَشَاءُ، ثُمَّ يَنْزِلُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى جَنَّةِ عَدْنٍ، وَهِيَ دَارَةُ النَّبِيِّ لَمْ تَرَهَا عَيْنٌ، وَلَمْ تَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، وَهِيَ مَسْكَنُهُ، وَلَا يَسْكُنُهَا مَعَهُ مِنْ بَنِي آدَمَ غَيْرُ ثَلَاثَةٍ: النَّبِيِّينَ، وَالصُّدُوقِينَ، وَالشُّهَدَاءَ، ثُمَّ يَقُولُ: طُوبَى لِمَنْ دَخَلَكَ " . انظر : الرد على الجهمية (ص ٧٦) .

ونسبه للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وقال أيضاً : " فَلَمَّاذَا يُخْفُونَ حَوْلَ الْعَرْشِ إِلَّا لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَوْقَهُ، وَلَوْ كَانَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَخَفُوا بِالْأَمَكِنَةِ كُلِّهَا، لَا بِالْعَرْشِ دُونَهَا، فَبِیْ هَذَا بَيَانٌ بَيِّنٌ لِلْحَدِّ، وَأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَالْمَلَائِكَةُ حَوْلَهُ حَافُونَ يُسَبِّحُونَهُ وَيُقَدِّسُونَهُ، وَيَحْمِلُ عَرْشَهُ بَعْضُهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غافر: ٧] .

وقال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (٤٠٦/٥) : " وَفِي " الْإِنْجِيلِ " أَنَّ الْمَسِيحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَحْلِفُوا بِالسَّمَاءِ فَإِنَّهَا كُرْسِيُّ اللَّهِ. وَقَالَ لِلْحَوَارِيِّينَ: إِنْ أَنْتُمْ غَفَرْتُمْ لِلنَّاسِ فَإِنَّ أَبَاكُمْ - الَّذِي فِي السَّمَاءِ - يَغْفِرُ لَكُمْ كُلَّكُمْ أَنْظَرُوا إِلَى طَيْرِ السَّمَاءِ: فَإِنَّهُمْ لَا يَزِرَعْنَ وَلَا يَحْصُدْنَ وَلَا يَجْمَعْنَ فِي الْأَهْوَاءِ وَأَبْوَكُمْ الَّذِي فِي السَّمَاءِ هُوَ الَّذِي يَرْزُقُهُمْ أَفَلَسْتُمْ أَفْضَلَ مِنْهُمْ؟ .

وجاء في كتاب " قرّة عيون الموحّدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين " (ص٤٧٩) : " وقال أبو عمر الطَّلَمَنَكِي فِي كِتَابِ الْأَصُولِ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بِذَاتِهِ . ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِ الْعُلُوِّ " .

وجاء في " معارج القبول " (٣٠٤/١) : " يَهْبِطُ الرَّبُّ تَعَالَى مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى الْمَقَامِ الَّذِي هُوَ قَائِمُهُ " ، ونسبه للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

عَاشِرًا : اعْتِقَادُهُمْ بِالْحَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى :

فقد نقل ابن تيمية عن عثمان بن سعيد موافقاً ومقرراً له : إثبات الحدّ لله تعالى ، وأنّ من لم يؤمن بذلك فقد كفر بتنزيل الله تعالى ، ووجد آيات الله تعالى ، وفي ذلك يقول : " باب الحدّ والعرش : قال أبو سعيد : وادّعى المعارض أيضاً : أنّه ليس لله حدّ ، ولا غاية ، ولا نهاية .

قال : وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته ، واشتقّ منها جميع أغلوطاته ، وهي كلمة لم يبلغنا أنّه سبق جهماً إليها أحد من العالمين ، فقال له قائل ممّن يحاوره : قد علمت مرادك أيّها الأعجمي ، تعني أنّ الله لا شيء ، لأنّ الخلق كلهم قد علموا أنّه ليس له شيء يقع عليه اسم الشّيء إلاّ وله حدّ وغاية وصفة ، وأن (لا شيء) ليس له حدّ ولا غاية ولا صفة ، فالشّيء أبداً موصوف لا محالة ، ولا شيء يُوصف بلا حدّ ولا غاية ، وقولك : لا حدّ له يعني أنّه لا شيء .

قال أبو سعيد : والله تعالى له حدٌّ لا يعلمه أحد غيره ، ولا يجوز أن يتوهم لحدّه غاية في نفسه ، ولكن نؤمن بالحدّ ، ونكل علم ذلك إلى الله ، ولمكانه أيضاً حدٌّ ، وهو على عرشه فوق سمواته ، فهذان حدّان اثنان . وسئل عبد الله بن المبارك ، بم نعرف ربّنا ؟ قال : بأنّه على عرشه بائن من خلقه ، قيل : بحدّ ؟ قال : بحدّ . حدّثناه الحسن بن الصّباح البزار عن علي بن الحسين بن شقيق عن ابن المبارك . فمن ادّعى أنّه ليس لله حدٌّ فقد ردّ القرآن !! وادّعى أنّه لا شيء ، لأنّ الله وصف حدّ مكانه في مواضع كثيرة ، من كتابه ، فقال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥٠] ، ﴿ءَأَمْسُرُ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك : ١٦] ، ﴿وَرَأْفَعُكَ إِلَى﴾ [آل عمران : ٥٥] ، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل : ٥٠] ، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَبِيرُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠] .

فهذا كلّ وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله .
انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥٦-٥٨) ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٦٨٦-٦٨٩) .

وقال ابن تيمية : " قد دلّ الكتاب والسنة على معنى ذلك ، كما تقدّم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن ، مما يدلّ على أنّ الله تعالى له حدٌّ يتميّز به عن المخلوقات ، وأنّ بينه وبين الخلق انفصلاً ومباينة " .
انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٤٨) .

وقال ابن تيمية : " قال القاضي : " وإذا ثبت استواءه ، وأنّه في جهة ، وأنّ ذلك من صفات الذات ، فهل يجوز إطلاق الحدّ عليه ؟ !!! "

قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروزي ، فقد ذكر له قول ابن المبارك : " نعرف الله على العرش بحدّ " ، فقال أحمد : " بلغني ذلك وأعجبه " . وقال الأثرم : قلت لأحمد : يحكى عن ابن المبارك : " نعرف ربّنا في السّماء السّابعة على عرشه بحدّ " ، فقال أحمد : " هكذا هو عندنا " . قال القاضي : " ورأيت بخطّ أبي إسحاق : أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرّفاء ، سمعت أبا بكر بن أبي داود ، سمعت أبي يقول : جاء رجل إلى أحمد بن حنبل ، فقال له : لله تبارك وتعالى حدٌّ ؟ قال : " نعم لا يعلمه إلّا هو ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَرَبَّى الْمَلِئِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر : ٧٥] ، يقول محدّثين " .

قال : " فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحدّ ، وقد نفاه في رواية حنبل ، فقال : " نحن نؤمن بأنّ الله على العرش ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد . فقد نفى الحدّ عن الصّفة المذكورة ، وهو الحدّ الذي يعلمه خلقه ، والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين :

أحدهما : أنَّه تعالى في جهة مخصوصة ، وليس هو تعالى ذاهباً في الجهات ، بل خارج العالم ، متميِّز عن خلقه ، منفصل عنهم ، غير داخل في كلِّ جهة . وهذا معنى قول أحمد : له حدٌّ لا يعلمه إلا هو .
والثَّاني : أنَّه على صفة يبيِّن بها عن غيره ، ويتميِّز ، ولهذا سمِّي البَوَّاب حدَّاداً ، لأنَّه يمنع غيره عن الدُّخول ، فهو تعالى فرد واحد ، ممتنعٌ عن الاشتراك له في أخصِّ صفاته .
قال : وقد منعنا من إطلاق القول بالحدِّ في غير موضع من كتابنا ، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه .

فهذا رجوع منه إلى القول بإثبات الحدِّ ، لكن اختلف في ذلك كلامه ، فقال هنا : ويجب أن يحمل على اختلاف كلام أحمد في إثبات الحدِّ على اختلاف حالين ، فالموضع الذي قال : أنَّه على العرش بحدٍّ معناه : ما حاذى العرش من ذاته ، فهو حدُّ له ، وجهة له . والموضع الذي قال : هو على العرش بغير حدٍّ ، معناه : ما عدا الجهة المحاذية للعرش ، وهي الفوق ، والخلف ، والإمام ، والميمنة ، والميسرة ، وكان الفرق بين جهة التَّحت المحاذية للعرش وبين غيرها ما ذكرنا أنَّ جهة التَّحت تحاذي العرش بما قد ثبت من الدَّلِيل ، والعرش محدود ، فجاز أن يُوصف ما حاذاه من الذَّات أنَّه حدٌّ وجهة ، وليس كذلك فيما عداه ، لأنَّه لا يحاذي ما هو محدود ، بل هو ماؤٌ في الميمنة ، والميسرة ، والفوق ، والأمام ، والخلف إلى غير غاية ، فلهذا لم يوصف واحد من ذلك بالحدِّ والجهة . وجهة العرش تحاذي ما قابله من جهة الذَّات ، ولم تحاذ جميع الذَّات ، لأنَّه لا نهاية لها " . انظر : بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٧٣٣-٧٣٦) .

وافترى ابن تيمية على السَّلف ، والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، فزعم أنَّهم يقولون بالحدِّ لله تعالى ، وفي ذلك يقول : " قول السَّلف والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، الذين يقولون : له حدٌّ لا يعلمه غيره " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٣٠١) .

كما زعم ابن تيمية أنَّ المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة إثبات الحدِّ لله ، فيقول : " وهذا المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة من إثبات حدِّ لله في نفسه ، قد بيَّنا مع ذلك أنَّ العباد لا يحدونه ولا يدركونه ، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنُّه بعض النَّاس ، فإنَّهم نفوا أن يحدَّ أحد الله ، كما ذكره حنبل عنه في كتاب السُّنة والمحنة ، وقد رواه الخلال في كتاب السُّنة : أخبرني عبيد الله بن حنبل ، حدَّثني أبي حنبل بن إسحاق

قال : قال عَمِّي : نحن نؤمن بالله عزَّ وجلَّ على عرشه ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدٍّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحذُّه أحد " .

ويستمرُّ ابن تيمية في الإفتاء ، فيزعم أنَّ كثيراً من أئمة السلف والحديث أو أكثرهم يقولون بالحدِّ لله تعالى ، فيقول : " ثمَّ إنَّ كثيراً من أئمة السُّنَّة والحديث أو أكثرهم يقولون : أنَّه فوق سمواته على عرشه ، بائن من خلقه بحدٍّ ، ومنهم من لم يطلق لفظ الحدِّ ، وبعضهم أنكر الحدَّ " .

وقال ابن تيمية أيضاً : " وأما سلف الأئمة وأئمتها ومن اتَّبَعهم ، فألفاظهم فيها أنَّه فوق العرش ، وفيها إثبات الصِّفات الخبرية التي يعبر هؤلاء المتكلِّمون عنها بأنَّها أبعاد ، وأنَّها تقتضي التركيب والانقسام ، وقد ثبت عن أئمة السلف أنَّهم قالوا : لله حدٌّ ، وأنَّ ذلك لا يعلمه غيره ، وأنَّه مبينٌ لخلقه ، وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنَّة مصنَّفات ... " .

وزعم ابن تيمية أنَّ كلمة المسلمين اتَّفقت على إثبات الحدِّ لله تعالى ، وفي ذلك يقول : " وقد اتَّفقت الكلمة من المسلمين والكافرين !!! أنَّ الله في السَّاء !!! وحدُّوه بذلك ، إلَّا المريسي الضَّال وأصحابه ، حتَّى الصِّبيان !!! الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوه بذلك ، إذا حزب الصَّبيُّ شيءٌ يرفع يديه إلى ربِّه تعالى يدعوه في السَّاء دون ما سواها ، فكلُّ أحدٍ بالله تعالى وبمكانه !!! أعلم من الجهمية " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٧٠٦/٣) ، (٥٢٧/٢) ، (٥٩١-٥٩٢/٣) ، (٦١١/٢) بالترتيب .

وقال ابن تيمية أيضاً : " وذلك لا ينافي ما تقدَّم من إثبات أنَّه في نفسه له حدٌّ يعلمه هو ، لا يعلمه غيره " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٦٢٨/٢) ، وانظر المزيد من أقوال ابن تيمية في اعتقاد الحدِّ لله تعالى في كتابه : " بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية " : (١٥٢/١) ، (٥٢٧/٢) ، (٦٠٧/٢) ، (٦١٦/٢) ، (٦٢٩/٢) ، (٢١/٣) ، (٢٣/٣) ، (٢٤/٣) ، (٢٥/٣) ، (٣٥/٣) ، (٤١/٣) ، (٤٣/٣) ، (٢٠٩/٣) ، (٦٨٦/٣) ، (٦٨٩/٣) ، (٦٩٧/٣) ، (٦٩٩/٣) ، (٧٢٨/٣) ، (٧٢٩/٣) ، (٧٣٣/٣) ، (٧٣٤/٣) ، (٧٣٥/٣) ، (٧٣٦/٣) ، (٧٣٧/٣) ، (٧٤١/٣) ، (١٨١-١٨٢/٥) ، (١٥٣/٨)

وقال ابن أبي العزِّ في " شرح العقيدة الطحاوية " (ص ٢٤٠) : " فالحدُّ بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً !!! فإنَّه ليس وراء نفيه إلَّا نفي وجود الرِّبِّ ، ونفي حقيقته " .
وقام أشقاها المدعو محمَّد محمود بن أبي القاسم الدَّشتي بكتابة كتاب سَمَّاه : " إثبات الحدِّ لله وبأنَّه قاعدٌ وجالسٌ على العرش " .

وهم بذلك مخالفون لعقيدة ودين الأمة التي نزهت الله تعالى عن الحد والجسم ، فما قالوه في هذه المسألة وغيرها الكثير ... هو التجسيم بعينه وشينه ومينه !!!! قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (هـ ٤٠) : " مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مُحَدُّودٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمُعْبُودَ " . انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١ / ٧٣) .

حَادِي عَشَرَ : اغْتِقَادُهُمْ بِالْقُرْبِ الْمَادِّي لِلَّهِ تَعَالَى :

من المعلوم أنَّ من يدَّعون السَّلَفِيَّةَ يعتقدون بالقرب المادي لله تعالى ، فقد زعم إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السَّجستاني (هـ ٢٨٠) ، فقال : " فَيَقَالُ لِهَذَا الْمُعَارِضِ الْمُدَّعِي مَا لَا عِلْمَ لَهُ : مَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ لَيْسَ بِأَقْرَبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَسْفَلِهِ ؟ ؛ لَأَنَّهُ مَنْ آمَنَ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عِلْمَ يَقِينًا أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ ، وَأَنَّ السَّمَاءَ السَّابِعَةَ أَقْرَبُ إِلَى عَرْشِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ السَّادِسَةِ ، وَالسَّادِسَةَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَامِسَةِ ، ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى الْأَرْضِ . كَذَلِكَ رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ : " رَأْسُ الْمَنَارَةِ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ وَصَدَقَ ابْنُ الْمُبَارَكِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ إِلَى السَّمَاءِ أَقْرَبُ كَانَ إِلَى اللَّهِ أَقْرَبَ . وَقُرْبُ اللَّهِ إِلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ أَفْصَاهُمْ وَأَدْنَاهُمْ وَاحِدٌ لَا يَبْعُدُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ . وَبَعْضُ الْخَلْقِ أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ عَلَى نَحْوِ مَا فَسَّرْنَا مِنْ أَمْرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَكَذَلِكَ قُرْبُ الْمَلَائِكَةِ مِنَ اللَّهِ ، فَحَمَلَةُ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّمَوَاتِ ، وَالْعَرْشُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ ... " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوْحِيدِ (١ / ٥٠٤) .

وأكد ابن تيمية على القُرب والبُعد المكانيَّ لله تعالى ، فقال : " الثَّالِثُ : قَوْلُ : " أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ " الَّذِينَ يُثْبِتُونَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ ، وَأَنَّ حَمَلَةَ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ دُونِهِمْ ، وَأَنَّ مَلَائِكَةَ السَّمَاءِ الْعُلْيَا أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ صَارَ يَزْدَادُ قُرْبًا إِلَى رَبِّهِ بِعُرُوجِهِ وَصُعودِهِ ، وَكَانَ عُرُوجُهُ إِلَى اللَّهِ لَا إِلَى مُجَرَّدِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ ، وَأَنَّ رُوحَ الْمُصَلِّي تَقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ فِي السُّجُودِ ، وَإِنْ كَانَ بَدَنُهُ مُتَوَاضِعًا . وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْكِتَابِ ... " . انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٧) .

وزعم ابن تيمية أنَّ القول المعروف عن السَّلف ، والأشعري ، والكلابية هو أنَّ الله تعالى يقربُّ العباد إلى ذاته تعالى ، وأنَّه استوى على العرش بذاته ، فقال : " وَالَّذِينَ يُثْبِتُونَ تَقَرُّبَهُ الْعِبَادَ إِلَى ذَاتِهِ هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ لِلْسَّلَفِ وَالْأئِمَّةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكَلَابِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ قُرْبَ الْعِبَادِ إِلَى ذَاتِهِ ،

وَكَذَلِكَ يُثَبِّتُونَ اسْتِوَاءَهُ عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَيَقُولُونَ : الْإِسْتِوَاءُ فِعْلٌ فَعَلَهُ فِي الْعَرْشِ فَصَارَ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ . وَهَذَا أَيْضًا قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ ، وَابْنِ الزَّاعُونِي ، وَطَوَائِفَ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ ، وَغَيْرِهِمْ " .
انظر : مجموع الفتاوى (٤٦٦/٥) ، شرح حديث النزول (ص ١٠٥) .

وقال إمامهم ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) : " فَكَيْفَ يَسْتَبْعِدُ الْعَقْلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَدْنُو سُبْحَانَهُ مِنْ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَواتِهِ ؟ أَوْ يُدْنِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ ؟ فَمَنْ نَفَى ذَلِكَ لَمْ يَقْدِرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ . وَفِي حَدِيثِ أَبِي رَزِينِ الْمَشْهُورِ ، الَّذِي رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رُؤْيَا الرَّبِّ تَعَالَى : " فَقَالَ لَهُ أَبُو رَزِينٍ : كَيْفَ يَسْعُنَا - يَا رَسُولَ اللَّهِ - وَهُوَ وَاحِدٌ وَنَحْنُ جَمِيعٌ ؟ فَقَالَ : سَأُنَبِّئُكَ بِمَثَلِ ذَلِكَ فِي آلاءِ اللَّهِ : هَذَا الْقَمَرُ ، آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِياً بِهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ " ، وَإِذْ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . فَهَذَا يُزِيلُ كُلَّ إِشْكَالٍ ، وَيُبْطِلُ كُلَّ خِيَالٍ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز الحنفي (ص ٢٦٠) ، وانظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١/١٩١) .

ثَانِي عَشَرَ : إِعْتِقَادُهُمْ أَنَّ اللَّهَ يَلْمَسُ وَيُلْمَسُ :

قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) : " وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى يَدَانِ يَهْمَا خَلَقَ آدَمَ وَمَسَّهُ بِهِمَا مَسِيسًا كَمَا ادَّعَيْتَ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ : ﴿ يَدُكَ الْخَيْرُ ﴾ [آل عمران: ٢٦] ، ﴿ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ ﴾ [الحديد: ٢٩] ، ﴿ تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ [الملك: ١] ، لِلْمَذْهَبِ الَّذِي فَسَّرْنَا . فَإِنْ كُنْتَ لَا تُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَسَلْ مَنْ يُحْسِنُهَا ثُمَّ تَكَلَّمْ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (١/٢٣٩) .

وجاء في كتاب السنة المنسوب لعبد الله بن أحمد بن حنبل : " قَرَأْتُ عَلَى أَبِي ، نَا إِبرَاهِيمَ بْنَ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ شَيْئًا إِلَّا ثَلَاثًا : خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ ، وَغَرَسَ الْجَنَّةَ بِيَدِهِ ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ " . انظر : السنة (١/٢٩٦ برقم ٥٧٣) .

وجاء فيه أيضاً : " حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ ، نَا أَبُو الْمُغِيرَةِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ ، عَنْ أَبِيهَا ، خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ إِلَّا آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ خَلَقَهُ بِيَدِهِ ، وَالْجَنَّةَ ، وَالتَّوْرَةَ كَتَبَهَا بِيَدِهِ ، قَالَ : وَدَمَلَجَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَوْلُوَّةَ بِيَدِهِ فَعَرَسَ فِيهَا قَضِييًّا ، فَقَالَ : اْمْتَدِّي حَتَّى أَرْضِي ، وَأَخْرِجِي مَا فِيكَ بِإِذْنِي ، فَأَخْرَجَتْ الْأَثْمَارَ وَالشَّجَارَ " . انظر : السنة (١/٢٩٧ برقم ٥٧٤) .

وجاء فيه أيضاً: " حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ ، نَا سُفْيَانُ ، عَنْ حُمَيْدٍ يَعْنِي الْأَعْرَجَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَقَابٍ﴾ [ص: ٢٥] ، قَالَ : يَقُولُ أَذْنُهُ أَذْنُهُ إِلَى مَوْضِعِ اللَّهِ أَعْلَمَ بِهِ .
 حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ ، نَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، قَالَ : حَتَّى يَضَعَ
 بَعْضُهُ عَلَيْهِ !!! .

حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، نَا ابْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : حَتَّى يَأْخُذَ بِقَدَمِهِ !!! " . انظر : السنة (١٠٨٧، ١٠٨٦، ١٠٨٥ برقم ٤٧٥/٢) .

وقال ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ) : " كونه فوق العرش ثبت بالشَّرع المتواتر وإجماع سلف الأُمَّة مع دلالة العقل ضرورة ونظراً أنَّه خارج العالم ، فلا يخلو مع ذلك : إمَّا أن يلزم أن يكون مماساً أو مبايناً أو لا يلزم ، فإن لزم أحدهما كان ذلك لازماً للحقِّ ، ولازمٌ للحقِّ حقٌّ ، وليس في مماسَّته للعرش ونحوه محذورٌ ، كما في مماسَّته لكلِّ مخلوق من النَّجاسات والشَّياطين وغير ذلك " . انظر : بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١٢٧/٥) .

وقال أيضاً : " وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَصِفُونَهُ بِاللَّمْسِ ، وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَلَا يَصِفُونَهُ بِالذَّوْقِ " . انظر : مجموع الفتاوى (١٣٦/٦) .

وقال أيضاً : " وَقَالَ جُمُهورُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ : نَصِفُهُ أَيْضاً بِإِدْرَاكِ اللَّمْسِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَمَا لَا نَقْصَ فِيهِ . وَقَدْ ذَلَّتْ عَلَيْهِ النَّصُوصُ ، بِخِلَافِ إِدْرَاكِ الذَّوْقِ ، فَإِنَّهُ مُسْتَلَزِمٌ لِلْأَكْلِ ، وَذَلِكَ مُسْتَلَزِمٌ لِلنَّقْصِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَطَائِفَةٌ مِنْ نَظَارِ الْمُتَّبِعَةِ وَصَفُوهُ بِالْأَوْصَافِ الْخَمْسِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ " . انظر : مجموع الفتاوى (١٣٦/٦) ، مجموعة الرسائل والمسائل (٧٦/٥) .

وقال أيضاً : " ... والمنازع وأصحابه يعلمون صحَّة هذا الكلام ، لأنهم يقرُّون في مسألة الرؤية أنَّ كلَّ موجود يجوز أن يُحسَّ بالحواسِّ الخمس ، ويلتزمون على ذلك أنَّ الله يجوز أن يُحسَّ به بالحواسِّ الخمس : السَّمْعُ ، والبصرُ ، والشَّمُّ ، والذَّوْقُ ، واللمسُ ، وأنَّ ما لا يُحسَّ به بالحواسِّ الخمس لا يكون إلَّا معدوماً !!! فَعَامَّةُ السَّلَفِ وَالصِّفَاتِيَّةِ عَلَى أَنَّ اللهَ يُمْكِنُ أَنْ يُشْهَدَ ، وَيُرَى ، وَيُحَسَّ بِهِ " .

وقال أيضاً : " فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ الْمُقْرِنِينَ بَأَنَّ اللهَ تَعَالَى يُرَى مُتَّفَقِينَ عَلَى أَنَّ مَا لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَوَاسِّ ، فَإِنَّهَا يَكُونُ مَعْدُوماً لَا مَوْجُوداً " .

وعقيدتهم في أَنَّ الله تعالى يمسُّ ويُمسُّ هي التَّجسيم بعينه وشيئه ومينه ... وقد رددتُ عليهم ضمن سلسلة الردود عليهم ، بحمد الله ...

ثَالِثُ عَشَرَ : اِعْتَقَادُهُمْ بِالسَّاعِدِ لِه تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨هـ) : " اعلم أَنَّهُ غير ممتنع حمل الخبر عَلَى ظاهره في إثبات " السَّاعِد " صفة لذاته ، كَمَا حملنا قوله تَعَالَى : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥] عَلَى ظاهره ، وَأَنَّهَا صفة ذات إذ ليس في ذلك مَا يحيل صفاته ، لَأَنَّا لَا نحمله عَلَى ساعد هُوَ جارحة ، بل صفة ذات لَا نعقلها ، كَمَا أَثبتنا ذاتًا لَا كَالذَّوَاتِ فَإِنْ قِيلَ : المراد بِالسَّاعِدِ هَا هُنَا : القُوَّة ، فعبر عنها بِالسَّاعِدِ لَأَنَّهُ محل للقُوَّة ، وقد يعبر عَنِ الشَّيْءِ بِمحملة كَمَا سمت العرب البصر : عينا ، والسَّمْع : أذنا ، كذلك تسمَّى القدرة ساعداً ، وَمِنْهُ يُقال : جمعت هَذَا المال بقوة ساعدي ، ويراد به بالتدبير والقُوَّة دون المباشرة بِالسَّاعِدِ قيل : هَذَا غلط ، لَأَنَّهُ يوجب حمل قوله : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥] معناه بالقدرة ... وإِنَّمَا لَمْ يوجب حمل الموصى عَلَى أَنَّهُ صفة للذَّات كَالسَّاعِدِ لَأَنَّ الموصى آله ، والآلات لَا تكون صفاتًا للذَّات ، وليس كذلك السَّاعِد ، لَأَنَّهُ قد يكون من صفات الذَّات بدليل كونه صفة للذَّات في الشَّاهد ، فإذا ورد الشَّرْع بِإضافته ، لَمْ يمتنع حملة عَلَى ظاهره ، كَمَا لَمْ يمتنع حمل اليد والوجه عَلَى ظاهره " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/٣٤٤-٣٤٦ باختصار)

قال الإمام ابن الجوزي في الردِّ عليه : " قال القاضي أبو يعلى : لَا يمتنع حمل الخبر عَلَى ظاهرة في إثبات السَّاعِدِ صفة لذاته .

قلت : وهذا منه غفلة عامية وخروج عن مقتضى الفهم ، وكان ينبغي أَنْ يثبت الموصى .

قلت : إثبات صفة الله بهذا الخبر الذي لَا يكاد يثبت مع الإعراض عن فهم خطاب العرب وَأَنَّهَا تريد بمثل هذا التَّجَوُّز والاستعارة قبيح جداً .

والمراد بِالسَّاعِدِ : القُوَّة لَأَنَّ قُوَّة الإنسان في ساعده " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢١٦) .

رَابِعُ عَشَرَ : اِعْتَقَادُهُمْ بِأَنَّ الله يَشْعُرُ بِالْمَلَلِ :

قال القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨هـ) : " اعلم أنه غير ممتنع إطلاق وصفه تعالى بالملل لا على معنى السامة والاستثقال ونفور النفس عنه، كما جاز وصفه بالغضب لا على وجه النفور ... " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣٧٠) .

قال الإمام ابن الجوزي في الرد عليه : " ... المعنى لا يمل وإن ملأ ، وإلا لم يكن له فضل عليهم . وقال قوم : من مل من شيء تركه ، والمعنى لا يترك الثواب ما لم يتركوا العمل . وأما الملل الذي هو كراهة الشيء والاستثقال له ونفور النفس عنه والسامة منه فمحال في حقه تعالى ، لأنه يقتضي تغييره وحلول الحوادث .

وقال القاضي أبو يعلى : لا يمتنع إطلاق الملل عليه لا بمعنى السامة . قلت : وهذا بعيد عن معرفة اللغة وما يجوز عليه وما لا يجوز عليه " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢٢٠) .

خامس عشر : اعتقادهم بالحق لله تعالى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨هـ) : " ... اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأن الحق والحجزة صفة ذات لا على وجه الجارحة والبعض، وأن الرحم آخذة بها على وجه الاتصال والمماسّة بل نطلق ذلك تسمية كما أطلقها الشرع ، ونظير هذا ما حملناه على ظاهره في وضع القدم في النار، وفي أخذ داود بقدمه لا على وجه الجارحة ولا على وجه المماسّة، كما أثبتنا خلق آدم بيديه، فاليدان صفة ذات، والخلق بها لا على وجه المماسّة والملاقاة، كذلك ها هنا، وكما أثبتنا الاستواء لا على وجه الجهة والمماسّة .

وذكر شيخنا أبو عبد الله رحمه الله في كتابه هذا الحديث وأخذ بظاهره وهو ظاهر كلام أحمد . قال المروذي : جاءني كتاب من دمشق فعرضته على أبي عبد الله فنظر فيه، وكان فيه : أن رجلاً ذكر حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله عز وجل خلق الخلق حتى إذا فرغ منها قامت الرحم فأخذت بحقو الرحمن " وكان الرجل تلقية يعني حديث أبي هريرة فرفع المحدث رأسه وقال : أخاف أن تكون كفرت، فقال أبو عبد الله : هذا جهمي " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٢٠-٤٢١) .

قال الإمام ابن الجوزي في الرد عليه : " قلت وهذه الأمثال كلها ترجع إلى ما بينا ، ومعنى تعلّقها بحقو الرحمن : الإستجارة والإعتصام .

وفي صحيح مسلم من حديث عائشة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : الرَّحِمُ مَعْلُوقَةٌ بِالْعَرْشِ
تَقُولُ : مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللهُ وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللهُ .

قال أبو بكر البيهقي : الحق بالإزار والمعنى يتعلّق بعزّه .

قال ابن حامد : يجب التصديق بأنّ الله تعالى حقّاً فتأخذ الرّحم بحقوه ...

قال ابن حامد : والمراد بالتعلّق : القربُ والمماسّة بالحقو كما روي : أنّ الله تعالى يُدني إليه داود حتّى يمسّ
بعضه !!!

قلت - ابن الجوزي - : قد طمّ القاضي أبو يعلى على هذا فقال : لا على وجه الجارحة والتبّيع ،
والرّحم آخذة بها لا على وجه الجارحة والتبّيع ، والرّحم آخذة بها لا على وجه الاتصال والمماسّة ، ثمّ
نقض هذا التّخليط وقال : في الخبر إضمار تقديره : ذو الرّحم يأخذ بحقو الرّحم فحذف المضاف وأقام
المضاف إليه مقامه ، قال : لأنّ الرّحم لا يصحّ عليها التعلّق ، فالمراد ذو الرّحم يتعلّق بالحقو .

قلت : فقد زاد على التّشبيه التّجسيم ، والكلام مع هؤلاء ضائع ، كما يقال : لا عقل ولا قرآن ، وإذا
تعلّق ذو الرّحم وهو جسم فبماذا يتعلّق ، نعوذ بالله من سوء الفهم " .

انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢٣١-٢٣٢) .

سادس عشر : اعتقادهم بالجَنبِ لله تعالى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمّد بن الحسين بن محمّد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨هـ) : " ... قَالَ : وأخبرني يزيد
بن هارون ، عن الحجاج بن أرتاة قال : الشّجنة كالغصن تكون من الشّجر أو كلمه نحوها وأمّا قوله تعالى :
﴿يَحْسِرَنَّ عَلَىٰ مَا قَرَّبْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] فحكى شيخنا أبو عبد الله رحمه في كتابه عن جماعة من
أصحابنا الأخذ بظاهر الآية في إثبات الجنب صفة له سبحانه " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٢٧)

وقال ابن قيم الجوزيّة : " هَبْ أَنَّ الْقُرْآنَ دَلَّ عَلَىٰ إِثْبَاتِ جَنْبٍ هُوَ صِفَةٌ ، فَمِنْ أَيْنَ لَكَ ظَاهِرُهُ أَوْ بَاطِنُهُ
عَلَىٰ أَنَّهُ جَنْبٌ وَاحِدٌ وَشَقٌّ وَاحِدٌ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِطْلَاقَ مِثَالِ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ شَقٌّ وَاحِدٌ كَمَا «قَالَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: " صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَىٰ جَنْبٍ » ،
وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْءِ إِلَّا جَنْبٌ وَاحِدٌ .

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ عَلَى جَنْبٍ مِنْ جَنْبِكَ، قُلْنَا: فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ ذِكْرَ الْجَنْبِ مُفْرَدًا لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَنْبٌ آخَرٌ . انظر : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (ص ٣٦-٣٧) .

قال الإمام ابن الجوزي في الرد عليهم : "... أي في طاعته وأمره ، أي : لأن التفریط لا يقع إلا في ذلك ، وأما الجنب المعهود من ذي الجوارح فلا يقع فيه تفریط .
وقال ابن حامد : نؤمن بأن الله تعالى جنباً بهذه الآية .
قلت : وأعجباً من عدم العقول إذا لم يتهياً التفریط في جنب مخلوق كيف يتهياً في صفة الخالق !!
وأنشد ثعلب وفسره :

خليلي كفا فاذكرا الله في جنبي أي في أمري

انظر : دفع شبه التشبيه بألف التنزيه (ص ١٤٠) .

سَابِعُ عَشَرَ : اعْتَقَادُهُمْ بِالْخِنَصْرِ لِلَّهِ تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨هـ) : "... في الخنصر : وهو على ظاهره ، إذ ليس في حمله على ذلك ما يحيل صفاته ، وأن الخنصر كالإصبع ، والإصبع كاليد ، وقد جاز إطلاق اليدين ، كذلك ها هنا يجب أن يجوز لا على وجه التبعض والعضو ... " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣٣٥) .

وروى أحمد بسنده من حديث أنس بن مالك ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قَالَ : " قَالَ : هَكَذَا ، يَعْنِي أَنَّهُ أَخْرَجَ طَرَفَ الْخِنَصْرِ " قَالَ : أَبِي : " أَرَأَاهُ مُعَاذُ " قَالَ : فَقَالَ لَهُ حُمَيْدُ الطَّوِيلُ : مَا تُرِيدُ إِلَى هَذَا يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ؟ قَالَ : فَضْرَبَ صَدْرَهُ ضَرْبَةً شَدِيدَةً ، وَقَالَ : مَنْ أَنْتَ يَا حُمَيْدُ ؟ وَمَا أَنْتَ يَا حُمَيْدُ ، يُحَدِّثُنِي بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَقُولُ أَنْتَ مَا تُرِيدُ إِلَيْهِ " . أخرجه أحمد في المسند (١٩/ ٢٨١ برقم ١٢٢٦٠) .

قال الإمام ابن الجوزي : " قلت هذا الحديث تكلم فيه علماء الحديث وقالوا لم يروه عن ثابت غير حماد بن سلمة ، وكان ابن أبي العوجاء الزنديق قد أدخل على حماد أشياء فرواها في آخر عمره ، ولذلك تجافى أصحاب الصحيح الإخراج عنه ، ومخرج الحديث سهل وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرب إلى الإفهام بذكر الحسيات فوضع يده على خنصره إشارة إلى أن الله تعالى أظهر اليسير من آياته .

قال ابن عقيل : كشف من أنواره التي يملكها بقدر طرف الخنصر ، وهذا تقدير لنا بحسب ما نفهم من القلة لا نحكم أنه يتقدّر فإن قيل كيف أنكر حميد على ثابت ، قلنا : يحتمل أن يكون توهم أن هذا يرجع إلى الصفات . وقد أثبت القاضي أبو يعلى لله سبحانه خنصرًا بهذا الحديث المعلوم " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢١٥) .

ثَامِنُ عَشَرَ : اِعْتِقَادُهُمْ بِالْأَصَابِعِ لِلَّهِ تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى : " إثبات صفة الأصابع للرحمن سبحانه ... اعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في إثبات الأصابع والسبابة والتي تليها على ما روي في حديث جابر ، إذ ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته ، ولا يخرجها عما تستحقه ، لما بينا في الخبر الذي قبله ، لأننا لا نثبت أصابعاً هي جارحة ولا أبعاضاً ... اعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره ، وأن الإصبع صفة ترجع إلى الذات ، وأنه تجوز الإشارة فيها بيده ... " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣١١-٣٢٢ باختصار) .

وقد ردّ الإمام ابن الجوزي على القاضي في هذه المسألة ، فقال : " وقال القاضي أبو يعلى غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في الإثبات ، والإصبع صفة راجعة إلى الذات لأننا لا نثبت أصابعاً هي جارحة ولا أبعاضاً .

قلت : وهذا كلام مخبط لأنه إما أن يثبت جوارحاً وإما أن يتأولها ، فأما حملها على ظواهرها فظواهرها الجوارح ، ثم يقول : ليست أبعاضاً ، فهذا كلام قائم قاعد ويضيع الخطاب لمن يقول هذا " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢٠٧) .

تَاسِعُ عَشَرَ : اِعْتِقَادُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَتَوَجَّعُ :

فقد جاء في كتاب : " تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان " للشيخ السعدي : " قال الله متوجعاً !!! للعباد : ﴿ يَخْشَرُهُ عَلَى الْعِبَادِ ﴾ [يس : ٣٠] ، أي : ما أعظم شقاءهم ، وأطول عناءهم ، وأشدّ جهلهم ، حيث كانوا بهذه الصفة القبيحة ، التي هي سبب لكل شقاء وعذاب ونكال " . انظر : تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ٦٩٥) .

فالسعدي يصف الله تعالى بصفة " التوجّع " التي لم يقلها قبله أحد من العالمين ، وقد ورد هذا اللفظ الشنيع في طبعات : دار الرسالة ، ودار ابن الجوزي ، وطبعة مكتبة الرشد ، وقد حاول بعض أدياء السلفية تدارك فداحة ما وقع فيه مفسرهم السعدي المعتمد لديهم ، فحرّف قوله : (متوجعاً !!!) لتصبح

(مترجماً) ، وقد نشرت التحريف في طبعتها لكتاب السَّعدي كُلُّ من : دار المدني بجدة ، وطبعة المؤسسة السَّعيدية ، وكذا طبعة مركز ابن صالح ... فما رأيكم بهذا التحريف الذي ما كان إلَّا لجبر كسر كبير حصل في كلام عالم من كبار علمائهم !!؟ أم أنَّهم سيقولون بوصلتهم المعروفة دائماً : إنَّ الله تعالى يتوجَّع لا كتوجُّعنا ، بل يتوجَّع توجُّعاً يليق به !! سبحانه ربِّي هذا بهتانٌ عظيم ...

والحق ... أنَّ جميع المسائل السَّابقة وغيرها الكثير الكثير من تحرُّصاتهم وتحابطاتهم ... وقد قمت بالردِّ عليها ضمن سلسلة الردود عليهم ، وبرهنت بالأدلة من الكتاب والسُّنة ... على مخالفتهم لعموم الأُمَّة سلفاً وخلفاً ، وبالتالي يتَّضح لكلِّ عاقل بأنَّ من يدَّعون السُّلفيَّة مخالِفون للسُّلف في أغلب المسائل التي طرحوها ، وأنَّ السُّلف منهم براء ، لأنَّ السُّلف الصَّالح فوَّضوا معاني جميع الألفاظ المتشابهة إلى الله تعالى ، مع إيمانهم بها واعتقاد تنزيهه سبحانه عن ظاهر معناها ...

﴿﴾ الْفَصْلُ الْخَامِسُ ﴿﴾

تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الصُّورَةِ

الصُّورة هي تعبير عن هيئة ، أو شَكْل المَصوَّر ، والله تعالى هو مُصوِّر الصُّور وخالقها لا على مثال سبق

...

وقد دلَّت العديد من آيات الكتاب العزيز على تنزيه الله تعالى عن الصُّورة ... فمن ذلك :

(١) قوله تعالى : ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: ٢٤] ، وجلَّ المَصوِّرُ

أن يكون مُصَوِّراً ، فالهيئة والصُّورة والتركيب والتأليف ... كُلُّ ذلك إنَّما يصحُّ على الأجسام المحدودة

والجواهر المخلوقة ، والله تعالى هو الخالق المقدر ، تنزهه عن الحد والمقدار ، والصُّور لا تنتج إلا عن تأليف وتركيب ، وصاحب الصُّورة لا يختص بصورة إلا بمخصّص ، والمخصّص هو الله تعالى المصور ، وهو تعالى يصوّر مخلوقاته كيف شاء ، وكل ما له صورة فهي علامة على كونه مخلوق مصوّر صورته خالقه ، والله تعالى هو (المصور) خالق الصُّور ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، وذات الله تعالى وتقدس لا يسري عليه قوانين والمادّة والأجسام ، لأنّ الذي خلق المادّة والجسم هو الله تعالى ، وهو الذي قهرها بالصُّور والأشكال ، والله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، فلا تسري عليه مفاهيم المواد والأجسام ، ولا الصُّور والأشكال ، لأنّه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، وكل ما خطر بالبال فالله خلافه ، والصُّورة تقتضي الكيفيّة ، وهي عن الله تعالى وعن صفاته منفيّة ، لذلك فإنّ الذي يجب علينا وعلى كلّ مسلم أن يعلمه أنّ ربنا ليس بذي صورة ولا هيئة ...

(٢) وقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، أي : أنّ الله تعالى لا يشبه شيئاً من خلقه بوجه من الوجوه ، ففي هذه الآية نفي المشابهة والمماثلة ، ومن ذلك نفي الصُّورة والشكل والتخاطيط والتركيب عن ربّ العالمين ، وذلك لأنّ جميع الخلائق لها صورة صوّرها الخالق البارئ المصور سبحانه ، والله تعالى ليس كمثله شيء ، ومن قال في الله تعالى إنّ له صورة فقد شبهه بخلقه ، والله تبارك وتعالى لو كان ذا صورة وشكل وتخطيط وتركيب لاحتاج إلى من جعله بتلك الصُّورة ، وبذلك الشكل والتخطيط ، ولا يصحّ في العقل أن يكون هو جعل نفسه بتلك الصُّورة ، لأنّ الجعل من الخلق والحدوث وهو ضدّ القَدَم والأوْلِيّة والإلهيّة التي لا تكون إلاّ الله وحده لا شريك له ...

(٣) وقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل : ٦٠] ، أي : الوصف الذي لا يشبه وصف غيره ، فلا يُوصف ربُّنا عزّ وجلّ بأيّ صفة من صفات المخلوقين ...

(٤) وقوله تعالى : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل : ٧٤] ، أي : لا تجعلوا لله الشّبيه والمثّل ، فإنّ الله تعالى لا يشبه له ولا مثيل له ، فلا ذاته يشبه الدّوات ولا صفاته تشبه الصّفات ، فلا يُوصف ربُّنا عزّ وجلّ بصفات المخلوقين ...

(٥) وقوله قال تعالى : ﴿ هَلْ نَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] ، أي : مثلاً ، فالله تعالى لا مثيل له ولا شبيه ولا نظير ، فمن وصفه بصفة من صفات الخلق كالصورة والشكل والتخاطيط والتركيب يكون شَبَّهُهُ بهم ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٦) وقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٤] ، أي : لا نظير له بوجه من الوجوه ، ومنه نستفيد نفى المثلية كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، ولو كان مُصَوِّراً لكان مثلاً لسائر المخلوقات المحدودة المقدرة ...

ومن المعلوم أنَّ الاعتقاد بأنَّ الله تعالى له صورة تُماثل صورة الإنسان ... هو عقيدة يهودية تجسيمية بحثة ...

قال الإمام ابن تيمية : " ... فقلوه : " فإذا أنا بربي في أحسن صورة " ، صريح في أنَّ الذي كان في أحسن صورة هو ربه " . فماذا تقولون في هذا التشبيه ؟؟

وقال أيضاً : " ... أنَّ حديث أم الطفيل نصٌّ في أنَّ الصورة كانت للمرئي ، حيث قال : سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكر أنَّه رأى ربه في صورة شاب موفّر ، رجلاه في خضر ، عليه نعلان من ذهب ، على وجهه فراش من ذهب " . انظر : بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١ / ٣٥٨) ، (٧ / ٣٦٥) بالترتيب .

وهذا أيضاً ... ألا يُعتبر ما تضمَّنه الحديث تشبيهاً لله تعالى بخلقه ؟!! أم ماذا هو ؟!! وألا يعتبر الحديث تحديداً لله تعالى ؟ وألا يشتمل الحديث على كونه تعالى متحيّزاً ؟!! لأنَّ الشابَّ الأُمرد لا يعيش إلَّا ضمن حيّز ، ثمَّ أليس الحديث لوناً من ألوان التَّجسيم بأبعاده الثلاثة من الطُّول والعَرْض والارتفاع ؟!! مع العلم أنَّ حديث أم الطفيل هذا حديث باطل منكر ، حكم بضعفه الإمام أحمد ، قال القاضي أبو يعلى (٤٥٨ هـ) : " ورأيت في مسائل مهنا بن يحيى الشَّامي (٢٦٠ هـ) ، قال : سألتُه يعني أحمد عن حديث رواه ابن وهب ، عن عمرو بن الحرث ، عن سعيد بن أبي هلال ، أنَّ مروان بن عثمان حدثه ، عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب ، أنَّها قالت : سمعت النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يذكر أنَّه رأى ربه في المنام في صورة شاب موفّر ، رجلاه في خضر ، عليه نعلان من ذهب ، على وجهه فراش من ذهب " فحوَّل وجهه عني ، وقال : هَذَا حديث منكر ، وقال : لا نعرف هَذَا رجل مجهول يعني مروان بن عثمان ، فظاهر هَذَا التَّضعيف من أحمد لحديث أم الطفيل " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١ / ١٤٠ - ١٤١) .

فالحديث موضوعٌ تالفٌ كما سبق بيانه ...

ومن العجائب والغرائب والمصائب أن يقوم ابن تيمية بتصحيح رواية الشاب الأمرد ، فقد قال في كتابه : " بيان تلبيس الجهمية : " كما في الحديث الصحيح !!! المرفوع !!! عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " رأيت ربي في صورة شابٍّ أمرد له وفرة جعد قطط في روضة خضراء " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٧ / ٢٩٠) .

وقام المدعو حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري (١٤١٣هـ) ، بتصنيف كتاب سمّاه : " عقيدة أهل الإيَّان في خلق آدم على صورة الرحمن " ، جاء فيه : " أن الله جلَّ وعزَّ لما خلق السَّماء والأرض ، قال : نخلقُ بشراً بصورتنا ، فخلق آدم ... " .

وفي كتابه سالف الذكر نقل التويجري عن التَّوراة المحرَّفة ، فقال : " وأيضاً فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب الماثورة عن الأنبياء كالَّتوراة فإنَّ في السَّفر الأوَّل منها : سنخلق بشراً على صورتنا يشبهها " . وقال أيضاً : " ... وكذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضرب الحجر لبني إسرائيل فتفجَّر ، وقال : " اشربوا يا حمير " ، فأوحى الله تبارك وتعالى إليه : " عمدت إلى خلق من خلقي ، خلقتهم على صُورتي ، فشَبَّهتهم بالحمير " ، فما برح حتَّى عُوتب " .

وقال أيضاً : " ... عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " من قاتل فليجنب الوجه ، فإنَّ صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن " .

وقال أيضاً : " ... وثانيها : حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال : " لا تقبَّحوا الوجه ، فإنَّ الله خلق آدم على صورة الرحمن " . أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد وإثبات صفات الرِّبِّ عزَّ وجلَّ (١ / ٨٥) ، وقال : " وقد افتنن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عالمٍ لمرِبح العلم وتوهما أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذات ، فغلطوا في هذا غلطاً بيناً ، وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبهة ، أعاذنا الله وكل المسلمين من قولهم . والذئ عندني في تأويل هذا الخبر إن صح من جهة النقل موصولاً فإنَّ في الخبر عللاً ثلاثاً :

إحداهنَّ : أنَّ الثوري قد خالف الأعمش في إسناده ، فأرسل الثوري ولم يقل عن ابن عمر .

والثَّانية : أنَّ الأعمش مدلسٌ لم يذكر أنَّه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .

والثَّالثة : أنَّ حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلسٌ لم يعلم أنَّه سمعه من عطاء ، سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشَّهيد يقول : ثنا أبو بكر بن عياش ، عن الأعمش ، قال : قال حبيب بن أبي ثابت : لو حدَّثني رجل عنك بحديث لم أبال أن أرويه عنك ، يريد لم أبال أن أدلَّسه . قال أبو بكر : ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتجُّ به علماؤنا من أهل الأثر ، لا سيَّما إذا كان الخبر في مثل هذا الجنس فيما يوجب العلم لو

ثبت لا فيما يوجب العمل بما قد يستدل على صحته وثبوته بدلائل من نظر وتشبيه وتمثيل بغيره من سنن النبي من طريق الأحكام والفقه .
فإن صحَّ هذا الخبر مسنداً بأن يكون الأعمش قد سمعه من حبيب بن أبي ثابت ، وحبيب قد سمعه من عطاء بن أبي رباح - وصحَّ أنه عن ابن عمر على ما رواه الأعمش ، فمعنى هذا الخبر عندنا أنَّ إضافة الصُّورة إلى الرَّحْمَنِ في هذا الخبر إنما هو من إضافة الخلق إليه " .

وهذا نصٌّ صريحٌ في أنَّ الله تعالى خلق الإنسان على صورة وجهه الذي هو صفة من صفات ذاته . وهذا النصُّ لا يحتمل التأويل ، وفيه أبلغ ردُّ على ابن خزيمة ، وعلى كلِّ من تأوَّل الحديث بتأويلات الجهميَّة المعطَّلة " . انظر : عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرَّحْمَنِ (ص ١٦) ، (ص ٣١) ، (ص ٧٦) ، (ص ٢٧) ، (ص ١٢٩) ، (ص ٤٠) بالترتيب

وقال أيضاً : " وفي حديث ابن عباس : إنَّ موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضرب الحجر لبني إسرائيل فتفجَّر وقال : اشربوا يا حمير ، فأوحى الله تبارك وتعالى إليه : عمدت إلى خلقي من خلقي خلقتهم على صورتي فشبَّههم بالحمير ، فما برح حتَّى عوتب " . انظر : عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرَّحْمَنِ (ص ١٧) .

والكتاب المذكور قام بتقريظه الشيخ ابن باز - غفر الله له - ، كما تقدَّم ...

مع العلم أنَّ كلمة جمهور علماء الأُمَّة اجتمعت على ضرورة تنزيه الله تعالى عن الصُّورة ... ومن ذلك :
وقال الإمام محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) في " التَّوحيد " (ص ٨٥) : " فإن قيل : كَيْفَ يُرَى ؟ قيل : بِلَا كَيْفَ ، إذ الْكَيْفِيَّةُ تكون لذي صُورَةٍ ، بل يُرَى بِلَا وصف قيام وقعود ، واتِّكَاء وتعلُّق ، واتِّصال وانفصال ، ومقابلة ومدابرة ، وقصير وطويل ، ونور وظلمة ، وساكِن ومتحرِّك ، ومماس ومباين ، وخارج وداخل ، وَلَا معنى يَأْخُذُهُ أَلَوْهَمَ أَوْ يَقْدَرُهُ الْعَقْلُ ، لتعالیه عَن ذَلِكَ " .

وقال الإمام محمد بن الطَّيِّب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ) في " تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل " (ص ٣٠٠ فما بعدها) : " بَاب : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فخرُّونا عَن الله سُبْحَانَهُ مَا هُوَ ؟ قيل لَهُ : إِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ : مَا هُوَ ؟ مَا جنسه ؟ فليسَ هُوَ بِذِي جنس ، لما وصفناه قبل هَذَا ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ : مَا هُوَ ؟ فاسمه الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ : مَا هُوَ مَا صنعه ؟ فصنعه الْعَدْلُ وَالْإِحْسَانُ وَالْإِنْعَامُ وَالسَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَجَمِيعَ مَا بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ : مَا هُوَ ؟ مَا الدَّلَالَةُ عَلَى وجوده ؟ فالدَّلَالَةُ عَلَى وجوده جَمِيعَ مَا نَرَاهُ ونشاهده من مُحْكَم فعله وَعَجِيب تدبيره ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ : مَا هُوَ ؟ أَيِ أَشْيُرُوا إِلَيْهِ حَتَّى أَرَاهُ ، فليسَ هُوَ الْيَوْمَ مرئياً لخلقه ومدركاً لَهُم فنريكه .

باب : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَكَيْفَ هُوَ ؟ قِيلَ لَهُ : إِنْ أَرَدْتَ بِالْكَفِيَّةِ التَّرْكِيبَ وَالصُّورَةَ وَالْجَنَسِيَّةَ فَلَا صُورَةَ لَهُ وَلَا جَنَسَ فَخَبْرَكَ عَنْهُ ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ : كَيْفَ هُوَ ؟ أَيْ : عَلَى أَيِّ صِفَةٍ هُوَ ؟ فَهُوَ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ : كَيْفَ هُوَ ؟ أَيْ : كَيْفَ صَنَعَهُ إِلَى خَلْقِهِ ؟ فَصَنَعَهُ إِلَيْهِمُ الْعَدْلَ وَالْإِحْسَانَ .

باب : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ أَيْنَ هُوَ ؟ قِيلَ لَهُ : الْأَيْنَ سُؤَالٌ عَنِ الْمَكَانِ ، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ وَلَا تَحِيطُ بِهِ أَقْطَارٌ ، غَيْرَ أَنَّا نَقُولُ : إِنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ لَا عَلَى مَعْنَى كَوْنِ الْجِسْمِ بِالْمَلَاصِقَةِ وَالْمُجَاوِرَةِ ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا .

باب : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَتَى كَانَ ؟ قِيلَ لَهُ : سؤَالُكَ عَنْ هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ فِي زَمَانٍ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ ، لِأَنَّ مَتَى سُؤَالٌ عَنِ الزَّمَانِ ، وَقَدْ عَرَفْنَاكَ أَنَّهُ قَدِيمٌ كَائِنٌ قَبْلَ الزَّمَانِ ، وَأَنَّهُ الْخَالِقُ لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَمَوْجُودٌ قَبْلَهُمَا ، وَتَوْقِيتٌ وَجُودِ الشَّيْءِ بِعَامٍ أَوْ مِائَةِ أَلْفٍ عَامٍ يُفِيدُ أَنَّ الْمَوْقْتَ وَجُودَهُ مَعْدُومٌ قَبْلَ الزَّمَانِ الَّذِي وَقْتُ بِهِ ، وَذَلِكَ بِمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى .

وقال الإمام محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (٤٠٦هـ) في " مشكل الحديث وبيانه " (ص ٩٠-٩٤) : " أَمَّا قَوْلُهُ : " غَيْرُ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَهَا " ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَأْتِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصُورَةٍ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ الشَّكْلِ وَتِلْكَ الْهَيْئَةِ الَّتِي كَانَتْ الصُّورَةُ عَلَيْهَا فِي الدُّنْيَا مَا لَمْ يَعْرِفُوهُ وَلَمْ يَعْهَدُوهُ ، لَيْسَ ذَلِكَ مُنْكَرًا لِأَنَّ عَادَاتِ أَهْلِ الْقِيَامَةِ وَمَا يَظْهَرُ لَهُمْ مِنَ الْأَهْوَالِ وَعَجَائِبِ الْخَلْقِ مِنْ صُورَةِ الْمَلَائِكَةِ وَزُبَانِيَةِ الْعَذَابِ وَخَزَنَةِ الْجَنَانِ مِمَّا لَمْ يَعْهَدُوا عَلَى شَكْلِهَا وَهَيْئَتِهَا فِي الدُّنْيَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ " ، فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ هَذَا آخِرُ مَحَنَةِ الْمُؤْمِنِ ، وَأَنَّهُ يَظْهَرُ هَذَا الْقَوْلُ فِعْلًا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي بَعْضِ هَذِهِ الصُّوَرِ مَحَنَةً لِلْمُكَلَّفِينَ فِي الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ ، فَيَظْهَرُ مِنْهُمْ عَنْ صَدَقِ تَوْحِيدِهِمْ وَصِحَّةِ إِيْمَانِهِمْ مَا يَكُونُ إِنْكَارًا لِلذَلِكَ ، وَتَكُونُ الْفَائِدَةُ فِيهِ يَعْرِفُنَا تَأْيِيدُ اللَّهِ تَعَالَى لِأَهْلِ الْإِيمَانِ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَتَشْبِيهِتُهُمْ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يُشِيتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ ، أَيْ : يَشْبِهُهُمْ فِي الدُّنْيَا عَلَى الْحَقِّ عِنْدَ ظُهُورِ الْقَوْلِ وَالْمَحْنِ ، وَيَشْبِهُهُمْ فِي الْعَقْبَى أَيْضًا فِي مَوَاضِعِ الْمَحْنِ وَإِنَّمَا قِيلَ لِلدُّنْيَا دَارُ مَحْنَةٍ وَتَكْلِيفٍ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ مِنْ نَوْعِهَا قَدْ يَقَعُ مِنْهَا فِي الْعَقْبَى فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا دَارُ تَكْلِيفٍ وَمَحْنَةٍ بَلْ يُقَالُ إِنَّهَا دَارُ جَزَاءٍ ، لِأَنَّ الْعَالِبَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، وَهَذَا كَمَا لَمْ يَقْعَلْ فِي الدُّنْيَا جَزَاءٌ وَلَا يُضَافُ إِلَيْهَا لِأَنَّهُ لَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ " ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ مَجِئًا بِإِظْهَارِ فِعْلِ يَبْدِيهِ فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ زَوَائِدِ يَقِينٍ وَعِلْمٍ وَبَصَرٍ عِنْدَمَا يَحْدُثُ لَهُمْ مِنْ إِدْرَاكِهِ وَمَعَانِيهِ ، لِأَنَّ سَائِرَ مَا أَضِيفَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ إِيْتَانٍ وَمَجِيءٍ فَهُوَ لظُهُورِ نَوْعٍ مِنْ تَذْبِيرِهِ فِي فَضْلٍ أَوْ عَدْلِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ " فَيَأْتِيهِمْ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَهَا " ، فَإِنَّ مَعْنَى الْإِيْتَانِ مَتَأَوَّلٌ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي مَضَى بَيَانُهُ ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ تَأْوِيلِهِ إِنَّهُ إِذَا ظَهَرَ لَهُمْ نَوْعُ الصُّورِ الْمُعْهُودَةِ لَهُمْ شَكْلًا وَهَيْئَةً وَخَلَقَ إِدْرَاكَهُمْ بِهِ وَخَاطَبَهُمْ بِأَنْ أَسْمَعَهُمْ كَلَامَهُ وَأَفْهَمَهُمْ مُرَادَهُ ، تَثَبُّتُوا وَأَيَقِنُوا أَنَّ الْمَكْلَمَ لَهُمْ هُوَ رَبُّهُمْ عَزَّ ذَكَرَهُ ، وَتَكُونُ الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ تَعْرِيفِنَا مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْعَقْبَى مِنْ الطَّافَةِ بِأَوْلِيَائِهِ فِي عَصَمَتِهِمْ وَحِرَاسَتِهِمْ وَتَثْبِيتِهِمْ وَتَأْيِيدِهِمْ حَتَّى لَا يَسْتَفْزِزَهُمْ مُشَاهَدَةُ تِلْكَ الْأَهْوَالِ الْعَظِيمَةِ ، وَلَا يَسْتَخَفُّهُمْ أَمْرُ تِلْكَ الصُّورِ الْمُنْكَرَةِ الَّتِي لَمْ يَعْهَدُوا مِثْلَهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " إِنَّهُ يَقُولُ لَهُمْ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ عَرَفْتُمُوهُ " ، فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عِلَاقَةٌ " الْخَبَرِ " ، فَإِنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنْبَاؤُنَا بِحَسَنِ ثَبَاتِهِمْ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَذَلِكَ بِمَا وَجَدَهُ مِنْ فَضْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي إِدَامَةِ مَعْرِفَتِهِمْ وَبَصِيرَتِهِمْ وَإِزَالَةِ قُبُولِ الْخَطَا وَالزَّيْغِ عَنْهُمْ .

وَأَمَّا تَقْسِيرُ الْعِلَاقَةِ وَذِكْرُ مَا بَيْنَهَا ، فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ قَالَ : إِنَّ تِلْكَ الْعِلَاقَةَ الَّتِي أَشَارُوا إِلَيْهَا إِنَّمَا نَعْرِفُهُ بِهَا هُوَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي الصُّورِ وَالْأَجْسَامِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ وَالْمُبَايَنَةِ ، وَأَنَّهُ لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنْهَا ، وَلَا يُشَبِّهُ شَيْءٍ مِنْهَا .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّ تِلْكَ الْعِلَاقَةَ مَا مَعَهُمْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ ، وَأَنَّهُمْ عَبْدُوهُ فِي الدُّنْيَا مِنْ مَعْرِفَةِ بِمَعْبُودٍ لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا بِمَا عَرَفُوهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشَبِّهُ شَيْئًا وَلَا أَنْ يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ فَإِذَا رَأَوْا مَا عَرَفُوهُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ عِلِمُوا أَنَّ الَّذِي رَأَوْهُ هُوَ الَّذِي عَرَفُوهُ ، فَكُونُ عَلَامَتِهِمْ عَنِ الرَّؤْيَةِ مَعْرِفَتِهِمْ ، فَإِذَا كَانَ مَرِئِيهِمْ فِي الْعَقْبَى مَعْرِفَتِهِمْ فِي الدُّنْيَا أَيَقِنُوا أَنَّهُ مَعْبُودُهُمْ .

وَحَكِي عَنْ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ النَّبِيلِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ : إِنَّ ذَلِكَ تَغْيِيرٌ يَقَعُ فِي عُيُونِ الرَّاثِينَ كَنَحْوِ مَا يَتَخَيَّلُ لِلْإِنْسَانِ الشَّيْءُ بِخِلَافِ مَا هُوَ بِهِ ، فَيَتَوَهَّمُ الشَّيْءَ عَلَى الْحَقِيقَةِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَحْمِلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى نَوْعٍ بِمَا قُلْنَا لَا سِتْحَالَه أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهُ عَلَى صُورٍ كَثِيرَةٍ يَجْهَلُونَهُ مَرَّةً وَيَعْرِفُونَهُ مَرَّةً أَوْ يَكُونُ مَنْ يَحِلُّ الصُّورَ فَتَنْتَقِلُ الصُّورَةُ لَا سِتْحَالَه أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَالًا

ومحلا صورة أو مصوراً ، وإِنَّمَا إِنِّيَانَهُ بِالصُّورَةِ بَعْدَ الصُّورَةِ مِنْ طَرِيقِ الْفِعْلِ ، كَمَا يَحْدُثُ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ وَيُغَيِّرُ الْجِسْمَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ بِأَحْدَاثٍ تَغْيِيرٍ .

وَإِضَافَةُ الصُّورَةِ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَهِيَ بِمَعْنَى الْمَلِكِ وَالْفِعْلُ لَا بِمَعْنَى التَّصَوُّرِ بِالشَّيْءِ مِنَ الصُّورِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا ، لِأَنَّ الْهَيْئَةَ وَالصُّورَةَ وَالتَّرَكِيبَ وَالتَّأْلِيفَ ، كُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصْحُحُ عَلَى الْأَجْسَامِ الْمَحْدُودَةِ وَالْجَوَاهِرِ الْمَخْلُوقَةِ وَتَعَاقِبِ الْحَوَادِثِ وَتَغْيِيرِ مَا تَقُومُ بِهِ فِيهَا عَلَامَةُ حَدَثِ مَا تَقُومُ بِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا وَجْهًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ الصُّورَةَ هَا هُنَا بِمَعْنَى الصِّفَةِ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْمَعْنَى فِيهِ مَا يَظْهَرُ لَهُمْ مِنْ بَطْشِهِ وَشِدَّةِ بَاسِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِظْهَارِ مَعَايِبِ الْخَلْقِ وَمَسَاوِيهِمْ وَفَضَائِحِهِمْ ، وَإِنَّمَا عَرَفُوهُ سَاتِرًا حَلِيًّا غَفَارًا كَرِيمًا ، فَيَظْهَرُ لَهُمْ مِنْهَا أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : " فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ " ، عَلَى مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ : قَالَتْ رَجُلِي فَخَذَكَ وَأَذْنِي فَطَنْتَ عَلَى مَعْنَى ظُهُورِ ذَلِكَ فِيهِمَا ، فَيَقُولُونَ عِنْدَ ظُهُورِ ذَلِكَ مِنْهُ مُسْتَعِيزِينَ بِاللَّهِ : " هَذَا مَكَانَنَا " ، أَيْ : نَلْبَثُ وَنَصْبِرُ حَتَّى تَظْهَرَ رَحْمَتُهُ وَكَرَمُهُ ، وَهُوَ إِنِّيَانُ الرَّبِّ لَهُمْ بِإِظْهَارِ جُودِهِ لَهُمْ وَعَظْفِهِ عَلَيْهِمْ ، فَيَأْتِيهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ ثَبَاتِهِمْ ، وَفِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَهَا عَلَى مَعْنَى إِبْدَاءِ عَفْوِهِ وَمَغْفِرَتِهِ وَحِلْمِهِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَهَا فِي الدُّنْيَا مِنْ سِتْرِهِ وَمَغْفِرَتِهِ وَحِلْمِهِ .

وَإِذَا كَانَ لَفْظُ الصُّورَةِ مُسْتَعْمَلًا فِي مَعْنَى الصِّفَةِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ : عَرَفْنِي صُورَةَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ ، أَيْ : صِفَتِهِ ، لَمْ يُنْكَرْ أَنَّ تَكُونَ الْفَائِدَةُ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا قُلْنَا ، وَأَنَّ يَكُونَ هَذِهِ الْأَلْفَازُ مِنْ مِثْلِهِ مِثْلُهَا فِي الْأَحَادِيثِ جَارِيَةً مَجْرًى مِثْلُهَا فِي الْفَظِّ أَيْ الْكِتَابِ امْتِحَانًا بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ لاسْتِنْبَاطِ الصَّحِيحِ مِنْ مَعَانِيهَا ، وَالْوُقُوفُ عَلَى الْحَدِّ الْوَاجِبِ فِيهَا ، وَافْتِتَانُ أَهْلِ الْبَاطِنِ بِهَا ، وَخُرُوجُهُمْ عَنِ الْهُدَى وَالرُّشْدِ وَالْحَقِّ فِيهَا عَلَى النَّحْوِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ حُكْمُ مِثْلِهِ فِي الْكِتَابِ وَمَحْكُمَاتِهِ .

وَقَالَ فِي " مُشْكَلِ الْحَدِيثِ وَبَيَانِهِ " (ص ٥٣) - عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ : " خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " : " أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَنَّ كَانَ ذَلِكَ حَدِثًا أَوْ شَيْئًا مِنْهُ عَنْ تَوَلِيدِ عُنْصُرٍ أَوْ تَأْثِيرِ طَبْعٍ أَوْ فَلَكَ أَوْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، إِبْطَالًا لِقَوْلِ الطَّبَّاعِيِّينَ : إِنَّ بَعْضَ مَا عَلَيْهِ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَيْئَةٍ وَصُورَةٍ لَمْ يَخْلُقْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الطَّبْعِ أَوْ تَأْثِيرِ الْفَلَكَ " .

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورِكَ الْأَنْصَارِيِّ (٤٠٦هـ) فِي " مُشْكَلِ الْحَدِيثِ وَبَيَانِهِ " (ص ٦٧-٦٨) : " " اَعْلَمَ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبَرِ حَادٍ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ ، وَسَلَكَ طَرِيقَ الْخَطَا

والمحال فيه ، وهو ابن قُتيبة توهم أنه مستمسك بظاهره غير تارك له ، فقال : إن الله عز وجل صورة لا كالصور ، كما أنه شيء لا كالأشياء ، فأثبت لله تعالى صورة قديمة ، زعم أنها لا كالصور ، وأن الله خلق آدم على تلك الصورة ، وهذا جهل من قائله ، وتوغل في تشبيه الله تعالى بخلقه .

والعجب منه أنه تأول الخبر ثم زعم أن الله صورة لا كالصور ثم قال : إن آدم مخلوق على تلك الصورة ، وهذا كلام متناقض متهاافت يدفع أوله آخره ، وذلك أن قوله : لا كالصور ينقض قوله : إن الله خلق آدم عليها ، لأن المفهوم من قول القائل : فعلت هذا على صورة هذا ، أي : ماثلته به واحتذيت في فعله به ، وهذا يوجب أن صورة آدم عليه السلام كصورته جل ثناؤه ، ويمنع تأويله أن له صورة لا كالصور ، وليت شعري إلى أي وجه ذهب في إضافة الصورة إلى الله عز وجل أراد به إثبات الرب تعالى مصوراً بصورة لا تشبه الصور ، أم إثباته مصوراً بأمثال هذه الصور ، أم أراد به أن له هيئة مخصوصة وصورة معينة معلومة ، أم رجع بذلك إلى إثبات صفة له سمّاها صورة لا على معنى وجه الهيئة والتأليف ، وليس يخلو ما ذهب إليه من هذه الأقسام ، وكل ذلك فاسد لا يليق بالله عز وجل لاقتضائه أن يكون مؤلفاً مركباً ، ذا حدٍّ ونهاية وبعض وغاية ، وكل ذلك يؤدّي إلى القول بنفيه تعالى .

وقال الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغدادي الحنبلي (١٠هـ) في " اعتقاد الإمام ابن حنبل " (ص ٢٩٤) : " ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أن الله عز وجل وجهاً لا كالصور المصورة والأعيان المخططة بل وجهه وصفه بقوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [الفصل: ٨٨] ، ومن غير معناه فقد ألد عنه ، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز ، ووجه الله باقٍ لا يبلٍ وصفة له لا تنفي ، ومن ادعى أن وجهه نفسه فقد ألد ، ومن غير معناه فقد كفر . وليس معنى وجهه معنى جسده عنده ولا صورة ولا تخطيط ، ومن قال ذلك فقد ابتدع " .

وقال الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغدادي الحنبلي (١٠هـ) في " اعتقاد الإمام ابن حنبل " (ص ٢٩٨) : " وأنكر - أي الإمام أحمد - على من يقول بالجسم ، وقال : إن الأسماء مأخوذة بالشرعية واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ، والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجوز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ، ولم يجز في الشرعية ذلك فبطل " .

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) في "كتاب أصول الدين" (ص ٣٣٧): "كل من شبه ربه بصورة الإنسان من البيانية والمغيرية والجواربية المنسوبة إلى داود الجواربي، والهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي، فإنما يعبد إنساناً مثله، ويكون حكمه في الذبيحة والنكاح كحكم عبدة الأوثان فيها، وكذلك من زعم أن بعض الناس إله وادعى حلول روح الإله فيه على مذهب الحلولية كما قالته الخطائية في جعفر الصادق، وكما قالته الرزامية في أبي مسلم صاحب دعوة بني العباس، وكما قالته المبيضة في المنع، فهو عابد وثن، وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم: بأن الله تعالى له حدٌ ونهاية من جهة السفلى".

وقال الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) في "الأسماء والصفات" (٦٦/٢): "وأما ذكر الصورة في هذه القصة فإن الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن يعلمه: أن ربنا ليس بذي صورة ولا هيئة، فإن الصورة تقتضي الكيفية وهي عن الله وعن صفاته منبئة، وقد يتأول معناها على وجهين: أحدهما: أن تكون الصورة بمعنى الصفة، كقول القائل: صورة هذا الأمر كذا وكذا، يريد صفة فتوضع الصورة موضع الصفة. والوجه الآخر: أن المذكور من المعبودات في أول الحديث إنما هي صور وأجسام كالشمس والقمر والطواغيت ونحوهما، ثم لما عطف عليها ذكر الله سبحانه خرج الكلام فيه على نوع من المطابقة فيقول: يأتيهم الله في صورة كذا إذ كانت المذكورات قبله صوراً وأجساماً، وقد يحمل آخر الكلام على أوله في اللفظ ويعطف بأحد الإسمين على الآخر. والمعنيان متباينان وهو كثير في كلامهم، كالعمرين والأسودين والعصرين، ومثله في الكلام كثير".

ومما يؤكد التأويل الأول هو أن معنى الصورة الصفة، قوله من رواية عطاء بن يسار عن أبي سعيد: «يأتيهم الله في أدنى صورة من التي رآوه فيها». وهم لم يكونوا رآوه قط قبل ذلك، فعلمت أن المعنى في ذلك الصفة التي عرفوها بها، وقد تكون الرؤية بمعنى العلم، كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا مَنَّاسِكَا﴾ [البقرة: ١٢٨] أي: علمنا. قال أبو سليمان: «ومن الواجب في هذا الباب أن نعلم أن مثل هذه الألفاظ التي تستشيعها النفوس إنما خرجت على سعة مجال كلام العرب ومصارف لغاتها، وأن مذهب كثير من الصحابة وأكثر الرواة من أهل النقل الاجتهاد في أداء المعنى دون مراعاة أعيان الألفاظ، وكل منهم يرويه على حسب معرفته ومقدار فهمه وعادة البيان من لغته، وعلى أهل العلم أن يلزموا أحسن الظن بهم، وأن يحسنوا التأني لمعرفة معاني ما

رَوَوْهُ، وَأَنْ يُنْزِلُوا كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ مَنْزِلَةً مِثْلِهِ، فِيمَا تَقْتَضِيهِ أَحْكَامُ الدِّينِ وَمَعَانِيهَا، عَلَى أَنَّكَ لَا تَجِدُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمِنْهُ شَيْئًا صَحَّتْ بِهِ الرُّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا وَلَهُ تَأْوِيلٌ يَحْتَمِلُهُ وَجْهُ الْكَلَامِ وَمَعْنَى لَا يَسْتَحِيلُ فِي عَقْلِ أَوْ مَعْرِفَةٍ .

وقال الإمام البيهقي في " الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرِّشَاد على مذهب السَّلف وأصحاب الحديث " (ص ٧١) : " وَأَمَّا السَّمْعِيُّ: فَهُوَ مَا كَانَ طَرِيقُ إِبْتَائِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَقَطْ، كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْعَيْنِ، وَهَذِهِ أَيْضًا صِفَاتٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ لَا يُقَالُ فِيهَا: إِنَّهَا هِيَ الْمُسَمَّى، وَلَا غَيْرُ الْمُسَمَّى، وَلَا يَجُوزُ تَكْيِيفُهَا، فَالْوَجْهُ لَهُ صِفَةٌ وَلَيْسَتْ بِصُورَةٍ، وَالْيَدَانِ لَهُ صِفَتَانِ وَلَيْسَتَا الْجَارِحَتَيْنِ، وَالْعَيْنُ لَهُ صِفَةٌ وَلَيْسَتْ بِحَدَقَةٍ، وَطَرِيقُ إِبْتَائِهَا لَهُ صِفَاتٌ ذَاتٌ وَرَدَّ خَبَرُ الصَّادِقِ بِهِ " .

وقال الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ) في " إحياء علوم الدين " (١/٩٠) : " وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مَصُورٍ وَلَا جَوْهَرٍ مَحْدُودٍ مُقَدَّرٍ، وَأَنَّهُ لَا يِمَائِلُ الْأَجْسَامَ لَا فِي التَّقْدِيرِ وَلَا فِي قَبُولِ الْانْقِسَامِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا تَحُلُّهُ الْجَوَاهِرُ، وَلَا بَعَرَضٍ وَلَا تَحُلُّهُ الْأَعْرَاضُ، بَلْ لَا يِمَائِلُ مَوْجُودًا، وَلَا يِمَائِلُهُ مَوْجُودٌ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ .

وَأَنَّهُ لَا يَجِدُهُ الْمِقْدَارُ، وَلَا تَحْوِيهِ الْأَفْطَارُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الْجِهَاتُ، وَلَا تَكْتَفِيهِ الْأَرْضُونَ وَلَا السَّمَوَاتُ، وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ، وَبِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ، اسْتَوَاءً مَنْزَهًا عَنِ الْمَاهِيَةِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وَالتَّمَكُّنِ وَالْحُلُولِ وَالِانْتِقَالِ، لَا يَحْمِلُهُ الْعَرْشُ بَلْ الْعَرْشُ وَحَمَلْتُهُ مَحْمُولُونَ بِلُطْفِ قُدْرَتِهِ، وَمُقَهْمُونَ فِي قَبْضَتِهِ، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تَحْتِ الثَّرَى، فَوْقِيَّةٌ لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ، كَمَا لَا تَزِيدُهُ بُعْدًا عَنِ الْأَرْضِ وَالثَّرَى، بَلْ هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ، كَمَا أَنَّهُ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْأَرْضِ وَالثَّرَى، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، (وهو على كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)، إِذْ لَا يِمَائِلُ قُرْبُهُ قُرْبَ الْأَجْسَامِ، كَمَا لَا تَمَائِلُ ذَاتُهُ ذَاتَ الْأَجْسَامِ، وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي شَيْءٍ، وَلَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْءٌ، تَعَالَى عَنْ أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ، كَمَا تَقَدَّسَ عَنْ أَنْ يَحْدَهُ زَمَانٌ، بَلْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ .

وَأَنَّهُ بَائِنٌ عَنِ خَلْقِهِ بِصِفَاتِهِ، لَيْسَ فِي ذَاتِهِ سِوَاهُ وَلَا فِي سِوَاهِ ذَاتِهِ، وَأَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالِانْتِقَالِ، لَا تَحُلُّهُ الْحَوَادِثُ وَلَا تَعْتَرِيهِ الْعَوَارِضُ، بَلْ لَا يَزَالُ فِي نَعْوَتِ جَلَالِهِ مَنْزَهًا عَنِ الزَّوَالِ، وَفِي صِفَاتِ كَمَالِهِ

مستغنياً عن زيادة الاستكمال ، وَأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ مَعْلُومُ الوجودِ بِالْعُقُولِ ، مَرِيئُ الذَّاتِ بِالْأَبْصَارِ ، نعمة منه ولطفاً بالأبرار في دار القرار ، وَإِتِّمَاماً مِنْهُ لِلنَّعِيمِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ " .

وأضاف الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي في " إحياء علوم الدين " (١٠٨/١) : " الأصل التاسع : العلم بأنَّه تعالى مع كونه منزهاً عن الصُّورة والمقدار ، مقدساً عن الجهات والأقطار ، مرئي

بالأعين والأبصار في الدَّار الآخرة دار القرار ، لقوله تعالى : ﴿ وَجْهُ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرٌ * إِلَيْنَا رُجُوعُكُمْ نُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] ، ولا يرى في الدُّنيا تصديقاً ، لقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ۖ وَهُوَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، ولا يرى في الدُّنيا

﴿ [الأنعام: ١٠٣] ، ولقوله تعالى في خطاب موسى عليه السَّلام : ﴿ لَنْ تَرِنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، وليت شعري كيف عرف المعتزل من صفات ربِّ الأرباب ما جهله موسى عليه السَّلام ؟ وكيف سأل موسى عليه السَّلام الرؤية مع كونها محالاً ؟ ولعلَّ الجهل بذوي البدع والأهواء من الجهلة الأغبياء أولى من الجهل بالأنبياء صلوات الله عليهم . وأمَّا وجه إجراء آية الرؤية على الظَّاهر فهو أَنَّهُ غير مؤدِّ إلى المحال ، فإنَّ الرؤية نوع كشف وعلم إلَّا أَنَّهُ أتم وأوضح من العلم ، فإذا جاز تعلُّق العلم به وليس في جهة جاز تعلُّق الرؤية به وليس بجهة ، وكما يجوز أن يرى الله تعالى الخلق وليس في مقابلتهم جاز أن يراه الخلق من غير مقابلة ، وكما جاز أن يعلم من غير كَيْفِيَّةٍ وصورة جاز أن يرى كذلك " .

وقال الإمام عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السَّبْتي ، أبو الفضل (٥٤٤هـ) في " إكمال المُعْلَم بِفَوَائِدِ مُسْلِم " (٨٧/٨-٩١) : " واعلم أَنَّ هذا الحديث غلط فيه ابن قتيبة وأجراه على ظاهره ، وقال : فإنَّ الله سبحانه له صور لا كالصُّور ، وأجرى الحديث على ظاهره ، والذي قال لا يخفى فسادُه ؛ لأنَّ الصُّورة تفيد التَّركيب ، وكلُّ مركَّب محدث ، والباري - سبحانه وتعالى - ليس بمحدث فليس بمركَّب ، وما ليس بمركَّب فليس بمصوَّر ، وهذا من جنس قول المبتدعة : إنَّ الباري - جلَّ وعزَّ - جسم لا كالأجسام ، لما رأوا أهل السُّنَّة قالوا : شيء لا كالأشياء طرد واحد ، فقالوا : جسم لا كالأجسام . وقال ابن قتيبة : صورة لا كالصُّور .

والفرق بين ما قلناه وما قالوه : أنَّ لفظة " شيء " لا تفيد الحدوث ولا تتضمن ما يقتضيه ، وقلنا : جسم وصورة يتضمن التَّأليف والتَّركيب ، وذلك دليل الحدوث . وعجباً لابن قتيبة في قوله : صورة لا كالصُّور ، مع كون هذا الحديث يقتضي ظاهره عنده خلق آدم على صورته ، فقد صارت صورة الباري - سبحانه -

على صورة آدم - عليه السَّلام - على ظاهر هذا على أصله، فكيف يكون على صورة آدم، ويقول: إنَّها لا كالصُّور. وهذا تناقض.

ويقال له أيضاً: إن أردت بقولك: صورة لا كالصُّور أنَّه ليس بمؤلَّف ولا مرَّكَّب، فليس بصورة على الحقيقة، وأنت مثبت تسمية تفيد في اللغة معنى مستحيلاً عليه تعالى، مع نفى ذلك، فلم يعطِ اللفظ حقَّه ولم يحجره على ظاهره.

فإذا سلَّمت أنَّه ليس على ظاهره، فقد وافقت على افتقاره إلى التَّأويل، وهذا الذي نقول به، فإذا ثبت افتقاره إلى التَّأويل قلنا: اختلف الناس في تأويله، فمنهم من أعاد الضَّمير إلى المضروب، وذكر أنَّ في بعض طرق الحديث أنَّه سمعه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "قَبَّحَ اللهُ وجهك ووجه من أشبهك" أو نحو هذا، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما قال، أمَّا على هذه الرواية - وهى شتم من أشبهه - فبيِّن وجه هذا التعليل؛ لأنَّه إذا شتم من أشبهه وآدم يشبهه فكأنَّه شتم آدم وغيره من الأنبياء عليهم السلام وإنَّما ذكر الأوَّل تنبيهاً عليه وعلى نبيِّه.

وأمَّا على هذا الذئ وقع في كتاب مسلم فيحتمل أن يكون تعبُّداً لله - سبحانه - بتخصيص الوجه لهذه الكرامة لشبهه بآدم هنا إجلالاً لآدم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولا يبقى على هذا إلَّا أن يقال: فيجب أن يجتنب ما سواه من الأعضاء المشبهة لآدم، وجواب هذا: أنَّه لا يبعد أن يكون الله سبحانه يتعبد بها شاء الله، ولا تجعل هذه العلة جارية مطردة.

وقد اختصَّ الوجه بأمور جليلة ليست في غيره من الأعضاء؛ لأنَّ منه السَّمع والبصر، وبالبصر يدرك العالم ويرى ما فيه من العجائب الدالَّة على عِظَمِ الله سبحانه، وبالسَّمع يدرك الأقوال، ويسمع أوامر النِّبي عليه السَّلام ونواهيهِ، ويتعلَّم به سائر العلوم التي منها معرفة الله عزَّ وجلَّ ومعرفة رسله عليهم السَّلام، وفيه النُّطق الذئ يميز به عن البهائم، وشرف به الإنسان عن سائر الحيوان، ومثل هذا التَّمييز لا يبعد أن يجعل سبباً في تمييزه بهذا الحكم.

وقال آخرون: إنَّ الضَّمير عائد على آدم نفسه. وعورض هؤلاء بأنَّ هذا يجعل الكلام عيًّا لا فائدة تحته، وأي فائدة في قولك: خلق زيد على صورة نفسه، والشَّجرة على صورتها نفسها؟ وهذا معلوم بالعقول ولا يقتصر إلى خبر منقول. وأجاب أصحاب هذا التَّأويل عن هذا الاعتراض بأنَّ الفائدة فيه: التَّنبيه على من

خالف الحق من أصحاب المذاهب كالتبائعيين القائلين بأن تصوير آدم كان عن بعض تأثيرات النجوم أو العناصر أو غير ذلك بما يهزؤون به، فأكذبهم النبي صلى الله عليه وسلم. واحتراز الله سبحانه خلق آدم على صورته، أو أكذب الدهرية في قولهم: ليس ثم إنسان أول، وإنما إنسان من نطفة ونطفة من إنسان هكذا أبداً إلى غير أول، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الله - سبحانه اخترع صورة آدم ولم يكن مصوراً عن أب ولا كائناً عن تناسل، أو يكون أكذب القدرية في قولهم: إن كثيراً من أعراض آدم وصفاته خلق لآدم، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه مخلوق بجملة صورته.

وهذا التأويل الذي ذهب إليه هؤلاء - من إعادة الضمير إلى آدم بنفسه - إنما يحسن إذا روي لفظ النبي صلى الله عليه وسلم مجرداً من السبب، مقتصراً منه على قوله: "إن الله خلق آدم على صورته"، وأما ذكر السبب، أو ذكر جميع ما حكاه مسلم عنه عليه السلام: "إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته"، فإنه لا يحسن صرف الضمير لآدم؛ لأنه ينفي أن يكون بين السبب أو صدر الكلام وآخره ارتباط وتميز الكلام. وما وقع في كتاب مسلم في معنى المسافر، وقد ذكر أنه روي مختصراً مقتصراً فيه على ما قلناه. وقال بعض أئمتنا. هو من اختصار بعض الرواة.

وقال آخرون: إن الضمير يعود إلى الله سبحانه ويكون له وجهان. أحدهما: أن يراد بالصورة الصفة، كما يقال: صورة فلان عند السلطان كذا، بمعنى صفته كذا. ولما كان آدم عليه السلام امتاز بصفات من الكمال تميز بالعقل والنطق عن البهائم، والنبوة على سائر بنيه سوى النبيين منهم، وله فضائل اختص بها، فكأنه شبهه من هذه الجهة باختصاص الله سبحانه بالرفعة والجلال، لا سيما وقد أمر الملائكة بالسجود له طاعة لله عز وجل. هذا المعنى ذكره بعض أصحابنا في التشبيه بعد.

والوجه الثاني: عند أصحاب هذا التأويل: أن تكون إضافة الصورة إضافة تشريف واختصاص، كما قيل

في الكعبة: بيت الله، وإن كانت البيوت كلها له عز وجل، وكما قال تعالى: ﴿ثَاقَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣] إلى غير ذلك مما وقع في الشريعة من أمثال هذا. وقد تميز آدم صلى الله عليه وسلم بأن خلقه الله - جلّت قدرته - بيده، ولم يقلبه في الأصلاب، ولا درجه من حال إلى حال، فتكون الإضافة إضافة اختصاص لهذا المعنى ولغيره.

وأما من صرح بهذا الضمير وخرجه للوجود، فإنه يرد من جهة النيل، وأنه ضعيف عند المحذّين.

واختلف أصحابنا في ردّه من جهة اللسان، فقال بعضهم: ما يحسن مثل هذا في الكلام؛ لأنّ اللفظ الظاهر إذا افتتح به، وأُعيد ذكره فإنّما يعاد بالضمير، ولهذا يقال: زيد ضرب عبده، ولا يقال: ضرب زيد عبد زيد، ومرادهم يزيد الثاني زيد الأوّل، قالوا: فلو كان ما قالوه صحيحاً لكانت العبارة عنه: "خلق آدم على صورته" كما وقع في الطُّرق الثابتة. وقال بعض أصحابنا: لا يستبعد هذا في اللسان، وقد قال سبحانه

وتعالى: ﴿يَوْمَ نَخْشِرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرِّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]، ولم يقل: يوم يحشر المتّقين إلينا. وقال بعض النُّحاة: من هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٩٥]، وأنشد في ذلك قول عدى بن زيد:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقير

وفي هذا كفاية.

قال القاضي: قد جاء في هذا الحديث نفسه ما أغنى عمّا ذكر في بعض الأحاديث، بأنّ مسلماً قد ذكر في هذا: "إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه، فإنّ الله خلق آدم على صورته"، فالهاء هاهنا عائدة على الأخ المنهى أن يضرب وجهه ويستقيم الكلام، وتظهر فائدة الحديث ويزول الإشكال.

وقال الإمام أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ) في "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (١٢٨/٢): "وكذلك القول في الحديث الثابت: "خلق الله آدم على صورته"، فهذه إضافة ملك، يُريد الصورة التي تخيره الله سبحانه وتعالى ليكون آدم مصوراً عليها، وكلّ فاضل في طبقة، فإنّه ينسب إلى الله عزّ وجلّ، كما يقول: بَيَّتَ اللهُ تَعَالَى عَنِ الْكَعْبَةِ ...".

وقال الإمام طاهر بن محمّد الأسفراييني، أبو المظفر (٤٧١هـ) في "التبصير في الدّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين" (ص ١٦٠): "وأن تعلم أنّ الحركة والسكون والذهاب والمجيء والكون في المكان والاجتماع والافتراق والقرب والبعد من طريق المسافة والاتصال والانفصال والحجم والجرم والجنّة والصورة والحيز والمقدار والنواحي والأقطار والجوانب والجهات، كلّها لا تجوز عليه تعالى، لأنّ جميعها يُوجب الحدّ والنّهاية، وقد دللنا على استحالة ذلك على الباري سبحانه وتعالى، وأصل هذا في كتاب الله تعالى، وذلك أنّ إبراهيم عليه السلام لما رأى هذه العلامات على الكواكب والشمس والقمر قال: ﴿لَا أُحِبُّ الْإِفْلَاقَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، فبين أن ما جازَ عليه تلك الصفات لا يكون خالقاً.

وَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَا تَصَوَّرَ فِي الْوَهْمِ مِنْ طُولٍ وَعَرْضٍ وَعُمُقٍ وَأَلْوَانٍ وَهَيْئَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، يُنْبَغِي أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ بِخِلَافَةِ ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى خَلْقِ مِثْلِهِ ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : الْعَجْزُ عَنْ دَرْكِ الْإِدْرَاكِ إِدْرَاكِ ، وَمَعْنَاهُ : إِذَا صَحَّ عِنْدَكَ أَنَّ الصَّانِعَ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ بِالتَّصْوِيرِ وَالتَّرَكِيبِ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْخَلْقِ صَحَّ عِنْدَكَ أَنَّهُ خِلَافُ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَتَحْقِيقُهُ : أَنَّكَ إِذَا عَجِزْتَ عَنْ مَعْرِفَتِهِ بِالْقِيَاسِ عَلَى أَفْعَالِهِ صَحَّ مَعْرِفَتُكَ لَهُ بِدَلَالَةِ الْأَفْعَالِ عَلَى ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ : ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمَصْبُورُ لَهُ﴾ [الحشر: ٢٤] ، وَمَا كَانَ مُصَوَّرًا لِمَيْكُنْ مُصَوَّرًا ، كَمَا أَنَّ مَنْ كَانَ مَخْلُوقًا لَمْ يَكُنْ خَالِقًا .

وقال الإمام ابن الجوزي في " : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ١١٨-١٢١) : " ... ومنها قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ، قال ابن عباس ومجاهد وإبراهيم النخعي وقتادة وجمهور العلماء : يكشف عن شدة ، وأنشدوا :

وقامت الحرب بنا على ساق

وقال آخرون :

إذا شمّرت عن ساقها الحرب شمرا

قال ابن قتيبة : وأصل هذا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَقَعَ فِي أَمْرٍ عَظِيمٍ يَحْتَاجُ إِلَى مَعَانَاةِ الْجَدِّ فِيهِ ، شَمَّرَ عَنْ سَاقِهِ ، فَاسْتَعِيرَ السَّاقَ فِي مَوْضِعِ الشَّدَّةِ ، وَهَذَا قَالَ الْفَرَّاءُ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَثَعْلَبُ وَاللُّغَوِيُّونَ .
وروى البخاري ومسلم في الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ " ، هَذِهِ إِضَافَةٌ إِلَيْهِ ، مَعْنَاهَا : يَكْشِفُ عَنْ شِدَّتِهِ وَأَفْعَالِهِ الْمُضَافَةَ إِلَيْهِ وَمَعْنَى يَكْشِفُ عَنْهَا يَزِيلُهَا .

وقال عاصم بن كليب رأيت سعيد بن جبير غضب ، وقال : يقولون يكشف عن ساقه ، وإِنَّمَا ذَلِكَ عَنْ أَمْرٍ شَدِيدٍ . وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَمْرِو الزَّاهِدُ أَنَّ السَّاقَ بِمَعْنَى النَّفْسِ ، وَقَالَ : وَمِنْهُ قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَتْ : الْبُغَاةُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ، فَقَالَ : لَا بَدَّ مِنْ مَحَارِبَتِهِمْ وَلَوْ تَلَفْتَ سَاقِي ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَعْنَى : يَتَجَلَّى لَهُمْ ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : يَكْشِفُ لَهُمُ الْحِجَابَ فَيَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَيَخْرُونَ لِلَّهِ سَجْدًا ، وَيَبْقَى أَقْوَامٌ فِي ظُهُورِهِمْ مِثْلُ صِيَاصِي الْبَقَرِ يَرِيدُونَ السُّجُودَ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] ، وَقَدْ ذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو

يعلّى إلى أن السَّاق صفة ذاتيّة ، وقال مثله في : " يضع قدمه في النَّار " ، وحكي عن ابن مسعود : " ويكشف عن ساقه اليمنى فتضيء من نور ساقه الأرض " .

قلت : وذكر السَّاق مع القدم تشبيه محض ، وما ذكر عن ابن مسعود محال ، ولا تثبت لله صفة بمثل هذه الخرافات ، ولا توصف ذاته سبحانه بنور شعاع تضيء به الأرض ، واحتجاجه بالإضافة ليس بشيء ، لأنّه إذا كشف عن شدّته فقد كشف عن ساقه ، وهؤلاء وقع لهم أن معنى : " يكشف " يظهر ، وإنّما المعنى : يزيل ويرفع .

قال ابن حامد : يجب الإيذان بأنّ الله تعالى ساقاً صفة لذاته ، فمن جحد ذلك كفر قلت : ولو تكلم بهذا عاميٌ جلف كان قبيحاً فكيف بمن يُنسب إلى العلم ، فإنّ المتأولين أعذر منهم ، لأنّهم ردّوا الأمر إلى اللغة ، وهؤلاء أثبتوا ساقاً للذات وقدماً حتّى يتحقّق التّجسيم والصُّورة " . وقال الإمام ابن الجوزي في " : دفع شبه التّشبيه بأكف التّنزيه " (ص ١٥٩-١٦٠) : " اعلم أنّه يجب على كلّ مسلم أن يعتقد أنّ الله سبحانه وتعالى لا تجوز عليه الصُّورة التي هي هيئة وتأليف .

قال أبو سليمان الخطّابي : معنى فيأتيهم الله ، أي : يكشف الحجاب لهم حتّى يرونه عياناً كما كانوا عرفوه في الدُّنيا استدلالاً فرويته بعد أن لم يكونوا رأوه بمنزلة إتيان الآتي ولم يكن شوهده من قبل ، وأمّا الصُّورة فتأوّل على وجهين :

أحدهما : أنّها بمعنى الصّفة ، يقال : صورة الأمر كذا .

والثّاني : أنّ المذكورات من المعبودات في أوّل الحديث صور يخرج الكلام على نوعين من المطابقة ، وقوله في غير الصُّورة التي رأوه فيها دليل على أنّ المراد بالصُّورة الصّفة لأنّهم ما رأوه قبلها ، فعلم أنّ المراد الصّفة التي عرفوه فيها .

وقال غيره من العلماء : يأتيهم بأهوال القيامة وصور الملائكة ممّا لم يعهدوا مثله في الدُّنيا ، فيستعيذون من تلك الحال ، ويقولون : إذا جاء ربُّنا عرفناه ، أي : أتى بما يعرفونه من لطفه وهي الصُّورة التي يعرفون ، فيكشف عن ساق ، أي : عن شدّة ، كأنّه يرفع تلك الشّدائد المهولة فيسجدون شكراً ، وقال بعضهم : صورة يمتحن إيمانهم بها كما يبعث الدّجال ، فيقولون : نعوذ بالله منك .

وفي حديث أبي موسى عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ : إِنَّ لَنَا رَبًّا كُنَّا نَعْبُدُهُ فِي الدُّنْيَا ، فَيَقَالُ : أَوْتَعْرِفُونَهُ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ ؟ فَيَقُولُونَ نَعَمْ ، فَيَقَالُ : كَيْفَ تَعْرِفُونَهُ وَلَمْ تَرَوْهُ ، فَيَقُولُونَ : إِنَّهُ لَا شَبِيهَ لَهُ فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ فَيَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيَخْرُونَ سَجْدًا " .

قال ابن عقيل : الصُّورَةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ تَقَعُ عَلَى الْأَشْكَالِ وَالتَّخَاطِيطِ ، وَذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَالَّذِي

صَرَفْنَا عَنْ كَوْنِهِ جَسَمًا الْأَدَلَّةُ الْقَطْعِيَّةُ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] .

وَمِنَ الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ : أَنَّهُ لَوْ كَانَ جَسَمًا لَكَانَ صُورَةً وَعَرَضًا ، وَلَوْ كَانَ حَامِلًا الْأَعْرَاضَ ، جَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْأَجْسَامِ ، وَافْتَقَرَ إِلَى صَانِعٍ وَلَوْ كَانَ جَسَمًا مَعَ قَدَمِهِ ، جَازَ قَدَمُ أَحَدِنَا فَأَحْجَوْنَا الْأَدَلَّةَ إِلَى تَأْوِيلِ صُورَةٍ تَلِيقُ أَضَافَتِهَا إِلَيْهِ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا الْحَالُ الَّذِي يُوَقَّعُ عَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ اسْمَ صُورَةٍ فَيَقُولُونَ : كَيْفَ صَوَّرْتَهُ مَعَ فَلَانٍ وَفَلَانٍ ؟ عَلَى صُورَةٍ مِنَ الْفَقْرِ . وَالْحَالُ الَّذِي أَنْكَرُوا الْغَضَبَ ، وَالَّتِي يَعْرِفُونَهَا اللَّطْفَ ، فَيَكْشِفُ عَنِ الشَّدَّةِ وَالتَّغْيِيرَاتِ أَلْيَقَ بِفَعْلِهِ ، فَأَمَّا ذَاتُهُ فَتَعَالَى عَنِ التَّغْيِيرِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ يُحْمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى مَا قَالَتْهُ الْمَجَسِّمَةُ أَنَّ الصُّورَةَ تَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَجْوِيزَ التَّغْيِيرِ عَلَى صِفَاتِهِ ، فَخَرَجُوهُ فِي صُورَةٍ إِنْ كَانَتْ حَقِيقَةً ، فَذَلِكَ اسْتِحَالَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ تَخْيُّلًا فَلَيْسَ ذَلِكَ هُوَ إِنَّمَا يَرِيهِمْ غَيْرُهُ " .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْجَوَازِيِّ الْحَنْبَلِيُّ فِي " دَفْعِ شَبهِ التَّشْبِيهِ بِأَكْفِ التَّنْزِيهِ " (ص ١٤٣-١٤٧) :

" ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي سَمَّوْهَا أَخْبَارَ الصِّفَاتِ :

اعْلَمْ أَنَّ لِلْأَحَادِيثِ دَقَائِقَ وَأَفَاتٍ لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الْعُلَمَاءُ الْفُقَهَاءُ ، تَارَةً فِي نَظْمِهَا وَتَارَةً فِي كَشْفِ مَعْنَاهَا ، وَنَسُوْضُ بَعْضِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى :

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ : رَوَى الْبُخَارِيُّ (٥٠/٨ برقم ٦٢٢٧) وَمُسْلِمٌ (٤ / ٢١٨٣ برقم ٢٨٤١) فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " .

قُلْتُ : لِلنَّاسِ فِي هَذَا مَذْهَبَانِ : أَحَدُهُمَا : الشُّكُوتُ عَنْ تَفْسِيرِهِ ، وَالثَّانِي : الْكَلَامُ فِي مَعْنَاهُ ، وَاخْتَلَفَ أَرْبَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ فِي " الْهَاءِ " عَلَى مَنْ تَعَوَّدَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : تَعَوَّدَ عَلَى بَعْضِ بَنِي آدَمَ ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ رَجُلًا ، وَهُوَ يَقُولُ : قَبَّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَهُ مِنْ أَشْبَهَ وَجْهَكَ ، فَقَالَ : " إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلَيتَّقِ الْوَجْهَ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " ، قَالُوا : وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ ، فَيَحْمَلُ الْمَقْتَصِرُ عَلَى الْمَفْسَّرِ ،

قالوا : فوجه من أشبه وجهك يتضمّن سبّ الأنبياء والمؤمنين ، وإنّما خصّ آدم بالذكر لأنّه هو الذي ابتدأت خلقة وجهه على هذه الصّورة التي احتذي عليها من بعده ، وكأنّه نبّه على أنّك سببت آدم وأنت من أولاده ، وذلك مبالغة في زجره ، فعلى هذا تكون الهاء كناية عن المضروب ، ومن الخطأ الفاحش أن ترجع إلى الله عزّ وجلّ بقوله : " ووجه من أشبه وجهك " ، فإنّه إذا نسب إليه شبه سبحانه وتعالى كان تشبيهاً صريحاً .

وفي صحيح مسلم (٢٠١٧/٤ برقم ٢٦١٢) من حديث أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَفِي حَدِيثِ أَبِي حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» .

القول الثاني : أنّ الهاء كناية عن اسمين ظاهرين ، فلا يصحّ أن يُضاف إلى الله عزّ وجلّ لقيام الدليل على أنّه ليس بذی صورة ، فعادت إلى آدم ، ومعنى الحديث : أنّ الله خلق آدم على صورته التي خلقه عليها تاماً لم ينقله من نطفة إلى علقه كبنیه ، هذا مذهب أبي سليمان الخطّابي ، وقد ذكره ثعلب في أماليه .

القول الثالث : أنّها تعود إلى الله تعالى ، وفي معنى ذلك قولان :

أحدهما : أن تكون صورة ملك ، لأنّها فعله فتكون إضافتها إليه من وجهين :

أحدهما : التّشريف بالإضافة ، كقوله تعالى : ﴿أَنْ طَهَّرْنَا بَنِيَّ لِلطَّلَافِينِ﴾ [البقرة: ١٢٥] .

والثاني : لأنّه ابتدعها على غير مثال سابق ، وقد روي هذا الحديث من طريق ابن عمر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه قال : لا تقبّح الوجه ، فإنّ آدم خلق على صورة الرّحمن .

قلت -ابن الجوزي- : هذا الحديث فيه ثلاث عِلل :

أحدها : أنّ الثّوري والأعمش اختلفا فيه فأرسله الثّوري ورفع الأعمش .

والثانية : أنّ الأعمش كان يدلّس ، فلم يذكر أنّه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .

والثالثة : أنّ حبيباً كان يدلّس ، فلم يعلم أنّه سمعه من عطاء .

قلت -ابن الجوزي- : وهذه أدلّة تُوجب وهناً في الحديث ، ثمّ هو محمول على إضافة الصّورة إليه ملكاً .

والقول الثاني : أن تكون صورة بمعنى الصّفة تقول : هذا صورة هذا الأمر ، أي : صفته ، ويكون المعنى :

خلق آدم على صفته من الحياة والعلم والقدرة والسّمع والبصر والإرادة والكلام ، فميّزه بذلك على جميع

الحيوانات ، ثم مَيَّزَه على الملائكة بصفة التَّعَالِي حين أسجدَهم له ، وقال ابن عقيل : إِنَّهَا خَصَّ آدم بإضافة صورته إليه لتخصيصه وهي السُّلْطَنَة التي تشاكلها الرُّبُوبِيَّة استعباداً وسجوداً وأمرأً نافذاً وسياسات تعمر بها البلاد ويصلح به العباد ، وليس في الملائكة والجنّ من تجمع على طاعة نوعه وقبيلته سوى الآدمي ، وإنَّ الصُّورَة ها هنا معنويَّة لا صورة تخاطيط ، وقد ذهب أبو محمَّد بن قتيبة في هذا الحديث إلى مذهب قبيح ، فقال : لله صورة لا كالصُّور ، فخلق آدم عليها ، وهذا تخليط وتهافت ، لأنَّ معنى كلامه أنَّ صورة آدم كصورة الحقّ .

وقال القاضي أبو يعلى : يطلق على الحقّ تسمية الصُّورة لا كالصُّور ، كما أطلقنا اسم ذاته . قلت -ابن الجوزي- : وهذا تخليط لأنَّ الذَّات بمعنى الشَّيْء ، وأمَّا الصُّورة فهي هيئة وتخاطيط وتألّف وتفتقر إلى مصوّر ومؤلّف ، وقول القائل لا كالصُّور نقض لما قاله ، وصار بمثابة من يقول : جسم لا كالأجسام ، فإنَّ الجسم ما كان مؤلّفاً ، فإذا قال : لا كالأجسام نقض ما قال .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في " دفع شُبُه التَّشْبِيه بِأكْفَ التَّنْزِيه " (ص ١٤٨ فما بعدها) : " الْحَدِيثُ الثَّانِي : رَوَى عبد الرَّحْمَنِ بن عائش رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ ، فَقَالَ لِي : فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى يَا مُحَمَّدٌ ؟ قُلْتُ : أَنْتَ أَعْلَمُ يَا رَبِّ ، فَوَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيِي فَعَلِمْتُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .

قال أحمد رضي الله عنه : أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة ، يرويه معاذ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكُلُّ أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح ، ورواه قتادة عن أنس ، واختلف على قتادة فرواه يوسف بن عطية عن قتادة ، ووهم فيه ورواه هشام عن قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن الجلاج عن ابن عباس ، ووهم في قوله عن ابن عباس ، وإنَّما رواه خالد عن عبد الرَّحْمَنِ بن عائش ، وعبد الرَّحْمَنِ لم يسمعه من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإنَّما رواه عن مالك بن يخامر عن معاذ .

قلت -ابن الجوزي- : قد ذكرنا أَنَّهُ لَا يَصَحُّ . وقال أبو بكر البيهقي : فقد روي من أوجه كلّها ضعيفة ، وأحسن طرقه تدلُّ على أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي النَّوْمِ .

وقد روي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أتاني آت في أحسن صورة ، فقال : فيم يختصم الملاء الأعلى ؟ فقلت : لا أدري ، فوضع كفه بين كتفي ، فوجدت بردها بين ثديي ، فعرفت كل شيء يسألني عنه .

وروي من حديث ثوبان قال : خرج علينا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد صلاة الصُّبح ، فقال : إنَّ ربي أتاني الليلة في أحسن صورة ، فقال لي : يا مُحَمَّد فيم يختصم الملاء الأعلى ؟ قلت : لا أدري يا رب ، فوضع كفه بين كتفي حتَّى وجدت برد أنامله في صدري ، فتجلَّى لي ما بين السَّماء والأرض " .

وروي عن أبي عبيدة بن الجراح عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قال : لَمَّا كنت ليلة أُسري بي رأيت ربِّي في أحسن صورة .

قلت -ابن الجوزي-: وهذه أحاديث مختلفة وليس فيها ما يثبت ، وفي بعضها : " أتاني آت " ، وذلك يرفع الأشكال ، وأحسن طرقها يدلُّ على أنَّ ذلك كان في النَّوم ، ورؤيا المنام وهَمٌّ ، والأوهام لا تكون حقائق ، وأنَّ الإنسان يرى كأنَّه يطير أو كأنَّه قد صار بهيمة ، وقد رأى أقوام في منامهم الحقَّ سبحانه على ما ذكرنا ، وإن قلنا إنَّه رآه في اليقظة ، فالصورة إن قلنا ترجع إلى الله تعالى فالمعنى : رأيتُه على أحسن صفاته من الإقبال عليَّ والرَّضى عني ، وإن قلنا ترجع إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فالمعنى : رأيتُه وأنا على أحسن صورة .

قلت -ابن الجوزي-: والعجب مع اضطراب هذه الأحاديث وكون مثلها لا يثبت به حكم في الموضوع ، كيف يحتجُّون بها في أصول الدِّين والعقائد ؟ وروى ابن حامد من حديث ابن عَبَّاس رضي الله عنهما عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قال : ولَمَّا أُسري بي رأيت الرَّحمن تعالى في صورة شابٍ أَمرد ، له نور يتلألأ ، وقد نهيت عن وصفه لكم ، فسألت ربِّي أن يكرمني برؤيته ، وإذا هو كأنَّه عروس حين كشف عن حجابهِ مستو على عرشه " .

قلت -ابن الجوزي- : هذا الحديث كذب قبيح ، ما روي قطُّ لا في صحيح ولا في كذب ، فأبعد الله من عمله ، فقد كنَّا نقول ذلك في المنام ، فذكر الوضَّاع هذا في ليلة الإسراء ، كافأهم الله ، وجزاهم النَّار ، يشبَّهون الله سبحانه بعروس ، لا يقول هذا مسلم .

وأما ذكر البرد في الحديث الماضي ، فإنَّ البرد عَرَضُ ، لا يجوز أن ينسب إلى الله تعالى ، وقد ذكر القاضي أبو يعلى في كتاب " الكفاية " عن أحمد : رأيت ربي في أحسن صورة ، أي : في أحسن موضع .
الحديث الثالث : روت أمُّ طفيل امرأة أبي بن كعب رضي الله عنهما أنَّها سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم يذكر أنَّه رأى ربَّه عزَّ وجلَّ في المنام في أحسن صورة ، شاباً موفراً ، رجلاً في خضرة ، عليه نعلان من ذهب ، على وجهه فراش من ذهب .

قلت -ابن الجوزي- : هذا الحديث يرويه نعيم بن حماد بن معاوية المروزي ، قال ابن عدي : كان يضع الحديث ، وقال يحيى بن معين : ليس نعيم بشيء في الحديث . وفي إسناده مروان بن عثمان عن عمارة بن عامر قال أبو عبد الرحمن النَّسائي : ومن مروان حتَّى يصدق على الله عزَّ وجلَّ !! وقال مهنئ بن يحيى : سألت أحمد عن هذا الحديث فأعرض بوجهه ، وقال : هذا حديث منكر مجهول يعني مروان بن عثمان ، قال : ولا يعرف أيضاً عمارة ، وقد روى عبيد الله بن أبي سلمة ، قال : بعث ابن عمر إلى عبد الله بن عباس يسأله : هل رأى محمَّد ربَّه ، فأرسل إليه : أن نعم ، قد رآه ، فرد الرسول إليه كيف رآه ؟ قال : رآه على كرسي من ذهب يحمله أربعة من الملائكة في صورة رجل .

قلت -ابن الجوزي- : وهذا الحديث تفرد به ابن إسحاق وكذَّبه جماعة من العلماء ، وفي رواية عن ابن عباس رآه ، كأنَّ قدميه على خضرة دونه ستر من لؤلؤ .

قلت -ابن الجوزي- : وهذا يرويه إبراهيم بن الحكم بن أبان ، وقد ضعَّفه يحيى بن معين وغيره ، وفي رواية ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، قال : رأيت ربي أجعد أمرد ، عليه حلَّة خضراء " . قلت : وهذا يروى من طريق حماد بن سلمة ، وكان ابن أبي العوجاء الزنديق ربيب حماد يدسُّ في كتبه هذه الأحاديث ، على أنَّ هذا كان مناماً والمنام خيال .

ومثل هذه الأحاديث لا ثبوت لها ، ولا يحسن أن يحتجَّ بمثلها في الموضوع !!! وقد أثبت بها القاضي أبو يعلى لله تعالى صفات ، فقال : قوله : شاب ، وأمرد ، وجعد ، وقطط ، والفراش ، والنعلان ، والتَّاج ، قال ثبت ذلك تسمية لا يعقل معناها ، وليس في إثباتها أكثر من تقريب المحدث من القديم ، وذلك جائز ، كما روي يدني عبده إليه يعني يقربُه إلى ذاته .

قلت -ابن الجوزي-: ومن يثبت بالمنام وبما لا يصح نقله صفات ، وقد عرفنا معنى الشَّاب والأمر ما هو ؟ ثمَّ يقول ما هو كما نعلم كمن يقول : قام فلان وما هو قائم ، وقعد وليس بقاعد ، قال ابن عقيل : هذا الحديث مقطوع بأنَّه كذب ، ثمَّ لا تنفع ثقة الرُّواة إذا كان المتن مستحيلاً ، وصار هذا كما لو أخبرنا جماعة من المعدِّلين بأنَّ جمل البزاز دخل في خرم إبرة الحيايط ، فإنَّه لا حكم لصدق الرُّواة مع استحالة خبرهم .

الحديثُ الرَّابِعُ :

روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : انتهيت ليلة أسري بي إلى السَّماء ، فرأيت ربِّي ، فرأيت كلَّ شيء من ربِّي ، حتَّى لقد رأيت تاجاً خوصاً من لؤلؤ" .

قلت -ابن الجوزي- : هذا يرويه أبو القاسم عبد الله بن محمَّد بن اليسع عن القاسم بن إبراهيم ، قال الأزهري : كنت أقعد مع ابن اليسع ساعة فيقول : قد ختمت الختمة منذ قعدت !!! وقاسم ليس بشيء ، قال الدَّارقطني : هو كذاب .

قلت -ابن الجوزي-: كافأ الله من عمل مثل هذا الحديث .

الحديثُ الخامسُ : روى البخاري ومسلم في الصَّحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال : " يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فيَقُولُ : مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئاً فَلْيَتَّبِعْهُ ، فَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ ، وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا أَوْ مُنَافِقُوهَا - شَكََّ إِبْرَاهِيمُ - ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فيَقُولُونَ : هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا ، فَإِذَا جَاءَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ، فيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ" .

وفي الصَّحيحين من حديث أبي سعيد عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قَالَ : " ... فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، فيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا ، فَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ ، فيَقُولُ : هَلْ يَبْنِيكُمْ وَيَبْنِي آيَةً تَعْرِفُونَهُ؟ فيَقُولُونَ : السَّاقُ ، فيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ ، فيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ ...

قلت -ابن الجوزي-: اعلم أنَّه يجب على كلِّ مسلم أن يعتقد أنَّ الله سبحانه وتعالى لا تجوز عليه الصُّورة التي هي هيئة وتأليف ، قال أبو سليمان الخطَّابي : معنى " فَيَأْتِيهِمُ اللهُ " ، أي : يكشف الحجاب لهم حتَّى

يرونه عياناً ، كما كانوا عرفوه في الدنيا استدلالاً ، فرويته بعد أن لم يكونوا رأوه بمنزلة إتيان الآتي ، ولم يكن شوهده من قبل ، وأمّا الصورة فتتأوّل على وجهين :

أحدهما : أنّها بمعنى الصّفة ، يقال : صورة الأمر كذا .

والثّاني : أن المذكورات من المعبودات في أول الحديث صور يخرج الكلام على نوعين من المطابقة وقوله في غير الصورة التي رأوه فيها دليل على أن المراد بالصورة الصفة لأنهم ما رأوه قبلها فعلم أن المراد الصفة التي عرفوه فيها

وقال غيره من العلماء : يأتيهم بأهوال القيامة وصور الملائكة ممّا لم يعهدوا مثله في الدنيا ، فيستعيذون من تلك الحال ، ويقولون : إذا جاء ربّنا عرفناه ، أي : أتى بما يعرفونه من لطفه ، وهي الصّورة التي يعرفون ، فيكشف عن ساق ، أي : عن شدّة ، كأنّه يرفع تلك الشّدائد المهولة ، فيسجدون شكراً ، وقال بعضهم : صورة يمتحن إيمانهم بها ، كما يبعث الدّجّال ، فيقولون : نعوذ بالله منك .

وفي حديث أبي موسى عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ : إِنْ لَنَا رَبًّا كُنَّا نَعْبُدُهُ فِي الدُّنْيَا ، فَيَقَال : أَوَتَعْرِفُونَهُ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، فَيَقَال : كَيْفَ تَعْرِفُونَهُ وَلَمْ تَرَوْهُ؟ فَيَقُولُونَ : إِنَّهُ لَا شَبَهَ لَهُ ، فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ ، فَيَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَيَخِرُّونَ سُجَّدًا " .

قال ابن عقيل : الصّورة على الحقيقة تقع على الأشكال والتّخاطيط ، وذلك من صفات الأجسام ، والذي صرفنا عن كونه جسماً الأدلّة القطعيّة ، كقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى ١١] .

ومن الأدلّة العقليّة : أنّه لو كان جسماً لكان صورة وعَرَضاً ، ولو كان حاملاً للأعراض جاز عليه ما يجوز على الأجسام ، وافتقر إلى صانع ، ولو كان جسماً مع قَدَمِهِ جاز قَدَمُ أَحَدِنَا ، فأحوجتنا الأدلّة إلى تأويل صورة تليق أضافتها إليه ، وما ذاك إلّا الحال الذي يوقع عليه أهل اللغة اسم صورة ، فيقولون : كيف صورتك مع فلان ، وفلان على صورة من الفقر ، والحال التي أنكروها الغضب ، والتي يعرفونها اللطف ، فيكشف عن الشدّة ، والتّغيرات أليق بفعله ، فأما ذاته فتعالى عن التّغيّر ، نعوذ بالله أن يُحمّل الحديث على ما قالته المجسّمة : أنّ الصّورة ترجع إلى ذاته ، فإنّ في ذلك تجويز التّغيّر على صفاته ، فخرجوه في صورة إن كانت حقيقيّة ، فذلك استحالة ، وإن كانت تخيلاً ، فليس ذلك هو ، إنّما يريهم غيره " .

وقال الإمام الرّازي (٦٠٦هـ) في " أساس التّقديس " (ص١٦٣ فما بعدها) في كلامه عن الصُّورة : " اعلم أنّ هذه اللفظة ما وردت في القرآن ، لكنّها واردة في الأخبار :

الخبرُ الأوّل : ما روي عن النّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه قال : أنّ الله تعالى خلق آدم على صورته " ، وروى ابن خزيمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه قال ، لا يقولنّ أحدكما لعبده : قَبَحَ اللهُ وجهك ، ووجه من أشبه وجهك ، فإنّ الله خلق آدم على صورته " .

والجواب : اعلم : أنّ الهاء في قوله : " على صورته " يحتمل أن يكون عائداً إلى شيء غير صورة آدم عليه السّلام ، وغير الله تعالى ، ويحتمل أن يكون عائداً إلى آدم ، ويحتمل أن يكون عائداً إلى الله تعالى ، فهذه طرق ثلاث :

الطّريقُ الأوّل : أن يكون هذا الضّمير عائداً إلى غير آدم ، وإلى غير الله تعالى ، وعلى هذا التّقدير ففي تأويل الخبر وجهان :

الأوّل : هو أنّ من قال لإنسان : قَبَحَ اللهُ وجهك ووجه من أشبه وجهك ، فهذا يكون شتماً لآدم عليه السّلام ، فإنّه لما كانت صورة هذا الإنسان مشابهة لصورة آدم كان قوله : قَبَحَ اللهُ وجهك ، ووجه من أشبه وجهك : شتماً لآدم عليه السّلام ، ولجميع الأنبياء عليهم السّلام ، وذلك غير جائز ، فلا جرم نهى النّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك ، وإنّما خصّ آدم بالذكر ، لأنّه عليه السّلام هو الذي ابتدئت خلقة وجهه على هذه الصُّورة .

الثّاني : أنّ المراد منه : إبطال قول من يقول : أنّ آدم كان على صورة أخرى ، مثل ما يقال أنّه كان عظيم الجثّة ، طويل القامة ، بحيث يكون رأسه قريباً من السّماء ، فالنّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أشار إلى إنسان معيّن ، وقال : " إنّ الله خلق آدم على صورته " ، أي : كان شكل آدم ، مثل شكل هذا الإنسان ، من غير تفاوت البتّة ، فأبطل هذا البيان : وَهُمْ من توهم أنّ آدم عليه السّلام كان على صورة أخرى غير هذه الصُّورة .

الطّريقُ الثّاني : أن يكون الضّمير عائداً إلى آدم عليه السّلام ، وهذا أولى الوجوه الثلاثة ، لأنّ عود الضّمير إلى أقرب المذكورات واجب ، وفي هذا الحديث : أقرب الأشياء المذكورة هو آدم عليه السّلام ، فكان عود الضّمير إليه أولى ، ثمّ على هذا الطّريق ففي تأويل الخبر وجوه :

الأوّل : أنّه تعالى لما عظم أمر آدم ، بجعله مسجود الملائكة ، ثمّ أنّه أتى بتلك الرّلة ، فالله تعالى لم يعاقبه بمثل ما عاقب به غيره ... بل تركه على الخلق الأولى إكراماً له وصوناً له على عذاب المسخ ، فقلوه صلّى الله عليه وسلّم : " إنّ الله تعالى على صورته " ، معناه : خلق آدم على (هذه الصّورة) التي هي الآن باقية من غير وقوع التّبديل فيها ، والفرق بين هذا الجواب ، والذي قبله : أنّ المقصود من هذا : بيان أنّه عليه السّلام كان مصوناً عن المسخ ، والجواب الأوّل : ليس فيه إلّا بياناً أنّ هذه الصّورة الموجودة ، ليست إلّا هي التي كانت موجودة من قبل ، من غير تعرّض لبيان أنّه جعل مصوناً عن المسخ ، بسبب زلّته مع أنّ غيره صار ممسوخاً .

الثّاني : المراد منه : إبطال قول الدّهريّة ، الذين يقولون : أنّ الإنسان لا يتولّد إلا بواسطة النّطفة ، ودم الطّمث ، فقال عليه السّلام : إنّ الله خلق آدم على صورته ابتداء من غير تقديم نطفة وعلقة ومضغة .

الثّالث : إنّ الإنسان لا يتكوّن إلّا في مدّة طويلة وزمان مديد ، بواسطة الأفلاك والعناصر ، فقال عليه السّلام : " إنّ الله خلق آدم على صورته " ، أي : من غير هذه الوسائط ، والمقصود منه : الرّد على الفلاسفة .

الرّابع : المقصود منه بيان أنّ هذه الصّورة الإنسانيّة إنّما حصلت لتخليق الله تعالى وإيجاده ، لا بتأثير القوّة المصوّرة والمولودة ، على ما تذكره الأطباء والفلاسفة ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمَصْبُورُ﴾ [الحشر: ٢٤] ، فهو الخالق ، أي : فهو العالم بأحوال الممكنات والمحدثات ، و " البارئ " ، أي : هو المحدث للأجسام والدّوات بعد عدمها ، و " المصوّر " ، أي : هو الذي يرّكب تلك الدّوات على صورها المخصوصة وتركيباتها المخصوصة .

الخامس : قد تذكر الصّورة ويُرَاد بها الصّفة ، يقال بها : شرحتُ له صورةً هذه الواقعة ، وذكرت له صورة هذه المسألة ، والمراد من الصّورة في كلّ هذه المواضع : الصّفة ، فقلوه عليه السّلام : " إنّ الله خلق آدم على صورته " ، أي : على جملة صفاته ، وأحواله ، وذلك لأنّ الإنسان حين يحدث ، يكون في غاية الجهل والعجز ، ثمّ لا يزال يزداد علمه وقدرته ، إلى أن يصل إلى حدّ الكمال ، فيبَيّن النّبِيُّ صلّى الله عليه وسلّم أنّ آدم خلق من أوّل الأمر كاملاً تماماً في علمه وقدرته ، وقلوه : " خلق آدم على صورته " ، معناه : أنّه خلقه في أوّل الأمر على صفته التي كانت حاصلة له في آخر الأمر .

وأيضاً : لا يبعد أن يدخل في لفظة الصورة كونه سعيداً أو شقيّاً ، كما قال عليه السّلام : " السّعيد من سعد في بطن أمّه ، والشّقّي من شقى في بطن أمّه " ، فقلوه عليه السّلام : " إنّ الله خلق آدم على صورته " ، أي : على جميع صفاته من كونه سعيداً أو عارفاً أو تائباً أو مقبولاً من عند الله تعالى .

الطريق الثالث : أن يكون ذلك الضّمير عائداً إلى الله تعالى ، وفيه وجوه :

الأوّل : المراد من الصورة : الصّفة - كما بيّنّا - فيكون المعنى : أن آدم امتاز على سائر الأشخاص والأجسام بكونه عالماً بالمعقولات ، قادراً على استنباط الحرف والصّناعات ، وهذه صفات شريفة مناسبة لصفات الله تعالى من بعض الوجوه ، فصحّ قوله عليه السّلام : " أنّ الله خلق آدم على صورته " ، بناء على هذا التّأويل ، فإن قيل : المشاركة في صفات الكمال تقتضى المشاركة في الإلهيّة ، قلنا : المشاركة في بعض اللوازم البعيدة مع حصول المخالفة في الأمور الكثيرة ، لا تقتضى المساواة في الإلهيّة ، ولهذا المعنى ، قال تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الرّوم: ٢٧] ، وقال عليه السّلام : " تخلّقوا بأخلاق الله " .

الثّاني : أنّه كان يصحّ إضافة الصّفة إلى الموصوف ، فقد يصحّ إضافتها إلى الخالق والموجد ، فيكون الغرض من هذه الإضافة : الدّلالة على أنّ هذه الصورة ممتازة عن سائر الصّور بمزيد الكرامة والجلالة .

الثّالث : قال الشّيخ الغزالي رحمه الله : ليس الإنسان عبارة عن هذه البنية ، بل هو موجود ، ليس في جسم ولا بجسماني ، ولا تعلق له بهذا البدن ، إلّا على سبيل التّدبير أو التّصرّف فقلوه عليه السّلام : " أنّ الله خلق آدم على صورته " ، أي : أنّ نسبة ذات آدم عليه السّلام إلى هذا البدن كنسبة البارئ تعالى إلى العالم ، من حيث أنّ كلّ واحد منهما غير حالّ في هذا الجسم ، وإن كان مؤثراً فيه بالتّصرّف والتّدبير ، والله أعلم .

الخبر الثّاني : ما رواه ابن خزيمة في كتابه الذي سمّاه بـ " التّوحيد " بإسناده عن ابن عمر - رضي الله عنه -

عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم : " لا تقبّحوا الوجه ، فإنّ الله خلق آدم على صورة الرّحمن " .

وعلم : أنّ ابن خزيمة ضعّف هذه الرواية ، ويقول : إن صحّت هذه الرواية فلها تأويلان :

الأوّل : أن يكون المراد من الصورة : الصّفة على ما بيّنّا .

الثّاني : أن يكون المراد من هذه الإضافة : بيان شرف هذه الصورة كما في قوله : بيت الله ، وناقة الله .

الخبر الثّالث : ما روى صاحب شرح السنّة رحمه الله في كتابه ، في باب آخر من يخرج من النّار عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث طويل ، عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، أنّه قال : فيأتيهم الله في غير

الصُّورة التي يعرفون ، فيقول : أنا ربُّكم ، فيقولون : نعوذ بالله هذا مكاننا ، حتَّى يأتينا ربُّنا ، فإنَّ بيننا وبينه علامة ، فإذا أتانا ربُّنا عرفناه ، فيأتيهم الله في الصُّورة التي يعرفون ، فيقولون أنت ربُّنا ، فيتبعونه .
واعلم : أنَّ الكلام على هذا الحديث من وجهين :

الأوَّل : أن تكون في بمعنى الباء ، والتَّقدير فيأتيهم الله بصورة غير الصُّورة التي عرفوه بها في الدُّنيا وذلك بأن يريهم مَلَكًا من الملائكة ، ونظيره : قول بن عَبَّاس رضي الله عنه في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، أي : بظلل من الغمام ثمَّ أنَّ تلك الصُّورة تقول أنا ربُّكم ، وكأنَّ ذلك آخر محنة تقع للمكلِّفين في دار الآخرة وتكون الفائدة فيه تثبيت المؤمنين على القول الصَّالح ، وإنَّما يقال : الدُّنيا دار محنة ، والآخرة دار الجزاء : على الأعمَّ والأغلب ، وإن كان يقع في كلِّ واحدة منهما ما يقع في الأخرى نادرًا .

أمَّا قوله عليه السَّلام : " أنَّهم يقولون : إذا جاء ربُّنا عرفناه " ، فيحمل على أن يكون المراد : فإذا جاء إحسان ربُّنا عرفناه ، وقوله : فيأتيهم الله في الصُّورة التي يعرفونها فمعناه : يأتهم بالصُّورة التي يعرفونها أنَّها من إمارات الإحسان .

وأمَّا قوله عليه السَّلام : " فيقولون : بيننا وبينه علامة " ، فيحتمل أن تكون تلك العلامة : كونه تعالى في حقيقته مخالفاً للجواهر والأعراض ، فإذا رأوا تلك الحقيقة عرفوا أنَّه هو الله .

التَّأْوِيلُ الثَّانِي : أن يكون المراد من الصُّورة : الصِّفة ، والمعنى : أن يظهر لهم من بطش الله وشدَّة بأسه ، ما لم يلقوه ولم يعتادوه من معاملته الله تعالى معهم ، ثمَّ تأتيهم بعد ذلك أنواع الرِّحمة والكرامة ، على الوجه الذي اعتادوه وألقوه .

الخَبَرُ الرَّابِعُ : ما روي عنه عليه السَّلام أنَّه قال : " رأيت ربِّي في أحسن صوة " . واعلم : أنَّ قوله عليه السَّلام في أحسن صورة يحتمل أن يكون من صفة الرَّائي ، كما يقال : دخلت على الأمير على أحسن هيئة ، أي : وأنا كنت على أحسن هيئة ، ويحتمل أن يكون ذلك من صفات المرئي .

فإن كان ذلك من صفات الرَّائي ، كان قوله : " على أحسن صوة " عائداً إلى الرِّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وفيه وجهان :

الأوّل : أن يكون المراد من الصورة : نفس الصورة ، فيكون المعنى : أن الله تعالى زين خلقه وجمل صورته عندما رأى ربّه ، وذلك يكون سبباً لمزيد الإكرام في حقّ الرّسول عليه السّلام .

الثّاني : أن يكون المراد من الصورة : الصّفة ، ويكون المعنى : الأخبار عن حسن حاله عند الله ، وأنّه أنعم عليه بوجوه عظيمة من الأنعام كما كان ، وذلك لأنّ الرّائي قد يكون بحيث يتلقّاه المرئي بالإكرام والتّعظيم ، وقد يكون بخلافه : فعرفنا الرّسول عليه السّلام أنّ حالته كانت من القسم الأوّل .

وأما إن كان عائداً إلى المرئي ففيه وجوه :

الأوّل : أن يكون عليه السّلام رأى ربّه في المنام ، في صورة مخصوصة وذلك جائز ، لأنّ الرّؤيا من تصرّفات الخيال ، ولا ينفكّ ذلك عن صورة متخيّلة .

الثّاني : أن يكون المراد من الصورة : الصّفة ، وذلك لأنّه تعالى لمّا خصّه بمزيد الإكرام والإنعام في الوقت الذي رآه ، صحّ أن يقال في العرف المعتاد : إنّي رأيته على أحسن صورة وأجمل هيئة .

الثّالث : لعلّه عليه السّلام لمّا رآه اطلع على نوع من صفات الجلال والعزّة والعظمة ، ما كان مطلعاً عليه قبل ذلك .

الخبر الخامس : ما روي عن ابن عبّاس رضي الله عنه عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال : رأيت ربّي في أحسن صورة ، قال : فوضع يده بين كتفي ، فوجدت بردها بين ثديي ، فعلمت ما بين السّماء والأرض ، ثمّ قال : يا محمّد ، قلت : لبيك وسعديك ، قال : فيما يختصم الملائ الأعلی ؟ فقلت : يا ربّ لا أدري ، فقال : في أداء الكفّارات ، والمشئي على الأقدام إلى الجماعات وإسباغ الوضوء على الكراهات ، وانتظار الصّلاة بعد الصّلاة .

واعلم : أنّ قوله : " رأيت ربّي في أحسن صورة " ، قد تقدم تأويله ...

وأما قوله : " وضع يده بين كتفي " ، ففيه وجهين :

الأوّل : المراد منه : المبالغة في الاهتمام بحالة ، والاعتناء بشأنه ، يقال : لفلان يد في هذه الصّنعَة ، أي هو كامل فيها .

الثَّانِي : أن يكون المراد من اليد : النِّعْمة : يقال ، لفلان يد بيضاء ، ويقال : إنَّ أيادي فلان كثيرة ، وأمَّا قوله : " بين كنتفي " ، فإنَّ صَحَّ ، فالمراد منه أنَّه أوصل إلى قلبه من أنواع اللطف والرَّحمة ، وقد روي " بين كنتفي " ، والمراد منه : مثل ما يقال : أنا في كنف فلان ، وفي ظلِّ انعامه .

وأمَّا قوله : " فوجدت بردها " ، فيحتمل أنَّ المعنى : برد النِّعْمة وروحها وراحتها ، من قولهم : عيش بارد ، إذا كان رغداً ، ويحتمل كمال المعارف ، والذي يدلُّ على أنَّ المراد منه : كمال المعارف : قوله عليه السَّلام في آخر الحديث : " فعلمت ما بين المشرق والمغرب " ، وما ذلك إلَّا لأنَّ الله تعالى أنار قلبه وشرح صدره بالمعارف ، وفي بعض الروايات : " فوجدت برْد أنامله " ، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى .
وقال الإمام الرَّازي في " شرح الأسماء الحسنی " (ص ٢١٧-٢١٩) : " وأمَّا المصوِّر فهو مأخوذ من الصُّورة ، وفي اشتقاق لفظ الصُّورة قولان :

الأوَّل : من الصَّوَر وهو الإمالة ، قال تعالى : ﴿ فَصَرَّهُنَّ لِإِيَّكَ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ، أي : أمْلهن ، وفي حديث عكرمة ، " وحملة العرش كلُّهم صور " ، يريد جمع الصُّور ، وهو مائل العين ، فالصُّورة هي الشَّكل المائل إلى الأحوال المطابقة للمصلحة والمنفعة .

وَالثَّانِي : أنَّ الصُّورة مأخوذة من صار يصير ، ومنه قولهم : إلى ماذا صار أمرك ، ومادَّة الشَّيْء هي الجزء الذي باعتباره يكون الشَّيْء ممكن الحصول ، وصورته هي الجزء الذي باعتباره يكون الشَّيْء حاصلًا كائناً لا محالة ، فلا جرم كانت الصُّورة منتهى الأمر ومصيره .

إذا عرفت هذا فنقول : لا شك أنَّ الأجسام متساوية في ذاتها ، ويرى كلَّ جسم مختصاً بصورة خاصَّة ، وشكل خاص ، والذَّوات المتماثلة إذا اختلفت في الصِّفَات كانت تلك الصِّفَات جائزة العدم والوجود ، والجائز لا بدَّ له من مرجع ومخصَّص ، فافتقرت الأجسام بأسرها في صورها المخصوصة ، وأشكالها المخصوصة إلى مخصَّص قادر ، وهو الله سبحانه فثبت أنَّ سبحانه وتعالى هو المصوِّر ، ثمَّ إنَّه سبحانه خصَّ

صورة الإنسان بمزيد العناية ، كما قال : ﴿ وَصَوَّرَكُمُ فَآحْسَنَ صُورَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٤] ، وقال بعد أن شرح خلق الإنسان : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [غافر: ٦٤] ، هذا هو الكلام في تفسير هذه الأسماء الثلاثة .

المسألة الرابعة : في كلام المشايخ في اسمه الخالق والبارئ والمصور : في هذه الأسماء قالوا : الخالق هو الذي بدأ الخلق بلا مشير وأوجدها بلا وزير ، وقيل : الخالق الذي ليس لذاته تأليف ، ولا عليه في قوله تكليف ، وقيل : الخالق الذي ليس لذاته تأليف ، ولا عليه في قوله تكليف ، وقيل : الخالق الذي أظهر الموجودات بقدرته ، وقدر كل واحد منها بمقدار معين بإرادته ، وقيل : الخالق الذي خلق الخلق بلا سبب وعلة ، وأنشأها من غير جلب نفع ولا دفع مضرة .

حكى عن جعفر بن سليمان أنه قال : مررت بعجوز مكفوفة تنوح على نفسها ، فقلت لها : ما معاشك ؟ فقلت : دع هذه الفضول ، بلغت هذا المبلغ فما أحوجني إليك ولا إلى غيرك ، ثم قالت : أما سمعت قول الخليل عليه السلام : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨٠] .

أمّا البارئ فقالوا : من عرف أنه البارئ لم يكن للحوادث في قلبه أثر ، ولا للشواهد على سرّه خطر ، وقيل : من عرف أنه البارئ تبرأ عن حول نفسه وسطوته ، ولا يمن على الحضرة بعبوديته وطاعته ، وقيل من عرف أنه البارئ فني عن مساكنة الأغيار ، وسقط عن سرّه ملاحظة الآثار ، وقيل : من عرف أنه البارئ تبرأ عن المحظور ، والتجأ إلى الملك الغفور .

أمّا المصور فقالوا : إنه الذي سوى قامتك ، وعدل خلقتك ، قال تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤] ، وقيل : المصور من زين الظواهر عموماً ، ونور السرائر خصوصاً ، وقيل : المصور الذي ميز العوام من البهائم بتسوية الخلق ، وميز الخواص من العوام بتصفية الخلق .

واعلم أنه تعالى كما زين الظواهر بالصورة الحسنة ، زين البواطن أيضاً بالسيرة الحسنة ، وبهذا المعنى قال تعالى في تعظيم العلم : ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٣] ،

وقال في تعظيم الخلق : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤] ، فالمرء مشهور بخلقه مستور بخلقه .

قال يحيى بن معاذ : إذا سكّت فأنا من الناس واحد ، وإذا نطقت فأنا في الناس واحد ، ولهذا قيل : المرء مخبوء تحت لسانه .

وقال عليه الصلاة والسلام : " لَيْسَ شَيْءٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ مِثْلِهِ إِلَّا الْإِنْسَانُ " . أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣٨/٦)

برقم ٦٠٩٥

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : حظُّ العبد من هذه الأسماء الثلاثة قليل ، أمَّا الخالق فقد رجع حاصله إلى العلم ، وأمَّا البارئ فقد رجع حاصله إلى القدرة ، فحظُّ العبد من الأوَّل تكميل القوَّة النَّظَرِيَّة بمعرفة الحقائق ، ومن الثاني تكميل القوَّة العملية بمحاسن الأخلاق ، وإليهما الإشارة بقول الخليل : ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣] ، إشارة إلى تكميل القوَّة النَّظَرِيَّة ﴿وَالْحَقْنِي بِالصَّلَاحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١] ، إشارة إلى تكميل القوَّة العمليَّة ، فإذا صار هكذا فقد صار تامًّا في ذاته تمامًا يليق بالبشريَّة ، فيجب بعده أن يشتغل بتكميل غيره ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨] ، وهذا هو حظُّ العبد من اسمه المصوِّر ، لأنَّه بإرشاده يصوِّر الحقَّ في عقول الخلق .

وقال الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦ هـ) في " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم " (١٨٣-١٨٤) : " و(قوله: خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ) هذا الضَّمير عائد على أقرب مذكور، وهو آدم، وهو أعم، وهذا الأصل في عود الضَّمائر، ومعنى ذلك: أنَّ الله تعالى أوجده على الهيئة التي خلقه عليها لم ينتقل في النشأة أحوالاً، ولا تردد في الأرحام أطواراً؛ إذ لم يخلقه صغيراً فكبر، ولا ضعيفاً فقوي، بل خلقه رجلاً كاملاً سوياً قوياً، بخلاف سُنَّة الله في ولده، ويصحُّ أن يكون معناه للإخبار عن أنَّ الله تعالى خلقه يوم خلقه على الصُّورة التي كان عليها بالأرض، وأنَّه لم يكن في الجنَّة على صورة أخرى، ولا اختلفت صفاته، ولا صورته، كما تختلف صور الملائكة والجنِّ، والله تعالى أعلم.

ولو سلَّمنا أنَّ الضَّمير عائد على الله تعالى لصحَّ أن يقال هنا: إنَّ الصُّورة بمعنى الصِّفة، وقد بيَّناه فيما تقدَّم. وقد ذكرنا في قوله: " أوَّل زمرة يدخلون الجنَّة على صورة القمر "، فإنَّ معناه على صفته من الإضاءة، لا على صورته من الاستدارة .

قال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٣/٤-١٤) : " قَالَ سَيِّحُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ: مُتَّبِعُو الْمُتَشَابِهِ لَا يَجْلُو أَنْ يَتَّبِعُوهُ وَيَجْمَعُوهُ طَلَبًا لِلتَّشْكِيكِ فِي الْقُرْآنِ وَإِضْلَالًا الْعَوَامَّ، كَمَا فَعَلَتْهُ الرَّنَادِقَةُ وَالْقَرَامِطَةُ الطَّاعِنُونَ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ طَلَبًا لِإِعْتِقَادِ ظَوَاهِرِ الْمُتَشَابِهِ، كَمَا فَعَلَتْهُ الْمُجَسِّمَةُ الَّذِينَ جَمَعُوا مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ بِمَا ظَاهَرَهُ الْجَسْمِيَّةُ حَتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى جِسْمٌ مُجَسَّمٌ وَصُورَةٌ مَصُورَةٌ ذَاتٌ وَجْهٌ وَعَيْنٌ وَتَدٌ وَجَنْبٌ وَرِجْلٌ وَأَصْبُعٌ، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ " .

وقال الإمام النووي (٦٧٦هـ) في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (١٦٠/١٦٦) : " قَالَ الْمَازِرِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ ثَابِتٌ ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ : " إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ " ، وَلَيْسَ بِثَابِتٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَكَأَنَّ مَنْ نَقَلَهُ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى الَّتِي وَقَعَ لَهُ ، وَغَلِطَ فِي ذَلِكَ .

قَالَ الْمَازِرِيُّ : وَقَدْ غَلَطَ بِنِ قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَأَجْرَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَقَالَ : اللَّهُ تَعَالَى صُورَةً لَا كَالصُّورِ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ ، لِأَنَّ الصُّورَةَ تُفِيدُ التَّرْكِيبَ ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ مُحَدَّثٌ ، فَالِيسَ مُرَكَّبًا ، فَلَيْسَ مُصَوَّرًا ، قَالَ : وَهَذَا كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ ، لَمَّا رَأَوْا أَهْلَ السُّنَّةِ يَقُولُونَ : الْبَارِي سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ ، طَرَدُوا الْإِسْتِعْمَالَ فَقَالُوا : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ لَفْظَ شَيْءٍ لَا يُفِيدُ الْحُدُوثَ ، وَلَا يَتَصَمَّنُ مَا يَفْتَضِيهِ ، وَأَمَّا جِسْمٌ وَصُورَةٌ فَيَتَصَمَّنَانِ التَّأْلِيفَ وَالتَّرْكِيبَ ، وَذَلِكَ دَلِيلُ الْحُدُوثِ .

قال : العجب من بن قُتَيْبَةَ فِي قَوْلِهِ : صُورَةٌ لَا كَالصُّورِ ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ عَلَى رَأْيِهِ يَقْتَضِي خَلْقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ، فَالصُّورَتَانِ عَلَى رَأْيِهِ سَوَاءٌ ، فَإِذَا قَالَ : لَا كَالصُّورِ تَنَاقُضُ قَوْلُهُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : إِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ : صُورَةٌ لَا كَالصُّورِ : أَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤَلَّفٍ وَلَا مُرَكَّبٍ فَلَيْسَ بِصُورَةٍ حَقِيقَةٍ ، وَلَيْسَتْ اللَّفْظَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُوَافِقًا عَلَى افْتِقَارِهِ إِلَى التَّأْوِيلِ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِهِ ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : الضَّمِيرُ فِي صُورَتِهِ عَائِدٌ عَلَى الْأَخِ الْمَضْرُوبِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : يَعُودُ إِلَى آدَمَ ، وَفِيهِ ضَعْفٌ ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : يَعُودُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيَكُونُ الْمُرَادُ إِضَافَةُ تَشْرِيفٍ وَاخْتِصَاصٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : نَاقَةَ اللَّهِ ، وَكَمَا يُقَالُ فِي الْكَعْبَةِ بَيْتُ اللَّهِ وَنَظَائِرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقال الإمام محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناشي الحموي الشافعي ، بدر الدين (٧٣٣هـ) في "إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التَّعْطِيلِ" (ص ١٥٣-١٥٥) : " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَزَادَ مُسْلِمٌ : فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " .

وَفِي كِتَابِ ابْنِ خُزَيْمَةَ : لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ لِعَبِيدِهِ قَبِّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَهُ مِنْ أَشْبَهَكَ ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ يَعُودُ الضَّمِيرُ فِي صُورَتِهِ إِلَيْهِ :

فَقِيلَ : هُوَ عَائِدٌ إِلَى الْمَضْرُوبِ أَوِ الْمَشْتُومِ ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ ، وَأَصْلُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ آخَرَ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ ذَلِكَ حَتًّا عَلَى احْتِرَامِ الْوَجْهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ وَالْحَوَاسِ ، وَخَصَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ خَلَقَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ .

وَقِيلَ : أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ آدَمَ عَلَى صُورَةِ بَنِيهِ ، لَا كَمَا يُقَالُ عَنْهُ مِنْ عَظَمِ الْجَنَّةِ وَطُولِ الْقَامَةِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ .

وَقِيلَ : الضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى آدَمَ ، وَمَعْنَاهُ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ابْتَدَأَ خَلْقَهُ بَشَرًا تَامًّا عَلَى صُورَتِهِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ مِنْ نُطْفَةٍ إِلَى عِلْقَةٍ إِلَى مُضْغَةٍ كَغَيْرِهِ مِنْ بَنِيهِ ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ : الْحُثُّ عَلَى حَرَمَتِهَا ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٥٩] .

وَقِيلَ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ آدَمَ وَإِنْ خَالَفَ وَعَصَى بَعْدَ كَرَامَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُغَيِّرْ صُورَتَهُ لَمَّا أَهْبَطَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ... بَلْ أَبْقَاهُ عَلَى صُورَتِهِ رَحْمَةً وَلُطْفًا بِهِ وَكَرَامَةً .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ ، قُلْنَا : هَذِهِ الرِّوَايَةُ ضَعِيفَةٌ جَدًّا ، وَضَعَفَهَا الْأَثَمَةُ ، وَأَرْسَلَهَا الثَّوْرِيُّ ، وَرَفَعَهَا الْأَعْمَشُ ، وَكَانَ يُدَلِّسُ أَحْيَانًا إِذَا لَمْ يُصْرَحْ بِالسَّمَاعِ ، وَأَيْضًا فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الرِّوَاةِ تَوَهَّمُ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَزَوَاهُ بِالْمَعْنَى عَلَى زَعْمِهِ وَاعْتِقَادِهِ ، فَأَخْطَأَ ، وَأَيْضًا فِي رِوَاةِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، وَكَانَ يُدَلِّسُ ، وَلَمْ يُصْرَحْ بِسَمَاعِهِ عَنْ عَطَاءٍ ، وَبِتَقْدِيرِ صِحَّتِهِ وَعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالصُّورَةِ الصِّفَةِ ، أَيْ : عَلَى صِفَتِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالسُّلْطَةِ بِخِلَافِ سَائِرِ حَيَوَانَاتِ الْأَرْضِ ، وَمُمَيِّزُهُ بِهَا ، وَمُمَيِّزُهُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِسُجُودِهِمْ لَهُ ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَشْرِيفَ آدَمَ ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ .

وَفِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِالْوَجْهِ ، وَقِيلَ وَهُوَ الْأَقْرَبُ : إِنَّ الْإِضَافَةَ إِضَافَةُ الْمَلِكِ وَالْخَلْقِ ، لِأَنَّهُ الَّذِي خَلَقَ صُورَةَ آدَمَ ، وَهُوَ مَالِكُهَا وَمَخْتَرِعُهَا ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ١١] ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ كَمَا يَصْحُحُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ يَصْحُحُ إِضَافَتُهَا إِلَى خَالِقِهَا وَمُوجِدِهَا تَشْرِيفًا لَهَا وَتَكْرِيمًا ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صُورَةُ آدَمَ خَلَقَ عَلَيْهَا فَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّجْسِيمِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ : صُورَةُ لَا كَالصُّورِ " .

وقال أيضاً في "إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل" (ص ١٥٦-١٥٧): "حديث القيامة الطويل في جمع الله الناس إلى قوله فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعبُدون فيقول أنا ربكم فيقولون نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا الحديث إلى قوله فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون فيقول أنا ربكم فيقولون أنت ربنا الحديث .

اعلم أن الأدلة العقلية والنقلية تحيل الصورة التي هي التخطيط على الله تبارك وتعالى كما تقدم ، فوجب صرفها على ظاهرها إلى ما يليق بجلاله تبارك وتعالى بما هو مستعمل في لغة العرب وهو الصفة والحالة ، يُقال : كيف صورة هذه الواقعة ؟ وكيف صورة هذه المسألة ؟ وفلان من العلم على صورة كذا وكذا ، فالمراد بجميع ذلك الصفة لا الصورة التي هي التخطيط .

فعلى هذا الصورة هنا بمعنى الصفة ، وتكون في بمعنى الباء ، فمعنى الصورة التي أنكروها : أولاً : أنه أظهر لهم شدة البطش والبأس والعظمة والأحوال والجبروت ، وكان وعدهم في الدنيا يلقاها في القيامة بصفة الأمن من المخاوف والبشرى والعفو والإحسان واللفظ ، فلما أظهر لهم غير الصفة التي هي مستقرة في نفوسهم أنكروها واستعاذوا منها .

وقوله : " فإذا أتانا ربنا عرفناه " ، أي : بما وعده من صفة اللطف والرحمة والإحسان .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (١٨٣ / ٥) : " واختلف في الضمير على من يعود ؟ فالأكثر على أنه يعود على المضروب ، لما تقدم من الأمر بإكرام وجهه ، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها . وقال القرطبي : أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكاً بما ورد في بعض طرقه : " إن الله خلق آدم على صورة الرحمن " ، قال وكان من رواه أورده بالمعنى متمسكاً بما توهمه ، فغلط في ذلك ، وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال : وعلى تقدير صحتها فيحمل على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٣٣٦ / ٦) : " ... وقد رواه عبد الرزاق عن معمر ، فقال : خلق الله آدم على صورته وطوله ستون ذراعاً ، وهذه الرواية تأتي في أول الاستدان ، وقد تقدم الكلام على معنى هذه اللفظة في أثناء كتاب العتق ، وهذه الرواية تؤيد قول من قال : إن الضمير لآدم ، والمعنى : أن الله تعالى أوجده على الهيئة التي خلقه عليها لم يتقل في النشأة أحوالاً ولا

تَرَدَّدَ فِي الْأَرْحَامِ أَطْوَارًا كَذُرِّيَّتِهِ بَلْ خَلَقَهُ اللَّهُ رَجُلًا كَامِلًا سَوِيًّا مِنْ أَوَّلِ مَا نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ ، ثُمَّ عَقَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَطَوَّلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا ، فَعَادَ الضَّمِيرُ أَيضًا عَلَى آدَمَ ، وَقِيلَ : مَعْنَى قَوْلِهِ : " عَلَى صُورَتِهِ " ، أَيُّ : لَمْ يُشَارِكْهُ فِي خَلْقِهِ أَحَدٌ إِلَّا بِطَالًا لِقَوْلِ أَهْلِ الطَّبَائِعِ ، وَخُصَّ بِالذَّكْرِ تَنَبُّهًا بِالْأَعْلَى عَلَى الْأَدْنَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٣/١١) : " ... وَقِيلَ الضَّمِيرُ لِلَّهِ وَتَمَسَّكَ قَائِلُ ذَلِكَ بِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ وَالْمُرَادُ بِالصُّورَةِ الصِّفَةُ وَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ عَلَى صِفَتِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُشَبِّهُهَا شَيْءٌ " .

وقال الحافظ بن حجر (٨٥٢هـ) في " فتح الباري " (١٣/٤٢٧-٤٢٨) : " وَقَوْلُهُ فِيهِ : " فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةِ " ، اسْتَدَلَّ بِنُفْتِيَّةِ بِذِكْرِ الصُّورَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ صُورَةٌ لَا كَالصُّورِ ، كَمَا ثَبَتَ أَنَّهُ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ ، وَتَعَقَّبُوهُ ، وَقَالَ بَنُ بَطَّالٍ : تَمَسَّكَ بِهِ الْمَجَسَّمَةُ فَأَثْبَتُوا لِلَّهِ صُورَةً ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْعَلَامَةِ وَضَعَهَا اللَّهُ لَهُمْ دَلِيلًا عَلَى مَعْرِفَتِهِ ، كَمَا يُسَمَّى الدَّلِيلُ وَالْعَلَامَةُ صُورَةً ، وَكَمَا تَقُولُ : صُورَةُ حَدِيثِكَ كَذَا ، وَصُورَةُ الْأَمْرِ كَذَا ، وَالْحَدِيثُ وَالْأَمْرُ لَا صُورَةَ لَهُمَا حَقِيقَةً ، وَأَجَازَ غَيْرُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالصُّورَةِ الصِّفَةُ ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْبَيِّهَقِيِّ ، وَنَقَلَ بَنُ التَّيْنِ أَنَّ مَعْنَاهُ : صُورَةُ الْإِعْتِقَادِ ، وَأَجَازَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ يَكُونَ الْكَلَامُ خَرَجَ عَلَى وَجْهِ الْمُشَاكَلَةِ ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالطَّوَاعِيَتِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُ هَذَا هُنَاكَ ، وَكَذَا قَوْلُهُ : " نَعُوذُ بِكَ " .

قَالَ غَيْرُهُ فِي قَوْلِهِ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَهَا : يَحْتَمِلُ أَنْ يُشِيرَ بِذَلِكَ إِلَى مَا عَرَفُوهُ حِينَ أَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ صُلْبِهِ ثُمَّ أَنْسَاهُمْ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا ، ثُمَّ يُذَكِّرُهُمْ بِهَا فِي الْآخِرَةِ ، وَقَوْلُهُ : " فَإِذَا رَأَيْنَا رَبَّنَا عَرَفْنَاهُ " ، قَالَ بَنُ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ : إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لَهُمْ مَلَكًا لِيُخَبِّرَهُمْ فِي اعْتِقَادِ صِفَاتِ رَبِّهِمُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، فَإِذَا قَالَ لَهُمْ : " أَنَا رَبُّكُمْ " ، رَدُّوا عَلَيْهِ لِمَا رَأَوْا عَلَيْهِ مِنْ صِفَةِ الْمَخْلُوقِ . فَقَوْلُهُ : " فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ " ، أَيُّ : إِذَا ظَهَرَ لَنَا فِي مُلْكٍ لَا يَنْبَغِي لِغَيْرِهِ ، وَعَظَمَةِ لَا تُشَبِّهُ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ ، فَحِينَئِذٍ يَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا ، قَالَ : وَأَمَّا قَوْلُهُ : " هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ عِلَاقَةٌ تَعْرِفُونَهَا ؟ " يَقُولُونَ : السَّاقُ " ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّ اللَّهَ عَرَفَهُمْ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَهُمْ عِلَاقَةً تَحْلِيهِ السَّاقُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَمْتَحِنُهُمْ بِإِرْسَالِ مَنْ يَقُولُ

هَمْ : أَنَا رَبُّكُمْ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾ [إبراهيم: ٢٧] ، وَهِيَ وَإِنْ وَرَدَ أَنَّهَا فِي عَذَابِ الْقَبْرِ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَتَنَاوَلَ يَوْمَ الْمَوْفِقِ أَيْضًا .

قَالَ : وَأَمَّا السَّاقُ فَجَاءَ عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ [القم: ٤٢] ، قَالَ : عَنْ شِدَّةٍ مِنَ الْأَمْرِ ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ : قَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقٍ إِذَا اشْتَدَّتْ ، وَمِنْهُ :

قَدْ سَنَّ أَصْحَابُكَ ضَرْبَ الْأَعْنَاقِ وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقٍ

وَجَاءَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي تَفْسِيرِهَا : عَنْ نُورٍ عَظِيمٍ ، قَالَ بَنُ فُورَكٍ : مَعْنَاهُ مَا يَتَجَدَّدُ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْأَلطَافِ ، وَقَالَ الْمُهَلَّبُ : كَشَفُ السَّاقِ لِلْمُؤْمِنِينَ رَحْمَةً وَلِغَيْرِهِمْ نِقْمَةً ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : تَهَيَّبَ كَثِيرٌ مِنَ الشُّيُوخِ الْخَوَاصِ فِي مَعْنَى السَّاقِ ، وَمَعْنَى قَوْلِ بَنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ اللَّهَ يَكْشِفُ عَنْ قُدْرَتِهِ الَّتِي تَظْهَرُ بِهَا الشَّدَّةُ ، وَأَسْنَدَ الْبَيْهَقِيُّ الْأَثَرُ الْمَذْكُورَ عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ بِسَنَدَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا حَسَنٌ ، وَزَادَ : إِذَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْفُرَاقِ فَاتَّبِعُوهُ مِنَ الشَّعْرِ ، وَذَكَرَ الرَّجَزُ الْمَشَارَ إِلَيْهِ .
وَأَنشَدَ الْخَطَّابِيُّ فِي إِطْلَاقِ السَّاقِ عَلَى الْأَمْرِ الشَّدِيدِ :

فِي سَنَةٍ قَدْ كَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا

وَأَسْنَدَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ صَحِيحٍ عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : يُرِيدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَقَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ النَّفْسُ ، وَقَوْلُهُ فِيهِ : " وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِبَاءً وَسَمْعَةً ، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدُ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا " ، ذَكَرَ الْعَلَامَةُ جَمَالَ الدِّينِ بَنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ أَنَّهُ وَقَعَ فِي الْبَحَارِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَيْمَا مَجْرَدَةً وَلَيْسَ بَعْدَهَا لَفْظُ يَسْجُدُ ، فَقَالَ بَعْدَ أَنْ حَكَى عَنِ الْكُوفِيِّينَ : إِنَّ كَيْ نَاصِبَةٌ دَائِمًا ، قَالَ : وَيُرَدُّ فَوَهُمْ كَيْمَةً ، كَمَا يَقُولُونَ : لِمَهُ ، وَأَجَابُوا بِأَنَّ التَّقْدِيرَ : كَيْ تَفْعَلُ مَاذَا ، وَيَلْزَمُهُمْ كَثْرَةُ الْحَذَفِ وَإِخْرَاجُ مَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ عَنِ الصَّدْرِ وَحَذَفِ أَلْفِهَا فِي غَيْرِ الْجُرِّ وَحَذَفِ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ مَعَ بَقَاءِ عَامِلِ النَّصْبِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ ، نَعَمْ

وَقَعَ فِي صَحِيحِ الْبَحَارِيِّ فِي تَفْسِيرِ : ﴿ وَبُحُورُهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢] ، فَيَذْهَبُ كَيْمَا فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا ، أَيْ : كَيْمَا يَسْجُدُ ، وَهُوَ غَرِيبٌ جِدًّا لَا يَحْتَمِلُ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ ، أُنْتَهَى كَلَامُهُ . وَكَانَهُ وَقَعَتْ لَهُ نُسخَةٌ سَقَطَتْ مِنْهَا هَذِهِ اللَّفْظَةُ ، لَكِنَّهَا ثَابِتَةٌ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا حَتَّى أَنْ بَطَّلَ ذِكْرَهَا بِلَفْظٍ : كَيْ يَسْجُدُ بِحَذَفٍ مَا ، وَكَلَامُ بَنِ هِشَامٍ يُوهِمُ أَنَّ الْبَحَارِيَّ أَوْرَدَهُ فِي التَّفْسِيرِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ ذَكَرَهَا هُنَا فَقَطْ ، وَقَوْلُهُ فِيهِ : فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا " .

قال الإمام السُّيوطي في " الدِّياج على صحيح مسلم بن الحَجَّاج " (٥٨/١) وبحاشيته : الحَلّ المفهم لصحيح مسلم : " خلق آدم على صورته " ، هذا من أحاديث الصِّفَات التي يؤمن بها ويمسك عن الخوض فيها أو تؤول بحسب ما يليق بتنزيه الله تعالى ، وأحسن ما قيل في تأويله : أنَّ الإضافة للتَّشريف كناية الله وبيت الله ، أي : الصُّورة التي اختارها لآدم " .

وقال الإمام أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري ، أبو العبَّاس ، شهاب الدِّين (٩٢٣هـ) في " إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري " (١٣٠/٩) : " ... وإنَّ أوَّلَه قصَّة الذي ضرب عبده فنهاء النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك وقال له : " إِنَّ الله خلق آدم على صورته " . رواه ... وللبخاري في الأدب المفرد ، وأحمد من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً : " لا يقولن قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته " ، وهو ظاهر في عود الضَّمير على المقول له ذلك ، وقيل الضَّمير لله لما في بعض الطُّرُق على صورة الرَّحمن ، أي : على صفته من العلم والحياة والسَّمع والبصر ، وغير ذلك ، وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء .

وقال التَّوربشتي : وأهل الحقِّ في ذلك طبقتين .

إحدهما : المتنزَّهون عن التَّأويل مع نفي التَّشبيه ، وإحالة العلم إلى علم الله تعالى الذي أحاط بكلِّ شيء علماً ، وهذا أسلم الطَّريقتين .

والطبقة الأخرى يرون الإضافة فيها إضافة تكريم وتشريف ، وذلك أنَّ الله تعالى خلق آدم على صورة لم يشاكلها شيء من الصُّور في الجمال والكمال وكثرة ما احتوت عليه من الفوائد الجليلة .

وقال الطَّيِّبي : تأويل الخطَّابي في هذا المقام حسن يجب المصير إليه ، لأنَّ قوله : " طوله " ، بيان لقوله : " على صورته " ، كأنَّه قيل خلق آدم على ما عرف من صورته الحسنة وهيئته من الجمال والكمال وطول القامة ، وإنَّا خصَّ الطُّول منها ، لأنَّه لم يكن متعارفاً بين النَّاس .

وقال القرطبي : كأنَّ من رواه على صورة الرَّحمن أورده بالمعنى متمسكاً بما توهمه فغلط في ذلك ، وقوله : " ستون ذراعاً " ، يحتمل أن يريد بقدر ذراع نفسه أو الذِّراع المتعارف يومئذ عند المخاطبين ، والأوَّل أظهر ، لأنَّ ذراع كلِّ أحد ربعة ، فلو كان بالذِّراع المعهود كانت يده قصيرة في جنب طول جسده " .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ) في "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص ١٣٥): "وعلت طائفة أخرى في الإثبات فشبهته فأثبتت له الصورة والجوارح حتى إنَّ الهشامية من غلاة الرافضة زعموا كما قال القرطبي: أنَّ معبودهم سبعة أشبار بشبر نفسه، وقالت الكرامية إنه جسم، قال: وقد بالغ بعض أهل الإغواء، فقال: إنه على صورة الإنسان، ثم اختلفوا، فمنهم من قال: إنه على صورة شيخ أشمط الرأس والحية، ومنهم من قال: إنه على صورة شاب أمرَّد جعد قطط، ومنهم من قال: إنه مركَّب من لحم ودم، ومنهم من قال: إنه على قدر مسافة العرش، لا يفضل من أحدهما عن الآخر شيء، تعالى الله عن أقوالهم علواً كبيراً، وعن مثله نهى الله تعالى بقوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١].

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ) في "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص ١٦٤-١٧٣): "وَأَمَّا الْكَفَّ وَالْأَنَامِلُ وَالصُّورَةُ، فقد روى الترمذي (٥/ ٢٢١ برقم ٣٢٣٥) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: احْتَسِبَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ عَدَاةٍ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى كِدْنَا نَرَاهُ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ سَرِيعاً فُتُوْبَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَجَوَّرَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ دَعَا بِصَوْتِهِ فَقَالَ لَنَا: عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ ثُمَّ انْفَتَلَ إِلَيْنَا فَقَالَ: أَمَا إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَسَبَنِي عَنْكُمْ الْعَدَاةُ: أَنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي فَاسْتَقَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ قُلْتُ: لَيْبِكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَذْرِي رَبِّ، قَالَهُمَا ثَلَاثًا قَالَ: فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْ، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ وَعَرَفْتُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَيْبِكَ رَبِّ... الْحَدِيثُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . قَالَ ابْنُ فُورَكٍ: قَوْلُهُ " وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ "، وَرُويَ " بَيْنَ كَتِفَيَّ بِالنُّونِ "، فَأَمَّا الْكَفُّ، فَقِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ كَقَوْلِهِ:

هُوَ عَلَىكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

يُرِيدُ فِي قُدْرَتِهِ تَقْدِيرَهَا وَتَدْبِيرَهَا .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالْكَفِ النُّعْمَةُ وَالْمِنَّةُ وَالرَّحْمَةُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " بَيْنَ كَنَفِي " فَالْمُرَادُ بِهِ مَا وَصَفَ إِلَى قَلْبِهِ مِنْ لُطْفِهِ وَبِرِّهِ وَفَوَائِدِهِ ، لِأَنَّ الْقَلْبَ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ ، وَهُوَ مَحَلُّ الْأَنْوَارِ وَالْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ ، وَرَوَايَةُ " بَيْنَ كَنَفِي " ، يُرَادُ بِهِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ : أَنَا فِي كَنَفِ فَلَانٍ وَفَنَائِهِ ، أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ فِي ظِلِّ نِعْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَفَادَنِي الرَّبُّ مِنْ رَحْمَتِهِ وَإِنْعَامِهِ بِمُلْكِهِ وَقُدْرَتِهِ حَتَّى عَلِمْتُ مَا أَعْلَمُهُ ، وَقَوْلُهُ : " فَوَجَدْتُ بَرْدَ أَنْامِلِهِ " ، يُحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى بَرْدَ نِعْمَةٍ ، فَإِنَّ تَأْوِيلَ الْأَنَامِلِ عَلَى مَعْنَى الإصْبَعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : حَتَّى وَجَدْتُ آثَارَ إِحْسَانِهِ وَنِعْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ فِي صَدْرِي ، فَتَجَلَّى لِي عِنْدَ ذَلِكَ عِلْمُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِ نِعْمَتِهِ .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَقَوْلُهُ : " فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ أَوْ رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ " ، هَذَا رَاجِعٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَيِ : رَأَيْتُهُ وَأَنَا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ : رَأَيْتُ الْأَمِيرَ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ وَمِرَادِهِ وَأَنَا فِي أَحْسَنِ زِينٍ ، وَحِينَئِذٍ الْمُرَادُ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى زَيَّنْ خَلْقَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَكَمَّلَ صُورَتَهُ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ لِرَبِّهِ زِيَادَةَ إِكْرَامٍ وَتَعْظِيمٍ

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مَا مَلَخَّصَهُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ " فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ " رَاجِعاً إِلَى مُحَمَّدٍ ، أَيِ : رَأَيْتُهُ وَأَنَا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ ، بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ حَسَّنَ صُورَتَهُ وَنَقَلَهِ إِلَى هَيْئَةٍ يُمَكِّنُهُ مَعَهَا رُؤْيَيْهِ إِذْ كَانَ الْبَشَرُ لَا يُمَكِّنُهُمْ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى عَلَى صُورَتِهِمُ الَّتِي عَلَيْهَا حَتَّى يَنْقَلُوا إِلَى صُورٍ أُخْرَى غَيْرِ صُورِهِمْ ، كَمَا أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَنْقَلُهُمُ اللَّهُ عَنْ صِفَاتِهِمْ إِلَى صِفَاتٍ أُخْرَى أَعْلَى وَأَشْرَفَ ، فَعَجَّلَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ هَذِهِ الْكَرَامَةَ فِي الدُّنْيَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعاً إِلَى اللَّهِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ عَلَى أَحْسَنِ مَا وَعَدَهُ بِهِ مِنْ إِعْنَامِهِ وَإِحْسَانِهِ وَإِكْرَامِهِ ، كَمَا نَقُولُ لِلرَّجُلِ : كَيْفَ كَانَتْ صُورَةُ أَمْرِكَ عِنْدَ لِقَاءِ الْمَلِكِ ، فَيَقُولُ : خَيْرَ صُورَةٍ أَعْطَانِي ، وَأَنْعَمَ عَلَيَّ ، وَأَدْنَانِي مِنْ مَحَلِّ كِرَامَتِهِ ، فَهَذَا تَأْوِيلَانِ صَحِيحَانِ جَارِيَانِ عَلَى أَسَالِيبِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، قَالَ : وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَانَتْ رُؤْيَا فِي الْمَنَامِ ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ التَّأْوِيلُ وَاضِحاً ، لِأَنَّهُ لَا يُنْكَرُ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمَنَامِ كَذَلِكَ ، أَنْتَهَى .

وروى أحمد والبخاري ومسلم أنه عليه السلام قال : خلق الله آدم على صورته وطوله ستون ذراعاً " الحديث ، وفيه : " وكل من يدخل الجنة على صورة آدم طوله ستون ذراعاً ، فلم تزل الخلق تنقص بعده حتى الآن " .

وفي لفظ آخر : " إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه ، فإن الله خلق آدم على صورته " . قال النووي : " هذا من أحاديث الصفات ، ومذهب السلف أنه لا يتكلم في معناها بل يقولون : يجب علينا أن نؤمن بها ، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى من اعتقادنا أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، وهذا القول اختاره جماعة من محققي المتكلمين ، قال : وهو أسلم ، والثاني : أنها تؤول على ما يليق على حسب مواقعها .

قال المازري : " وقد غلط ابن قتيبة في هذا الحديث فأجراه على ظاهره ، وقال : الله صورة لا كالصور ، قال : وهذا كقول المجسمة : جسم لا كالأجسام ، لما رأوا أهل السنة يقولون : الله تعالى شيء لا كالأشياء ، والفرق أن لفظة شيء لا تفيد الحدوث ولا تتضمن ما يقتضيه ، وأما جسم وصورة فيتضمنان التأليف والتركيب ، وذلك دليل الحدوث .

وقال أهل التأويل : ما قاله الخطابي أن الضمير في صورته يعود على آدم بمعنى أن الله تعالى خلقه ابتداء على صورته التي أوجده عليها ، ولم يردده في أطوار الخلقة كبنيه ، نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم أجنة ثم أطفالاً ، وفي الحديث الآخر الضمير يعود على المضروب .

وقال بعض المحققين ما ملخصه : يجوز عود الضمير على آدم وعلى الله ، فإن عاد على آدم فالغرض منه الرد على الدهرية واليهود ، وهو من جوامع الكلم ، فإن الدهرية قالت : إن العالم لا أول له ، فلا حيوان إلا من حيوان آخر قبله ، ولا زرع إلا من بذر قبله ، فأعلمنا عليه السلام أن الله خلق آدم على صورته التي شوهد عليها ابتداء .

وقالوا أيضاً : إن للطبيعة والنفس الكلية فعلاً في المحدثات المتكونة غير فعل الله ، فأعلمنا أنه أوجده كذلك دون مشاركة من طبيعة أو نفس ، واليهود قالت : إن آدم في الذنب كان على خلاف صورته في الجنة ، فلما خرج منها نقص قامته وغير خلقتة ، فأعلمنا بكذبهم وأنه خلق في أول أمره على صورته التي كان عليها عند هبوطه ، وإن عاد الضمير على الله فإضافة صورة آدم إليه على وجه التشريف والتخصيص لا

على ما يسبق للوهم من معاني الإضافة ، كَقَوْلِهِمْ : الْكُعبَةُ بَيْتُ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا خَصَّصَهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ دُونَ غَيْرِهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ ذِكْرٍ وَأُنْثَى ، وَلَا ضَمَّتَهُ الْأَرْحَامُ ، وَخَلَقَهُ بِيَدِهِ ، وَأَسْجَدَ لَهُ مَلَائِكَتُهُ ، وَهُوَ أَبُو الْبَشَرِ ، فَنبهنا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِضَافَةِ صُورَتِهِ إِلَى اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] ، وَقَوْلُهُ : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَكَ﴾ [ص: ٧٥] .

فَكَمَا لَا تَدُلُّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ عَلَى أَنَّ لَهُ نَفْسًا وَرُوحًا وَيَدَيْنِ ، فَكَذَلِكَ إِضَافَةُ الصُّورَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ صُورَةً ، قَالَ : وَأَيْضًا فَالْعَرَبُ تَسْتَعْمَلُ الصُّورَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : الصُّورَةُ الَّتِي هِيَ شَكْلُ مَخْطُوطٍ مُخَدَّدٍ بِالْجِهَاتِ .

وَالثَّانِي : بِمَعْنَى صِفَةِ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِهِمْ : مَا صُورَةُ أَمْرِكَ فَكَيْفَ كَانَتْ صُورَةُ نَفْسِكَ ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا ، فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ خَلِيفَةً فِي أَرْضِهِ يَعْلَمُ وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى وَيُسَوِّسُ وَيُدَبِّرُ وَسَخَّرَ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، أَنْتَهَى .

وَأَعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْأَجُوبَةَ ، وَقَالَ : الْوَاجِبُ أَنْ تَمَرَ الْأَحَادِيثُ كَمَا جَاءَتْ بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ ، فَإِنَّ الصُّمَيْرَ إِذَا كَانَ عَائِدًا عَلَى آدَمَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، إِذْ لَيْسَ يَشْكُ أَحَدٌ أَنَّ اللَّهَ خَالَقُ الْإِنْسَانِ عَلَى صُورَتِهِ وَالسَّبَّاعِ وَالْأَنْعَامِ عَلَى صُورِهَا ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي الْحَمْلِ عَلَى ذَلِكَ ؟ وَلَا جَائِزُ أَنْ يُقَالَ : عَائِدٌ عَلَى الْمُضْرُوبِ ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لِأَنَّ الْخَلْقَ عَالِمُونَ بِأَنَّ آدَمَ خَلَقَ عَلَى خَلْقِ وَلَدِهِ ، وَوَجْهَهُ عَلَى وَجْهِهِمْ .

قُلْتُ : وَفِي هَذَا الْإِعْتِرَاضِ نَظَرٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ بَعْدَ إِبرَازِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّكَاتِ وَالْحُكْمِ ، نَعَمْ بِمَا يُقْوِي الْإِعْتِرَاضَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ : " لَا تَقْبَحُوا الْوَجْهَ ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ " ، وَقَوْلُ الْمَازِرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : إِنَّهُ لَيْسَ بِثَابِتٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِيهِ مَا فِيهِ ، فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهَذَا غَايَةُ مَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ يُحْتَمَلُ أَنْ لَفْظَ هَذَا الْحَدِيثِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ، فَأَذَاهُ بَعْضُ الرُّوَاهِ عَلَى مَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرَ قَالَ : وَقَدْ أَنْكَرَ الْمَازِرِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ صِحَّةَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، وَقَدْ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السُّنَّةِ وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ إِسْنَادِ رِجَالِهِ ثِقَاتٍ ، وَأَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ أَيْضًا مِنْ

طَرِيق أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفَظَ يَرِدُ التَّأْوِيلَ الْأَوَّلَ ، قَالَ : " مِنْ قَاتِلٍ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ ، فَإِنَّ صُورَةَ وَجْهِ الْإِنْسَانِ عَلَى صُورَةِ وَجْهِ الرَّحْمَنِ " ، قَالَ : فَتَعَيْنَ إِجْرَاءَ ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَرَّرَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ إِمْرَارِهِ كَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ تَشْبِيهِ ، قَالَ : وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى آدَمَ ، أَيْ : عَلَى صِفَتِهِ ، أَيْ : خَلْقَهُ مَوْصُوفًا بِالْعِلْمِ الَّذِي فَضَّلَ بِهِ عَلَى الْحَيَوَانِ ، قَالَ : وَهَذَا مُحْتَمَلٌ ، وَقِيلَ : الضَّمِيرُ لِلَّهِ ، وَتَمَسَّكَ قَائِلُهُ بِمَا فِي بَعْضِ طَرَفِهِ : " عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ " ، فَلَمُرَادُ بِالصُّورَةِ الصِّفَةِ ، أَيْ : إِنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ عَلَى صِفَتِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُ اللَّهِ لَا يَشَبُّهَا شَيْءٌ ، انْتَهَى .

قلت : لَكِنَّ التَّعْلِيلَ بِاتِّقَاءِ الْوَجْهِ يَرُدُّ جَمِيعَ التَّأْوِيلِ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّعْوِيلُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ سَلَفَ مِنْ أُنَمَّةِ السَّلَفِ .

وروى ابن عباسٍ إنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَرَبَ الْحَجَرَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ فَتَفَجَّرَ ، فَقَالَ : اشْرَبُوا يَا حَمِيرَ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ عَمَدَتٌ إِلَى خَلْقٍ مِنْ خَلْقِي عَلَى صُورَتِي فَشَبَّهْتُهُمْ بِالْحَمِيرِ ، فَمَا بَرَحَ حَتَّى عُرِقَ . قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : ذَكَرَهُ الْقَتِيبِيُّ فِي " مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ " ، وَقَالَ الْقَتِيبِيُّ : وَالَّذِي عِنْدِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ : أَنَّ الصُّورَةَ لَيْسَتْ بِأَعْجَبَ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالْيَمِينِ وَالْعَيْنِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَتِ الْأَلْفَةُ لِتِلْكَ لِمَجِيئِهَا فِي الْقُرْآنِ ، وَوَقَعَتِ الْوَحْشَةُ مِنْ هَذِهِ لِأَنَّهَا لَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ ، وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِالْجَمِيعِ ، وَلَا نَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ بِكَيْفِيَّةٍ وَلَا حَدٍّ ، انْتَهَى .

وَفِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمِ حَدِيثٍ : " هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ " ، وَفِيهِ : " فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةِ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا ، فَإِذَا أَنَا عَرَفْنَاهُ ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ ، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ : " فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ " ، الْحَدِيثُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ : إِنَّ فِي بَمَعْنَى الْبَاءِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، أَيْ : بِظُلُلٍ ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْإِثْنَانِ هُنَا أَنَّهُ يَحْضُرُ هُمُ تِلْكَ الصُّورَ ، وَيَذَكِّرُ أَنَّهُ مَلِكٌ عَظِيمٌ يَقُولُ لَهُمُ بِأَمْرِ اللَّهِ : أَنَا رَبُّكُمْ .

وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ فَهِيَ صِفَتُهُ تَعَالَى لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا شَيْءٌ ، وَهُوَ الْوَصْفُ الَّذِي كَانُوا عَرَفُوهُ فِي الدُّنْيَا بِقَوْلِهِ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : إِذَا جَاءَنَا رَبَّنَا عَرَفْنَاهُ .

قال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص ٧٧٣) : " المَكَان عند أهل اللّغة: الموضع الحاوِي للشيء، وعند بعض المتكلّمين أنّه عَرَض، وهو اجتماع جسمين حاوٍ ومحويٍّ، وذلك أن يكون سطح الجسم الحاوِي محيطاً بالمحويٍّ، فالمكان عندهم هو المناسبة بين هذين الجسمين".

ومن المعلوم بالضرورة في دين الإسلام أنّ من ضروريّات التّنزيه : تنزيه الله تعالى عن الاختصاص بالجهات "فإنَّ الجهة إمّا فوق ، وإمّا أسفل ، وإمّا يمين ، وإمّا شمال ، أو قُدّام ، أو خلف . وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان ، إذ خلق له طرفين : أحدهما يعتمد على الأرض ويسمّى رجلاً ، والآخر يقابله ويسمّى رأساً ، فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرأس ، وحدث اسم السّفْل لما يلي جهة الرّجل ، حتّى أنّ النملة التي تدبّ منكّسة تحت السّقف تنقلب جهة الفوق في حقّها تحتاً ، وإن كان في حقّها فوقاً ، وخلق للإنسان اليدين وإحدهما أقوى من الأخرى في الغالب ، فحدث اسم اليمين للأقوى ، واسم الشّمال لما يقابله ، وتسمّى الجهة التي تلي الرّأس يميناً ، والأخرى شمالاً ، وخلق له جانبين يُبصر من أحدهما ويتحرّك إليه ، فحدث اسم القُدّام للجهة التي يتقدّم إليها بالحركة ، واسم الخلف لما يقابلهما .

فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ، ولو لم يُخلق الإنسان بهذه الحلقة ، بل خلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهذه الجهات وجود البتّة ، فكيف كان في الأزل مختصّاً بجهة والجهة حادثة ، أو كيف صار مختصّاً بجهة بعد أن لم يكن له؟ أبأنّ خلق العالم فوقه ، وتعالى عن أن يكون له فوق ، إذ تعالى أن يكون له رأس ، والفوق عبارة عمّا يكون جهة الرّأس ، أو خلق العالم تحته ، فتعالى عن أن يكون لله تحت ، إذ تعالى عن أن يكون له رَجُل ، والتّحت عبارة عمّا يلي الرّجل ، وكلّ ذلك ممّا يستحيل في العقل" . انظر قواعد العقائد (ص ١٦٢ - ١٦٣) .

وهذا الكلام لا يُعجب أهل الحشو من المشبّهة والمجسّمة ، لأنّهم كما قال الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" (ص ١٠٢) : " أمّا الحشويّة ، فإنّهم لم يتمكّنوا من فهم موجود إلّا في جهة ، فأثبتوا الجهة ، حتّى ألزمتهم بالضرورة الجسميّة والتّقدير والاختصاص بصفات الحدوث . وأمّا المعتزلة فإنّهم نفوا الجهة ، ولم يتمكّنوا من إثبات الرّؤية دونها ، وخالفوا به قواطع الشّرع ، وظنّوا أنّ في إثباتها إثبات الجهة ، فهؤلاء تغلغلوا في التّنزيه محترزين من التّشبيه ، فأفراطوا . والحشويّة أثبتوا الجهة احترازاً من التّعطيل فشبهوا ، فوقّ الله سبحانه أهل السّنة للقيام بالحقّ ، فتغنّطوا للمسلك القصد ، وعرفوا أنّ الجهة منقيّة ، لأنّها للجسميّة تابعة وتتمّة ، وأنّ الرّؤية ثابتة ، لأنّها رديف العلم وفريقه ، وهي تكملة له ؛ فانتفاء الجسميّة

أوجب انتفاء الجهة التي من لوازمها . وثبوت العلم أوجب ثبوت الرؤية التي هي من روافده وتكملاته ومشاركة له في خاصيته ، وهي أنها لا توجب تغييراً في ذات المرئي ، بل تتعلق به على ما هو عليه كالعلم ...
وَمِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْمَكَانِ :

قال الإمام عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) في " الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية " (ص ٣٢١) : " قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَرْشَ إِظْهَاراً لِقُدْرَتِهِ ، لَا مَكَاناً لِدَاتِهِ ، وَقَالَ أَيْضاً : قَدْ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ " .

وروى الإمام الزبيدي في : إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين " (٤/٤١٣) بسنده عن الإمام السجّاد زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين (٩٥هـ) أنه كان يقول في يوم عرفة : " ... أنت الله الذي لا يحويك مكان ... " .

وقال الإمام جعفر الصادق (١٤٨هـ) كما في " الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به " (ص ٤٠) :
" من زعم أن الله تعالى في شيء ، أو من شيء أو على شيء فقد أشرك ، لأنه لو كان على شيء لكان محمولاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان من شيء لكان محدثاً ، والله يتعالى عن ذلك " .

وقال الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ) في " الفقه الأيسر " (ص ٥٧) : " لا يُوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ... قلت : أرأيت لو قيل : أين الله تعالى ؟ فقال : يقال له : كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء ، وهو خالق كل شيء " .

وقال الإمام الزبيدي في " إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين " (٢/٢٣) نقلاً عن الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) : " ... والدليل عليه هو أنه تعالى كان ولا مكان ، فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان ، لا يجوز عليه التغيير في ذاته ، ولا التبديل في صفاته " .

وقال الإمام تاج الدين السبكي في " طبقات الشافعية الكبرى " (٩/٤٢) نقلاً عن ذي النون المصري رضي الله عنه (٢٤٥هـ) أنه سئل عن قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، فقال : أثبت ذاته ونفى مكانه ، فهو موجود بذاته ، والأشياء بحكمته كما شاء " .

وقال الإمام تاج الدين السبكي في " طبقات الشافعية الكبرى " (٩/٤٢) نقلاً عن يحيى بن معاذ الرازي (٢٥٨هـ) أنه قيل له : " أخبرنا عن الله عز وجل ؟ قال : إله واحد ، فقيل له : كيف هو ؟ فقال : مالك قادر ،

فَقِيلَ لَهُ : أَيْنَ هُوَ ؟ فَقَالَ : بِالْمُرْصَادِ ، فَقَالَ السَّائِلُ : لِمَ أَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : مَا كَانَ غَيْرَ هَذَا كَانَ صِفَةً الْمَخْلُوقِ ، فَأَمَّا صِفَتُهُ فَمَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ " .

وقال اللغوي إبراهيم بن السري الزَّجَّاج (٣١١هـ) في " تفسير أسماء الله الحسنى " (ص ٤٨) : " العلي : هو فَعِيلٌ في معنى فاعل ، فالله تعالى عالٍ على خلقه ، وهو عليٌّ عليهم بقدرته ، ولا يجب أن يُذهب بالعلو ارتفاع مكانٍ ، إذ قد بَيَّنَّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تَقَدَّسَتْ ، ولا يجوز أن يكون على أن يُتَصَوَّرَ بذهن ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً " .

وقال اللغوي إبراهيم بن السري الزَّجَّاج في " تفسير أسماء الله الحسنى " (ص ٦٠) : " والله تعالى عالٍ على كلِّ شَيْءٍ ، وليس المراد بالعلو ارتفاع المحلِّ ، لأنَّ الله تعالى يَجِلُّ عن المحلِّ والمكان ، وإنَّما العلو علوُّ الشَّأنِ وارتفاعُ السُّلْطَانِ " .

وقال الإمام الأشعري (٣٢٤هـ) على ما نقل عنه الإمام ابن عساكر في " تبیین كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري " (ص ١٥٠) : " كَانَ وَلَا مَكَانَ فَخُلِقَ الْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَكَانٍ وَهُوَ بَعْدَ خَلْقِ الْمَكَانِ كَمَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ " .

وقال الإمام الماتريدي (٣٣٣هـ) في " التَّوْحِيدِ " : " وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِنَفْيِ الْوَصْفِ بِالْمَكَانِ ، وَكَذَلِكَ بِالْإِمْكِنَةِ كُلِّهَا إِلَّا عَلَى مَجَازِ اللَّغَةِ ، بِمَعْنَى : الْحَافِظُ لَهَا وَالْقَائِمُ بِهَا ... الْأَصْلُ فِيهِ : أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَجَائِزُ ارْتِفَاعِ الْإِمْكِنَةِ وَبِقَاوِهِ عَلَى مَا كَانَ ، فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ وَكَانَ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْآنَ ، جَلَّ عَنْ التَّغْيِيرِ وَالزَّوَالِ وَاللِّسْتِحَالَةِ وَالْبَطْلَانِ ، إِذْ ذَلِكَ أَمَارَاتُ الْحُدُثِ الَّتِي بِهَا عَرَفَ حَدَثَ الْعَالَمِ وَدَلَالَةُ احْتِمَالِ الْفَنَاءِ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الزَّوَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، لِيَعْلَمَ أَنَّ حَالَهُ الْأَوَّلَى لَمْ تَكُنْ لِدَاتِهِ ، إِذْ لَا يَحْتَمِلُ زَوَالُ مَا لَزِمَ ذَاتَهُ وَبَيَّنَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ لِدَاتِهِ ، لِمَا احْتَمَلَ هُوَ قَبُولَ الْأَعْرَاضِ وَانْتِقَالَ الْأَحْوَالِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " .

وبعد ، فإنَّ في تَحْقِيقِ الْمَكَانِ لَهُ وَالْوَصْفِ لَهُ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ ، تَمْكِينِ الْحَاجَةِ لَهُ إِلَى مَا بِهِ قَرَارُهُ عَلَى مِثْلِ جَمِيعِ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ الَّتِي قَامَتْ بِالْإِمْكِنَةِ ، وَفِيهَا تَقَلُّبٌ وَقَرَّتْ عَلَى خُرُوجِ جُمْلَتِهَا عَنْ الْوَصْفِ بِالْمَكَانِ ، فَمَنْ أَنْشَأَهَا وَأَمْسَكَ كَلِمَتَهَا لَا بِمَكَانٍ ، يَتَعَالَى عَنِ الْحَاجَةِ إِلَى مَكَانٍ أَوْ الْوَصْفِ بِمَا عَلَيْهِ الْعَالَمُ أَنَّ كَلِمَتَهُ لَا فِي مَكَانٍ ، وَأَنَّهُ بِجَزَائِيَّتِهِ فِي الْمَكَانِ .

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ جَعَلَ فِي مَكَانٍ لَجَعَلَ بِحَقِّ الْجَزِيَّةِ مِنَ الْعَالَمِ ، وَذَلِكَ أَثَرُ النِّقْصَانِ بَلْ لَمَّا اسْتَقَامَ قِيَامُ جَمِيعِ الْعَالَمِ لَا بِالْإِمْكِنَةِ لِلْجُمْلَةِ فَقِيَّمَهُ عَلَى ذَلِكَ أَحَقُّ وَأَوْلَى ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : ثُمَّ الْقَوْلُ بِالْكَوْنِ عَلَى الْعَرْشِ وَهُوَ مَوْضِعٌ بِمَعْنَى كَوْنِهِ بِذَاتِهِ أَوْ فِي كُلِّ الْإِمْكِنَةِ ، لَا يَعْدُو مِنْ إِحَاطَةِ ذَلِكَ بِهِ أَوْ الْإِسْتِوَاءِ بِهِ أَوْ مَجَاوِزَتِهِ عَنْهُ وَإِحَاطَتِهِ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ إِذَا مَحْدُودٌ بِهِ مُحَاطٌ ، مَنَقُوصٌ عَنِ الْخَلْقِ ، إِذْ هُوَ دُونَهُ ، وَلَوْ جَاَزَ الْوَصْفُ لَهُ بِذَاتِهِ بِمَا يُحِيطُ بِهِ مِنَ الْإِمْكِنَةِ لَجَاَزَ بِمَا يُحِيطُ بِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، فَيَصِيرُ مَتْنَاهُ بِذَاتِهِ ، مَقْصُراً عَنِ خَلْقِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، فَلَوْ زِيدَ عَلَى الْخَلْقِ لَا يَنْقُصُ أَيْضاً ، وَفِيهِ مَا فِي الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّلَاثِ فَهُوَ الْأَمْرُ الْمُكْرُوهُ الدَّلَالُ عَلَى الْحَاجَةِ وَعَلَى التَّقْصِيرِ مِنْ أَنْ يَنْشَأَ مَا لَا يَفْضُلُ عَنْهُ مَعَ مَا يَدُمُ دَآمِنَ فِعْلِ الْمُلُوكِ أَنْ لَا يَفْضُلَ عَنْهُمْ مِنَ الْمَعَامِدِ شَيْئاً .

وَبَعْدَ ، فَإِنْ فِي ذَلِكَ تَجَزُّؤُهُ بِمَا كَانَ بَعْضُهُ فِي ذِي أَبْعَاضٍ وَبَعْضُهُ يَفْضُلُ عَنْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَصْفُ الْخَلَائِقِ وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ... " .

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَاتَرِيدِيُّ أَيْضاً : " ... وَذَلِكَ دَلِيلٌ تَعَالِيهِ عَنِ الْوَصْفِ بِالْمَكَانِ ، إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ أَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ثَبَتَ مَكَانَ ، كَمَا لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ، وَقَوْلِهِ : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ ﴾ ، وَقَوْلِهِ : ﴿ وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ﴾ ، ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِالْمَكَانِ لَيْسَ مِنْ نَوْعِ التَّعْظِيمِ وَالتَّجْزِئِ ، بَلْ الْإِمْكِنَةُ إِنَّمَا شَرَفَتْ بِهِ ، وَتَفَاوَتْ أَقْدَارُهَا بِتَفْضِيلِهِ مَكَاناً عَلَى مَكَانٍ يَجْعَلُهُ مَخْصُوصاً لِأَخْيَارِ خَلْقِهِ أَوْ لِمَا جَعَلَ لِعِبَادَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ فِيهِ ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ تَعْلُو رَتْبَتَهُ بِالْمَكَانِ مِنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ أَوْ الْأَخْيَارِ ، فَلَيْسَ بِهِ فَكَيْفٌ بِالْمَلِكِ الْجَبَّارِ الَّذِي مَا ارْتَفَعَ قَدْرُ مَكَانٍ وَلَا جَلَّ خَطَرُهُ إِلَّا بِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطُلَ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِضَافَةِ تَعْظِيمُهُ ثُمَّ يَكُونَ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ ، وَهُوَ يَتَعَالَى عَنْهَا ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ بِقَوْلِهِ : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ مَعْنَى الْكَوْنِ فِي الْمَكَانِ ، إِذْ ذَلِكَ الْحَرْفُ يَعْبُرُ بِهِ عَنِ الْعُلُوِّ وَالْجَلَالِ ، وَمَحَالٌ مِثْلُهُ لَهُ بِخَلْقِهِ ، فَثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحَقُّهُ بِذَاتِهِ مِنَ الْعُلُوِّ وَالرَّفْعَةِ ، وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِكَ وَلَا خَلْقَ لَمْ يَجْزِ الْوَصْفُ لَهُ بِالْخَلْقِ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " .

وقال الإمام الماتريدي أيضاً: "... وَلَا يُوصَفُ شَيْءٌ بِالْقُرْبِ إِلَى اللَّهِ مِنْ طَرِيقِ الْمَسَافَةِ وَالْمَسَاحَةِ ، وَلَا هُوَ بِالْقُرْبِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ ، إِذْ ذَلِكَ جِهَةٌ الْحُدُودِ وَالتَّقْدِيرِ بِالْإِمْكِنَةِ ، وَقَدْ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ ، يَتَعَالَى عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، إِذْ إِلَيْهِمَا تَرْجِعُ حُدُودُ الْأَشْيَاءِ وَنِهَائِهَا ، وَلَا قُوَّةُ إِلَّا بِاللَّهِ " .

وقال الإمام الماتريدي أيضاً: "... تَسْأَلُ عَنِ الْمَكَانِ ، وَقَدْ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَهُوَ يَتَعَالَى عَنِ الْوَصْفِ بِالْإِمْكِنَةِ ، بَلْ هُوَ عَلَى مَا كَانَ بِلاَ تَغْيِيرٍ وَلَا زَوَالٍ " . انظر : التوحيد (ص ٦٨-٧٠ ببعض الاختصار) ، (ص ١٠٥) ، (ص ١٠٦) ، (ص ١٢٦) بالترتيب .

وقال الإمام محمد بن حبان (٣٥٤هـ) في " الثقات " (١/٢-١) : " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ حَدٌّ مُحَدَّدٌ فِيحْتَوِي ، وَلَا لَهُ أَجَلٌ مَعْدُودٌ فَيَفْنَى ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ جَوَامِعُ الْمَكَانِ ، وَلَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ تَوَاتُرُ الزَّمَانِ ، وَلَا يَدْرِكُ نِعْمَتَهُ بِالشَّوَاهِدِ وَالْحَوَاسِ ، وَلَا يُقَاسُ صِفَاتُ ذَاتِهِ بِالنَّاسِ ، تَعَاضُظُ قَدْرُهُ عَنْ مَبَالِغِ نَعْتِ الْوَاصِفِينَ ، وَجَلَّ وَصْفُهُ عَنْ إِدْرَاكِ غَايَةِ النَّاظِقِينَ " .

وقال الإمام ابن حبان في كلامه على حديث: "... أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ؟ قَالَ : فِي عَمَاءٍ ، مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ وَمَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ " : " قَالَ أَبُو حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : وَهَمَّ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ سَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ مِنْ حَيْثُ " فِي عَمَاءٍ " إِنَّمَا هُوَ " فِي عَمَاءٍ " يُرِيدُ بِهِ : أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَعْرِفُونَ خَالِقَهُمْ مِنْ حَيْثُ هُمْ ، إِذْ كَانَ وَلَا زَمَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ لَهُ زَمَانٌ ، وَلَا مَكَانٌ ، وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ ، لِأَنَّهُ خَالَقُهَا ؛ كَانَ مَعْرِفَةُ الْخَلْقِ إِيَّاهُ ، كَأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ عَنْ عِلْمِ الْخَلْقِ ، لَا أَنَّ اللَّهَ كَانَ فِي عَمَاءٍ ، إِذْ هَذَا الْوَصْفُ شَبِيهٌ بِأَوْصَافِ الْمَخْلُوقِينَ " .

وقال أيضاً: "... كَذَلِكَ يَنْزِلُ بِلاَ آلَةٍ ، وَلَا تَحْرُكٍ ، وَلَا انْتِقَالَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ... وَكَذَلِكَ يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ ، بِلاَ آلَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَاسَ نُزُولُهُ إِلَى نُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ ، كَمَا يَكُونُ نُزُولُهُمْ ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَقَدَّسَ مِنْ أَنْ تُشَبَّهَ صِفَاتُهُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ " . انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٤/١٠) ، (٣/٢٠١) بالترتيب

وقال الإمام تاج الدين السبكي نقلاً عن محمد بن محبوب خادم أبي عثمان المغربي ، قَالَ لِي أَبُو عُثْمَانَ الْمَغْرِبِي (٣٧٣هـ) يَوْمًا : يَا مُحَمَّدُ ، لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ : أَيْنَ مَعْبُودُكَ ؟ أَشِيشُ تَقُولُ : قُلْتُ : أَقُولُ حَيْثُ لَمْ يَزَلْ . قَالَ : فَإِنْ قَالَ : فَأَيْنَ كَانَ فِي الْأَزَلِ أَشِيشُ تَقُولُ ؟ قُلْتُ : حَيْثُ هُوَ الْآنَ ، يَعْنِي : أَنَّهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ فَهُوَ الْآنَ كَمَا كَانَ ، قَالَ : فَارْتَضَى ذَلِكَ مِنِّي وَنَزَعَ قَمِيصَهُ وَأَعْطَانِيهِ " .

وقال أيضاً نقلاً عن أبي عثمان المغربي ، قال : " كنت أعتقد شيئاً من حديث الجِهَّة ، فلَمَّا قدمت بَعْدَادَ زَالَ ذَلِكَ عَن قَلْبِي ، فَكُتِبَتْ إِلَيَّ أَصْحَابِي بِمَكَّةَ : أَنِّي أَسْلَمْتُ جَدِيداً ، قَالَ فَرَجَعَ كُلُّ مَنْ كَانَ تَابِعَهُ عَن ذَلِكَ " .
انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٤٣/٩) ، (٤٣/٩) بالترتيب .

وقال الإمام أبو بكر الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) في " التَّعَرُّفُ لمذهب أهل التَّصَوُّف " (ص٣٤) :
" اجتمعت الصُّوفِيَّةُ عَلَى : أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ أَحَدٌ ، فَرْدٌ صَمَدٌ ، قَدِيمٌ عَالِمٌ ، قَادِرٌ حَيٌّ ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ ، عَزِيزٌ عَظِيمٌ ، جَلِيلٌ كَبِيرٌ ، جَوَادٌ رُؤُوفٌ ، مُتَكَبِّرٌ جَبَّارٌ ، بَاقٍ أَوَّلٌ ، إِلَهٌ سَيِّدٌ ، مَالِكٌ رَبٌّ ، رَحْمَنٌ رَحِيمٌ ، مُرِيدٌ حَكِيمٌ ، مُتَكَلِّمٌ خَالِقٌ زَرَّاقٌ ، مُوصُوفٌ بِكُلِّ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ صِفَاتِهِ ، مُسَمَّى بِكُلِّ مَا سَمِيَ بِهِ نَفْسَهُ ، لَمْ يَزَلْ قَدِيمًا بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ، غَيْرَ مُشَبَّهِ لِلْخَلْقِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، لَا تُشَبَّهُ ذَاتُهُ الذَّوَاتُ ، وَلَا صِفَتُهُ الصِّفَاتُ ، لَا يُجْرِي عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ سِمَاتِ الْمَخْلُوقِينَ الدَّلَالَةُ عَلَى حَدَثِهِمْ ، لَمْ يَزَلْ سَابِقًا مُتَقَدِّمًا لِلْمَحْدَثَاتِ ، مُوجُودًا قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ، لَا قَدِيمَ غَيْرِهِ ، وَلَا إِلَهَ سِوَاهُ ، لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا شَيْءٍ ، وَلَا صُورَةٍ ، وَلَا شَخْصٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، وَلَا عَرْضٍ ، لَا اجْتِمَاعَ لَهُ وَلَا افْتِرَاقَ ، لَا يَتَحَرَّكُ وَلَا يَسْكُنُ ، وَلَا يَنْقُصُ وَلَا يَزْدَادُ ، لَيْسَ بِذِي أِبْعَاضٍ وَلَا أَجْزَاءٍ ، وَلَا جَوَارِحٍ وَلَا أَعْضَاءٍ ، وَلَا بِذِي جِهَاتٍ وَلَا أَمَّاكِنَ ، لَا تُجْرِي عَلَيْهِ الْآفَاتُ ، وَلَا تَأْخُذُهُ السَّنَاتُ ، وَلَا تَدَاوِلُهُ الْأَوْقَاتُ ، وَلَا تَعِينُهُ الْإِشَارَاتُ ، لَا يَحْوِيهِ مَكَانٌ ، وَلَا يُجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ ، لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَاسَّةُ ، وَلَا الْعُزْلَةُ ، وَلَا الْحُلُولُ فِي الْأَمَّاكِنَ ، لَا تَحِيطُ بِهِ الْأَفْكَارُ ، وَلَا تَحْجِبُهُ الْأَسْتَارُ ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ " .

وقال الإمام أبو بكر الخوارزمي محمد بن العباس (٣٨٣هـ) في " مُفِيدُ الْعُلُومِ وَمُيِيدُ الْهُمُومِ " (ص٢٤) :
والتَّوْحِيدُ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ ، كَانَ وَلَا مَكَانٌ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ " .

وقال الإمام الخطَّابي (٣٨٨هـ) في " أَعْلَامُ الْحَدِيثِ (شرح صحيح البخاري) " (١٤٧٤/٢) : " وليس معنى قول المسلمين : إِنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ ، هُوَ أَنَّهُ تَعَالَى مِمَّا سَلَّ لَهُ أَوْ مَتَمَكَّنَ فِيهِ أَوْ مَتَحَيِّزٌ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ ، لَكِنَّهُ بَائِنٌ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ جَاءَ بِهِ التَّوْقِيفُ ، فَقُلْنَا بِهِ ، وَنَفَيْنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ إِذْ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿ ۝ ١ ۝ ٢ ۝ ٣ ۝ ٤ ۝ ٥ ۝ ٦ ۝ ٧ ۝ ٨ ۝ ٩ ۝ ١٠ ۝ ١١ ۝ ١٢ ۝ ١٣ ۝ ١٤ ۝ ١٥ ۝ ١٦ ۝ ١٧ ۝ ١٨ ۝ ١٩ ۝ ٢٠ ۝ ٢١ ۝ ٢٢ ۝ ٢٣ ۝ ٢٤ ۝ ٢٥ ۝ ٢٦ ۝ ٢٧ ۝ ٢٨ ۝ ٢٩ ۝ ٣٠ ۝ ٣١ ۝ ٣٢ ۝ ٣٣ ۝ ٣٤ ۝ ٣٥ ۝ ٣٦ ۝ ٣٧ ۝ ٣٨ ۝ ٣٩ ۝ ٤٠ ۝ ٤١ ۝ ٤٢ ۝ ٤٣ ۝ ٤٤ ۝ ٤٥ ۝ ٤٦ ۝ ٤٧ ۝ ٤٨ ۝ ٤٩ ۝ ٥٠ ۝ ٥١ ۝ ٥٢ ۝ ٥٣ ۝ ٥٤ ۝ ٥٥ ۝ ٥٦ ۝ ٥٧ ۝ ٥٨ ۝ ٥٩ ۝ ٦٠ ۝ ٦١ ۝ ٦٢ ۝ ٦٣ ۝ ٦٤ ۝ ٦٥ ۝ ٦٦ ۝ ٦٧ ۝ ٦٨ ۝ ٦٩ ۝ ٧٠ ۝ ٧١ ۝ ٧٢ ۝ ٧٣ ۝ ٧٤ ۝ ٧٥ ۝ ٧٦ ۝ ٧٧ ۝ ٧٨ ۝ ٧٩ ۝ ٨٠ ۝ ٨١ ۝ ٨٢ ۝ ٨٣ ۝ ٨٤ ۝ ٨٥ ۝ ٨٦ ۝ ٨٧ ۝ ٨٨ ۝ ٨٩ ۝ ٩٠ ۝ ٩١ ۝ ٩٢ ۝ ٩٣ ۝ ٩٤ ۝ ٩٥ ۝ ٩٦ ۝ ٩٧ ۝ ٩٨ ۝ ٩٩ ۝ ١٠٠ ۝ ١٠١ ۝ ١٠٢ ۝ ١٠٣ ۝ ١٠٤ ۝ ١٠٥ ۝ ١٠٦ ۝ ١٠٧ ۝ ١٠٨ ۝ ١٠٩ ۝ ١١٠ ۝ ١١١ ۝ ١١٢ ۝ ١١٣ ۝ ١١٤ ۝ ١١٥ ۝ ١١٦ ۝ ١١٧ ۝ ١١٨ ۝ ١١٩ ۝ ١٢٠ ۝ ١٢١ ۝ ١٢٢ ۝ ١٢٣ ۝ ١٢٤ ۝ ١٢٥ ۝ ١٢٦ ۝ ١٢٧ ۝ ١٢٨ ۝ ١٢٩ ۝ ١٣٠ ۝ ١٣١ ۝ ١٣٢ ۝ ١٣٣ ۝ ١٣٤ ۝ ١٣٥ ۝ ١٣٦ ۝ ١٣٧ ۝ ١٣٨ ۝ ١٣٩ ۝ ١٤٠ ۝ ١٤١ ۝ ١٤٢ ۝ ١٤٣ ۝ ١٤٤ ۝ ١٤٥ ۝ ١٤٦ ۝ ١٤٧ ۝ ١٤٨ ۝ ١٤٩ ۝ ١٥٠ ۝ ١٥١ ۝ ١٥٢ ۝ ١٥٣ ۝ ١٥٤ ۝ ١٥٥ ۝ ١٥٦ ۝ ١٥٧ ۝ ١٥٨ ۝ ١٥٩ ۝ ١٦٠ ۝ ١٦١ ۝ ١٦٢ ۝ ١٦٣ ۝ ١٦٤ ۝ ١٦٥ ۝ ١٦٦ ۝ ١٦٧ ۝ ١٦٨ ۝ ١٦٩ ۝ ١٧٠ ۝ ١٧١ ۝ ١٧٢ ۝ ١٧٣ ۝ ١٧٤ ۝ ١٧٥ ۝ ١٧٦ ۝ ١٧٧ ۝ ١٧٨ ۝ ١٧٩ ۝ ١٨٠ ۝ ١٨١ ۝ ١٨٢ ۝ ١٨٣ ۝ ١٨٤ ۝ ١٨٥ ۝ ١٨٦ ۝ ١٨٧ ۝ ١٨٨ ۝ ١٨٩ ۝ ١٩٠ ۝ ١٩١ ۝ ١٩٢ ۝ ١٩٣ ۝ ١٩٤ ۝ ١٩٥ ۝ ١٩٦ ۝ ١٩٧ ۝ ١٩٨ ۝ ١٩٩ ۝ ٢٠٠ ۝ ٢٠١ ۝ ٢٠٢ ۝ ٢٠٣ ۝ ٢٠٤ ۝ ٢٠٥ ۝ ٢٠٦ ۝ ٢٠٧ ۝ ٢٠٨ ۝ ٢٠٩ ۝ ٢١٠ ۝ ٢١١ ۝ ٢١٢ ۝ ٢١٣ ۝ ٢١٤ ۝ ٢١٥ ۝ ٢١٦ ۝ ٢١٧ ۝ ٢١٨ ۝ ٢١٩ ۝ ٢٢٠ ۝ ٢٢١ ۝ ٢٢٢ ۝ ٢٢٣ ۝ ٢٢٤ ۝ ٢٢٥ ۝ ٢٢٦ ۝ ٢٢٧ ۝ ٢٢٨ ۝ ٢٢٩ ۝ ٢٣٠ ۝ ٢٣١ ۝ ٢٣٢ ۝ ٢٣٣ ۝ ٢٣٤ ۝ ٢٣٥ ۝ ٢٣٦ ۝ ٢٣٧ ۝ ٢٣٨ ۝ ٢٣٩ ۝ ٢٤٠ ۝ ٢٤١ ۝ ٢٤٢ ۝ ٢٤٣ ۝ ٢٤٤ ۝ ٢٤٥ ۝ ٢٤٦ ۝ ٢٤٧ ۝ ٢٤٨ ۝ ٢٤٩ ۝ ٢٥٠ ۝ ٢٥١ ۝ ٢٥٢ ۝ ٢٥٣ ۝ ٢٥٤ ۝ ٢٥٥ ۝ ٢٥٦ ۝ ٢٥٧ ۝ ٢٥٨ ۝ ٢٥٩ ۝ ٢٦٠ ۝ ٢٦١ ۝ ٢٦٢ ۝ ٢٦٣ ۝ ٢٦٤ ۝ ٢٦٥ ۝ ٢٦٦ ۝ ٢٦٧ ۝ ٢٦٨ ۝ ٢٦٩ ۝ ٢٧٠ ۝ ٢٧١ ۝ ٢٧٢ ۝ ٢٧٣ ۝ ٢٧٤ ۝ ٢٧٥ ۝ ٢٧٦ ۝ ٢٧٧ ۝ ٢٧٨ ۝ ٢٧٩ ۝ ٢٨٠ ۝ ٢٨١ ۝ ٢٨٢ ۝ ٢٨٣ ۝ ٢٨٤ ۝ ٢٨٥ ۝ ٢٨٦ ۝ ٢٨٧ ۝ ٢٨٨ ۝ ٢٨٩ ۝ ٢٩٠ ۝ ٢٩١ ۝ ٢٩٢ ۝ ٢٩٣ ۝ ٢٩٤ ۝ ٢٩٥ ۝ ٢٩٦ ۝ ٢٩٧ ۝ ٢٩٨ ۝ ٢٩٩ ۝ ٣٠٠ ۝ ٣٠١ ۝ ٣٠٢ ۝ ٣٠٣ ۝ ٣٠٤ ۝ ٣٠٥ ۝ ٣٠٦ ۝ ٣٠٧ ۝ ٣٠٨ ۝ ٣٠٩ ۝ ٣١٠ ۝ ٣١١ ۝ ٣١٢ ۝ ٣١٣ ۝ ٣١٤ ۝ ٣١٥ ۝ ٣١٦ ۝ ٣١٧ ۝ ٣١٨ ۝ ٣١٩ ۝ ٣٢٠ ۝ ٣٢١ ۝ ٣٢٢ ۝ ٣٢٣ ۝ ٣٢٤ ۝ ٣٢٥ ۝ ٣٢٦ ۝ ٣٢٧ ۝ ٣٢٨ ۝ ٣٢٩ ۝ ٣٣٠ ۝ ٣٣١ ۝ ٣٣٢ ۝ ٣٣٣ ۝ ٣٣٤ ۝ ٣٣٥ ۝ ٣٣٦ ۝ ٣٣٧ ۝ ٣٣٨ ۝ ٣٣٩ ۝ ٣٤٠ ۝ ٣٤١ ۝ ٣٤٢ ۝ ٣٤٣ ۝ ٣٤٤ ۝ ٣٤٥ ۝ ٣٤٦ ۝ ٣٤٧ ۝ ٣٤٨ ۝ ٣٤٩ ۝ ٣٥٠ ۝ ٣٥١ ۝ ٣٥٢ ۝ ٣٥٣ ۝ ٣٥٤ ۝ ٣٥٥ ۝ ٣٥٦ ۝ ٣٥٧ ۝ ٣٥٨ ۝ ٣٥٩ ۝ ٣٦٠ ۝ ٣٦١ ۝ ٣٦٢ ۝ ٣٦٣ ۝ ٣٦٤ ۝ ٣٦٥ ۝ ٣٦٦ ۝ ٣٦٧ ۝ ٣٦٨ ۝ ٣٦٩ ۝ ٣٧٠ ۝ ٣٧١ ۝ ٣٧٢ ۝ ٣٧٣ ۝ ٣٧٤ ۝ ٣٧٥ ۝ ٣٧٦ ۝ ٣٧٧ ۝ ٣٧٨ ۝ ٣٧٩ ۝ ٣٨٠ ۝ ٣٨١ ۝ ٣٨٢ ۝ ٣٨٣ ۝ ٣٨٤ ۝ ٣٨٥ ۝ ٣٨٦ ۝ ٣٨٧ ۝ ٣٨٨ ۝ ٣٨٩ ۝ ٣٩٠ ۝ ٣٩١ ۝ ٣٩٢ ۝ ٣٩٣ ۝ ٣٩٤ ۝ ٣٩٥ ۝ ٣٩٦ ۝ ٣٩٧ ۝ ٣٩٨ ۝ ٣٩٩ ۝ ٤٠٠ ۝ ٤٠١ ۝ ٤٠٢ ۝ ٤٠٣ ۝ ٤٠٤ ۝ ٤٠٥ ۝ ٤٠٦ ۝ ٤٠٧ ۝ ٤٠٨ ۝ ٤٠٩ ۝ ٤١٠ ۝ ٤١١ ۝ ٤١٢ ۝ ٤١٣ ۝ ٤١٤ ۝ ٤١٥ ۝ ٤١٦ ۝ ٤١٧ ۝ ٤١٨ ۝ ٤١٩ ۝ ٤٢٠ ۝ ٤٢١ ۝ ٤٢٢ ۝ ٤٢٣ ۝ ٤٢٤ ۝ ٤٢٥ ۝ ٤٢٦ ۝ ٤٢٧ ۝ ٤٢٨ ۝ ٤٢٩ ۝ ٤٣٠ ۝ ٤٣١ ۝ ٤٣٢ ۝ ٤٣٣ ۝ ٤٣٤ ۝ ٤٣٥ ۝ ٤٣٦ ۝ ٤٣٧ ۝ ٤٣٨ ۝ ٤٣٩ ۝ ٤٤٠ ۝ ٤٤١ ۝ ٤٤٢ ۝ ٤٤٣ ۝ ٤٤٤ ۝ ٤٤٥ ۝ ٤٤٦ ۝ ٤٤٧ ۝ ٤٤٨ ۝ ٤٤٩ ۝ ٤٥٠ ۝ ٤٥١ ۝ ٤٥٢ ۝ ٤٥٣ ۝ ٤٥٤ ۝ ٤٥٥ ۝ ٤٥٦ ۝ ٤٥٧ ۝ ٤٥٨ ۝ ٤٥٩ ۝ ٤٦٠ ۝ ٤٦١ ۝ ٤٦٢ ۝ ٤٦٣ ۝ ٤٦٤ ۝ ٤٦٥ ۝ ٤٦٦ ۝ ٤٦٧ ۝ ٤٦٨ ۝ ٤٦٩ ۝ ٤٧٠ ۝ ٤٧١ ۝ ٤٧٢ ۝ ٤٧٣ ۝ ٤٧٤ ۝ ٤٧٥ ۝ ٤٧٦ ۝ ٤٧٧ ۝ ٤٧٨ ۝ ٤٧٩ ۝ ٤٨٠ ۝ ٤٨١ ۝ ٤٨٢ ۝ ٤٨٣ ۝ ٤٨٤ ۝ ٤٨٥ ۝ ٤٨٦ ۝ ٤٨٧ ۝ ٤٨٨ ۝ ٤٨٩ ۝ ٤٩٠ ۝ ٤٩١ ۝ ٤٩٢ ۝ ٤٩٣ ۝ ٤٩٤ ۝ ٤٩٥ ۝ ٤٩٦ ۝ ٤٩٧ ۝ ٤٩٨ ۝ ٤٩٩ ۝ ٥٠٠ ۝ ٥٠١ ۝ ٥٠٢ ۝ ٥٠٣ ۝ ٥٠٤ ۝ ٥٠٥ ۝ ٥٠٦ ۝ ٥٠٧ ۝ ٥٠٨ ۝ ٥٠٩ ۝ ٥١٠ ۝ ٥١١ ۝ ٥١٢ ۝ ٥١٣ ۝ ٥١٤ ۝ ٥١٥ ۝ ٥١٦ ۝ ٥١٧ ۝ ٥١٨ ۝ ٥١٩ ۝ ٥٢٠ ۝ ٥٢١ ۝ ٥٢٢ ۝ ٥٢٣ ۝ ٥٢٤ ۝ ٥٢٥ ۝ ٥٢٦ ۝ ٥٢٧ ۝ ٥٢٨ ۝ ٥٢٩ ۝ ٥٣٠ ۝ ٥٣١ ۝ ٥٣٢ ۝ ٥٣٣ ۝ ٥٣٤ ۝ ٥٣٥ ۝ ٥٣٦ ۝ ٥٣٧ ۝ ٥٣٨ ۝ ٥٣٩ ۝ ٥٤٠ ۝ ٥٤١ ۝ ٥٤٢ ۝ ٥٤٣ ۝ ٥٤٤ ۝ ٥٤٥ ۝ ٥٤٦ ۝ ٥٤٧ ۝ ٥٤٨ ۝ ٥٤٩ ۝ ٥٥٠ ۝ ٥٥١ ۝ ٥٥٢ ۝ ٥٥٣ ۝ ٥٥٤ ۝ ٥٥٥ ۝ ٥٥٦ ۝ ٥٥٧ ۝ ٥٥٨ ۝ ٥٥٩ ۝ ٥٦٠ ۝ ٥٦١ ۝ ٥٦٢ ۝ ٥٦٣ ۝ ٥٦٤ ۝ ٥٦٥ ۝ ٥٦٦ ۝ ٥٦٧ ۝ ٥٦٨ ۝ ٥٦٩ ۝ ٥٧٠ ۝ ٥٧١ ۝ ٥٧٢ ۝ ٥٧٣ ۝ ٥٧٤ ۝ ٥٧٥ ۝ ٥٧٦ ۝ ٥٧٧ ۝ ٥٧٨ ۝ ٥٧٩ ۝ ٥٨٠ ۝ ٥٨١ ۝ ٥٨٢ ۝ ٥٨٣ ۝ ٥٨٤ ۝ ٥٨٥ ۝ ٥٨٦ ۝ ٥٨٧ ۝ ٥٨٨ ۝ ٥٨٩ ۝ ٥٩٠ ۝ ٥٩١ ۝ ٥٩٢ ۝ ٥٩٣ ۝ ٥٩٤ ۝ ٥٩٥ ۝ ٥٩٦ ۝ ٥٩٧ ۝ ٥٩٨ ۝ ٥٩٩ ۝ ٦٠٠ ۝ ٦٠١ ۝ ٦٠٢ ۝ ٦٠٣ ۝ ٦٠٤ ۝ ٦٠٥ ۝ ٦٠٦ ۝ ٦٠٧ ۝ ٦٠٨ ۝ ٦٠٩ ۝ ٦١٠ ۝ ٦١١ ۝ ٦١٢ ۝ ٦١٣ ۝ ٦١٤ ۝ ٦١٥ ۝ ٦١٦ ۝ ٦١٧ ۝ ٦١٨ ۝ ٦١٩ ۝ ٦٢٠ ۝ ٦٢١ ۝ ٦٢٢ ۝ ٦٢٣ ۝ ٦٢٤ ۝ ٦٢٥ ۝ ٦٢٦ ۝ ٦٢٧ ۝ ٦٢٨ ۝ ٦٢٩ ۝ ٦٣٠ ۝ ٦٣١ ۝ ٦٣٢ ۝ ٦٣٣ ۝ ٦٣٤ ۝ ٦٣٥ ۝ ٦٣٦ ۝ ٦٣٧ ۝ ٦٣٨ ۝ ٦٣٩ ۝ ٦٤٠ ۝ ٦٤١ ۝ ٦٤٢ ۝ ٦٤٣ ۝ ٦٤٤ ۝ ٦٤٥ ۝ ٦٤٦ ۝ ٦٤٧ ۝ ٦٤٨ ۝ ٦٤٩ ۝ ٦٥٠ ۝ ٦٥١ ۝ ٦٥٢ ۝ ٦٥٣ ۝ ٦٥٤ ۝ ٦٥٥ ۝ ٦٥٦ ۝ ٦٥٧ ۝ ٦٥٨ ۝ ٦٥٩ ۝ ٦٦٠ ۝ ٦٦١ ۝ ٦٦٢ ۝ ٦٦٣ ۝ ٦٦٤ ۝ ٦٦٥ ۝ ٦٦٦ ۝ ٦٦٧ ۝ ٦٦٨ ۝ ٦٦٩ ۝ ٦٧٠ ۝ ٦٧١ ۝ ٦٧٢ ۝ ٦٧٣ ۝ ٦٧٤ ۝ ٦٧٥ ۝ ٦٧٦ ۝ ٦٧٧ ۝ ٦٧٨ ۝ ٦٧٩ ۝ ٦٨٠ ۝ ٦٨١ ۝ ٦٨٢ ۝ ٦٨٣ ۝ ٦٨٤ ۝ ٦٨٥ ۝ ٦٨٦ ۝ ٦٨٧ ۝ ٦٨٨ ۝ ٦٨٩ ۝ ٦٩٠ ۝ ٦٩١ ۝ ٦٩٢ ۝ ٦٩٣ ۝ ٦٩٤ ۝ ٦٩٥ ۝ ٦٩٦ ۝ ٦٩٧ ۝ ٦٩٨ ۝ ٦٩٩ ۝ ٧٠٠ ۝ ٧٠١ ۝ ٧٠٢ ۝ ٧٠٣ ۝ ٧٠٤ ۝ ٧٠٥ ۝ ٧٠٦ ۝ ٧٠٧ ۝ ٧٠٨ ۝ ٧٠٩ ۝ ٧١٠ ۝ ٧١١ ۝ ٧١٢ ۝ ٧١٣ ۝ ٧١٤ ۝ ٧١٥ ۝ ٧١٦ ۝ ٧١٧ ۝ ٧١٨ ۝ ٧١٩ ۝ ٧٢٠ ۝ ٧٢١ ۝ ٧٢٢ ۝ ٧٢٣ ۝ ٧٢٤ ۝ ٧٢٥ ۝ ٧٢٦ ۝ ٧٢٧ ۝ ٧٢٨ ۝ ٧٢٩ ۝ ٧٣٠ ۝ ٧٣١ ۝ ٧٣٢ ۝ ٧٣٣ ۝ ٧٣٤ ۝ ٧٣٥ ۝ ٧٣٦ ۝ ٧٣٧ ۝ ٧٣٨ ۝ ٧٣٩ ۝ ٧٤٠ ۝ ٧٤١ ۝ ٧٤٢ ۝ ٧٤٣ ۝ ٧٤٤ ۝ ٧٤٥ ۝ ٧٤٦ ۝ ٧٤٧ ۝ ٧٤٨ ۝ ٧٤٩ ۝ ٧٥٠ ۝ ٧٥١ ۝ ٧٥٢ ۝ ٧٥٣ ۝ ٧٥٤ ۝ ٧٥٥ ۝ ٧٥٦ ۝ ٧٥٧ ۝ ٧٥٨ ۝ ٧٥٩ ۝ ٧٦٠ ۝ ٧٦١ ۝ ٧٦٢ ۝ ٧٦٣ ۝ ٧٦٤ ۝ ٧٦٥ ۝ ٧٦٦ ۝ ٧٦٧ ۝ ٧٦٨ ۝ ٧٦٩ ۝ ٧٧٠ ۝ ٧٧١ ۝ ٧٧٢ ۝ ٧٧٣ ۝ ٧٧٤ ۝ ٧٧٥ ۝ ٧٧٦ ۝ ٧٧٧ ۝ ٧٧٨ ۝ ٧٧٩ ۝ ٧٨٠ ۝ ٧٨١ ۝ ٧٨٢ ۝ ٧٨٣ ۝ ٧٨٤ ۝ ٧٨٥ ۝ ٧٨٦ ۝ ٧٨٧ ۝ ٧٨٨ ۝ ٧٨٩ ۝ ٧٩٠ ۝ ٧٩١ ۝ ٧٩٢ ۝ ٧٩٣ ۝ ٧٩٤ ۝ ٧٩٥ ۝ ٧٩٦ ۝ ٧٩٧ ۝ ٧٩٨ ۝ ٧٩٩ ۝ ٨٠٠ ۝ ٨٠١ ۝ ٨٠٢ ۝ ٨٠٣ ۝ ٨٠٤ ۝ ٨٠٥ ۝ ٨٠٦ ۝ ٨٠٧ ۝ ٨٠٨ ۝ ٨٠٩ ۝ ٨١٠ ۝ ٨١١ ۝ ٨١٢ ۝ ٨١٣ ۝ ٨١٤ ۝ ٨١٥ ۝ ٨١٦ ۝ ٨١٧ ۝ ٨١٨ ۝ ٨١٩ ۝ ٨٢٠ ۝ ٨٢١ ۝ ٨٢٢ ۝ ٨٢٣ ۝ ٨٢٤ ۝ ٨٢٥ ۝ ٨٢٦ ۝ ٨٢٧ ۝ ٨٢٨ ۝ ٨٢٩ ۝ ٨٣٠ ۝ ٨٣١ ۝ ٨٣٢ ۝ ٨٣٣ ۝ ٨٣٤ ۝ ٨٣٥ ۝ ٨٣٦ ۝ ٨٣٧ ۝ ٨٣٨ ۝ ٨٣٩ ۝ ٨٤٠ ۝ ٨٤١ ۝ ٨٤٢ ۝ ٨٤٣ ۝ ٨٤٤ ۝ ٨٤٥ ۝ ٨٤٦ ۝ ٨٤٧ ۝ ٨٤٨ ۝ ٨٤٩ ۝ ٨٥٠ ۝ ٨٥١ ۝ ٨٥٢ ۝ ٨٥٣ ۝ ٨٥٤ ۝ ٨٥٥ ۝ ٨٥٦ ۝ ٨٥٧ ۝ ٨٥٨ ۝ ٨٥٩ ۝ ٨٦٠ ۝ ٨٦١ ۝ ٨٦٢ ۝ ٨٦٣ ۝ ٨٦٤ ۝ ٨٦٥ ۝ ٨٦٦ ۝ ٨٦٧ ۝ ٨٦٨ ۝ ٨٦٩ ۝ ٨٧٠ ۝ ٨٧١ ۝ ٨٧٢ ۝ ٨٧٣ ۝ ٨٧٤ ۝ ٨٧٥ ۝ ٨٧٦ ۝ ٨٧٧ ۝ ٨٧٨ ۝ ٨٧٩ ۝ ٨٨٠ ۝ ٨٨١ ۝ ٨٨٢ ۝ ٨٨٣ ۝ ٨٨٤ ۝ ٨٨٥ ۝ ٨٨٦ ۝ ٨٨٧ ۝ ٨٨٨ ۝ ٨٨٩ ۝ ٨٩٠ ۝ ٨٩١ ۝ ٨٩٢ ۝ ٨٩٣ ۝ ٨٩٤ ۝ ٨٩٥ ۝ ٨٩٦ ۝ ٨٩٧ ۝ ٨٩٨ ۝ ٨٩٩ ۝ ٩٠٠ ۝ ٩٠١ ۝ ٩٠٢ ۝ ٩٠٣ ۝ ٩٠٤ ۝ ٩٠٥ ۝ ٩٠٦ ۝ ٩٠٧ ۝ ٩٠٨ ۝ ٩٠٩ ۝ ٩١٠ ۝ ٩١١ ۝ ٩١٢ ۝ ٩١٣ ۝ ٩١٤ ۝ ٩١٥ ۝ ٩١٦ ۝ ٩١٧ ۝ ٩١٨ ۝ ٩١٩ ۝ ٩٢٠ ۝ ٩٢١ ۝ ٩٢٢ ۝ ٩٢٣ ۝ ٩٢٤ ۝ ٩٢٥ ۝ ٩٢٦ ۝ ٩٢٧ ۝ ٩٢٨ ۝ ٩٢٩ ۝ ٩٣٠ ۝ ٩٣١ ۝ ٩٣٢ ۝ ٩٣٣ ۝ ٩٣٤ ۝ ٩٣٥ ۝ ٩٣٦ ۝ ٩٣٧ ۝ ٩٣٨ ۝ ٩٣٩ ۝ ٩٤٠ ۝ ٩٤١ ۝ ٩٤٢ ۝ ٩٤٣ ۝ ٩٤٤ ۝ ٩٤٥ ۝ ٩٤٦ ۝ ٩٤٧ ۝ ٩٤٨ ۝ ٩٤٩ ۝ ٩٥٠ ۝ ٩٥١ ۝ ٩٥٢ ۝ ٩٥٣ ۝ ٩٥٤ ۝ ٩٥٥ ۝ ٩٥٦ ۝ ٩٥٧ ۝ ٩٥٨ ۝ ٩٥٩ ۝ ٩٦٠ ۝ ٩٦١ ۝ ٩٦٢ ۝ ٩٦٣ ۝ ٩٦٤ ۝ ٩٦٥ ۝ ٩٦٦ ۝ ٩٦٧ ۝ ٩٦٨ ۝ ٩٦٩ ۝ ٩٧٠ ۝ ٩٧١ ۝ ٩٧٢ ۝ ٩٧٣ ۝ ٩٧٤ ۝ ٩٧٥ ۝ ٩٧٦ ۝ ٩٧٧ ۝ ٩٧٨ ۝ ٩٧٩ ۝ ٩٨٠ ۝ ٩٨١ ۝ ٩٨٢ ۝ ٩٨٣ ۝ ٩٨٤ ۝ ٩٨٥ ۝ ٩٨٦ ۝ ٩٨٧ ۝ ٩٨٨ ۝ ٩٨٩ ۝ ٩٩٠ ۝ ٩٩١ ۝ ٩٩٢ ۝ ٩٩٣ ۝ ٩٩٤ ۝ ٩٩٥ ۝ ٩٩٦ ۝ ٩٩٧ ۝ ٩٩٨ ۝ ٩٩٩ ۝ ١٠٠٠ ۝ ١٠٠١ ۝ ١٠٠٢ ۝ ١٠٠٣ ۝ ١٠٠٤ ۝ ١٠٠٥ ۝ ١٠٠٦ ۝ ١٠٠٧ ۝ ١٠٠٨ ۝ ١٠٠٩ ۝ ١٠١٠ ۝ ١٠١١ ۝ ١٠١٢ ۝ ١٠١٣ ۝ ١٠١٤ ۝ ١٠١٥ ۝ ١٠١٦ ۝ ١٠١٧ ۝ ١٠١٨ ۝ ١٠١٩ ۝ ١٠٢٠ ۝ ١٠٢١ ۝ ١٠٢٢ ۝ ١٠٢٣ ۝ ١٠٢٤ ۝ ١٠٢٥ ۝ ١٠٢٦ ۝ ١٠٢٧ ۝ ١٠٢٨ ۝ ١٠٢٩ ۝ ١٠٣٠ ۝ ١٠٣١ ۝ ١٠٣٢ ۝ ١٠٣٣ ۝ ١٠٣٤ ۝ ١٠٣٥ ۝ ١٠٣٦ ۝ ١٠٣٧ ۝ ١٠٣٨ ۝ ١٠٣٩ ۝ ١٠٤٠ ۝ ١٠٤١ ۝ ١٠٤٢ ۝ ١٠٤٣ ۝ ١٠٤٤ ۝ ١٠٤٥ ۝ ١٠٤٦ ۝ ١٠٤٧ ۝ ١٠٤٨ ۝ ١٠٤٩ ۝ ١٠٥٠ ۝ ١٠٥١ ۝ ١٠٥٢ ۝ ١٠٥٣ ۝ ١٠٥٤ ۝ ١٠٥٥ ۝ ١٠٥٦ ۝ ١٠٥٧ ۝ ١٠٥٨ ۝ ١٠٥٩ ۝ ١٠٦٠ ۝ ١٠٦١ ۝ ١٠٦٢ ۝ ١٠٦٣ ۝ ١٠٦٤ ۝ ١٠٦٥ ۝ ١٠٦٦ ۝ ١٠٦٧ ۝ ١٠٦٨ ۝ ١٠٦٩ ۝ ١٠٧٠ ۝ ١٠٧١ ۝ ١٠٧٢ ۝ ١٠٧٣ ۝ ١٠٧٤ ۝ ١٠٧٥ ۝ ١٠٧٦ ۝ ١٠٧٧ ۝ ١٠٧٨ ۝ ١٠٧٩ ۝ ١٠٨٠ ۝ ١٠٨١ ۝ ١٠٨٢ ۝ ١٠٨٣ ۝ ١٠٨٤ ۝ ١٠٨٥ ۝ ١٠٨٦ ۝ ١٠٨٧ ۝ ١٠٨٨ ۝ ١٠٨٩ ۝ ١٠٩٠ ۝ ١٠٩١ ۝ ١٠٩٢ ۝ ١٠٩٣ ۝ ١٠٩٤ ۝ ١٠٩٥ ۝ ١٠٩٦ ۝ ١٠٩٧ ۝ ١٠٩٨ ۝ ١٠٩٩ ۝ ١١٠٠ ۝ ١١٠١ ۝ ١١٠٢ ۝ ١١٠٣ ۝ ١١٠٤ ۝ ١١٠٥ ۝ ١١٠٦ ۝ ١١٠٧ ۝ ١١٠٨ ۝ ١١٠٩ ۝ ١١١

فمن ذلك : أنَّه تعالى متقدِّسٌ عن الاختصاص بالجهات ، والاتصاف بصفات المحدثات ، وكذلك لا يوصف بالتَّحوُّل ، والانتقال ، ولا القيام ، ولا القعود ، لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، وقوله : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] ، ولأنَّ هذه الصفات تدلُّ على الحدوث ، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك ... ولا نقول : إنَّ العرش له قرارٌ ولا مكانٌ ، لأنَّ الله تعالى كان ولا مكان ، فلما خلق المكان لم يتغيَّر عمَّا كان " .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (٤٠٦هـ) : " وَلَا يجوز على الله تَعَالَى الحُلُولُ فِي الْأَمَاكِنِ لاستحالة كونه محدوداً ومتناهياً ، وَذَلِكَ لاستحالة كونه محدثاً " .

وقال أيضاً : " وَاعْلَمْ أَنَّا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَوْقَ مَا خَلَقَ ، لم يرجع بِهِ إِلَى فَوْقِيَّةِ الْمَكَانِ والارتفاع على الْأَمْكِنَةِ بالمسافة والإشراف عَلَيْهَا بِالْمَامَسَةِ لشيءٍ مِنْهَا ، بل قَوْلُنَا إِنَّهُ فَوْقَهَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ : أَنَّهُ قَاهِرٌ لَهَا مُسْتَوِلٌ عَلَيْهَا إِبْطَاتًا لِاحاطة قدرته بها ، وشمول قهره لها ، وَكَوْنُهَا تَحْتَ تَدْبِيرِهِ جَارِيَةً عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِ ومشيئته .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَن يُرَادَ : أَنَّهُ فَوْقَهَا ، على معنى : أَنَّهُ مَبَايِنٌ لَهَا بِالصِّفَةِ وَالنَّعْتِ ، وَأَنَّ مَا يجوز على المحدثات من الْعَيْبِ وَالنَّقْصِ وَالْعُجْزِ وَالْآفَةِ وَالْحَاجَةِ ، لَا يَصْحُحُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَلَا يجوز وصفه بِهِ ، وَهَذَا أَيْضًا مُتَعَارَفٌ فِي اللُّغَةِ ، أَن يُقَالَ : فَلَانٌ فَوْقَ فَلَانٍ ، وَيُرَادُ بِذَلِكَ رَفْعَةُ الْمُرْتَبَةِ وَالْمَنْزِلَةِ ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَوْقَ خَلْقِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا . وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ ، وَهُوَ أَن يكون على معنى التَّحْيِيزِ فِي جِهَةٍ الاختصاص ببقعه دون بقعة " . انظر : مشكل الحديث وبيانه (ص ١٥٣) ، (ص ١٧٣) بالترتيب .

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) في " الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية " (ص ٣٢١) : " وأجمعوا على أَنَّهُ لَا يحويه مَكَانٌ ، وَلَا يجري عَلَيْهِ زَمَانٌ " .

وقال الإمام ابن بطَّال (٤٤٩هـ) في " شرح صحيح البخاري " (٤٥٣/١٠) : " أَنَّ الدَّلَائِلَ الواضحة قد قامت على أَنَّ الْبَارِيَّ تعالى ليس بجسم ، ولا محتاجاً إِلَى مكان يحلُّه ويستقرُّ فيه ؛ لأنه تعالى قد كان ولا مكان ، وهو على ما كان ، ثُمَّ خلق المكان ، فمحال كونه غنياً عن المكان قبل خلقه إِيَّاه ، ثُمَّ يحتاج إِلَيْهِ بعد خلقه له ، هذا مستحيل " .

وقال الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ) في "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (٩٨/٢): "فَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّالِثُ فِي الْمَكَانِ فَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا فِي مَكَانٍ وَلَا فِي زَمَانٍ أَصْلًا، وَهُوَ قَوْلُ الْجَمُهور من أهل السُّنَّةِ وَبِهِ نَقُولُ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ لِبُطْلَانِ كُلِّ مَا عَدَاهُ، وَلَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُكَلِّمُ شَيْءٌ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]، فَهَذَا يُوجِبُ ضَرُورَةَ أَنَّهُ تَعَالَى لَا فِي مَكَانٍ، إِذْ لَوْ كَانَ فِي الْمَكَانِ لَكَانَ الْمَكَانُ مُحِيطًا بِهِ مِنْ جِهَةٍ مَا أَوْ مِنْ جِهَاتٍ، وَهَذَا مُتَنَفٍّ عَنِ الْبَارِي تَعَالَى بِنَصِّ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْمَكَانُ شَيْءٌ بِلَا شَكٍّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ فِي مَكَانٍ وَيَكُونَ هُوَ مُحِيطًا بِمَكَانِهِ، هَذَا مُحَالٌ فِي الْعَقْلِ، يَعْلَمُ امْتِنَاعَهُ ضَرُورَةَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ فِي مَكَانٍ إِلَّا مَا كَانَ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا فِي جِسْمٍ، هَذَا الَّذِي لَا يَجُوزُ سِوَاهُ وَلَا يَتَنَكَّلُ فِي الْعَقْلِ وَالْوَهْمِ غَيْرِهِ الْبَتَّةُ، وَإِذَا انْتَفَى أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا، فَقَدْ انْتَفَى أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ أَصْلًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى نَتَأَيَّدُ."

وقال الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) في "الأسماء والصفات" (٢٨٧/٢): "... وَالَّذِي رُوِيَ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى نَفْيِ الْمَكَانِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ الْعَبْدَ أَيْنَمَا كَانَ فَهُوَ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى سَوَاءً، وَأَنَّهُ الظَّاهِرُ، فَيَصِحُّ إِدْرَاكُهُ بِالْأَدَلَّةِ الْبَاطِنُ، فَلَا يَصِحُّ إِدْرَاكُهُ بِالْكُونِ فِي مَكَانٍ. وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَفْيِ الْمَكَانِ عَنْهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ». وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ". وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ شَيْءٌ وَلَا دُونَهُ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ".

وقال في "الأسماء والصفات" (٢٧٨/٢): "وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، هُوَ أَنَّهُ مُتَّسِلٌ لَهُ، أَوْ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ، أَوْ مُتَحَيِّزٌ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ، لَكِنَّهُ بَائِنٌ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ جَاءَ بِهِ التَّوْقِيفُ فَقُلْنَا بِهِ، وَنَفَيْنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ، إِذْ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾".

وقال الإمام عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (٤٦٥هـ) في "الرَّسَالَةُ الْقَشِيرِيَّةُ" (٢٥/١): "وَسَمِعْتُ الْإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ فُورِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عُمَانَ الْمَغْرِبِيَّ يَقُولُ: كُنْتُ أَعْتَقِدُ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِ الْجَهَةِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ بَغْدَادَ زَالَ ذَلِكَ عَن قَلْبِي، فَكَتَبْتُ إِلَى أَصْحَابِنَا بِمَكَّةَ: إِنِّي أَسْلَمْتُ الْآنَ إِسْلَامًا جَدِيدًا".

وقال الإمام طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (٤٧١هـ) في "التَّبَصِيرُ فِي الدِّينِ وَتَمْيِيزِ الْفِرَقَةِ النَّاجِيَةِ عَنِ الْفِرَقِ الْهَالِكِينَ" (ص ١٥٨-١٥٩): "وَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْحُدُ وَالنَّهْيَةُ، لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا

يكون مَحْصُوصًا بِحَدٍّ إِلَّا أَنْ يُخْصَّصَ مُحْصَصٌ بِذَلِكَ الْحَدِّ ، ويقرّره على تِلْكَ النَّهَايةِ بِجَوَازٍ غَيْرِهِ مِنَ الْحُدُودِ عَلَيْهِ ، والصَّانِعُ لَا يَكُونُ مَصْنُوعًا ، وَلَا مَحْدُودًا ، وَلَا مُحْصَصًا ، وَأَصْلُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ الآية ، مَعَ قَوْلِهِ : ﴿ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَ نَهُمْ مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ ، وَمَعَ قَوْلِهِ :

﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، وَلَوْ كَانَ مُحْصُوصًا بِحَدٍّ وَنَهَايةٍ وَجُمْلَةٍ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَى أَمَاكِنٍ مُّخْتَلَفَةٍ مُّتضَادَّةٍ ، وَكَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى الْعَرْشِ ، وَأَنْ يَأْتِيَ بِنْيَانِ قَوْمٍ سَلَّطَ عَلَيْهِمُ الْهَلَاكَ ، فَجَاءَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَاتِ تَحْقِيقُ الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْحَدِّ وَالنَّهَايةِ ، وَاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مُحْصُوصًا بِجِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَاتِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ بِأَسْرَارِهِمْ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿ مِنْ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَ نَهُمْ مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ ، أَيِ :

خَلَقَ فِي بُنْيَانِ الْقَوْمِ مَعْنَى مِنْ زَلْزَلَةٍ وَرَجْفٍ يَكُونُ ذَلِكَ سَبَبَ خَرَابِهِ ، كَمَا قَالَ : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ، وَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ مَعْنَاهُ : قَصْدٌ إِلَى خَلْقِ الْعَرْشِ ، كَمَا قَالَ : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ ، وَيَكُونُ مَعْنَى عَلَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى إِلَى ، أَوْ يَكُونُ الْعَرْشُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمَمْلَكَةِ ، كَمَا يُقَالُ : ثَلَّ عَرْشَ فُلَانٍ ، إِذَا زَالَ مَلِكُهُ ، وَكَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

قَدْ نَالَ عَرْشًا لَمْ يَنْلِهِ نَائِلٌ جَنُّ وَلَا أَنْسٌ وَلَا دِيَارُ

... فَتَقَرَّرَ بِهِ اسْتِحَالَةُ الْحَدِّ وَالنَّهَايةِ ، وَأَنَّ جُمْلَةَ الْمَلَكُوتِ تَحْتَ سُلْطَانِهِ وَقُدْرَتِهِ وَعِلْمُهُ وَمَعْرِفَتُهُ " .

قال الإمام الشَّيرَازي (٤٧٦هـ) في كتاب " الإِشارة إلى مذهب أهل الحق " (ص ٢٣٥-٢٣٩) : " ثُمَّ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، وَأَنَّ اسْتِواءَهُ لَيْسَ بِاسْتِقْرَارٍ وَلَا مِلَاصِقَةٍ ، لِأَنَّ الْاسْتِقْرَارَ وَالْمِلَاصِقَةَ صِفَةُ الْأَجْسَامِ الْمَخْلُوقَةِ ، وَالرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ ، أَبَدًا كَانَ وَأَبَدًا يَكُونُ ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ وَلَا التَّبْدِيلُ ،

وَلَا الْإِنْتِقَالَ وَلَا التَّحْرِيكَ . وَالْعَرْشُ مَخْلُوقٌ لَمْ يَكُنْ فَكَانَ ؛ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ فَلَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِواءِ " الْاسْتِقْرَارَ وَالْمِلَاصِقَةَ " ، لَأَدَّى إِلَى تَغْيِيرِ الرَّبِّ وَإِنْتِقَالِهِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَهَذَا مُحَالٌ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُتَغَيِّرٍ لَا يَدُلُّهُ مِنْ مُغَيَّرٍ ، وَلِأَنَّ الْعَرْشَ مَخْلُوقٌ مُحْدُودٌ ، فَلَوْ كَانَ

الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ مُسْتَقَرًّا عَلَيْهِ، لَكَانَ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ، أَوْ أَصْغَرَ مِنْهُ، أَوْ مِثْلَهُ ، فَلَوْ كَانَ أَكْبَرَ مِنْهُ يَكُونُ مُتَبَعًا بَعْضُهُ خَالٍ مِنَ الْعَرْشِ، وَبَعْضُ صِفَةِ الْأَجْسَامِ الْمُؤَلَّفَةِ ، وَإِنْ كَانَ أَصْغَرَ مِنْهُ فَيَكُونُ الْعَرْشُ مَعَ كَوْنِهِ مَخْلُوقًا أَكْبَرَ مِنْهُ، وَذَلِكَ نَقْصٌ ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ يَكُونُ مُحْدُودًا كَالْعَرْشِ، فَإِنْ كَانَ الْعَرْشُ مَرْبَعًا فَيَكُونُ الرَّبُّ مَرْبَعًا، وَإِنْ كَانَ مَحْمَسًا فَيَكُونُ الرَّبُّ مَحْمَسًا، وَمَا هُوَ مُحْدُودٌ لَهُ شَبَهٌ وَلَهُ مِثْلٌ وَلَا يَكُونُ قَدِيمًا.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ، ثُمَّ خَلَقَ الْمَكَانَ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا فِي السَّمَاوَاتِ، وَلَا فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ، فَأَيْنَ هُوَ؟! يُقَالُ لَهُمْ: أَوَّلَ جَهْلِكُمْ: وَصَفَكُمْ لَهُ بـ"أَيْنَ"؛ لِأَنَّ "أَيْنَ" اسْتِخْبَارٌ عَنِ الْمَكَانِ، وَالرَّبُّ مَنْزَهُ عَنِ ذَلِكَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: هَلْ تَثْبُتُونَ خَلْقَ الْعَرْشِ وَالسَّمَاوَاتِ وَجَمِيعِ الْجِهَاتِ أَمْ لَا؟

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَتْ مَخْلُوقَةٌ فَقَدْ قَالُوا بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَيَنْتَقِلُ الْكَلَامُ مَعَهُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ.

وَإِنْ وَافَقُوا أَهْلَ الْحَقِّ وَقَالُوا بِخَلْقِ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، يُقَالُ لَهُمْ: فَهَلْ كَانَ الرَّبُّ مُوجُودًا قَبْلَ وَجُودِهَا، وَهُوَ الَّذِي أَوْجَدَهَا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ أَمْ لَا؟

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا قَبْلُهَا وَلَا أَوْجَدَهَا، فَقَدْ قَالُوا بِحُدُوثِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ وَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ الصُّرَاحُ.

وَإِنْ وَافَقُوا أَهْلَ الْحَقِّ فِي الْقَوْلِ بِوُجُودِهِ قَبْلَ وَجُودِ الْمَخْلُوقَاتِ مِنَ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ ، قِيلَ لَهُمْ:

فَأَخْبِرُونَا عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَجُودِهَا؟

فَكُلُّ دَلِيلٍ لَهُمْ قَبْلَ وَجُودِهَا، هُوَ دَلِيلٌ لَنَا بَعْدَ وَجُودِهَا؛ فَإِنَّ الرَّبَّ بَعْدَ وَجُودِ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَجُودِهَا، لَا يَجُوزُ عَلَى الرَّبِّ التَّغْيِيرُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَلَا الْإِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ﴾ ، أَيْ:

انْتَقَلَ مِنْ جِهَةٍ إِلَى جِهَةٍ، وَتَغَيَّرَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ﴿قَالَ لَا أُجِبُ الْآفِلِينَ﴾ أَيْ: لَا أَحِبُّ الْمُنْتَغْيِرِينَ.

فَمَنْ وَصَفَ الْقَدِيمَ بِمَا نَفَاهُ عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ فَلَيْسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي جِهَةٍ، فَمَا فَائِدَةُ رَفْعِ الْأَيْدِي إِلَى السَّمَاءِ فِي الدُّعَاءِ، وَعُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ إِلَى السَّمَاءِ؟

يُقال لهم: لو جاز لقائل أن يقول إِنَّ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ في جهة فوق، لأجل رفع الأيدي إلى السَّمَاءِ في الدُّعاء!! لكان لغيره أن يقول: هو في جهة القبلة، لأجل استقبالنا إليها في الصَّلَاة!! أو هو في الأرض، لأجل قُربنا من الأرض في حال السُّجود؛ وقد رُوي في الخبر عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قال: "

أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ" ، قال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ، فلو كان في جهة فوق، لما وُصف العبد بالقُرب منه إذا سجد؛ فكما أَنَّ الكعبة قِبْلة المصلِّي يستقبلها في الصَّلَاة، ولا يقال إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ في جهة الكعبة ، ومستقبل الأرض بوجهه في السُّجود ، لا يقال: إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ في الأرض، فكَذلك أيضاً جُعِلَت السَّمَاءُ قِبْلة الدُّعاء، لا أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ حَالٌ فيها.

وكذلك أيضاً عروج النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى السَّماء، لا يدلُّ على أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ في السَّماء، كما أَنَّ عروج موسى عليه الصَّلَاة والسَّلَام إلى الجبل، وسماحه لكلام الله تعالى عنده، لا يدلُّ على أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ حَالٌ في الجبل؛ فعروج النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا كان زيادة في درجته، وعلوًّا لمنزلته؛ ليتبيَّن الفرق بينه وبين غيره في المنزلة وعلوِّ الدَّرَجَة " .

وقال الإمام المتوَلِّي الشَّافعي (٤٧٨هـ) في " الغنية في أصول الدِّين " (ص ٨٣) : " والدَّلِيل على أَنَّهُ لا يوصف بأنَّه جوهر : أَنَّ الجواهر لا تخلو من الحادث ، وقد ثبت بالدَّلِيل أَنَّهُ لا يجوز أن يُوصف ذاته بالحوادث ، ولأَنَّ الجوهر متحيِّزٌ ، والحقُّ تعالى لا يجوز أن يكون متحيِّزاً " .

وقال الإمام الجَوْنِي (٤٧٨هـ) في " كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد " (ص ٣٩) ما نصَّه : " ومذهبُ أهل الحقِّ قاطبةً : أَنَّ الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التَّحيُّز والتَّخصُّص بالجهات " .

وقال الإمام الرَّغْب الأصفهاني في " المفردات في غريب القرآن " (ص ٦٦٤) : " وقُرْبُ الله تعالى من العبد: هو بالإفضال عليه والفيض لا بالمكان " .

وذكر الإمام أبو المعين النَّسْفِي الحنفي (٥٠٨هـ) العديد من البراهين السَّاطعة ، والدَّلَائِل القاطعة ، والحجج اللامعة والدَّامِغَة في ردِّ شُبُه المشبَّهة المجسَّمة الذين يزعمون أَنَّ الله اتَّخَذَ العرش مكاناً ومستقرّاً له ، تعالى الله عَمَّا يقولون علوًّا كبيراً ... قال الإمام أبو المعين النَّسْفِي : " وللمجسَّمة شُبُه ثلاث :

الأوَّلَى : قولهم : إِنَّ الموجودين القائمين بالذَّات لا يخلوان من أن يكون كلُّ واحد منهما بجهةٍ من صاحبه ، فنقول وبالله التَّوفيق : الموجودان القائمان بالذَّات كلُّ واحد منهما في الشَّاهد يجوز أن يكون فوق صاحبه

والآخر تحته ، أتجوّزون هذا في الحقّ تعالى ؟ فإن قالوا : نعم تركوا مذهبهم ، فإنّهم لا يجوّزون أن يكون البارئ جلّ وعلا تحت العالم ، وإن قالوا : لا ، أبطلوا دليلهم ، فإن قالوا : إنّنا لم نجوّز هذا في الحقّ تعالى لأنّ جهة تحت جهة ذمّ ونقيصة ، والبارئ جلّ وعلا منزّه عن النّقائص وأوصاف الذّم . قيل لهم : فإذا أثبتتم التّفارقة بين الشّاهد والحقّ عند وجود دليل التّفارقة حيث لم تجوّزوا أن يكون الحقّ تعالى بجهة تحت ، وإن كان ذلك في الشّاهد جائزاً لثبوت دليل التّفارقة ، وهو استحالة النّقيصة ووصف الذم على الحقّ وجواز ذلك على الشّاهد ، فلم قلتم إنّ دليل التّفارقة فيما نحن فيه لم يوجد ؟ بل وجد لما مرّ أنّه يوجب الحدوث وهو ممتنع على الحقّ ، جائز بل واجب على الشّاهد .

ثمّ نقول لهم : كون جهة تحت جهة ذمّ ونقيصة غير مسلم ، إذ لا نقيصة في ذلك ولا رفعة في علوّ المكان ، إذ كم من حارس فوق السّطح وأمير في البيت ، وطلّيعه على ما ارتفع من الأماكن ، وسلطان في ما انهبط من الأمكنة .

ثمّ نقول لهم : كلّ قائم بالذّات في الشّاهد جوهر ، وكلّ جوهر قائم بالذّات ، أفستدلّون بذلك على أنّ الحقّ تعالى جوهر ؟! فإن قالوا : نعم ، فقد تركوا مذهبهم ووافقوا النّصارى ؛ وإن قالوا لا ، نقضوا دليلهم .

ثمّ نقول لهم : إنّما يجب التّعدية من الشّاهد إلى الحقّ إذا تعلّق أحد الأمرين بالآخر تعلّق العلة بالمعلول ، كما في العلم والعالم والحركة والمنتحرّك ، وذلك ممّا لا يقتصر على مجرّد الوجود ، بل يشترط فيه زيادة شرط ، وهو أن يستحيل إضافته إلى غيره ، ألا يرى أنّ العالم كما لا ينفكّ عن العلم ، والعلم عن العالم ، يستحيل إضافة كونه عالماً إلى شيء وراء العلم ، فعلم أنّه كان عالماً ، لأنّ له علماً ، فوجبت التّعدية إلى الحقّ والجوهريّة مع القيام بالذّات ، وإن كانا لا ينفكّان في الشّاهد ، ولكن لما لم يكن جوهرّاً لقيامه بالذّات بل لكونه أصلاً يتركّب منه الجسم ، لم يجب تعدية كونه جوهرّاً بتعدّي كونه قائماً بالذّات ، وإذا كان الأمر كذلك فلم قلتم إنّهما كانا في الشّاهد موجودين قائمين بالذّات ، لأنّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، أو كان كلّ واحد منهما بجهة صاحبه ، لأنّهما موجودان قائمان بالذّات ؟

ثمّ نقول لهم : لو كانا موجودين قائمين بالذّات لأنّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، لكان الموجود القائم بالذّات بالجهة وإن لم يكن معه غيره ، ولكان البارئ جلّ وعلا في الأزل بجهة ، لأنّه كان موجوداً

قائماً بالذات ، وهذا محال ، إذ الجهة لا تثبت إلا باعتبار غير ، ألا يرى أنَّ الجهات كلها محصورة على الست ، وهي : فوق وتحت وخلف وقدام وعن يمين وعن يسار ، وكل جهة منها لن يتصور ثبوتها إلا بمقابلة غيرها ، والكل يترتب على الفرد ، فإذا كان كل فرد من الجهات لن يتصور إلا بين اثنين ، فكان حكم كلية الجهات كذلك لما مرَّ من حصول المعرفة بالكلِّيات بواسطة الجزئيات ، وإذا كان الأمر كذلك كان تعليق الجهة بالوجود والقيام بالذات مع أنَّ كل واحد منهما يثبت باعتبار النفس دون الغير والجهة لا تثبت إلا باعتبار الغير ، جهلاً بالحقائق .

ثمَّ يقال لهم : أترعمون أنَّ القائمين بالذات يكون كل واحد منهما بجهة من صاحبه على الإطلاق ، أم بشرطة كون كل واحد منهما محدوداً متناهيًا ؟ فإن قالوا : نعم على الإطلاق ، فلا نسلم ، وما استدلُّوا به من الشاهد فهما محدودان متناهيان . وإن قالوا : نقول ذلك بشرطة كون كل واحد منهما محدوداً متناهيًا ، فمسلم ، ولكن لم قلتم إنَّ البارئ محدود متناه ؟!! ثمَّ إنا قد أقمنا الدلالة على استحالة كونه محدوداً متناهيًا ، والله الموفق .

وَأَمَّا الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي تَعَلَّقُوا بِهَا : أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ وَلَا عَالَمَ ثُمَّ خَلَقَهُ ، أَخْلَقَهُ فِي ذَاتِهِ أَمْ خَارِجَ ذَاتِهِ ؟ وكيفما كان فقد تحقَّقت الجهة .

فنقول وبالله التوفيق : إنَّ هذا شيء بنيتم على ما تضمرون من عقيدتكم الفاسدة أَنَّهُ تعالى متبعض متجزئ ، وإن كنتم تبرؤون منه عند قيام الدلالة على بطلان تلك المقالة وترعمون أنَّنا نعني بالجسم القائم بالذات ، وهذه المسألة بنفس المقالة . وما تتمسكون به من الدلالة يهتك عليكم ما أسبَلْتُمْ من أستاركم ، ويبيدي عن مكنون أسراركم ، أمَّا بنفس المقالة فلأنَّ شغل جميع العرش مع عظمته لن يكون إلا بمتبعض متجزئ على ما قرَّنا ، وأمَّا بالدلالة فلأنَّ الدَّاخل والخارج لن يكون إلا ما هو متبعض متجزئ ، وقيام الدلالة وانضمام ظاهر إجماعكم على بطلان ذلك يغنينا عن الإطالة في إفساد هذه الشُّبْهَةِ ، والله الموفق .

وربَّما يقبلون هذا الكلام ويقولون بأنَّه تعالى لما كان موجوداً إما أن يكون داخل العالم وإما أن يكون خارج العالم ، وليس بداخل العالم فكان خارجاً منه ، وهذا يُوجب كونه بجهة منه .

والجواب عن هذا الكلام على نحو ما أجبنا عن الشُّبْهَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ : أنَّ الموصوف بالدُّخُول والخروج هو الجسم المتبعض المتجزئ ، فأما ما لا تبعض له ولا تجزؤ فلا يُوصف بكونه داخلياً ولا خارجاً ، ألا ترى أنَّ

العَرَضُ القائم بجوهر لا يوصف بكونه داخلياً فيه ولا خارجاً منه ؟ فكذا القديم لما لم يكن جسماً لا يوصف بذلك ، فكان هذا الكلام أيضاً مبنياً على ما يُضمرون من عقيدتهم الفاسدة .

وكذا الجواب عما يتعلق به بعضهم : أنه تعالى لما كان موجوداً : إما أن يكون ماساً للعالم أو مبايناً عنه ، وإيهما كان ففيه إثبات الجهة ، أن ما ذكره من وصف الجسم ، وقد قامت الدلالة على بطلان كونه جسماً ، ألا ترى أن العَرَض لا يوصف بكونه ماساً للجوهر ولا مبايناً له ؟ وهذا كله لبيان أن ما يزعمون ليس من لواحق التبعض والتجزؤ والتناهي ، وهي كلها محال على القديم تعالى ، والله الموفق .

وَأَمَّا حُلُّ الشُّبْهَةِ الثَّالِثَةِ : وهي أن الموجودين لا يعقلان موجودين إلا وأن يكون أحدهما بجهة من صاحبه أو بحيث هو . قلنا : هذا منكم تقسيم للموجودين ، وليس من ضرورة الوجود أحد الأمرين ، لأنَّهما إن كانا موجودين لأنَّ أحدهما بجهة صاحبه ينبغي ألا يكون الجوهر وما قام به من العَرَض موجودين ، لأنَّ أحدهما ليس بجهة من صاحبه ، وإن كانا موجودين لأنَّ أحدهما بحيث صاحبه ، ينبغي ألا يكون الجوهران موجودين لأنَّ أحدهما ليس بحيث صاحبه ، وقد مرَّ ما يوجب بطلان هذا في إبطال قول النَّصارى : إنَّ الموجود ، إما أن يكون جوهرًا وإما أن يكون جسماً ، وإما أن يكون عَرَضًا ، والبارئ جلَّ وعلا ليس بجسم ولا عَرَض ، فدلَّ أنه جوهر ، فإن بطل ذلك بطل هذا ، وإن صحَّ هذا صحَّ ذلك ، بل كلا الأمرين باطل لما مرَّ ، والله الموفق .

وما يزعمون أنه لا عدم أشدَّ تحقُّقاً من نفي المذكور من الجهات الست ، وما لا جهة له لا يتصور وجوده . فنقول : ذكر أبو إسحق الإسفرايني أنَّ السُّلطان - يعني به السُّلطان محمود بن سُبُكْتِكِينَ - قَبْلَ هذا السُّؤال من القوم من الكَرَامِيَّةِ وألقاه على ابن فورك ، قال وكتب به ابن فورك إليَّ ولم يكتب بماذا أجاب ، ثمَّ اشتغل أبو إسحق بالجواب ، ولم يأت بما هو انفصال عن هذا السُّؤال بل أتى بما هو ابتداء دليل في المسألة من أنه لو كان بجهة لكان محدوداً ، وما جاز عليه التَّحديد جاز عليه الانقسام والتَّجزؤ ، ولأنَّ ما جاز عليه الجهة جاز عليه الوصل والتَّركيب ، وهو أن تتصل به الأجسام ، وذا باطل بالإجماع ، ولأنَّه لو جازت عليه الجهة لجازت إحاطة الأجسام به على نحو ما قرَّنا ، وهذا كله ابتداء الدَّليل وليس بدفع للسُّؤال .

وللكرّامي أن يقول : لو كان ما ذكرت من الأدلة يوجب بطلان القول بالجهة لما في إثباتها من إثبات
أمارات الحدث ، فما ذكرت من الدليل يوجب القول بالجهة لما في الامتناع عن القول به إثبات عدمه ، فكما
لا يجوز إثبات حدوث ما ثبت قدمه بالدليل لا يجوز نفي ما ثبت وجوده بالدليل . وحلّ هذا الإشكال أن
يقال : إنَّ النَّفي عن الجهات كلها يوجب عدم ما هو بجهة من النَّافي أم عدم ما ليس بجهة منه ؟ فإن قال :
عدم ما هو بجهة منه ، قلنا : نعم ، ولكن لم قلتم إنَّ الباري جلّ وعلا بجهة من النَّافي ؟ فإن قال : لأنّه لو لم
يكن بجهة منه لكان معدوماً ، فقد عاد إلى ما تقدّم من الشُّبهة ، وقد فرغنا بحمد الله من حلّها . وإن قال :
النَّفي عن الجهات يوجب عدم ما ليس بجهة منه ، فقد أحال ، لأنّ ذلك لا يوجب عدم النَّافي وما قام به
من الأعراض لما لم يكن بجهة من نفسه ، فكذا لا يوجب عدم الباري جلّ وعلا ، لأنّه ليس بجهة من
النَّافي . فإن قالوا : إذا لم يكن بجهة منه ولا قائماً به يكون معدوماً ، فقد عادوا إلى الشُّبهة الثالثة ، وقد فرغنا
من حلّها بتوفيق الله تعالى .

والأصل في هذا كله : أنَّ ثبوت الصّانع جلّ وعلا وقدمه عُلِمَ بما لا مدفع له من الدلائل ولا مجال
للريب فيه ، فقلنا بثبوت وقدمه وعرفنا استحالة ثبوت أمارات الحدث في القديم فنفيّا ذلك عنه لما في إثباتها
من إثبات حدوث القديم أو بطلان دلائل الحدث ، وذلك باطلٌ كله على ما قرّرنا ، وفي إثبات المكان
والجهة إثبات دلالة الحدث على ما مرّ . وليس من ضرورة الوجود إثبات الجهة ، لأنّ نفسي وما قام بها من
الأعراض ليست مني بجهة ، وهي موجودة ، وما كان مني بجهة ليس بقائم بي وهو موجود ، وكذا ليس
من ضرورة الوجود أن يكون فوق لوجود ما ليس فوقه ، ولا أن يكون تحتي لوجود ما ليس تحتي ، وكذا
قدامي وخلفي وعن يميني وعن يساري ، وإذا ثبت هذا في كل جهة على التّعيين ثبت في الجهات كلّها ، إذ
هي متركبة من الأفراد . فإذاً ليس من ضرورة الوجود أن يكون مني بجهة لوجود ما ليس مني بجهة ، ولا
أن يكون قائماً بي لوجود ما ليس بقائم بي . وظهر أنّ قيام الشيء بي وكونه بجهة مني ليسا من لواحق
الوجود وضروراته على ما قرّرنا هذا الكلام في نفي كونه تعالى عَرَضاً أو جوهرّاً أو جسماً ، وخروج
الموجود عن هذه المعاني كلّها معقول لما بينّا من الدلائل أن ليس من ضرورة الوجود ثبوت معنى من هذه
المعاني كلّها لما مرّ من ثبوت موجود ليس فيه كلّ معنى من هذه المعاني على التّعيين ، غير أنّه ليس بموهوم لما
لم يُحس موجود تعرّى عن هذه المعاني كلّها ، إذ ما يُشاهد في المحسوسات كلّها محدثة وارتفاع دلالة الحدث

عن المحدث محال ، وفي الحقّ تعالى الأمر بخلافه . وليس من ضرورة الارتفاع عن الوهم العدم لما ثبت من الدلائل العقلية على الحدوث ، وظهور التفرقة بين المعقول والموهوم على ما تقدّم ذكره على وجه لا يبقى للمنصف فيه ريبه .

ثمّ إنّ الله تعالى أثبت في نفس كلّ عاقل معاني خارجة عن الوهم لخروجها عن درك الحواس ، ويعلم وجودها على وجه لم يكن للشكّ فيه مدخل لثبوت اثارها ، كالعقل والرّوح والبصر والسّمع والشّم والذّوق ، فإنّ ثبوت هذه المعاني متحقّق ، والأوهام عن الإحاطة بمايّتها قاصرة لخروجها عن الحواسّ المؤدّية المدركة صور محسوساتها إلى الفكرة ، ليصير ذلك حجة على كلّ من أنكر الصّانع مع ظهور الآيات الدالّة عليه لخروجه عن التّصوّر في الوهم ، ويعلم أن لا مدخل للوهم في معرفة ثبوت الأشياء الغائبة عن الحواسّ ، ومن أراد الوصول إلى ذلك بالوهم ونفي ما لم يتصوّر فيه مع ظهور آيات ثبوته ، فقد عطّل الدليل القائم لانعدام ما ليس يصلح دليلاً ، فيصير كمن أنكر وجود البياض في جسم مع معاينته ذلك لعدم استدراك ذلك بالسّمع ، وجهالة من هذا فعله لا يخفى عن النّاس ، فكذا هذا .

ثمّ لا فرق بين من أنكر الشّيء لخروجه عن الوهم وبين من جعل خروج الشّيء عن الوهم دليلاً للعدم ، لما فيهما جميعاً من قصر ثبوت الشّيء ووجوده على الوهم ، وخروج الموجود عن جميع أمارات الحدث غير موهوم لما لم نعين موجوداً ليس بمحدث ، وإثبات أمارات الحدث في القديم محال ، ونفيها عن القديم إخراجاً من الوهم ، وبخروجه عن الوهم يلتحق بالعدم فإذا لا وجود للقديم ، فصارت المجسّمة والقائلون بالجهة والجاعلون ما لا يجوز عليه الجهة في حيّز العدم قائلين بعدم القديم ، فضاهاوا الدّهريّة في نفي الصّانع الذي ليس فيه شيء من أمارات الحدث ، وساعدوهم بإثبات قدم من هو متمكّن في المكان أو متحيّز إلى جهة في إثبات قدم من تحقّقت أمارات حدوثه ، وإثبات القدم للعالم نفي الصّانع .

فإذاً عند الوقوف على هذه الحقائق علم أنّهم هم النّافون للصّانع في الحقيقة دون من أثبتته ونفى عنه الجهة والتّمكّن الذين هما من أمارات الحدث . والله الموفّق .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنّ النّاس مجبولون على العلم بأنّه تعالى في جهة العلو ، حتّى إنّهم لما تركوا وما هم عليه جُبِلوا لاعتقدوا أنّ صانعهم في جهة العلو . فإنّا نقول لهم : إن عَينهم بهذا من لم يرصّ عقله بالتّدبّر والتّفكّر ولم يتمهّر في معرفة الحقائق بإدمان النّظر والتأمّل ، فمسلّم أنّه بهواه يعتقد أنّ صانعه بجهة

منه ، لما أنه لا يعرف أنَّ التحيزُ بجهةٍ من أمارات الحدث ، وهي منفيةٌ عن القديم ، ولما يرى أنَّ ما ليس بقائم به يكون منه بجهة ، ثم يرى صفاء الأجرام العلوية وشرف الأجسام النيرة في الحسِّ فظنَّ جهلاً منه أنَّه تعالى لا بدَّ من كونه بتلك الجهة منه لخروج ما ليس بقائم به ولا بجهة منه عن الوهم ، وفضيلة تلك الجهة على سائر الجهات عنده . وإن عنيتم به الحدائق من العلماء العارفين بالفرق بين الجائز والمُمتنع والممكن والمُحال فغير مسلّم ، إذ هؤلاء يبنون الأمر على الدليل دون الوهم ، وقد قام الدليل عندهم على استحالة كونه تعالى في جهة ، والله الموفق .

وتعلّقهم بالإجماع برفع الأيدي إلى السَّماء عند المناجاة والدُّعاء باطلٌ ، لما ليس في ذلك دليل كونه تعالى في تلك الجهة ، هذا كما أنَّهم أمروا بالتَّوجُّه في الصَّلَاة إلى الكعبة وليس هو في الكعبة ، وأمروا برمي أبصارهم إلى موضع سجودهم حالة القيام في الصَّلَاة بعد نزول قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون : ١-٢] ، بعدما كانوا يصلُّون شاخصة أبصارهم نحو السَّماء ، وليس هو في الأرض ، وكذا حالة السُّجود أمروا بوضع الوجوه على الأرض ، وليس هو تعالى تحت الأرض ، فكذا هذا . وكذا المتحرِّي يصلِّي إلى المشرق واليمن والشَّام ، وليس هو تعالى في هذه الجهات . ثمَّ هو يُعبد كما في هذه المواضع ويُحتمل أنَّه تعالى أمر بالتَّوجُّه إلى هذه المواضع المختلفة عند اختلاف الأحوال ليندفع وهم تحيزه في جهة ، ويصير ذلك دليلاً لمن عرفه أنَّه ليس بجهةٍ منا . وقيل إنَّ العرش جعل قبله للقلوب عند الدُّعاء ، كما جعلت الكعبة قبله للأبدان في حالة الصَّلَاة . واستعمال لفظ الإنزال والتَّنزيل منصرفٌ إلى الآتي بالقرءان ، فأما القرءان فلا يُوصف بالانتقال من مكان إلى مكان ، والآتي به وهو جبريل عليه السَّلام كان ينزل من جهة العلو لما أنَّ مقامه كان بتلك الجهة ، والله الموفق . انظر : تبصرة الأدلة في أصول الدِّين (١/ ١٧٤) فما بعدها .

وقال الإمام أبو الثناء محمود بن زيد اللّامشي الحنفي الماتريدي (عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس) في " التمهيد لقواعد التوحيد " (ص ٦٢-٦٣) : " ثمَّ إنَّ الصَّانع جلَّ وعلا وعزَّ لا يوصف بالمكان لما مرَّ أنَّه لا مشابهة بينه تعالى وبين شيء من أجزاء العالم ، فلو كان متمكناً بمكان لوقعت المشابهة بينه وبين المكان من حيث المقدار ، لأنَّ مكان كلِّ متمكن قدر ما يتمكَّن فيه . والمشابهة منتفية بين الله تعالى وبين شيء من أجزاء العالم لما ذكرنا من الدليل السَّمعي والعقلي ، ولأنَّ في القول بالمكان قولاً بقدِّم المكان أو بحدوث الباري تعالى ، وكلُّ ذلك محالٌ ، لأنَّه لو كان لم يزل في المكان لكان المكان قديماً أزلي ، ولو كان ولا مكان ثمَّ

خلق المكان وتمكّن فيه لتغيّر عن حاله ولحدثت فيه صفة التّمكّن بعد أن لم تكن، وقبول الحوادث من أمارات الحدث، وهو على التقدير محالّ".

وقال الإمام القاضي محمّد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (٥٤٣هـ) في "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس" (ص ٢٨٩): "إنّ الله سبحانه منزّه عن الحركة والانتقال، لأنّه لا يحويه مكان، كما لا يشتمل عليه زمان، ولا يشغل حيّزًا كما لا يدنو إلى مسافة بشيء، ولا يغيب بعلمه عن شيء، متقدّس الذات عن الآفات، منزّه عن التّغيير والاستحالات، إله في الأرض إله في السّموات. وهذه عقيدة مستقرّة في القلوب ثابتة بواضح الدّليل".

وقال الإمام الشّهريستاني (٥٤٨هـ) في "نهاية الإقدام في علم الكلام" (ص ٣٥): "فمذهب أهل الحقّ أنّ الله سبحانه لا يُشبه شيئًا من المخلوقات، ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فليس الباري سبحانه بجوهر، ولا جسم، ولا عرض، ولا في مكان، ولا في زمان، ولا قابل للأعراض، ولا محلّ للحوادث".

وقال الإمام أحمد بن علي بن ثابت الرّفاعي الحسيني (٥٧٨هـ) في "البرهان المؤيّد" (ص ١٦-١٧): "أي سادة نزهوا الله عن سمات المحدثين وصفات المخلوقين، وطهّروا عقائدكم من تفسير معنى الاستواء في حقّه تعالى بالاستقرار، كاستواء الأجسام على الأجسام المستلزم للحلول، تعالى الله عن ذلك، وإيّاكم والقول بالفوقيّة والسّفليّة، والمكان، واليد، والعين بالجارحة، والنّزول بالإتيان والانتقال، فإنّ كلّ ما جاء في الكتاب والسّنّة ممّا يدلّ ظاهره على ما ذكر، فقد جاء في الكتاب والسّنّة مثله، ممّا يؤيّد المقصود، فما بقي إلّا ما قاله صلحاء السّلف، وهو الإيمان بظاهر كلّ ذلك، وردّ علم المراد إلى الله ورسوله، مع تنزيه الباري تعالى عن الكيف وسمات الحدوث، وعلى ذلك درج الأئمّة، وكلّ ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسّكوت عنه، ليس لأحد أن يفسّره إلّا الله تعالى ورسوله".

وقال الإمام جمال الدّين أحمد بن محمّد بن سعيد الغزنوي الحنفي (٥٩٣هـ) في "كتاب أصول الدّين" (ص ٦٩-٧٢): "صانع العالم ليس في جهة ولا تحويه الجهات السّت، لأنّها حادثّة وهو الذي خلقها فلو صار مُخْتَصًّا بِجَهَةٍ بَعْدَ مَا خَلَقَهَا لَكَانَ يَتَخَصَّصُ بِمَخْصَصٍ وَذَلِكَ بَاطِلٌ، لأنّه لو كان كذلك لكان محاذيًا للعالم وكل محاذ بجسم إمّا أن يكون مثله أو أكبر أو اصغر، وكان ذلك تقديرا يحتاج إلى مُقدّر تعالى عن ذلك".

صانع الْعَالَمِ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ وَلَا فِي جِهَةٍ خَارِجَةٍ عَنْهُ :

رفع الأيدي إلى السَّمَاءِ عِنْدَ الدُّعَاءِ إِنَّمَا تُرْفَعُ لِأَتَمَّهَا قَبْلَةَ الدُّعَاءِ ، كالتوجه إلى الكعبة في الصَّلَاةِ ، ووضع
الْوَجْهَ عَلَى الْأَرْضِ عِنْدَ السُّجُودِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْكَعْبَةِ وَلَا تَحْتَ الْأَرْضِ .

صانع الْعَالَمِ لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ مُتَمَكِّنًا فِي مَكَانٍ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَزَلِ غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ ، فَلَوْ تَمَكَّنَ بَعْدَمَا خَلَقَ
الْمَكَانَ لَتَغَيَّرَ عَمَّا كَانَ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ " .

وقال الإمام ابن الأثير (٦٠٦هـ) في " النهاية في غريب الحديث والأثر " (٣٢/٤) : " الْمُرَادُ بِقُرْبِ الْعَبْدِ مِنَ
اللَّهِ تَعَالَى الْقُرْبُ بِالذِّكْرِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ ، لَا قُرْبُ الذَّاتِ وَالْمَكَانِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ . وَاللَّهُ
يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ وَيَتَقَدَّسُ " .

وقال الإمام الرَّازِي (٦٠٦هـ) في " التفسير " (١٦٢-١٦٣) : " ... أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ كَمَا دَلَّتْ عَلَى وُجُودِ الْإِلَهِ
فَهِيَ أَيْضًا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِهِ مُتَعَالِيًا فِي ذَاتِهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ ، لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ لَفْظَ الْعَالَمِينَ
يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا سِوَى اللَّهِ الْمَكَانَ وَالزَّمَانَ ، فَالْمَكَانُ عِبَارَةٌ عَنِ الْفَضَاءِ وَالْحَيِّزِ
وَالْفَرَاغِ الْمُتَمَدِّ ، وَالزَّمَانُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُدَّةِ الَّتِي يَحْصُلُ بِسَبَبِهَا الْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ ، فَقَوْلُهُ : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ رَبًّا لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَخَالِقًا لَهُمَا وَمَوْجِدًا لَهُمَا ، ثُمَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْخَالِقَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ سَابِقًا
وُجُودُهُ عَلَى وُجُودِ الْمَخْلُوقِ ، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَتْ ذَاتُهُ مَوْجُودَةً قَبْلَ حُصُولِ الْفَضَاءِ وَالْفَرَاغِ
وَالْحَيِّزِ ، مُتَعَالِيَةً عَنِ الْجِهَةِ وَالْحَيِّزِ ، فَلَوْ حَصَلَتْ ذَاتُهُ بَعْدَ حُصُولِ الْفَضَاءِ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْفَضَاءِ لَانْقَلَبَتْ
حَقِيقَةُ ذَاتِهِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ، فَقَوْلُهُ : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ يَدُلُّ عَلَى تَنْزِيهِ ذَاتِهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ .

المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : هَذِهِ اللَّفْظَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَاتَهُ مُنَزَّهَةٌ عَنِ الْحُلُولِ فِي الْمَحَلِّ كَمَا تَقُولُ النَّصَارَى وَالْحُلُولِيَّةُ ،
لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ رَبًّا لِلْعَالَمِينَ كَانَ خَالِقًا لِكُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَالْخَالِقُ سَابِقٌ عَلَى الْمَخْلُوقِ ، فَكَانَتْ ذَاتُهُ مَوْجُودَةً قَبْلَ كُلِّ
مَحَلٍّ ، فَكَانَتْ ذَاتُهُ غَنِيَّةً عَنْ كُلِّ مَحَلٍّ ، فَبَعْدَ وُجُودِ الْمَحَلِّ امْتَنَعَ احْتِيَاجُهُ إِلَى الْمَحَلِّ " .

وقال في " التفسير " (٢٠١/١٤) : " الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى مُتَعَالِيًا عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَمَا
كُنَّا غَائِبِينَ ﴾ ، وَلَوْ كَانَ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ لَكَانَ غَائِبًا عَنَّا " .

وقال في " التفسير " (٢٦٨/١٤) : " أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَاللَّهُ الْغَفُورُ ﴾ [مُحَمَّدٌ : ٣٨] حَكَمَ بِكَوْنِهِ غَنِيًّا عَلَى الْإِطْلَاقِ ،
وَذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَهُ تَعَالَى غَنِيًّا عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ " .

وقال في " التفسير " (٢٦٩/١٤) : " نَقَطَعَ بِكَوْنِهِ تَعَالَى مُتَعَالِيًا عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ " .

وقال في " التفسير " (٥٤١/٢١) : " ﴿وَالَّذِينَ يُرْجَعُونَ﴾ ، أَي : إِلَى مَحَلِّ حُكْمِنَا وَقَضَائِنَا لِأَنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ " .

وقال في " التفسير " (٩/٢٢) : " ... أَنَّهُ إِنْ قَطَعَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ فَقَدْ قَطَعَ بِأَنْ لَيْسَ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْإِسْتِوَاءِ الْجُلُوسِ ، وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ . وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ بِتَنْزِيهِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ بَلْ بَقِيَ شَاكًا فِيهِ ، فَهُوَ جَاهِلٌ بِاللَّهِ تَعَالَى " .

وقال في " التفسير " (٥٧٧/٢٧) : " قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ﴾ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِكَوْنِهِ عَلِيًّا الْعُلُوُّ فِي الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ لِمَا ثَبَتَ الدَّلَالَةُ عَلَى فَسَادِهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْعَظِيمِ الْعَظَمَةُ بِالْجِهَةِ وَكِبَرِ الْجِسْمِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُؤَلَّفًا مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ ، وَذَلِكَ ضِدُّ قَوْلِهِ : ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْعَلِيِّ الْمُتَعَالِي عَنْ مُشَابَهَةِ الْمُمْكِنَاتِ وَمُنَاسَبَةِ الْمُحْدَثَاتِ ، وَمِنْ الْعَظِيمِ الْعَظَمَةُ بِالْقُدْرَةِ وَالْقَهْرِ بِالْإِسْتِعْلَاءِ وَكَمَالِ الْإِلَهِيَّةِ " .

وقال في " التفسير " (٤٤٩/٢٩) : " ... فَقَدْ اُنْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مَعَنَا بِالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالْحِيزِ " .

وقال الإمام أبو العباس أحمد بن أبي حَفْصِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرْطُبِيِّ (٦٥٦هـ) في " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم " (٧٤/٥) : " إِذْ اللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ ، كَمَا هُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ الزَّمَانِ ، بَلْ هُوَ خَالِقُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَلَمْ يَزَلْ مُوجُودًا ، وَلَا زَمَانَ وَلَا مَكَانًا ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَلَوْ كَانَ قَابِلًا لِلْمَكَانِ لَكَانَ مَخْتَصِّمًا بِهِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى مَخْصَصٍ ، وَلَكَانَ فِيهِ إِمَّا مُتَحَرِّكًا وَإِمَّا سَاكِنًا ، وَهُمَا أَمْرَانِ حَادِثَانِ ، وَمَا يَتَّصِفُ بِالْحَوَادِثِ حَادِثٌ " .

وقال في " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم " (٢٩/٢٢) : " فَإِنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ " .
وقال الإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (٧١٠هـ) في " مدارك التنزيل وحقائق التأويل " (٣٥٧/٢) : " ... لِأَنَّهُ تَعَالَى كَانَ وَلَا مَكَانَ ، فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِ الْمَكَانِ ، لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَّا كَانَ " .

وقال الإمام محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منطور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٧١١هـ) في "لسان العرب" (١/٦٦٤): "وَفِي الْحَدِيثِ: "مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا"؛ المراد بِتَقَرُّبِ الْعَبْدِ مِنَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، الْقُرْبُ بِالذِّكْرِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لَا قُرْبُ الذَّاتِ وَالْمَكَانِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ وَيَتَقَدَّسُ".

وقال الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (٩/٤٢-٤٤) نقلاً عن الإمام أحمد بن يحيى بن إسماعيل الشيخ شهاب الدين ابن جههل الكلبي الحلبي (٧٣٣هـ): "وَهَا نَحْنُ نَذْكُرُ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ فَنَقُولُ: عَقِيدَتُنَا أَنَّ اللَّهَ قَدِيمٌ أَزَلِي، لَا يَشْبَهُ شَيْئًا، وَلَا يُشَبَّهُ شَيْءً، لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ وَلَا مَكَانٌ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ وَقْتُ وَلَا زَمَانٌ، وَلَا يُقَالُ لَهُ أَيْنَ، وَلَا حَيْثُ، يُرَى لَا عَنْ مُقَابَلَةٍ وَلَا عَلَى مُقَابَلَةٍ، كَانَ وَلَا مَكَانٌ، كَوْنُ الْمَكَانِ وَدُبُرُ الزَّمَانِ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ.

هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَعَقِيدَةُ مَشَايِخِ الطَّرِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ... فَهَذِهِ كَلِمَاتُ أَعْلَامِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، وَأُئِمَّةِ جُمْهُورِ الْأُمَّةِ، سَوَى هَذِهِ الشَّرْذِمَةِ الزَّائِغَةِ، كَتَبَهُمْ طَافِحَةٌ بِذَلِكَ، وَرَدَّهُمْ عَلَى هَذِهِ النَّازِعَةِ لَا يَكَادُ يَحْصُرُ، وَلَيْسَ غَرَضُنَا بِذَلِكَ تَقْلِيدَهُمْ، لَمْنَعِ ذَلِكَ فِي أَصُولِ الدِّيَانَاتِ، بَلْ إِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ مَا قَدَّمَاهُ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَنَا: إِنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَخْبَارَهَا عَلَى مَنْ يَسْمَعُهَا وَظَائِفُ التَّقْدِيسِ، وَالْإِيمَانُ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَنْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمُرَادِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالتَّصْدِيقُ، وَالْإِعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ، وَالسُّكُوتُ، وَالْإِمْسَاكُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ، وَكَفُّ الْبَاطِنِ عَنِ التَّفَكُّرِ فِي ذَلِكَ، وَاعْتِقَادُ أَنَّ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ مِنْهَا لَمْ يَخْفَ عَنِ اللَّهِ وَلَا عَنْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَيِّئَاتِي شَرَحَ هَذِهِ الْوُظَائِفَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَيْتَ شِعْرِي فِي أَيِّ شَيْءٍ نَخَالَفُ السَّلَفَ، هَلْ هُوَ فِي قَوْلِنَا: كَانَ وَلَا مَكَانَ، أَوْ فِي قَوْلِنَا: إِنَّهُ تَعَالَى كَوْنُ الْمَكَانِ، أَوْ فِي قَوْلِنَا: وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ، أَوْ فِي قَوْلِنَا: تَقَدَّسَ الْحَقُّ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ وَمَشَابِهَتِهَا، أَوْ فِي قَوْلِنَا: يَجِبُ تَصْدِيقُ مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ بِالْمَعْنَى الَّتِي أَرَادَ، أَوْ فِي قَوْلِنَا: يَجِبُ الْإِعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ، أَوْ فِي قَوْلِنَا: نَسَكَتْ عَنِ السُّؤَالِ وَالْخَوْصِ فِيهَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ، أَوْ فِي قَوْلِنَا: يَجِبُ إِمْسَاكُ اللَّسَانِ عَنْ تَغْيِيرِ الظُّوَاهِرِ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ؟

وليت شعري في ماذا وافقوا هم السلف ، هل في دعائهم إلى الخوض في هذا والحث على البحث مع الأحداث الغرين ، والعوام الطغام الذين يعجزون عن غسل محل النجو وإقامة دعائم الصلاة ، أو وافقوا السلف في تنزيه الباري سبحانه وتعالى عن الجهة ، وهل سمعوا في كتاب الله أو أثارة من علم عن السلف أنهم وصفوا الله تعالى بجهة العلو ، وأن كل مالا يصفه به فهو ضال مضل من فراخ الفلاسفة والهنود واليونان ، ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا﴾ .

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (٧٣٧هـ) في " المدخل " (١٤٩/٢) : "... أَنَّ عَرْشَ الرَّحْمَنِ قَدْ اهْتَزَّ لِمَوْتِ سَعْدٍ ؛ لِأَنَّ الْعَرْشَ خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَا تَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَالْإِهْتِزَازُ ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى التَّشْرِيفِ لَهُ كَمَا يُقَالُ : بَيَّتُ اللَّهُ ، وَحَرَمُهُ لَا أَنَّهُ مَحَلٌّ لَهُ ، وَمَوْضِعٌ لِاسْتِقْرَارِهِ ، إِذْ لَيْسَ فِي مَكَانٍ فَقَدْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ الْمَكَانُ فَلَا يَلْحَقُهُ عَزَّ وَجَلَّ بِإِهْتِزَازِ عَرْشِهِ مَا يَلْحَقُ مَنْ اهْتَزَّ عَرْشُهُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَيْهِ مِنْ تَحْرُكِهِ بِحَرَكَتِهِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا " .

وقال في " المدخل " (١٨١/٣) : "... فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُجْمَلَ مَا ذَكَرَهُ عَلَى الْأَوْرَادِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، وَهِيَ الْفِكْرُ وَالنَّظَرُ وَالْإِعْتِبَارُ إِذْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَلَّى لَخَلْقِهِ وَظَهَرَ بِآيَاتِهِ وَبَطَّنَ بِذَاتِهِ فَهُوَ الظَّاهِرُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ مَصْنُوعَاتِهِ الْبَاطِنُ بِذَاتِهِ فَلَا يُقَالُ أَيْنَ وَلَا كَيْفَ وَلَا مَتَى ؛ لِأَنَّهُ خَالِقُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ الْجَلِيلَةِ " .

وقال الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ) في " شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (١٣٤٥/٤) : "... لِأَنَّهُ مَنْزَعٌ عَنِ الْمَكَانِ " .

وقال الإمام أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ) في " الباب في علوم الكتاب " (٢٤٨/١٠) : " ثبت بالدليل القطعي أنه ليس بمتحيز لئلا يلزم التجسيم ، ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن «من» هنا المراد بها : الملائكة سكان السماء ، وهم الذين يتولون الرحمة والنقمة . وقيل : خوطبوا بذلك على اعتقادهم ؛ فإن القوم كانوا مجسمة مشبهة ، والذي تقدم أحسن .

قال ابن الخطيب : هذه الآية لا يمكن إجراؤها على ظاهرها باتفاق المسلمين ؛ لأن ذلك يقتضي إحاطة السماء به من جميع الجوانب ، فيكون أصغر منها ، والعرش أكبر من السماء بكثير ، فيكون حقيراً بالنسبة إلى

العرش، وهو باطل بالاتفاق، ولأنه قال: ﴿قُلْ لِمَنْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٢] فلو كان فيها لكان مالكا لنفسه".

وقال الإمام الكرمانى (٧٨٦هـ) في "الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري" (٧٠/٤): "... لأنّ الله تعالى منزّه عن الحلول في المكان، تعالى عنه".

وقال في "الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري" (١٠٨/٢٥) أيضاً: "... ولم يرد بالقرب قرب المسافة، لأنّه تعالى منزّه عن الحلول في المكان".

وقال الإمام الشّاطبي (٧٩٠هـ) في "الإفادات والإنشادات" (ص ٣): "سألني الشّيخ الأستاذ الكبير الشّهير أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ التّغليبي أدام الله أيّامه عن قول ابن مالك في "تسهيل الفوائد" في باب اسم الإشارة، وقد يغني ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه، فقال: إنّ المؤلّف مثل عظمة المشير في الشّرح بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوءُ﴾، ولم يبيّن ما وجه ذلك، فما وجهه؟ ففكرت، فلم أجد جواباً، فقال: وجهه أنّ الإشارة بذى القرب هاهنا قد يتوهم فيها القرب بالمكان، والله تعالى يتقدّس عن ذلك، فلمّا أشار بذى البعد أعطى بمعناه أنّ المشير مبين للأمكنة، وبعيد عن أن يوصف بالقرب المكاني، فأتى البعد في الإشارة منبهاً على بعد نسبة المكان عن الذات العلوية، وأنّه يبعد أن يحلّ في مكان أو يدانيه".

وقال الإمام سعد الدّين مسعود بن عمر التّفّازاني (٧٩١هـ) في "شرح العقائد النّسفيّة" (ص ٧٢-٧٣): "ولا يتمكّن في مكان، لأنّ التّمكّن عبارة عن نفوذ بُعد في بُعد آخر، متوهم أو متحقّق، يسمّونه المكان. والبعد: عبارة عن امتداد قائم بالجسم، أو بنفسه عند القائلين بوجود الخلاء، والله تعالى منزّه عن الامتداد والمقدار، لاستلزامه التّجزؤ".

فان قيل: الجوهر الفرد متحيّز، ولا بُعد فيه، وإلّا لكان متجزّئاً، قلنا: المتمكّن أخصّ من المتحيّز، لأنّ الحيّز هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد، أو غير ممتد. فما ذكر دليل على عدم التّمكّن في المكان. وأمّا الدّليل على عدم التّحيّز، فهو أنّه لو تحيّز، فلمّا في الأزل فيلزم قدّم الحيّز، أو لا، فيكون محلاً للحوادث. وأيضاً إمّا أن يساوي الحيّز أو ينقص عنه فيكون متناهياً، فيكون متجزّئاً، وإذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو يساوي الحيّز أو ينقص عنه. فيكون متناهياً أو يزيد عليه فيكون متجزّئاً. وإذا لم يكن في مكان لم

يكن في جهة ، ولا علو ولا سُفْل ولا غيرهما ، لَأَنَّهُمَا إِذَا حَدُودُ وَأَطْرَافٌ لِلْأَمْكَنَةِ ، أَوْ نَفْسُ الْأَمْكَنَةِ ، باعتبار عروض الاضافة الى شيء .

وقال الإمام ابن الملقن (هـ ٨٠٤) في " التوضيح لشرح الجامع الصحيح " (٢٤٨/٣٣) في كلامه على حديث : " ... فاستأذن على ربي فيؤذن لي " : " ... ولا تعلق فيه للمجسمة ؛ لأن الله تعالى ليس في مكان " .

وقال الإمام أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (هـ ٨٠٦) في " طرح التثريب في شرح التقریب " (٢٤٨/٨) معلقاً على تبويب البخاري في صحيحه في كتاب القدر : باب تحاج آدم وموسى عند الله : " وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ هَذِهِ الْعِنْدِيَّةُ عِنْدِيَّةُ اخْتِصَاصٍ وَتَشْرِيفٍ لَا عِنْدِيَّةُ مَكَانٍ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى مُنْزَعٌ عَنِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا هِيَ كَمَا قَالَ تَعَالَى : إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدٍ صَدِيقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُقْتَدِرٍ ، أَيَّ : فِي مَحَلِّ التَّشْرِيفِ وَالْإِكْرَامِ وَالْإِخْتِصَاصِ " .

وقال الإمام مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (هـ ٨١٧) في " بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز " (٢٥٤/٤) : " وقُرب الله تعالى من العبد : هو الإفضال عليه والفيض لا بالمكان " .

وقال الإمام ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (هـ ٨٢٦) في " الغيث الهامع شرح جمع الجوامع " (ص ٧٣٢) في شرحه لقول تاج الدين السبكي : " لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ ، وَلَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ وَلَا مَكَانَ وَلَا زَمَانَ وَلَا قُطْرَ وَلَا أَوَانَ ، ثُمَّ أَحْدَثَ هَذَا الْعَالَمَ مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ " : " وَأَمَّا كَوْنُهُ لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ وَلَا زَمَانَ وَلَا مَكَانَ فَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ : (كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ) .

قَالَ الْأَمِدِيُّ : وَلَمْ يُنْقَلْ فِيهِ خِلَافٌ ، وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُ الْمُجَسِّمَةِ يُجْرِي إِلَيْهِ كَمَا يُجْرَى إِلَى التَّحْيِيزِ وَالْمَكَانِ . وَأَمَّا إِحْدَاثُهُ هَذَا الْعَالَمَ فَهُوَ بِاخْتِيَارٍ مِنْهُ ، خِلَافًا لِلْفَلَّاسِفَةِ فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ فَاعِلٌ بِالذَّاتِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۝ ﴾ .

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْأَوَائِلِ : إِنَّ الْبَارِي تَعَالَى عَلَنَ لِسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ ، أَيَّ : أَنَّ وُجُودَهُ اقْتَضَى وُجُودَهَا شَيْئًا فُشِيئًا . وَأَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ فَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ نَقْصٌ ، وَهُوَ مُنْزَعٌ عَنْهُ " .

وقال الإمام نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (هـ ٨٥٠) في " غرائب القرآن و رغائب

الفرقان " (١٧١/٢) : أَمَّا قَوْلُهُ : " ﴿ وَرَأَفَعَكَ إِلَيْنَا ۝ ﴾ [آل عمران: ٥٥] ، فَاَلْمُشَبَّهَةُ تَمَسَّكُوا بِمِثْلِهِ فِي إِثْبَاتِ الْمَكَانِ لِلَّهِ

تعالى ، وأنه في السماء، لكن الدلائل القاطعة دلّت على أنه متعال عن الحيز والجهة ، فوجب حمل هذا الظاهر على التأويل بأن المراد : إلى محلّ كرامتي ، ومقرّ ملائكتي " .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (٨٥٢هـ) في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٣٠ / ٣) في شرحه لحديث النزول : " اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ الْجِهَةَ ، وَقَالَ : هِيَ جِهَةُ الْعُلُوِّ ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْجُمْهُورُ !!! لِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَى التَّحْيِيزِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ " .

وقال في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (١٣٦ / ٦) : " وَلَا يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ جِهَتِي الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ مُحَالً عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُوَصَّفَ بِالْعُلُوِّ ، لِأَنَّ وَصْفَهُ بِالْعُلُوِّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَالْمُسْتَحِيلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْحِسِّ " .
وقال في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (١٢٤ / ٧) : " فَمُعْتَقَدُ سَلَفِ الْأَئِمَّةِ وَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ مِنَ الْخَلْفِ أَنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّحَوُّلِ وَالْحُلُولِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " .

وقال في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٥٠٥ / ١١) : " فَلَيْسَ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ عِنْدَ اللَّهِ صَرِيحًا فِي أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَإِنَّ الْعِنْدِيَّةَ عِنْدِيَّةُ اخْتِصَاصٍ وَتَشْرِيفٍ لَا عِنْدِيَّةُ مَكَانٍ " .

وقال في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٤١٣ / ١٣) : " عَلَى أَنَّ الْعَرْشَ خَلَقَ مَخْلُوقٌ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ، فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يُمَاسُوا الْعَرْشَ إِذَا حَمَلُوهُ ، وَإِنْ كَانَ حَامِلُ الْعَرْشِ وَحَامِلُ حَمَلَتِهِ هُوَ اللَّهُ ، وَلَيْسَ قَوْلُنَا : إِنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ ، أَيُّ : مُمَاسٍّ لَهُ ، أَوْ مَتَمَكِّنٌ فِيهِ ، أَوْ مُتَحَيِّزٌ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ ، بَلْ هُوَ خَبَرٌ جَاءَ بِهِ التَّوْقِيفُ ، فَقُلْنَا لَهُ بِهِ وَنَفَيْنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ ، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " .

وقال في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٤١٨ / ١٣) : " ... قَالَ بِنُورِ بْنِ الْمُنِيرِ (٦٩٥هـ) : جَمِيعُ الْأَحَادِيثِ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ مُطَابِقَةٌ لَهَا إِلَّا حَدِيثُ بَنِي عَبَّاسٍ ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا قَوْلُهُ رَبُّ الْعَرْشِ وَمُطَابَقَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَنْ

جِهَةً أَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ أَثْبَتَ الْجِهَةَ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ : ﴿مَنْ اللَّهُ ذِي الْمَعَارِجِ﴾ فَفُهِمَ أَنَّ الْعُلُوَّ الْفَوْقِيَّ مُضَافٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَبَيَّنَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْجِهَةَ الَّتِي يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَمَّا سَاءٌ ، وَالْجِهَةُ الَّتِي يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَمَّا عَرْشٌ كُلُّ مِنْهَا مَخْلُوقٌ مَرْبُوبٌ مُحَدَّثٌ ، وَقَدْ كَانَ اللَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَغَيْرِهِ ، فَحَدَّثَتْ هَذِهِ الْأَمْكِنَةُ ، وَقَدَمُهُ يُحِيلُ وَصْفَهُ بِالتَّحْيِيزِ فِيهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقال الإمام بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري " (١٠١ / ٢٥) في شرحه لحديث : " أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنَا مَعَهُ " : " وَأَنَا مَعَهُ " ، أَيُّ : بِالْعِلْمِ إِذْ هُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ " .

وقال في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (١١٧/٢٥) : " وقد تقرر أن الله ليس بجسم ، فلا يحتاج إلى مكان يستقر فيه ، فقد كان ولا مكان ، وإننا أضاف المعارج إليه إضافة تشریف " .

وقال الإمام أبو عبد الله ، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (٨٧٩هـ) في " التقرير والتجوير " (١٨/٣) : " ولترجيح الأقوى دلالة (لزم نفى التشبيه) عن الباري جل وعز في ﴿الْخَزْنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، ونحوه بما ظاهره يؤهم المكان (ب) قوله تعالى

: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ؛ لأنه يقتضي نفى المماثلة بينه وبين شيء ما والمكان والتمكن فيه يتماثلان من حيث القدر ، إذ حقيقة المكان قدر ما يتمكن فيه المتمكن ، لا ما فصل عنه ، وقدم العمل بهذه الآية ؛ لأنها محكمة لا تحمل تأويلاً " .

وقال الإمام البقاعي (٨٨٥هـ) في " نظم الدرر في تناسب الآيات والسور " (٢٤٨/٢٠) : " قيام الدليل القطعي على أنه سبحانه ليس بمتحيز في جهة ، لأنه محيط فلا يحاط به ، لأن ذلك لا يكون إلا لمحتاج " .
وقال الإمام السخاوي (٩٠٢هـ) في " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة " (ص ٥٤٤) : " قال شيخنا ... والله سبحانه وتعالى منزّه عن الحلول في الأماكن ، فإنه سبحانه وتعالى كان قبل أن تحدث الأماكن " .

وقال الإمام السيوطي (٩١١هـ) في " حاشيته على سنن النسائي " (٢٢٦/٢) في كلامه على حديث : " أقرب ما يكون العبد من ربه عز وجل وهو ساجد " : " قال القرطبي : هذا أقرب بالرتبة والكرامة لا بالمسافة ، لأنه منزّه عن المكان والمساحة والزمان . وقال البدر بن الصاحب في تذكرته : في الحديث إشارة إلى نفى الجهة عن الله تعالى ، وأن العبد في انخفاضه غاية الانخفاض يكون أقرب ما يكون إلى الله تعالى " .

وقال الإمام القسطلاني (٩٢٣هـ) في " إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري " (٤١٩/١) : " ... إذ ظاهره محال لتنزيه الرب تعالى عن المكان " .

وقال في " إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري " (٤٢٢/١) : " ... وليس المراد ظاهر ذلك إذ هو محال لتنزيه الرب تعالى عن المكان " .

وقال في " إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري " (٣٩٣/١٠) : " وذات الله تعالى منزّهة عن المكان والجهة " .

وقال في " إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري " (١٠/٣٩٦) : " وإضافة المعارج إليه تعالى إضافة شريف ، ومعنى الارتفاع إليه : اعتلاؤه مع تنزيهه عن المكان " .

وقال الإمام زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (٩٧٠هـ) في " البحر الرائق شرح كنز الدقائق " (٥/١٢٩) : " وَيَكْفُرُ بِقَوْلِ الْجَوْزِيِّ أَنَّ يَفْعَلَ اللَّهُ فِعْلاً لَا حِكْمَةَ فِيهِ وَيُثْبِتُ الْمَكَانَ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ قَالَ : اللَّهُ فِي السَّمَاءِ ، فَإِنْ قَصَدَ حِكَايَةَ مَا جَاءَ فِي ظَاهِرِ الْأَخْبَارِ لَا يَكْفُرُ ، وَإِنْ أَرَادَ الْمَكَانَ كَفَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ كَفَرَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى " .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) في " الفتاوى الحديثية " (ص١٤٤) : " عقيدة إمام السُّنَّةِ أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه ، وجعل جنان المعارف متقلبه ومأواه ، وأفاض علينا وعليه من سوابغ إمتنانه ، وبوآه الفردوس الأعلى من جنانه ، مؤافقة لعقيدة أهل السُّنَّةِ والجماعة من المبالغة التامة في تنزيه الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً من الجهة والجسمية وغيرهما من سائر سمات النقص، بل وعن كل وصف ليس فيه كمال مطلق، وما اشتهر بين جهلة المنسويين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه، فلعن الله من نسب إليه من ذلك إليه، أو رماه بشيء من هذه المثالب التي برأه الله منها، وقد بين الحافظ الحجة القدوة الإمام أبو الفرج بن الجوزي من أئمة مذهبه المبرئين من هذه الوصمة القبيحة الشنيعة، أن كل ما نسب إليه من ذلك كذب عليه وافتراء وبهتان ، وأن نصوصه صريحة في بطلان ذلك وتنزيه الله تعالى عنه ، فأعلم ذلك فإنه مهم . وإياك أن تصغى إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه ، وأضله الله على علم ، وختم على سمعه وقلبه ، وجعل على بصره غشاوة ... " .

وقال الإمام علي بن سلطان القاري (١٠١٤هـ) في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (٣/٩٢٤) : " ... بَلْ قَالَ جَمْعٌ مِنْهُمْ وَمِنْ الْخَلْفِ : إِنَّ مُعْتَقِدَ الْجَهَةِ كَافِرٌ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِرَاقِيُّ ، وَقَالَ : إِنَّهُ قَوْلٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَشْعَرِيِّ وَالْبَاقِلَانِيِّ " .

وقال الإمام علي بن سلطان القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (٤/١٥٤٠) : " ... وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فَيَمُنُّ عَنْدَهُ " : " (فَيَمُنُّ عَنْدَهُ) : أَيُّ : مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَأَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَهِيَ عِنْدِيَّةٌ مَكَانَةٌ لَا مَكَانَ ، لِتَعَالِيهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَسَائِرِ سِمَاتِ الْحَدَثَانِ وَالنَّقْصَانِ " .

وقال في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (١٨٢٦/٥): "فإنَّه مُنَزَّهٌ عَنِ الزَّمَانِ، كَمَا أَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ الْمَكَانِ".

وقال الإمام المناوي (١٠٣١هـ) في "فيض القدير شرح الجامع الصَّغِير" (٦٠٦/١): "... لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَحِلُّ فِي مَكَانٍ ، فَكَيْفَ يَكُونُ فِيهِ مُحِيطًا ؟ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ رِضَاهُ مِنَ السَّودَاءِ بِأَن تَقُولَ فِي جَوَابِ "أَيْنَ اللَّهُ" : فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ ، مُعَبَّرَةً عَنِ الْجَلَالِ وَالْعِظَمَةِ ، لَا عَنِ الْمَكَانِ".

وقال الإمام محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العِيدَرُوس (١٠٣٨هـ) في "النُّور السَّافِر عن أخبار القرن العاشر" (ص ٩٧): "ذَاتُهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، فَالْجَوْهَرُ بِالتَّحْيِيزِ مَعْرُوفٌ ، وَلَا بِعَرَضٍ ، فَالْعَرَضُ بِاسْتِحَالَةِ الْبَقَاءِ مَوْصُوفٌ ، وَلَا بِجِسْمٍ ، فَالْجِسْمُ بِالْحُجُومِ مُحْفُوفٌ ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا آلَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ ، عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى مِنْ غَيْرِ تَمَكُّنٍ وَلَا جُلُوسٍ ، لَا الْعَرْشُ لَهُ مِنْ قَبْلِ الْقَرَارِ ، وَلَا الْاسْتَوَاءُ مِنْ جِهَةِ الْاسْتِقْرَارِ ، الْعَرْشُ لَهُ حَدٌّ وَمَقْدَارٌ ، الرَّبُّ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ، الْعَرْشُ تَكْيِيفُهُ خَوَاطِرُ الْعُقُولِ وَتَصْنِفُهُ بِالْعَرَضِ وَالطُّولِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَحْمُولٌ ، وَالْقَدِيمُ لَا يَحُولُ وَلَا يَزُولُ ، الْعَرْشُ بِنَفْسِهِ هُوَ الْمَكَانُ ، وَلَهُ جَوَانِبُ وَأَرْكَانٌ ، وَكَانَ اللَّهُ وَلَا مَكَانَ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ، جَلَّ عَنِ التَّشْبِيهِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَالتَّكْيِيفِ وَالتَّغْيِيرِ ، وَالتَّأْلِيفِ وَالتَّصْوِيرِ ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ".

وقال الإمام أحمد بن محمد المقرئ التلمساني المالكي الأشعري (١٠٤١هـ) في "إضاءة الدُّجَنَةِ فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ" (ص ٢٥):

أَوْ بَارْتَسَامٌ فِي خِيَالٍ يُعْتَبَرُ أَوْ بِزْمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ كِبَرٍ

(أَوْ كَوْنِ اللَّهِ مَوْصُوفًا بِبَارْتَسَامٍ) بِصُورَةٍ وَهَيْئَةٍ (فِي خِيَالٍ) أَيْ عَقْلٍ لِمَخْلُوقٍ (يُعْتَبَرُ) أَيْ يَصَحُّ (أَوْ بِزْمَانٍ) أَوْ كَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِمَكَانٍ مِنَ الْأَمْكَنَةِ بَلْ هُوَ الَّذِي خَلَقَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ ، وَهُوَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ قَبْلَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ (أَوْ كِبَرٍ) أَوْ كَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِالْكِبَرِ".

وقال الإمام إبراهيم اللقاني المالكي (١٠٤١هـ) في منظومته المسماة بـ "جوهرة التوحيد":

وَيَسْتَجِيلُ ضِدُّ ذِي الصِّفَاتِ فِي حَقِّهِ كَالْكَوْنِ فِي الْجِهَاتِ

وقال الإمام محمد علي بن محمد بن علان الصديقي (١٠٥٧هـ) في "دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين" (٣٧١/٦): "والله تعالى مقدس عن المكان والحلول في شيء أو الاتحاد معه".

وقال الإمام الزُّرقاني (١١٢٢هـ) في " شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك " (٤٧/٢) : " وَقَالَ الْبَيْصَاوِيُّ :
لَمَّا ثَبَتَ بِالْقَوَاطِعِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنْزَهُ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالتَّحْيِيزِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الزُّوْلُ عَلَى مَعْنَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَوْضِعٍ
إِلَى مَوْضِعٍ أَخْفَضَ مِنْهُ ، فَأَلْمَرَادُ ذُنُو رَحْمَتِهِ أَيْ يَنْتَقِلُ مِنْ مُقْتَضَى صِفَةِ الْجَلَالِ الَّتِي تَقْتَضِي الْغَضَبَ وَالْإِنْتِقَامَ
إِلَى مُقْتَضَى صِفَةِ الْإِكْرَامِ الَّتِي تَقْتَضِي الرَّأْفَةَ وَالرَّحْمَةَ " .

وقال الإمام إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي (١١٢٧هـ) في " روح البيان " (٩٠/١٠) :
" قال في الأسئلة : خَصَّ السَّمَاءَ بالذكر ليعلم أَنَّ الأصنام التي في الأرض ليست بآلهة ، لا لِأَنَّهُ تَعَالَى فِي
جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَأَرَادَ أَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَوْقِيَّةُ الْقُدْرَةِ وَالسَّلْطَنَةِ
لَا فَوْقِيَّةُ الْجِهَةِ " .

وقال الإمام مُحَمَّد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السُّنْدي (١١٣٨هـ) في " حاشية السُّنْدي
على سنن النَّسَائِي (مطبوع مع السُّنن) " (٢٢٧/٢) : " ... قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : هَذَا أَقْرَبُ بِالرُّتْبَةِ وَالْكَرَامَةِ لَا
بِالمسافة والمساحة ، لِأَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَهُ عَنِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَقَالَ الْبَدْرُ بْنُ الصَّاحِبِ فِي تَذَكُّرَتِهِ : فِي الْحَدِيثِ
إِشَارَةٌ إِلَى نَفْيِ الْجِهَةِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فِي انْخِفَاضِهِ غَايَةُ الانْخِفَاضِ يَكُونُ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . قُلْتُ
: بَنِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْجِهَةَ الْمُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهَا لَهُ تَعَالَى جَلَّ وَعَلَا جِهَةَ الْعُلُوِّ ، وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهَا ، وَإِلَّا
فَالجِهَةُ السُّفْلَى لَا يَنَافِيهَا هَذَا الْحَدِيثُ ، ثَلَاثٌ بَلْ يُوْهِمُ ثُبُوتُهَا ، بَلْ قَدْ بَيَّحْتُ فِي نَفْيِ الْجِهَةِ الْعُلْيَا بِأَنَّ الْقُرْبَ إِلَى
الْعَالِي يُمَكِّنُ حَالَةَ الانْخِفَاضِ بِنَزُولِ الْعَالِي إِلَى الْمُنْخَفِضِ ، كَمَا جَاءَ نُزُولُهُ تَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ ، عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ الْقُرْبَ مَكَانَهُ وَرَتْبَهُ وَكَرَامَتَهُ لَا مَكَانًا ، فَلَا تَتِمُّ الدَّلَالَةُ أَصْلًا ، ثُمَّ الْكَلَامُ فِي دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى نَفْيِ
الْجِهَةِ ، وَإِلَّا فَكَوْنُهُ تَعَالَى مَنْزَهُ عَنِ الْجِهَةِ مَعْلُومٌ بِأَدْلَتِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ " .

وقال الإمام مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الحسيني الزَّيْدِي الشَّهْرِي بمرتضى (١٢٠٥هـ) في " " (٢٤/٢-٢٥ باختصار) :
" لا مكان له ولا جهة ، قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى : والدَّلِيلُ عَلَيْهِ هُوَ أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ وَلَا مَكَانَ ، فَخُلِقَ
الْمَكَانُ وَهُوَ عَلَى صِفَةِ الْأَزَلِيَّةِ كَمَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ الْمَكَانَ ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ فِي ذَاتِهِ وَلَا التَّبْدِيلُ فِي صِفَاتِهِ .
وقال إمام الحرمين في " لُحُومُ الْأَدْلَةِ " ، والدَّلِيلُ عَلَى تَقْدُّسِهِ تَعَالَى عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِجِهَةٍ وَالْإِتِّصَافِ
بِالْمُتَحَازِيَّاتِ ، وَأَنَّ لَا تَحُدُّهُ الْأَقْطَارُ ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ الْأَفْدَارُ ، وَيَجِلُّ عَنْ قَبُولِ الْحَدِّ وَالْمَقْدَارِ ، أَنَّ كُلَّ مَخْتَصِّصٍ
بِجِهَةٍ شَاغِلٌ لَهَا ، وَكُلُّ مُتَحَيِّزٍ قَابِلٌ لِمُلَاقَاةِ الْجَوَاهِرِ وَمِفَارِقَتِهَا ، وَكُلُّ مَا يَقْبَلُ الْاجْتِمَاعَ وَالْإِفْتِرَاقَ لَا يَخْلُو

عنها ، وما لا يخلو من الافتراق والاجتماع حادث كالجواهر ، فاذا ثبت تقدُّس البارئ عن التَّحْيُزِ والاختصاص بالجهات ، فترتب على ذلك تعاليه عن الاختصاص بمكان وملاقاة أجرام وأجسام ، فقد بان لك تنزيه ذاته سبحانه عن كلِّ ما لا يليق بجلاله وقدوسيته ... والله تعالى منزَّه عن التَّحْيُزِ ، ولأنَّ الحلول ينافي الوجوب الدَّائِي لافتقار الحال إلى المحلِّ ، وأمَّا صفاته فلا أنَّ الانتقال من صفات الأجسام ، والله تعالى منزَّه عن الجسميَّة ، كما مرَّ (ولا يحلُّ فيه شيء تعالى) وتقدَّس (عن أن يحويه مكان) فيشار إليه أو تضمِّه جهة ، وإنَّما اختصَّت السَّماء برفع الأيدي إليها عند الدُّعاء لأنَّها جعلت قِبلة الأدعية كما أنَّ الكعبة جعلت قِبلة المصلِّي يستقبلها في الصَّلَاة ، ولا يُقال : أنَّ الله تعالى في جهة الكعبة (كما تقدَّس عن أن يحده زمان) ، لأنَّ المحدود محتو على أجزاء الماهيَّة ، والله تعالى منزَّه عن ذلك كما تقدَّم (بل كان) تعالى (قبل أن خلق الزَّمان والمكان) والعرش والكرسي والسَّمَاوَات والأَرْضِيَّين (وهو الآن على ما عليه) من صفة الأزليَّة كما (كان) قبل خلقه الزَّمان والمكان وغيرهما (وأنَّه) تعالى (بائن عن خلقه بصفاته) العليَّة (ليس في ذاته سواء جلَّ وعزَّ ولا في سواه ذاته) الشَّريفة (وأنَّه) تعالى (مقدَّس) منزَّه (عن التَّغْيُر) من حال إلى حال (والانتقال) من مكان إلى مكان ، وكذا الاتِّصال والانفصال ، فإنَّ كلاً من ذلك من صفات المخلوقين .

وقال الإمام حسن بن محمَّد بن محمود الطَّاطَر الشَّافعي (١٢٥٠هـ) في " حاشية الطَّاطَر على شرح الجلال المحلِّي على جمع الجوامع " (٤٥١/٢) : " (قَوْلُهُ: قَبْلَ الْمَكَانِ) قَالَ الْفَخْرُ الرَّازِي فِي الْأَرْبَعِينَ وَاجِبُ الْوُجُودِ سَابِقٌ عَلَى الْعَالَمِ بِالذَّاتِ وَالْوُجُودِ إِذْ لَوْلَاهُ لَمَا وُجِدَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وُجُودُهُ مَعَهُ بِالذَّاتِ وَالْوُجُودِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ قَبْلَ وَمَعَ بِالذَّاتِ وَالْوُجُودِ جَمِيعًا لَا يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ فَهُوَ إِذَنْ مُتَأَخِّرُ الْوُجُودِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ وَاجِبِ الْوُجُودِ بِالزَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبِ الْوُجُودِ زَمَانِيًّا؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا مَعَ مِنْ جُمْلَةِ الْإِضَافَاتِ كَالْأُخُوَّةِ وَالنُّبُوَّةِ فِي أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ إِذْ لَوْ كَانَ مَعَ الثَّانِي بِالزَّمَانِ كَانَ الثَّانِي مَعَ بِالزَّمَانِ أَيْضًا بَلْ بِكُلِّ اعْتِبَارٍ ثَبَتَ الْمُعِيَّةُ فِي أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تُثَبِّتَهَا فِي الشَّيْءِ الثَّانِي، فَظَهَرَ أَنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ وَجَائِزُ الْوُجُودِ لَا يَكُونَانِ مَعًا بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُودِ وَاعْتِبَارٍ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ، وَصَحَّ قَوْلُنَا كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ.

(قَوْلُهُ: ثُمَّ أَحَدَثَ الْخ) ثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ الْإِنْخِبَارِيِّ أَوْ الْوُجُودِيِّ إِذْ وُجُودُ الْخَالِقِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى وُجُودِ الْمَخْلُوقِ. قَالَ سَيِّدِي يَحْيَى الشَّاوي فَإِنْ قُلْتَ مَا مَعْنَى سَبَقَ الْخَالِقُ عَلَى الْمَخْلُوقِ وَمِنْ أَيِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ التَّقَدُّمِ وَكَمْ

أَقْسَامُ التَّقْدُمِ؟ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ صَعْبَةٌ عَلَى مَا اعْتَادَهُ الْوَهْمُ فِي التَّقْدُمِ قُلْتُ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ عَرِقتْ فِيهَا سُفُنُ الْفَهْمِ وَالْوَهْمِ فَإِنَّ فَازَتْ سَفِينَتُكَ هُنَا فُزْتَ بِقَصَبِ السَّقِي.

فَأَقُولُ وَذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ فَإِذَا نَقُولُ إِنَّ التَّقْدُمَ وَالتَّأَخُّرَ الزَّمَانِيَّ يَجِبُ نَفْيُهُمَا عَنِ الْبَارِي وَكَمَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَالَمِ زَمَانًا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ زَمَانًا فَإِنَّا كَمَا نَفْيُنَا التَّقْدُمَ الزَّمَانِيَّ نَفْيُنَا الْمَعِيَّةَ فَخَلَصَ سَفِينَتَكَ مِنْ هَذِهِ اللَّجَّةِ فَإِنَّ مَا لَا يَقْبَلُ الزَّمَانِيَّ، وَلَمْ يَكُنْ وُجُودُهُ مَكَانِيًّا لَمْ يَجْزِ عَلَيْهِ التَّقْدُمُ وَالتَّأَخُّرُ وَالْمَعِيَّةُ الزَّمَانِيَّةُ كَمَا أَنَّ مَا لَا يَقْبَلُ الْمَكَانَ وَلَمْ يَكُنْ وُجُودُهُ مَكَانِيًّا لَمْ يَجْزِ عَلَيْهِ التَّقْدُمُ وَالتَّأَخُّرُ الْمَكَانِيَّ، ثُمَّ قَالَ فَوَاجِبُ الْوُجُودِ سَابِقٌ عَلَى الْعَالَمِ بِالذَّاتِ وَالْوُجُودِ".

وقال الإمام محمد بن أحمد بن محمد عlish، أبو عبد الله المالكي (١٢٩٩هـ) في "منح الجليل شرح مختصر خليل" (٢٠٥/٩): "... وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ: يُقْتَلُ لِأَنَّهُ دِينَ لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ وَلَا تُؤْخَذُ عَلَيْهِ جَزِيَّةٌ وَسَوَاءٌ كَفَرَ (بِ) قَوْلٍ (صَرِيحٍ) فِي الْكُفْرِ كَقَوْلِهِ كُفِّرَ بِاللَّهِ أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَوْ بِالْقُرْآنِ ... (أَوْ) بِ (لَفْظٍ يَقْتَضِيهِ) أَيْ يَسْتَلْزِمُ اللَّفْظُ الْكُفْرَ اسْتِلْزَامًا يَبِينُ كَجَحْدِ مَشْرُوعِيَّةِ شَيْءٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ ضُرُورَةً، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْقُرْآنِ أَوْ الرَّسُولِ، وَكَاعْتِقَادِ جِسْمِيَّةِ اللَّهِ وَتَحْيِيزِهِ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ وَاحْتِيَاجَهُ لِلْحَدِيثِ وَنَفْيِ صِفَاتِ الْأُلُوْهِيَّةِ عَنْهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَعَظُمَ شَأْنُهُ".

وقال الإمام حسن بن عمر بن عبد الله السيناوي المالكي (المتوفى: بعد ١٣٤٧هـ) في "الجامع لإيضاح الدر المنظومة في سلك جمع الجوامع" (١٠٦/٣): "قال الناظم: ليس بجوهر بجسم أو عَرَض كاللون أو كالطَّعْم، لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان ولا قطر ولا أوان، هذا من عطف الخاص على العام، إذ القطر مكان مخصوص كالبلد، والأوان زمان مخصوص كزمان الزَّرع، والدَّاعِي إلى العطف الخطابية في تنزيهه تعالى، أي: هو موجود وحده سبحانه قبل المكان والزَّمان، فهو منزَّه عنهما".

وقال الإمام عبد ربُّه بن سليمان بن محمد بن سليمان الشَّهير بالقلبيوي (١٩٦٨م) في "فيض الوهَّاب في بيان أهل الحق ومن ضلَّ عن الصَّواب" (٢٦-٢٧): "نقول: ممَّا تقرر عقلاً ونقلاً أَنَّ الله تعالى إله قديم، مستغن عن كلِّ ما سواه، وغيره مفتقر إليه، فكيف يحلُّ في السَّماء، والحلول دليل الاحتياج، وأَنَّهُ تعالى لو كان في مكان لكان متناهي المقدار، وما كان متناهي المقدار فهو حادث، والله تعالى قديم، فيستحيل عليه الحلول في مكان أو جهة".

وقال الإمام محمد العربي بن التَّبَّاني المالكي (١٩٧٠م) في " براءة الأشعريين من عقائد المخالفين " (ص ٧٩) ما نصّه : " اتَّفَقَ العقلاء من أهل السُّنَّةِ الشَّافِعِيَّةِ والحنَفِيَّةِ والمالِكِيَّةِ وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أنَّ الله تبارك وتعالى مُنَزَّهٌ عن الجهة والجسميَّة والحَدَّ والمكان ومشابهة مخلوقاته " .

وقال الإمام محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ) في " التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ " (٢٠/٢٠) : " وَبَعْدُ ، فَإِنَّ دَلَالَـلَ تَنْزِيهِهِ اللَّهِ عَنِ الْحُلُولِ فِي الْمَكَانِ ، وَعَنْ ثَمَائِلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ مُتَوَافِرَةً ، فَلِذَلِكَ يَجْرِي اسْتِعْمَالُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى سَنَنِ الْإِسْتِعْمَالِ الْفَصِيحِ لِلْعِلْمِ ، بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَتَوَهَّمُ مَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى . وَمِنَ الْمَفْسِّرِينَ مَنْ جَعَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعاً وَقُوفاً عِنْدَ ظَاهِرِ صَلَـةٍ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، لِأَنَّ اللَّهَ يُنَزِّهُ عَنِ الْحُلُولِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ " .

وقال في "التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ" (٣٣/٢٩) : " فَيَصِيرُ قَوْلُهُ : مَنْ فِي السَّمَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ قِبَلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي يُعْطِي ظَاهِرُهُ مَعْنَى الْحُلُولِ فِي مَكَانٍ ، وَذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ ، وَيَجِيءُ فِيهِ مَا فِي أَمْثَالِهِ مِنْ طَرِيقَتِي التَّفْوِيضِ لِلسَّلَفِ وَالتَّأْوِيلِ لِلْخَلَفِ ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ " .

وجاء في "الفتاوى الهندية" (٢٥٩/٢) : " يَكْفُرُ بِإِبْثَابِ الْمَكَانِ لِلَّهِ تَعَالَى ، ... وَلَوْ قَالَ : اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ حِكَايَةَ مَا جَاءَ فِيهِ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ لَا يَكْفُرُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمَكَانَ يَكْفُرُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ يَكْفُرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى . وَيَكْفُرُ بِقَوْلِهِ : اللَّهُ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنصَافِ ، أَوْ قَامَ لَهُ بِوَصْفِهِ اللَّهُ تَعَالَى بِالْفَوْقِ وَالتَّحْتِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ " .

وقال الإمام محمود بن محمد بن أحمد خطَّاب السُّبُكي المصري (١٣٥٢هـ) في " إتحاف الكائنات ببيان مذهب السَّلَفِ والخلف في المتشابهات " (ص ٣-٤) : " قد سألتني بعض الرَّاغِبِينَ في معرفة عقائد الدِّين ، والوقوف على مذهب السَّلَفِ والخلف في المتشابه من الآيات والأحاديث بما نصّه : ما قول السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ حَفَظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ جِهَةٌ ، وَأَنَّهُ جَالِسٌ عَلَى الْعَرْشِ فِي مَكَانٍ مُخْصُوصٍ ، ويقول ذلك هو عقيدة السَّلَفِ ، ويحمل النَّاسُ على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد ، ويقول لهم : من لم يعتقد ذلك يكون كافراً ،

مستدلاً بقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ [طه:٥] ، وقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿أَمْشُرْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك:١٦] أهذا الاعتقاد صحيح أم باطل ؟ وعلى كونه باطلاً أيكفر ذلك القائل باعتقاده المذكور ويبتل كل عمله من صلاة وصيام وغير ذلك من الأعمال الدِّينيَّة ، وتبيُّن منه زوجته ، وإن مات على هذه الحالة قبل أن

يتوب لا يَغْسَل ولا يَصَلِّي ولا يدفن في مقابر المسلمين، وهل من صدَّقه في ذلك الاعتقاد يكون كافراً مثله؟... فأجبت بعون الله تعالى، فقلت: بسم الله الرحمن ، الحمد لله الهادي إلى الصَّواب، والصَّلاة والسَّلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الذين هداهم الله ورزقهم التَّوفيق والسَّداد. أمَّا بعد: فالحكم أنَّ هذا الاعتقاد باطل ، ومعتقد كافر باجماع من يعتدُّ به من علماء المسلمين، والدَّليل العقلي على ذلك قَدَم الله تعالى ومخالفته للحوادث، والنَّقلي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، فكل من اعتقد أنَّه تعالى حلَّ في مكان أو اتَّصل به شيء من الحوادث كالعرش أو الكرسي أو السَّماء أو الأرض أو غير ذلك فهو كافر قطعاً، ويبطل جميع عمله من صلاة وصيام وحجٍّ وغير ذلك ، وتبيَّن منه زوجه، ووجب عليه أن يتوب فوراً، وإذا مات على هذا الاعتقاد والعياذ بالله تعالى لا يُغْسَل ، ولا يُصَلَّى عليه ، ولا يُدفن في مقابر المسلمين، ومثله في ذلك كلُّه من صدقه في اعتقاده ، أعاذنا الله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. وأمَّا حمله النَّاس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد المكفِّر، وقوله لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافراً، فهو كفر وبهتان عظيم".

وفي الختام نقول :

لقد ناقش علماء أهل السُّنَّة مسألة كون الله تعالى ليس متصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه مناقشة عقلية مستفيضة ، نجملها بالنِّقاط التَّالية :

(١) جاء الغلط في هذه المسألة من قياس الغائب على الشَّاهد ، حيث توهَّموا أنَّ الله تعالى جسم يأخذ حيْزاً في الفراغ كبقية الأجسام .

(٢) معني أنَّ الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، أي : أنَّ الله تعالى لا يوصف بأنَّه متَّصل بالعالم ، وكذلك لا يُوصف بأنَّه منفصل عن العالم ، وذلك لأنَّ الاتِّصال والانفصال من أوصاف الأجسام ،

فالجسم إمَّا أن يكون متَّصلاً بالآخر أو منفصلاً عنه ، والله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

(٣) إنَّ المنطقة التي يتخيَّلها المشبَّهة فوق العرش ، والتي وضعوا الله تعالى فيها ، ويسمونها بالمكان العدمي ، هي مكان بلا شكٍّ ولا ريب .

(٤) في عقيدتنا أنَّ الله تعالى لا يمكن إدراكه وتصوّره ، وأنّه خارج عن كلّ ما يجول في الأوهام ويجول في الخواطر والنّفوس ، (فكلّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك) و(العجز عن درك الإدراك إدراك ، والبحث في ذات الإله إشراك) .

(٥) جاءت نصوص عديدة في القرآن والسنة تُبطل المكان لله تعالى ، وبالتالي تُبطل أن يتصوّر وجوده داخل العالم متّصلاً به أو خارج العالم منفصلاً عنه ، من ذلك :

(أ) روى مسلم (٤/٢٠٨٤ برقم ٢٧١٣) بسنده عن سُهَيْلٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو صَالِحٍ يَأْمُرُنَا، إِذَا أَرَادَ أَحَدُنَا أَنْ يَنَامَ، أَنْ يَضْطَجِعَ عَلَى شِقِّهِ الْيَمِينِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، وَمُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، أَقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ» وَكَانَ يَرَوِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال البيهقي في " الأسماء والصفات " (٢/٢٨٧) : " اسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَفْيِ الْمَكَانِ عَنْهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ» . وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ " . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ شَيْءٌ وَلَا دُونَهُ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ " .

(ب) وروى البخاري (٤/١٠٦ برقم ٣١٩٤) ، ومسلم (٤/٢١٠٧ برقم ٢٧٥١) بسندهما عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَمَّا فَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي» .

(ج) قال الإمام عبد القاهر البغدادي في "الفرق بين الفرق" (ص ٣٢١) : " وأجمعوا على أنّه لا يحويه مكان ، ولا يجرى عليه زمان " .

قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (١٣/٥٢٦) : " وَالْغَرَضُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ اللَّوْحَ الْمُحْفُوظَ فَوْقَ الْعَرْشِ " .

فلو كان الله تعالى - كما يزعمون - في المكان العدمي فوق العرش لكان كاللوح المحفوظ الذي يشاركه أيضاً في كونه فوق العرش ، والدليل القطعي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ينفي هذا الأمر يقيناً واضحاً قاطعاً .

(٦) يقولون : كل موجود لا بد أن يكون في جهة ، نقول : الأعداد : الواحد ، الإثنين ، الثلاث ... الخ ، لا شك أن لها وجوداً في عقلنا ، لا ينكر هذا إلا جاهل ، فأين هي جهة الواحد مثلاً ، وهل يمكن أن نشير إلى الواحد بالإصبع أو على الأقل أن تحدّد لنا جهة نفسك؟

(٧) الذي يكون خارج شيء لا بد - بهذا المعنى - أن يكون إمّا ماسّاً للشيء أو منفصلاً عنه ، فإن قلت : مماس ، فأنت مبتدع مجسم ، وإن قلت غير مماس ، فهذا هو معنى الانفصال المنفي ، فيقال له : إذن توجد مسافة بين الله وبين العالم ، فإمّا أن تكون وجوديّة - أي هذه المسافة - أو عدميّة ، فإن كانت عدميّة رجعنا إلى المماسّة ، وإن كانت وجوديّة فنقول لك : هل هي من ضمن العالم أو أمر غير العالم ، فإن قلت بالثاني تبين لنا جهلك بمعاني ما نقول ، لأنّ كل ما سوى الله فمن العالم ، وهو مخلوق ، وإن قلت هي من العالم ، فيلزمك القول بأنّ الله منفصل عن العالم بشيء من العالم ، وهذا تناقض ، ويلزمك أيضاً أن الله مماس للعالم .

(٨) أمّا من يقول : إذا قلنا لا داخل العالم ولا خارجه فيلزمنا رفع التقيضين وهذا باطل . فهذا الاعتراض ساقط كما قال العلماء ، لأنّ التناقض إنّما يُعتبر حين يتّصف المحلّ بأحد التقيضين ويتواردان عليه ، أمّا حين لا يصبح تواردهما على المحلّ ولا يمكن الاتّصاف بأحدهما فلا تناقض ، كما يقال مثلاً : الحائط لا أعمى ولا بصير ، فلا تناقض ، لصدق التقيضين فيه لعدم قبوله لهما على البديّة .

(٩) نسأل القوم : قبل أن يخلق الله العالم ، هل كان خارج العالم أو داخله؟! إن قالوا : داخل العالم ، فيقال لهم : فالعالم غير موجود بعد . وإن قالوا خارجه فكذلك العالم غير موجود ، فكيف يكون خارجه أو داخله ، فقولهم هذا تهافت ، ونلزمهم أن يقولوا : الله في هذه الحالة لا خارج العالم ولا داخله ، وإن أنكروا هذا أقرّوا على أنفسهم بالجهل .

(١٠) إن قالوا : هذا الكلام صحيح قبل أن يخلق الله العالم ، ولكن بعد خلقه ، فإمّا أن يكون خارجه أو داخله ، نقول : أنّه يلزم من هذا أن الله تعالى تغيّر وطراً عليه وصف ، وهذا القول باطل ، وبالتالي لزمكم

القول أن الله كان ناقصاً لصفة كمال ثم اكتسبها ، وإن قلتم أنه لم يتغيّر قبل وبعد خلق العالم فكيف تقولون أنه صار في جهة من العالم ، والعالم في جهة منه بعد أن خلقه؟ وهذا تناقض ، لا سيّما وأنكم تزعمون أن الجهة وصف كمال لا نقص .

(١١) من مخاطبات المشبهة أنهم يقولون : ينزل بذاته إلى السماء الدنيا بلا كيف ، فإذا قيل لهم : هذا محال ، لأنه الحلول في الخلق بعينه ، أليست السماء مخلوقة له سبحانه؟ فكيف ينزل فيها بذاته ، وبلا حلول؟ فيقولون : ينزل بذاته إلى السماء الدنيا بلا كيف ، ويغالطون أنفسهم قائلين : بكيفية لا نعلمها ، (والكيف مجهول) ، ثم نراهم هنا يريدون أن يعقلوا كيف الذي يزعمون أنهم لا يقولون به ، فيقولون : كيف يكون لا داخل العالم ولا خارجه ، لا متصلاً به ولا منفصلاً عنه ، مع أنه يلزمهم أن يوضحوا لنا كيف ينزل بذاته إلى السماء الدنيا أو فيها بلا حلول ولا انفصال ، وهم الذي يخاطبون المفوضة بقولهم : (إن الله لا يخاطبنا بما لا نفهمه ، بل يخاطبنا بما نعقله ونفهمه) .

(١٢) من الأمثلة التي يصحّ بها نفي الضدين عن الله تعالى ، بل عن بعض خلقه :

(أ) الذكورة والأنوثة ، فالملائكة لا يوصفون بالذكورة ولا بالأنوثة ...

(ب) متزوج وأعزب . والملائكة أيضاً لا يوصفون بالعزوبية ولا بالزوجة ، لأنهم لا يقبلون أحدهما ...

(ج) النور والظلمة : لأنهما مخلوقان لله تعالى ، قال : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام : ١] ، أي خلقهما ، فلا يجوز وصفه سبحانه تعالى أنه في ظلمة أو ضياء ، فوجب تنزيه المولى عن هذين الضدين ، مع أن العقل لا يمكن أن يتصور موجوداً في غير ظلمة ولا نور ، لأن عقل الإنسان لا يستطيع أن يدرك إلا الأشياء المادية التي رآها ، فلا يتصور إلا أشكالا وهيئات . وكذلك نقول : لا يوصف بأنه متصل بالعالم داخله أو خارجه ، بل نؤمن بوجوده ونكفر كل من أنكر وجود الصانع العظيم .

انظر : حسن المحاجة في بيان أن الله لا داخل العالم ولا خارجه / للأستاذ سعيد فوده ، صحيح شرح الطحاوية (ص ٣٣٤-٣٣٥) .

هذا ولقد صرح علماء الإسلام من فحول أهل الحديث وحذاق الأئمة بتنزيه الله عن أن يكون الله تعالى داخل العالم أو خارجه ، من ذلك :

(١) قال الإمام الغزالي في "إحياء علوم الدين" (٤/٤٣٤) :

" أن الله مقدّس عن المكان ، ومنزّه عن الأقطار والجهات ، وأنّه ليس داخل العالم ولا خارجه ، ولا منفصل عن العالم ولا متّصل به ، ولا هو منفصل عنه " .

(٢) وقال الإمام النّووي في "روضة الطالبين" (١٠/٦٤) :

" قال الإمام المتولّي : من اعتقد قدّم العالم ، أو حدوث الصّانع ، أو نفي ما هو ثابت للتقديم بالإجماع ، أو أثبت له الاتّصال أو الانفصال كان كافراً " .

(٣) وقال الإمام العزّ بن عبد السّلام في كتابه "القواعد" (ص ٢٠١) :

" أن من جملة العقائد التي لا يستطيع "العامة فهمها" هو أنّه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا منفصل عن العالم ولا متّصل به " .

(٤) وقال الإمام الاسفراييني في كتابه "التّبصير في الدّين" (ص ٩٧) :

" أن الحركة والسّكون ، والذهاب والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع والافتراق ، والقرب والبعد من طريق المسافة ، والاتصال والانفصال . . . والجهات كلها لا تجوز عليه تعالى ، لأن جميعها يوجب الحد والنهاية . . . " .

(٥) وقال الإمام ابن الجوزي في كتابه " دفع شبه التّشبيه " (ص ١٣٠) :

"كذلك ينبغي أن يقال : ليس بداخل في العالم وليس بخارج منه ، لأنّ الدّخول والخروج من لوازم المتحيّزات ، وهما كالحركة والسّكون وسائر الأعراض التي تختصّ بالأجرام " . وانظر للاستزادة : صحيح شرح الطحاوية (ص ٣٣١-٣٣٥) ، دفع شبه من شبه وتمرد (ص ١٠٩) ، مقدمات الكوثري (ص ٢٥٣-٢٥٤) ، فتح الباري (١٣/٣٩٠) ، البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة للعزّامي (ص ٢٢٥ فما بعدها) .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

فهرس المؤلفات

المقدمة :	ص ٥
الفصل الأول : وجود الله تعالى بلا بداية	ص ٩
الفصل الثاني : الفكر في ذات الله تعالى وصفاته ومعاني أسمائه	ص ١٦
الفصل الثالث : تنزيه الله تعالى عن الكيف لأنه مستحيل عليه سبحانه وتعالى	ص ٣٤
الفصل الرابع : تنزيه الله تعالى عن الجسمية ومعلقاتها	ص ٤٣
الفصل الخامس : تنزيه الله تعالى عن الصورة	ص ١٧٠
الفصل السادس : تنزيه الله تعالى عن المكان	ص ٢١٤